

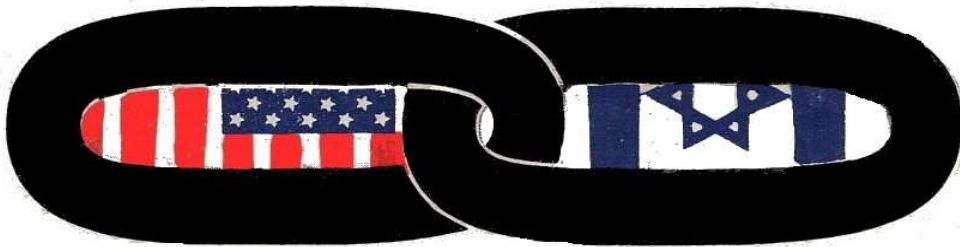
الخيار شمشون

المؤلف: سليمان هيرش
ترجمة: حسن صبري

عصير الكتب

www.ibtesama.com/vb

منتدى مجلة الإبتسام



دار الهلال

مقدمة

يكشف كتاب « الخيار شمشون » واحدا من أكثر أسرار العالم التي ظلت محاطة بالغموض . وهو سر الترسانة الذرية الإسرائيلية . ويرى للمرة الأولى الأصدقاء السياسية والدبلوماسية والعسكرية التي ظلت لعشرات السنوات خافية عن العالم .

كما أن هذا الكتاب يتحدث عن قدرة أمريكا في عدم رؤية ما لا تريد أن تراه . فجميع الرؤساء الأمريكيين منذ « جون كينيدي » أغمضوا أعينهم تجاه قدرة إسرائيل النووية المتزايدة ، في الوقت الذي اهتموا فيه بهدف منع الانتشار النووي .

وفي « الخيار شمشون » يكشف « سيمور هيرش » - الفائز بجائزة بوليتزر الذي كتب أول تقرير عن مذبة مي لاي في فيتنام الجنوبية - النقاب عن واحدة من العمليات السرية الكلاسيكية في عصرنا وهي المنشأة النووية الإسرائيلية الموجودة تحت الأرض في صحراء النقب حيث بدأ فنيوها وعلماءها في تصنيع الرعوس الحربية في أواخر الستينات . كما يصف الخلاف الضاري الداخلي المرير داخل الحكومة الإسرائيلية حول القنبلة وتكاليها الباهظة ، ويتحدث عن كيفية جمع المال في الخارج من أجل البرنامج النووي ، وكيفية الحصول على التكنولوجيا الأولى بمساعدة فرنسا ، ويوضح كيف وأين هدت إسرائيل باستخدام قوتها النووية .

ويكشف « الخيار شمشون » العديد من الأحداث المثيرة التي لعبت دورا سريا ومؤثرا في تاريخ عصرنا منذ أوائل الستينات وحتى حرب الخليج . فكيف لم تكتف إسرائيل في أواخر السبعينات بسرقة معلومات الاستطلاع من أكثر أقمارنا الصناعية سرية وهو « كي إتش - ١١ » ولكنها استخدمت المعلومات للمساهمة في التجسس على الاتحاد السوفيتي .

ثم كيف كان « جوناثان بولارد » الجاسوس الأمريكي الذي يقضى الآن حكما بالسجن مدى الحياة ، شخصية مهمة في البرنامج النووي الإسرائيلي ، وكيف نقلت بعض معلومات بولارد إلى الاتحاد السوفيتي ، عن طريق اسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي .

وكيف أنشأت إسرائيل غرفة تحكم مزيفة فى مفاعل « ديمونة » النووى لإعطاء المفتشين الأمريكيين انطباعا كاذبا على أن المنشأة مخصصة فقط للأبحاث .

وكيف بذلت إدارة « ايزنهاور » محاولة أخيرة مكثفة فى ديسمبر عام ١٩٦٠ لإجبار إسرائيل على الاعتراف بطموحاتها النووية وفشلت فى ذلك .

وكيف هددت إسرائيل « هنرى كيسنجر » و « ريتشارد نيكسون » باستخدام الأسلحة النووية فى اليوم الثالث من حرب ٦ أكتوبر عام ١٩٧٣ ونجحت فى إبتزاز البيت الأبيض لينقل جوا الإمدادات التى كانت فى حاجة ماسة إليها . وكيف تعاونت جنوب إفريقيا مع إسرائيل على القيام « بالوميض » الغامض عام ١٩٧٩ فى جنوب الأطلنطى والذى كان فى الواقع اختبارا لقذيفة نووية مشتركة بين إسرائيل وجنوب إفريقيا .

وكيف استغلت إسرائيل رئيس تحرير صحيفة لندنية كبيرة فى المساهمة فى اختطاف موردخاى قانونو خبيرها النووى الخائن .

وأیضا كيف جمع يهودى أمريكى ديمقراطى بارز المال من أجل القنبلة الإسرائيلية وتمكن من التدخل مرارا فى البيت الأبيض .

وأخيرا كيف تمكن مجتمع المخابرات الأمريكى من معرفة ما تقوم به إسرائيل فى « ديمونة » ، رغم أنه كان مفهوما أن تقديم مثل هذه المعلومات للبيت الأبيض لن يعزز الحياة العملية لأى شخص .

وفى النهاية فإن « الخيار شمشون » يروى كيفية تأثر القنبلة بالعلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وأمريكا أكثر مما فهمت أو رأت الصحافة أو الرأى العام . ويوضح أنه من الأصل ، ولدت إسرائيل كقوة نووية . ومنذ إنشائها كان بعض قادتها - ومن بينهم « ديفيد بن جوريون » و « أرنست ديفيد بيرجمان » - العالم غير المشهور الذى يعد الأب الروحى للقنبلة الإسرائيلية - مصممين على ألا يتمكن أى عدو مستقبلى من تعريضها لإبادة جماعية . وكما حطم « شمشون » المعبد وقتل نفسه مع أعدائه فإن إسرائيل ستفعل نفس الشئ بمن يسعى لتدميرها .

ورسالة « الخيار شمشون » صارمة : فالحرب التالية فى الشرق الأوسط قد تكون إلى حد كبير نووية .

اتفاق سرى

كان أهم سر عسكري أمريكى فى عام ١٩٧٩ يدور فى الفضاء ويقوم بدورة كاملة حول الأرض كل ٩٦ دقيقة بدون جهد ، ويلتقط صور استطلاع لا تقدر بثمن عن كل شىء يوجد على بعد مئات الأميال . وبدا القمر الصناعى الذى عرف باسم « كى إتش - ١١ » قفزة مثيرة الدهشة فى مجال التكنولوجيا . فقد كان من الممكن نقل صوره رقميا الى محطات أرضية حيث يتم التقاطها - « فى الوقت الصحيح » من أجل إخضاعها للتحليل الفورى من جانب مجتمع المخابرات ، فلن تقع مرة أخرى حوادث على غرار بيرل هاربور .

وقد أطلق أول قمر صناعى من طراز « كى إتش - ١١ » فى ١٩ ديسمبر ١٩٧٦ بعد فوز جيمى كارتر على الرئيس جيرالد فورد فى انتخابات نوفمبر . واتبعت ادارة كارتر ما كانت تفعله ادارة فورد ، من فرض قيود صارمة ، على الصور المهمة للغاية ، الى حد ان بريطانيا العظمى - أقرب حلفاء أمريكا فى عالم المخابرات - كانت تطلع على الصور الفوتوغرافية على أساس كل حالة على حدة .

ووجهت ضربة عنيفة لنظام الأمن المكثف فى مارس ١٩٧٩ حين قرر كارتر إمداد اسرائيل بصور « كى إتش - ١١ » ومنح الاتفاق اسرائيل حق الاطلاع على أية معلومات للقمر الصناعى تتعلق بتحركات القوات أو أى أنشطة محتمل أن تمثل تهديدا بعمق يصل لمائة ميل داخل حدود دول لبنان وسوريا ومصر والأردن المجاورة . وأصبح فى وسع الاسرائيليين أن يحصلوا على شىء

حقيقى ، هو صور خام ومثيرة للاعجاب التقطها « كى إتش - ١١ » بعضها ثلاثى الأبعاد . وليس صوراً معتمدة وضبابية عن عمد كتلك التى كانت تصورها أجهزة المخابرات الأمريكية بشكل ثابت لأفراد الجهاز البيروقراطى والحلفاء فى الخارج فى محاولة لحجب التصميم الرائع لأعين « كى إتش - ١١ » .

وبدا هذا انتصاراً ذا دلالة للحكومة الاسرائيلية ، التى سعت للحصول على معلومات « كى إتش - ١١ » ، منذ لحظة اطلاقه قبل ثلاث سنوات . وثارت شكوك بعض مسئولى المخابرات الأمريكية فى أن يكون قرار جيمى كارتر بامدادها بالصور ذات التكنولوجيا المتقدمة مكافأة لقمة كامب ديفيد الناجحة التى عقدها الرئيس المصرى أنور السادات مع مناحم بيجين ، فهم هؤلاء المسئولون ما لم يفهمه الكثيرون فى البيت الأبيض ، وهو أن إعطاء بُعد اسرائيل للنظام هو التزام رئيسى - والالتزام سيتدخل فى قدرة « كى إتش - ١١ » ، على جمع المعلومات التى يريدها القائمون على ادارته ، فقد كان « كى إتش - ١١ » أهم تقدم فى عهده ، وكما يقول مسئول سابق ، فى وكالة الأمن القومى ، فإن الوحدة المسئولة عن كل مخابرات الاتصالات وكل وكالات المخابرات المدنية والعسكرية فى الحكومة ، بدت فى حاجة ملحة له .

ويتركز هدف القائمين على « كى إتش - ١١ » فى التخطيط الدقيق و « تحديد أولويات » برنامج القمر الصناعى لوضعه فى المكان الصحيح فى الوقت الصحيح ، وتجنب أية محاولات معوقة فى مسار طيرانه ، أو أية مناورة مفاجئة ، يمكن أن تحرق المزيد من الوقود ، ومن خلال الادارة الجيدة يصبح القمر الصناعى الذى تكلف ملايين من الدولارات - بامداده بقدر محدود من الوقود - قادراً على البقاء لفترة أطول فى مداره وتوفير المزيد من المعلومات ويصبح أكثر توفيراً فى النفقات ، وأعاق قرار كارتر بمنح اسرائيل حق الاطلاع على معلومات « كى إتش - ١١ » تماماً التنظيم الدقيق لاستخدام القمر الصناعى فى المستقبل ، كما يعنى أن بعض وكالات المخابرات الأمريكية ستصبح فرصتها أقل فى الاطلاع على معلومات القمر الصناعى . وقال المسئول السابق فى وكالة الأمن القومى : « لقد كان قراراً لا يتمتع بأى شعبية لأسباب عديدة للغاية » .

ولم تصدر أى احتجاجات رسمية داخل الادارة مع هذا ، فأولئك الذين أحبطوا بسبب اتفاق « كى إتش - ١١ » فطنوا الى أن أى اضطراب أو حتى تخمينات أخرى ستعرض للخطر قدرتهم على الاطلاع على المعلومات وبالتالي وضعهم كأعضاء فى دائرة المطلعين على الأمور .

ولم يكن مثيرا للاستغراب أن يعتبر الاسرائيليون اتفاق « كى إتش - ١١ » كإعادة تأكيد للاحترام والتأييد من جانب ادارة كارتر الذى كان مدير المخابرات المركزية ، الأدميرال المتقاعد « ستاتفيلد تيرنر » ، قد قطع فجأة العلاقات فى مجال المخابرات مع اسرائيل والدول الصديقة الأخرى فى اطار عملية اعادة تنظيم وكالة المخابرات المركزية . ووجد الاسرائيليون ، المعتادون على معاملة أكثر حرارة من جانب الرئيسين ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد ، ان الرجال الذين يديرون ادارة كارتر سذج ومعادون للسامية ، كرجال المحتمل أنهم لا يفهمون تماما الى أى مدى ارتبطت المخابرات الاسرائيلية « الموساد » بوكالة المخابرات المركزية خلال الحرب الباردة . ولم يكن اتفاق ١٩٧٩ بشأن « كى إتش - ١١ » سوى الاتفاق الثامن والعشرين فى سلسلة من مشروعات التعاون الرسمية الاسرائيلية - الأمريكية فى المعلومات الاستراتيجية منذ الخمسينيات .

ولم يعلن رسميا مطلقا أى شىء عن هذه الترتيبات التى مول الكثير منها بصورة سرية ، من خلال اعتماد خاص يشرف عليه شخصا مدير المخابرات المركزية ، فعلى سبيل المثال فى الستينيات أطلق الاسم الكودى « جبل كى كى » على واحدة من أكثر عمليات الوكالة حساسية ووفرت ملايين الدولارات لم يعلن عنها كإقساط سنوية حصلت عليها الموساد كأموال سائلة (كى كى كى هى العلامة المميزة الداخلية فى وكالة المخابرات الأمريكية للرسائل والوثائق الخاصة باسرائيل) . وفى المقابل أمرت الموساد عملاءها بالعمل بشكل جوهري كعملاء أمريكيين بالوكالة فى شمال افريقيا ودول مثل كينيا وتنزانيا والكونغو . ودارت بعض الاتفاقات الأخرى مع الموساد حول أكثر أنشطة اسرائيل حساسية فى الشرق الأوسط حيث استخدمت الدولارات الأمريكية فى تمويل عمليات فى سوريا وداخل الاتحاد السوفييتى حيث وجد رجال ونساء ال « سى آى إيه »

صعوبة فى التجسس . وعلى ما يبدو واضحاً أن بعض الأنشطة السوفييتية مولت بأموال منتظمة من الوكالة . وبذلك مرت عبر لجان المراقبة فى الكونجرس الخاصة بمتابعة الـ « سى آى إيه » ، إلا أن الاندماج المعقد للتمويل الأمريكى والعمليات الاسرائيلية يظل واحداً من أعظم أسرار الحرب الباردة .

ورد الاسرائيليون على قطع تيرنر للعلاقات عام ١٩٧٧ ، وبالتحديد رفضه دفع تكاليف العمليات المستمرة فى افريقيا ومناطق أخرى ، بخفض كم المعلومات التى ينقلونها الى واشنطن بصورة حادة . فمن وجهة النظر الاسرائيلية ، أصبح الاتفاق الخاص بـ « كى إتش - ١١ » فى مارس ١٩٧٩ حتمياً ليس نتيجة نجاح « كامب ديفيد » ولكن بسبب فشل الـ « سى آى إيه » فى توقع الضغط السوفييتى المتزايد على أفغانستان فى عام ١٩٧٨ والانتفاضات المستمرة فى ايران . فقد كانت توجد جاليات يهودية ضخمة فى البلدين ، فالكثير من أصحاب المتاجر فى كابول عاصمة أفغانستان كانوا من اليهود ، وكانت معلومات الموساد أفضل كثيراً من معلومات الـ « سى آى إيه » وأكثر ما أثار سخط الرئيس وكبار معاونيه تقارير الـ « سى آى إيه » المحرجة غير البارعة حول ايران حيث أطيح بالشاه محمد رضا بهلوى حليف الولايات المتحدة لفترة طويلة فى فبراير ١٩٧٩ فى ثورة شعبية - رغم سلسلة من تنبؤات الـ « سى آى إيه » المتفائلة طوال عام كامل بأنه سينجح فى البقاء فى السلطة . ورفضت الـ « سى آى إيه » وجهة النظر الاسرائيلية التى قدمها يورى لبرانى السفير الاسرائيلى السابق فى ايران فى تقرير محدد الملامح فى عام ١٩٧٨ . وخذلت الـ « سى آى إيه » الرئيس وأجبرت القيادة الأمريكية على الاعتماد مرة أخرى على اسرائيل للمساهمة فى محاولة التنبؤ بالأحداث العالمية . ولم يكن بمحض المصادفة أن يضم لوبرانى للوفد الاسرائيلى الذى تفاوض حول اتفاقية « كى إتش - ١١ » فى مارس ١٩٧٩ فى واشنطن .

ويعرف اتفاق « كى إتش - ١١ » الذى أمد اسرائيل بالمعلومات الخاصة بأى نشاط عسكرى داخل حدود جيرانها الأربعة ، بأشعة « المعلومات والاذنار » ويحمل أقوى علامات السرية فى مجتمع المخابرات الأمريكى . ففور الحصول على الصور الفوتوغرافية يتسلمها الملحق العسكرى الاسرائيلى فى مكتب

خاص فى البنتاجون تشرف عليه وكالة مخابرات الدفاع وهى وكالة المخابرات العسكرية المشتركة . وكان هناك تحذير واحد ذو دلالة فى كل هذا : فلم يكن يسمح باعطاء الاسرائيليين معلومات تساعدكم فى وضع خطط ضربات وقائية ضد جيرانها .

ويستعيد مسئول كبير فى المخابرات الأمريكية الأمر بقوله : « لقد وضعت القواعد واستهدف النظام إمداد الاسرائيليين بكل شىء يمكنهم استخدامه فى اطار منطقة هجوم تمتد لمسافة مائة ميل . واذا كان الأمر داخل مصر أو سوريا فانهم يحصلون على كل شىء بالكامل واذا كان داخل العراق أو باكستان أو ليبيا لا يحصلون عليها » .

وأضاف المسئول مع هذا أنهم توقعوا منذ البداية أن يفعل الاسرائيليون أى شىء ممكن للالتفاف حول قيود الاتفاق . وتمثلت أول الحجج الاسرائيلية الفورية فى ضرورة عدم انطباق القيود على الاتحاد السوفييتى العدو المشترك للولايات المتحدة واسرائيل . وفى الأشهر التالية ، سيظهر ضغط اسرائيلى مستمر من أجل الحصول على معلومات القمر الصناعى الخاصة بخطوط الامداد السوفييتية فى سوريا والتورط السوفييتى فى تدريب فرق القتال العراقية فى غرب العراق . ورفضت ادارة كارتر تماما هذه الطلبات .

ومع ذلك أصبحت اسرائيل مرة أخرى حليفا ضروريا وحتى اذا لم يكن بوسعها الحصول على معلومات غير مقيدة لصور « كى إتش - ١١ » فان اتفاق ١٩٧٩ تضمن لغة تسمح لاسرائيل بالتقدم بطلبات محددة للحصول على معلومات القمر الصناعى . ويمكن التعامل مع كل طلب كحالة منفردة .

وبدت الاتفاقية أكثر مما يمكن أن يتحملة مسئولو المخابرات البريطانية ، وذلك كما يقول الأمريكيون الذين شاركوا فى الأمر ، والذين وصفوا امداد اسرائيل بفرصة الحصول على معلومات - ليس فى وسع الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية وبقية أعضاء حلف شمال الأطلسى الحصول عليها - بأنها « أمر غير منطقي ويثير أقصى درجات الغضب » .

وامتلكت اسرائيل - كما ثارت شكوك البريطانيين - جدول أعمال سريا طوال مناوراتها الدائمة من أجل الحصول على معلومات « كى إتش إيه » ولكن

جدول الأعمال هذا لم يصبح معروفاً إلا لعدد محدود من صنّاع السياسة في إدارة ريجان في خريف ١٩٨١ . وبدأ الكشف عنه بغارة جوية تمت ضد العراق .

ففي بعد ظهر أحد أيام الأحد في أوائل يونيو ١٩٨١ كان ريتشارد ألان مستشار الأمن القومي للرئيس ريجان يحتسى الشاي المثلج في منزله في إحدى ضواحي فرجينيا ويتابع كماً هائلاً من البرقيات التي وردت خلال الأسبوع ولم يقرأها بعد ، وكثير منها سرى للغاية .

واتصل به أحد معاونين في غرفة متابعة الموقف في البيت الأبيض التي تعمل طوال الأربع والعشرين ساعة ليبلغه بأن الاسرائيليين أبلغوا واشنطن بأنهم نجحوا في قصف المفاعل النووي العراقي في أزيراك على بعد ١٢ ميلاً جنوب شرق بغداد . واتصل ألان على الفور بريجان الذي كان يمضى عطلة نهاية الأسبوع في المنتجع الرئاسي في كامب ديفيد في جبال كاتوكتين القريبة من ماريلاند .

وأبلغ بأن الرئيس استقل لتوه طائرته الهليكوبتر عائداً الى البيت الأبيض . وأمر ألان متحدثه بتوصيله به ، فرغم كل شيء ، كانت تلك أول أزمة تواجهها الإدارة الجديدة في الشرق الأوسط . وتلقى الرئيس المكالمات التليفونية وسط الضوضاء الناجمة عن مراوح الهليكوبتر ودار الحوار التالي :

- « سيدى الرئيس .. لقد قصف الاسرائيليون توماً المفاعل النووي في العراق بواسطة طائرات « إف ١٦ » . وكانت اسرائيل قد حصلت على أمر بالبدء في شراء ٧٥ طائرة من طراز « إف ١٦ » لأسباب دفاعية فقط وذلك في عام ١٩٧٥ مستخدمة قروضا أمريكية طويلة الأجل ذات فائدة منخفضة » .

- « ماذا تعلم عن ذلك ؟ »

- « لا شيء يا سيدى .. فأننا في انتظار التقرير » .

- « لماذا تعتقد إنهم قاموا بذلك ؟ »

وترك الرئيس سؤاله معلقاً للحظات ثم أضاف كما يقول ألان :

- « حسناً .. الشباب سيظلون كما هم » .

وفى اليوم التالى وفق رواية ألان ، عقد اجتماع للقيادة العليا لريجان اقترح خلاله وزير الدفاع كاسبر واينبرجر إلغاء صفقة طائرات « إف - ١٦ » . ووافق آخرون فى الاجتماع الذى ضم نائب الرئيس جورج بوش ورئيس هيئة الأركان جيمس بيكر على أن فرض العقوبات ضد اسرائيل ضرورى . وتحول ريجان بنظره تجاه « ألان » فى مرحلة من النقاش وبايماءة ، أوضح عدم وجود أية نية لاتخاذ مثل هذه الخطوة ويقول « ألان » : « لقد دار بعينيه تجاهى » .

ولم ينعكس القبول الشخصى للغارة من جانب الرئيس على التصرفات المعلنة للإدارة ، وفى عصر هذا اليوم أصدرت وزارة الخارجية بيانا ، يتردد أن الرئيس ووزير الخارجية « ألكسندر هيج » أقراه ، أدان رسميا حادث القصف « الذى يمكن أن يضيف على نحو خطير المزيد للوضع المتوتر للغاية بالفعل فى المنطقة » . ويستعيد « ألان » الأحداث ويقول انه مع ذلك « بدا ريجان سعيدا .. وراضيا للغاية » عن الهجوم على المفاعل فى أزيراك . واعترف « هيج » بنفس الصورة فى أحاديثه الخاصة بأنه « أوضح أن الاسرائيليين يملكون مخالب واحساسا استراتيجيا وقادرون على الاهتمام بالمشكلات قبل تطورها ، وعلى أى حال بمن ألحق الاسرائيليون الضرر » ؟

وأثار حادث القصف الاسرائيلى موجة احتجاج عالمية وبعد عدة أيام أعلن البيت الأبيض تأجيل التسليم المقرر لأربع طائرات « أف - ١٦ » أخرى كانت ضمن صفقة سنة ١٩٧٥ ، وبعد شهر ظهرت السياسة الحقيقية للإدارة دون طنطنة . فقد تم رفع قرار وقف تسليم الطائرات التى سلمت بدون تأخير .

وحدث جدل داخل اسرائيل أيضا حول عملية القصف التى نوقشت على أعلى مستويات الحكومة الاسرائيلية منذ أواخر ١٩٧٩ . وعارض « اسحق هوفى » مدير الموساد والميجور جنرال « ياهو شواساجوى » قائد المخابرات العسكرية الهجوم أساسا ، لأنه لا يوجد دليل على أن العراق أصبح قادرا على انتاج قنبلة ذرية ، وانضم اليهما فى معارضتهما عديمة الجدوى « ايجال يادين » نائب رئيس الوزراء . وفى جلسة التخطيط فى أواخر ١٩٨٠ واصل « ساجوى » معارضته للمهمة وحجته فى ذلك أن رد الفعل العكسى فى واشنطن سيمثل تهديدا أكثر خطورة للأمن القومى لاسرائيل من المفاعل العراقى . وبدا

استياء بوجهة النظر التي تقول إن أى خطوات عسكرية اسرائيلية لتجنب « محرقة جماعية ثانية » أمر مقبول . وعانى « ساجوى » نتيجة معارضته : فلم يتم ابلاغ قائد المخابرات العسكرية بالمهمة حتى ٤ يونيه قبل ثلاثة أيام من موعدها المحدد . وجاء رد فعل « ساجوى » بنفيه أى مسئولية عن الغارة وهدد لفترة قصيرة بترك المخابرات .

والتزم مخططو المهمة الحريصون للغاية على تجنب الاحتجاج الدولى بأقصى درجات الحيطة للتعطيم على العملية : وكان من المأمول ألا يتمكن العراق وبقية العالم من إلقاء مسئولية الحادث على عاتق الطائرات التابعة لسلاح الجو الاسرائيلى التى لم تكن مزودة بعلامات ، ونفذ الهجوم فى دقيقتين كما هو مخطط ، وبدت امكانية التعقب محدودة . الا أن « مناحم بيجين » المنتشى بالنجاح ، فاجأ زملاءه فى ٨ يونيه باعلانه من جانب واحد مسئولية اسرائيل ، وفى اليوم التالى وفى ظل سيل الاحتجاجات المنهمر على اسرائيل ، دافع رئيس الوزراء عن العملية وهدد بأن اسرائيل مستعدة لشن هجوم مرات أخرى اذا كان هذا ضروريا لمنع أى عدو من انتاج القنبلة الذرية . وقال « بيجين » : « اذا لم يكن قد تم تدمير المفاعل فان محرقة جماعية أخرى كانت ستحدث فى تاريخ الشعب اليهودى . ولن تحدث على الاطلاق محرقة ثانية ... لن تحدث مطلقا » .

وبعد يومين فى حفل استقبال دبلوماسى بريطانى ، صدم « بيجين » مرة أخرى كبار المسئولين فى حكومته ومجتمع المخابرات باعلانه أن الطائرات الاسرائيلية دمرت أيضا منشأة سرية مدفونة على عمق أربعين مترا - ١٣٠ قدما - تحت مفاعل أزيراك كانت ستقوم بمهمة نقطة التجميع لصنع القنابل النووية العراقية ، وادرك المسئولون الاسرائيليون المروعون أن تصريحات « بيجين » تنطبق تماما ليس على منشأة عسكرية غير موجودة على الاطلاق تحت الأرض فى أزيراك ولكن على منشأة موجودة بالفعل فى اسرائيل . كما صرح « بيجين » للصحفيين فى حفل الاستقبال بأن الحكومة العراقية أخفت المنشأة عن وكالة الطاقة الذرية الدولية التى قامت بالتفتيش على مفاعل أزيراك فى يناير ١٩٨١ وفقا لقواعد معاهدة عدم الانتشار النووى لعام ١٩٦٨ التى تعد العراق أحد أعضائها .

وحاول المتحدث باسم الحكومة الاسرائيلية تصحيح الأمر فى اليوم التالى بإبلاغ الصحفيين بأن « بيجين » أخطأ وأن المنشأة كانت توجد على عمق أربعة أمتار تحت الأرض وليس أربعين . ومع ذلك فإن أسوأ المخاوف من جانب الحكومة لم تتحقق فى الأيام والأسابيع التالية فقد ظل أكبر أسرار اسرائيل سرا .

فمع حلول عام ١٩٨١ كان قد مضى ثلاثة عشر عاما على بدء العلماء والمهندسين الاسرائيليين فى تصنيع قنابل نووية فى منطقة نائية تسمى « ديمونة » تقع فى منطقة النقب القاحلة جنوب القدس . وبمساعدة الفرنسيين أنشأت اسرائيل مفاعلا نوويا ومنشأة منفصلة ، تم اخفاؤها تحت الأرض ، للقيام بعملية الفصل الكيميائى المعقدة لأهم المنتجات الفرعية للمفاعل وهو « البلوتونيوم » المستخدم فى الأسلحة . وقد زار « بيجين » المنشأة الموجودة تحت الأرض فى ديمونة على الأقل مرة واحدة منذ أن أصبح رئيسا للوزراء فى عام ١٩٧٧ كما أبلغنى مسئولون اسرائيليون واطلع فى الأيام السابقة للغارة على أزياراك على مذكرة تفصيلية عنها . وتصور المسئولون أن « بيجين » فى تصريحاته العلنية ، نقل ببساطة ما شاهده وقرأه عن ديمونة الى أزياراك وقال أحد الاسرائيليين : « لقد اختلط عليه الأمر » واعترف هذا الاسرائيلى بأن تفسيره تفسير مخفف .

ولم يكن « اسحق هوفى » بنفس القدر من الرفق ، فبعد أسبوعين من قصف أزياراك أجرى حديثا صحفيا لم يسبق له مثيل ، وأشير الى « هوفى » بمنصبه فقط فى الموضوع وفقا لقيود الرقابة الاسرائيلية ، حيث شك من السياسيين الذين يفشون أسرار المخابرات . ولم يكن هناك شك فى مجتمع المخابرات الاسرائيلية فى هوية السياسى الذى انتقده « هوفى » .

ومن المحتمل أن تكون أسرار ديمونة قد ظلت خافية على الصحافة الغربية الا أن ديمونة نفسها كانت تواجه تهديدا فوريا أخطر ، فقد اعترف المسئولون الاسرائيليون بأن وكالات مخابراتهم وجدت دلائل فى الأيام التالية لغارة ٧ يونيه على أن العراق يسعى بشكل واضح للانتقام وبدأ فى تحريك بعض صواريخ « سكود » السوفيتية لمسافة أقرب من الحدود العراقية -

الأردنية . وإذا تم تحريك صواريخ « سكود » لمسافة أبعد تمر داخل الأردن فان ديمونة ستكون في داخل نطاق أى هجوم انتقامى عراقى . وعلى عكس مفاعل أزيراك الذى لم يكن قد بدأ العمل بكامل طاقته فان ديمونة كان قد بدأ العمل طوال الأربع والعشرين ساعة لمدة ثمانية أشهر سنويا لانتاج « البلوتونيوم » الخاص بالأسلحة وإعادة معالجته لاستخدامه فى الأسلحة النووية ، وأى هجوم عراقى كان سيؤدى لانبعاث اشعاعات مميتة ويلحق التلوث النووى بمسافة تمتد لعشرات الأميال .

ومع ذلك فإن المسئولين الاسرائيليين حتى قبل فترة من قصف أزيراك ، أمروا المفاعل المبنى على شكل قبة ومركز إعادة المعالجة الموجود تحت الأرض فى ديمونة بوقف جميع عملياته وظلت المنشأتان متوقفتين عن العمل حتى نهاية العام . وصدرت التعليمات أيضا لسلح الجو الاسرائيلى بوضع طائرة تجسس فى السماء فى حالة تاهب طوال الأربع والعشرين ساعة . ولا يوجد دليل على أن واشنطن شاهدت أو فهمت أيا من الاجراءات الدفاعية الاسرائيلية .

وشك عدد من مسئولى المخابرات البريطانية على الفور فى أن اسرائيل استخدمت صور « كى إتش - ١١ » الفائقة الدقة فى قصف أزيراك وشكوا لنظرائهم الأمريكين من ذلك . ويقول أحد الأمريكين المشاركين فى الأمر ، انه فى الحقيقة كانوا يقولون « لقد أوضحت لكم » ان السمعة العبقريّة لنظام « كى إتش - ١١ » تم تدعيمها ، بما يدعو للسخرية ، بالغارة الاسرائيلية الناجحة ، فقد كانت الصور الفائقة الدقة للمفاعل المدمر على مكاتب صانعى القرار فى واشنطن بعد عدة ساعات من العملية .

وكان البريطانيون على حق كما أوضح تحقيق سرى للغاية فيما بعد : فقد حصلت اسرائيل على معلومات قيمة الى أقصى حد من « كى إتش - ١١ » ويوجد دليل على أن « ويليام كيسى » مدير وكالة المخابرات فى عهد « رونالد ريجان » لعب - على نحو غير مقصود - دورا رئيسيا .

فقد كان « كيسى » مؤيدا متحمسا لبرنامج اقتسام المعلومات منذ توليه

منصبه ، وفى الفترة الأولى من توليه منصبه أمر بامداد ضباط الاتصال الاسرائيليين بمكتب خاص بالقرب من مقر الـ « سى آى إيه » . وعلى ما يبدو أن الهدف كان إعطاء الاسرائيليين فرصة الاتصال المباشر بضباط المخابرات الأمريكية للمسئولين عن معلومات « كى إتش - ١١ » للتأكد من تسليم جميع المعلومات الضرورية . ومضى التبرير ليؤكد أن الاسرائيليين وحدهم هم القادرون على تحديد ما هو مهم لاسرائيل . شرح مسئول أمريكى على مستوى عال الأمر . بقوله : « كيسى كان مستعدا ليطلعهم على معلومات محدودة إلا أنه لم يفعل وأصبح يعمل لحساب الاسرائيليين تماما » .

وواجه مدير الـ « سى آى إيه » فجأة بعد حادث أزيراك أسئلة خطيرة عن إساءة استخدام إسرائيل لاتفاق مشاركة معلومات « كى إتش - ١١ » وأمر لجنة صغيرة من الخبراء بمراجعة الأمر ، وصدرت الأوامر للجنة العمل فى ظل أقصى درجات السرية التى تحيط دائما بقضايا المخابرات الإسرائيلية .

وكان ما توصلت إليه لجنة المراجعة مذهلا قضى أقل من عامين توسع الإسرائيليون فيما كان اتفاقا محدودا إلى حد أنهم تمكنوا من التقاط أى صورة يرغبونها من النظام ، وأكثر ما أثار الدهشة أن الاسرائيليين طلبوا وحصلوا على تغطية مكثفة للقمر الصناعى لضرب روسيا بما فى ذلك موسكو . واعترف رجل عسكرى شعر بالقلق « بأن الاسرائيليين فعلوا كل شئ باستثناء اسقاط الطائر » / وساد الغضب بين صفوف كبار المسئولين فى وكالة المخابرات المركزية ووكالة مخابرات الدفاع لما اعتبره بعض المسئولين ادارة « سيئة للغاية » لاتفاق التعاون . وقال المسئول العسكرى : « لقد أنشأنا النظام ولم نهتم بمراقبة ما يفعلونه (الاسرائيليون) » . ويستعيد « ويليام بارد » الذى كان يشغل فى عام ١٩٧٩ منصب مساعد نائب وزير الدفاع لشئون السياسة شعوره بالاحباط حين علم أن الاسرائيليين « يتغلغلون فى نظام القمر الصناعى » ولا نعرف كيفية وقفهم ويقول « بارد » : « لم نكن نعلم أين نشكو . فنحن ندرك أن هؤلاء (الاسرائيليين) تخطوا الكولونيالات وسكرتارية مساعدة نواب الوزير للحصول على المعلومات » . واذا ذهبت الشكوى للمكتب الخطأ « فان الأمر قد يرتد ليلحق الضرر الشديد بك أنت » .

ويتذكر مسئول كبير سابق بوكالة الأمن القومي غضبه بعد علمه فيما بعد أنه في فترة مبكرة من تولى إدارة ريجان السلطة الاسرائيليين أنه سُمح للضباط بحضور اجتماعات البنتاجون التي نوقشت خلالها مهام ومسارات طيران القمر الصناعي « كى إتش - ١١ » .. « . وقال المسئول السابق : « ان من علموا بهذا أرادوا التقيؤ . فمع كل العناية التي يحظى بها « كى إتش - ١١ » في كل مكان آخر فقد أصابنا هذا الأمر بضربة شديدة » . كما يتفق ضابط مخابرات أمريكي آخر على أن « أعدادا كبيرة أصابهم الاستياء والاحساس بالصدمة » . ومضى يقول : إنه شخصيا لم يكن منزعجا بدرجة كبيرة من تجاوز الاسرائيليين لحدودهم « فقد كانت إحدى مصالحنا القومية التاكيد في عام ١٩٨١ من أن الاسرائيليين قادرون على البقاء » . ووصف هذا الضابط المعلومات المباشرة التي سلمت لاسرائيل بأنها « حل وسط » . فقد كانت اسرائيل تريد التاكيد من عدم تجاهل أى شيء مهم . وفي حاجة للتاكيد من حصولها على كل ما تحتاج إليه » . وقال ضابط المخابرات إن الضابط الاسرائيلي الذي عين في البنتاجون كان ينقل فقط احتياجات المخابرات الاسرائيلية للمسئولين عن برنامج « كى إتش - ١١ » .. « . وسمح للإسرائيلي في المقابل « بالتنحى جانبا » في الوقت الذي كان فيه القمر الصناعي ينقل معلوماته الى واشنطن .

وقال مسئول وزارة الخارجية المعنى بالأمر أنه ووزير الخارجية « هيج » اعتبرا الخلافات حول حصول اسرائيل على المعلومات « مناقشة نظرية في مجتمع المخابرات . لماذا تتشاجرون ؟ اعطوهم الصور، إنها عملية لبناء الثقة » . وبالنسبة للاسرائيليين كما يقول هذا المسئول فان هذه القضايا لم تكن تعنيهم فاذا رفضت ادارة ريجان إعطاءهم المعلومات فانهم سيتحولون حينئذ الى الكونجرس . « ويحصلون على المال المخصص في ميزانية المعونة الخارجية للحصول على قمر صناعي ومنصة اطلاق ومحطة اتصالات أرضية » وبالنسبة لريتشارد آلان أيضا فان استغلال اسرائيل لاتفاقية « كى إتش - ١١ » لم تكن قضية كبيرة « لقد تصورت أن لديهم أصدقاء » في البنتاجون قاموا بشكل غير رسمي بتسليمهم المعلومات الواسعة النطاق .

وتم الاتفاق فى النهاية فى البيت الأبيض بعد عملية المراجعة التى قامت بها اللجنة على الاستمرار فى امداد اسرائيل بالصور ولكن مع تطبيق القيود الأصلية لعام ١٩٧٩ بدقة . وقال آلان : « كنا نقوم بتضييق الفجوة » . ولم يعد يسمح لاسرائيل بالحصول على صور القمر الصناعى الخاصة بالاتحاد السوفييتى أو أى دولة أخرى خارج نطاق المائة ميل . ونقل آلان شخصيا هذه الرسالة فى خريف ١٩٨١ الى « اريل شارون » الجنرال المتشدد المثير للجدل وبطل الحرب الذى عين وزيرا للدفاع فى حكومة « بيجين » الذى أعيد انتخابها حديثا .

وحضر « بيجين » وشارون الى واشنطن فى سبتمبر لحشد تأييد البيت الأبيض ل خطة اسرائيلية بعيدة المدى للتعاون الاستراتيجى الأمريكى - الاسرائيلى ضد العدو المشترك الاتحاد السوفييتى . وذكرت مذكرة اسرائيلية لواشنطن أن الدولتين فى حاجة للتعاون « ضد التهديد الذى يمثله الاتحاد السوفييتى أو القوات التى يسيطر عليها السوفييت من خارج المنطقة على الأمن والسلام » . ولتحقيق هذه الغاية سعى الاسرائيليون للحصول على موافقة « ريجان » على نشر قوات أمريكية والاستخدام المشترك للمطارات والتخطيط المشترك للعمليات العسكرية والسياسية فى الشرق الأوسط والخليج وقيام الولايات المتحدة بتمويل محطة استقبال أو محطة أرضية للقمر الصناعى « كى إتش - ١١ » فى تل أبيب . واعتبرت المقترحات الاسرائيلية مبالغ فيها وتم رفض أغلبها خلال المفاوضات طوال الأشهر التالية مما أثار استياء « شارون » . ومارس « شارون » الضغوط بقوة بصفة خاصة فيما يتعلق بالمحطة الأرضية وأصر أيضا على ضرورة تخصيص « محطة الاستقبال » بمعنى تزويدها بالإشارات الشفرية التى تعمل من وإلى القمر الصناعى وبشكل يسمح فقط لاسرائيل بقراءتها . وبذلك تصبح الولايات المتحدة فى وضع لا يمكن الدفاع عنه من حيث عدم قدرتها على معرفة المعلومات التى يتلقاها الاسرائيليون من نظام القمر الصناعى الخاص بها .

وبدا هذا اقتراحا منافيا للمنطق والعقل ووصف « آلان » « شارون » بصفة شخصية « بأنه فظ » . ويضيف آلان : « لقد بدأ فى الشكوى من أن

المعونة الأمريكية أصبحت كالرباط الضاغط ولصقة الخردل . ومضى يقول : « انكم تريدون اعطاء رباطا ضاغطا . اذا كان ذلك ما تعنونه بالتحالف الاستراتيجى ، فنحن غير مهتمين به » . ويقول « آلان » - وهو من المؤيدين الأقوياء لإسرائيل - انه لم يرتجف .. ويضيف : « لقد وجدت أن شارون مجرد جندي متبجح فظ ضخم يبذل جهدا كبيرا فى الحوار » .

ولم يسفر قصف أزيراك الى أى تغيير جوهري فى العلاقة الأمريكية - الاسرائيلية أو إثارة أى أسئلة خطيرة حول حاجة إسرائيل لهذا الكم الضخم من صور القمر الصناعى من تلك المناطق العديدة ، وهى حاجة هددت بالحاق شرخ فى العلاقات الاسرائيلية بالولايات المتحدة ، ورغم المعارضة القصيرة الأمد لحصول إسرائيل على المعلومات ، فلم يتم تعلم أى دروس واستمر تدفق صور « كى إتش - ١١ » على إسرائيل . ومع ذلك تم تفجير تغييرات بعيدة المدى بالنسبة لإسرائيل .

وأصيب الفرنسيون الذين كانوا أيضا المورد الرئيسى للمواد والخبرة النووية للعراق مقابل البترول بالحرص وانتابهم الغضب بسبب الهجوم الاسرائيلى . وبدأ عدد من المسئولين فى باريس السعى للانتقام من خلال التخلّى عن التعهدات التى استمرت طويلا بالتزام الصمت وبدأوا يروون تفاصيل العلاقات السابقة للتعاون الفرنسى النووى فى الشرق الأوسط : كشركاء سرّيين فى اقامة القنبلة الاسرائيلية .

واستنتج شارون بعد الاجتماع الذى عقد فى غرفة مجلس الوزراء أن الولايات المتحدة ليست حليفا استراتيجيا يمكن الاعتماد عليه ، وعاد إلى وكالة المخابرات الاسرائيلية السرية التى تسيطر عليها وزارة الدفاع والتى لم تكن واشنطن قد فهمت تماما عملياتها حينئذ ، وظلت تعتبر كوكالة مخابرات اعتراضية فى الشرق الأوسط والاتحاد السوفييتى وذلك من جانب أكثر الوكالات حساسية فى أمريكا ، للحصول على المعلومات التى أعلن أن إسرائيل لن تتمكن بعد الآن من الحصول عليها . وتطوع يهودى أمريكى لم يكن يعمل فى المخابرات الأمريكية بتقديم خدماته للوكالة قبل عدة سنوات ، وفيما بعد سيوضع كجاسوس فى بلده لحساب إسرائيل .

ويكاد يكون من المؤكد أن أى شخص فى البيت الأبيض لم ينظر لمطلب شارون للحصول على محطة اتصال بالقمر الصناعى " كى أتش - ١١ " فى تل أبيب فى ضوء الطموحات النووية الاسرائيلية . وبالمثل ، فإن لجنة للمراجعة التى شكلها ويليام كيسى بعد أزيلاك لمتابعة الالتزام باتفاق اقتسام المعلومات لعام ١٩٧٩ قبلت بابتهاج التفسير الاسرائيلى انتهاك القواعد ، والذى يفيد بأنها حصلت على الصور الخاصة بالمناطق الواقعة خارج الحدود المنصوص عليها فى الاتحاد السوفييتى فقط لمراقبة خطوط الامداد المستمرة من روسيا وحليفها فى العراق وسوريا .

وبالتأكيد فإنه لا يوجد الكثيرون حتى فى مجتمع المخابرات الأمريكى الذين فهموا فى عام ١٩٨١ السبب فى قيام اسرائيل بجمع معلومات القمر الصناعى الخاصة بالاتحاد السوفييتى وسبب اصرار شارون على استمرار الحصول على هذه المعلومات ، فإسرائيل كانت فى حد ذاتها قوة نووية وكانت تستهدف الاتحاد السوفييتى برعسها الحربية وصواريخها .

العالم

يعد « أرنست ديفيد بيرجمان » ابن الحاخام اللاجئ من ألمانيا النازية الأب العلمى للقنبلة الاسرائيلية . أو « روبرت أوبنهايمر » القنبلة الاسرائيلية . وكان بيرجمان نحيلًا ، شاحباً ومدخناً شرهاً .

وتعرف المجتمع العلمى الدولى على بيرجمان بعد حرب الاستقلال الاسرائيلية الناجحة عام ١٩٤٨ ، وهى أول حرب بين العرب واسرائيل ، كعالم لامع فى الكيمياء العضوية ومدير قسم الكيمياء فى معهد فايتسمان ، المنشأة العلمية المهيمنة فى اسرائيل . وكان رئيسا للجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية التى شكلت عام ١٩٥٢ وفى المناسبات القليلة التى ظهر فيها فى المناسبات العامة بدا مؤيدا قويا للأبحاث النووية للأهداف السلمية ، وبدا « بيرجمان » بسيجارتته التى لا تفارق يديه صورة للذكاء والفتنة فى المؤتمرات الدولية حول العلم النووى . وبدا ذكاؤه المتقد واضحا . وكذلك كانت حاجة اسرائيل لطاقة نووية . فلم يكن ليوجد أى بترول متوافر يمكن الحصول عليه من الجيران العرب وبحلول عام ١٩٤٧ أبلغ « بيرجمان » أصدقاءه بأن حقول الفوسفات الضخمة تحتوى على كميات ضخمة ولكن يمكن استخراجها من اليورانيوم الطبيعى . وفى غضون عامين أنشأ قسما لأبحاث النظائر فى معهد فايتسمان وأرسل العلماء الاسرائيليين الشباب إلى الخارج لدراسة المجالات الجديدة للطاقة النووية والكيمياء النووية . كما بدأ برنامج أبحاث مشترك مع لجنة الطاقة الذرية الفرنسية الوليدة . وفى عام ١٩٥٣ أصبح الباحثون الاسرائيليون فى معهد فايتسمان روادا فى عملية جديدة لإنتاج الماء الثقيل المطلوب لتشغيل

مفاعل نووى بالاضافة إلى التوصل لوسيلة أكثر فاعلية فى استخراج اليورانيوم من حقول الفوسفات . وفى نوفمبر ١٩٥٤ قدم بيرجمان نفسه للمواطنين الاسرائيليين وتحدث عن تقدم اسرائيل فى مجال الأبحاث النووية السلمية ، وأعلن ، بعد عامين من انشاء لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية ، عن تشكيلها ، وفى العام التالى وقعت اسرائيل اتفاقية مع الولايات المتحدة فى ظل برنامج « الذرات من أجل السلام » التابع لإدارة ايزنهاور من أجل التعاون فى الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية . وساهمت واشنطن فى تمويل وتشغيل مفاعل نووى صغير للأبحاث فى « نهال سوريق » جنوب تل أبيب . ودعا الاتفاق الولايات المتحدة بأن تكون لها حقوق التفتيش على المفاعل الصغير وفقا لقانون الطاقة الذرية لعام ١٩٥٤ ، الذى ينهض بأعباء ضمان اسرائيل ، من أجل التحقق من خلال عمليات التفتيش من أن المواد النووية لن تتحول الى أبحاث الأسلحة .

وكانت تلك سنوات أكد خلالها « ديفيد بن جوريون » حكيم اسرائيل الأبيض الذى شغل منصبى رئيس الوزراء ووزير الدفاع لفترة طويلة منذ ١٩٤٨ حتى ١٩٦٣ باستثناء فترة قصيرة ، وأعلن لزواره مرارا أن اسرائيل ستبنى مفاعلها الذرى وستستغل اليورانيوم الطبيعى الخاص بها وستصنع الماء الثقيل محليا . ووعد « بن جوريون » بأن تنتج الطاقة النووية قريبا الطاقة الكهربائية وتخلق المياه العذبة المطلوبة لزراعة صحراء النقب .

وكانت أحلام « بيرجمان » لمحطات الطاقة النووية صادقة ، ولكنها أيضا أصبحت غطاءً فعالاً للغاية لتوجهه نحو انتاج القنبلة . وأصبح « بن جوريون » الرجل المسئول عن جميع هذه الأمور ، بمساعدة معاونه الذكى الشاب « شيمون بيريز » ، الذى كان فى الثلاثين من عمره حين عينه بن جوريون مديرا عاما لوزارة الدفاع فى أواخر ١٩٥٢ . وكانت لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية برئاسة « بيرجمان » تخضع للإشراف المباشر لبيريز ووزارة الدفاع وهو ما لم يعلن للرأى العام عبر الاذاعة ، ولم تكن الطاقة النووية أولى أولويات « بن جوريون » فالصحراء ستوهج قبل ازدهارها .

وأصبح يتعين على هؤلاء الرجال الثلاثة العثور على حليف للمساهمة فى انتاج القنبلة ، ويقبل منذ البداية أن تمول القنبلة بصورة خاصة من جانب اليهود الأمريكيين والأوربيين الأغنياء الذين شاركوهم حلمهم بوجود رادع تام لاسرائيل ، وكان هذا أمرا على نفس القدر من الأهمية ، وأى تناول آخر سيجعل من المستحيل ابقاء القنبلة سرا من الأسرار ولم تكن الطموحات الاسرائيلية للحصول على قنبلة نووية فى أوائل الخمسينيات متوقعة فى واشنطن خلال الحرب الباردة . فقد كانت واشنطن مهتمة للغاية بالحرب الكورية والظروف الاقتصادية والاجتماعية فى أوروبا وقوة الحزب الشيوعى فى فرنسا وإيطاليا والمخاوف من تحول شيوعى داخلى واستمرار المعركة السياسية مع الاتحاد السوفييتى .

وكانت توجد أزمة فى الشرق الأوسط أيضا . فقد أطيح بملك مصر الفاسد « فاروق » فى انقلاب عام ١٩٥٢ ، وظهر زعيم جديد راديكالى هو « جمال عبد الناصر » فى عام ١٩٥٤ كرئيس للوزراء . وأصبحت القوات البريطانية بعد بقائها أكثر من سبعين عاما فى مصر فى طريقها للخروج من شمال افريقيا . ونفس الحال بالنسبة للفرنسيين . فمع حلول عام ١٩٥٥ أصبحت الحكومة الفرنسية تواجه عصيانا مسلحا من ثلاث مستعمرات سابقة هى المغرب وتونس والجزائر . وحصلت المغرب وتونس على استقلالهما عام ١٩٥٦ الا أن الجزائر التى أيدت « ناصر » بقوة جبهة التحرير الوطنية المعارضة مما أصبحت الحدث الرئيسى ، وأوشكت الحرب الدموية التى أسفرت عن مقتل ٢٥٠ ألفا على تدمير فرنسا فى خلال السنوات الخمس التالية وقدمت الالهام للثوريين العرب فى جميع أنحاء الشرق الأوسط .

كما ازعج « ناصر » بحديثه عن القومية العربية ، الاسرائيليين الذين تحولوا بشكل غريزى للولايات المتحدة . وأصبح اليهود الأمريكيون شريان الحياة لاسرائيل وبدأت تتدفق مئات الملايين من الدولارات سنويا . وحاول « بن جوريون » لسنوات أن ينضم فى معاهدة أمن اقليمى مع واشنطن ، ليصبح الى حد ما تحت حماية المظلة النووية الأمريكية ولكن دون أن يحقق أى نجاح . وأيدت اسرائيل علناً الموقف الأمريكى فى الحرب الكورية ومضت سرا خطوة أبعد من ذلك فقد عرض « بن جوريون » ارسال قوات اسرائيلية للقناة بجانب قوات الأمم المتحدة فى كوريا الجنوبية .

ورفض الرئيس « هارى ترومان » على ما يبدو خشية أن يضطر لتأييد اتفاق أمنى مع اسرائيل ، واتفقت الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا فى اتفاقهما الثلاثى عام ١٩٥٠ على أن تحافظ الدول الثلاث على الوضع القائم فى الشرق الأوسط بعدم تقديم كميات ضخمة من الأسلحة للعرب أو الاسرائيليين ، وجاءت إدارة « أيزنهاور » للسلطة عام ١٩٥٢ دون أى نوايا لتغيير هذه السياسة .

وحاولت اسرائيل رغم هذا إقامة شكل من العلاقة الخاصة مع الرئيس « ايزنهاور » دون أن يحالفها الحظ . وفى منتصف الخمسينيات جرت سلسلة من المحادثات الجديدة استمرت عاما كاملا حول إبرام معاهدة أمن مشترك مع واشنطن ولكن وصلت لطريق مسدود . وكما أبلغ « بن جوريون » كاتب قصة حياته « ميشيل بار زوهار » فانه فى احدى المراحل فكر فى أن يعرض على « إيزنهاور » إقامة قواعد أمريكية فى اسرائيل مقابل التزام أمنى . واستبعدت هذه الفكرة حين تعثرت المحادثات . وظهرت خطط فاشلة بنفس القدر لشراء طائرات مقاتلة وأسلحة أخرى الا أن « ايزنهاور » التزم بحظر عام ١٩٥٠ على مبيعات الأسلحة لاسرائيل طوال سنوات رئاسته الثمانى . والنتيجة كانت الحد من النفوذ الأمريكى فى الشرق الأوسط وحرمان واشنطن من أى فرصة ليكون لها تأثير على السياسة الخارجية الاسرائيلية ، وبدت السياسة ملائمة للأشخاص المحيطين بايزنهاور الذين كان أغلبهم من المحامين فى وول ستريت الذين اعتقدوا أن امدادات البترول الأمريكى ستعرض للخطر فى حالة إبرام صفقات أسلحة مع اسرائيل .

وتمثل كابوس « بن جوريون » الخاص فى هذه السنوات ، كما أدرك معاونوه المقربون ، فى وقوع اباداة جماعية أخرى هذه المرة على أيدي العرب ، وحذر « بن جوريون » مرارا من أن أمن اسرائيل سيتحقق فقط من خلال دفاعها عن النفس واعتمادها على النفس . ونقل عنه أحد معاونيه تساؤله : « ما هى اسرائيل ؟ إنها منطقة صغيرة ، نقطة واحدة كيف تحيا فى هذا العالم العربى ؟ » . واعتقد « بن جوريون » أنه يفهم الشخصية العربية واقتنع بأنه مادام اعتقد العرب أنه يمكنهم تدمير الدولة اليهودية فانه لن يتحقق سلام أو اعتراف باسرائيل . ووصل العديد من الاسرائيليين الناجين من الابادة الجماعية الى حد الاعتقاد بأنه « لا يوجد بديل » وهو المبدأ الذى يرى أن

اسرائيل محاطة بالأعداء المملوئين بالحقء ولذلك ليس أمامها أى فرصة سوى الهجوم ، ومن وجهة نظرهم فإن هتلر وناصر لا يختلفان . وبالنسبة لهؤلاء الاسرائيليين فإن الترسانة النووية بدت ضرورية لبقاء الدولة ، وكرد « بن جوريون » فى خطاباته العامة طوال الخمسينيات الربط بين أمن اسرائيل وتقدمها العلمى . وأعلن أمام الكنيست الاسرائيلى (البرلمان) فى نوفمبر ١٩٥٥ ، « ان استقلالنا وأمننا يتطلبان أن يهب المزيد من الشباب أنفسهم للعلم والأبحاث وأبحاث الطاقة الذرية والاليكترونية وأبحاث الطاقة الشمسية ... وما الى ذلك » .

وجسد « أرنست بيرجمان » مخاوف مبدأ « لا يوجد بديل » فى خطاب بعد عامين وقال : « اننى مقتنع ... بأن دولة اسرائيل تحتاج إلى برنامج أبحاث دفاعى خاص بها ، حتى لا تصبح بعد الآن خرافا يتم اقتيادها للمذبح » .

وأمن « بن جوريون » و « شيمون بيريز » و « بيرجمان » بأن ترسانة اسرائيلية مستقلة يمكن أن توفر ما لم يوفره الرئيس « إيزنهاور » وهى المظلة النووية . ولم يكن فى وسع أى شخص من الخارج سواء من المجتمع العلمى الدولى أو الرأى العام الاسرائيلى أو المخابرات الأمريكية أن تفهم دلالة المنصبين الحكوميين الآخرين اللذين شغلها « بيرجمان » فى أوائل الخمسينيات ، كمستشار علمى لوزير الدفاع ومدير للأبحاث والتخطيط لوزارة الدفاع . فالاسرائيليون المسئولون عن هذين المنصبين كانوا يدركون أن « بيرجمان » كان المؤيد الفعال القوى للأسلحة النووية والرجل المسئول أكثر من غيره ، مع الفرنسيين ، عن وضع اسرائيل مع نهاية الستينيات كدولة تملك السلاح النووى . ولم يقتصر نجاح « بيرجمان » والفرنسيين على تحقيق ذلك فى صحراء النقب ولكنهم أبقوه سرا ، كما حافظ « روبرت أوبنهايمر » وزملاؤه على مشروع منهاتن دون أن يكتشفه أحد فى الصحراء فى لوس ألاموس .

وقد دخل « بيرجمان » الشاب فى أوائل العشرينيات عالم الذرة كدارس للكيمياء العضوية فى معهد « اميل فيشر » فى جامعة « برلين » وكان ضمن دائرة من العلماء البارزين مثل أرنست روتفورد الانجليزى ، ومارى كورى الفرنسية اللذين مثلا الحد الفاصل فيما سيصبح سباقا دوليا فى سنوات ما قبل الحرب لكشف غموض الانشطار النووى . وضم زملاء « بيرجمان » فى

برلين هيرمان مارك النمساوى الذى أصبح فيما بعد كيميائيا بارزا وعميد معهد بروكلين للعلوم التطبيقية (والذى أصبح ابنه هاتز وزيرا للقوات الجوية فى ادارة « كارتر » . ويتذكر مارك الذى نشر خلال حياته العملية عشرين كتابا وأكثر من خمسمائة بحث عن علم مركب البوليمر الكيميائى هذه الأيام بقوله : « لم نكن مجرد واضعى نظرية ، فقد اهتممنا بصنع الأشياء . والأمر المهم بالنسبة لنا كان التركيبات . فبداية يجب أن تفعل شيئا لم يفعله غيرك ، وبعد ذلك تستخدمه » . وأثناء وجوده فى برلين اشترك « بيرجمان » و « مارك » فى العمل ونشرا أبحاثا مشتركة عن التركيب الكيميائى للمطاط والبويات والمواد سريعة الالتصاق .

وكان والد « بيرجمان » من أبرز الحاخامات فى برلين وصديقا مقربا لحاييم فايتسمان عالم الكيمياء الحيوية الروسى اليهودى الصهيونى الذى عاش فيما بعد فى انجلترا . وفى عام ١٩٢٢ حين جعلت سلسلة من المراسيم النازية استمرار « بيرجمان » أو أى يهودى آخر فى عمل أكاديمى أمرا مستحيلا فى ألمانيا خطط فايتسمان لأن ينضم بيرجمان الشاب له فى جامعة مانشتستر فى انجلترا حيث واصل أبحاثه على التركيبات والاقتراب بصورة وثيقة من أولئك العلماء المتسابقين على شطر الذرة . وكما حدث بالنسبة لفايتسمان حظى بيرجمان باهتمام فريدريك ليندمان ، لورد تشيرويل فيما بعد ، وهو عالم من أوكسفورد ألمانى المولد أصبح كبير المستشارين العلميين لتشرشل فى السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية .

ولا توجد معلومات كثيرة متوافرة عن عمل بيرجمان فى مجال الدفاع لحساب بريطانيا قبل الحرب ، ففي هذه السنوات اندمج للمرة الأولى فى أعمال عسكرية لفلسطين . ويقول أحد كتبة قصة حياة فايتسمان أن الهاجاناه ، الذراع العسكرى للحركة الصهيونية فى فلسطين طالبت فايتسمان فى عام ١٩٢٦ بإرسال كيميائى للمساهمة فى انتاج مادة شديدة الانفجار لاستخدامها فى الحرب السرية ضد العرب والبريطانيين . وكان استخدام الديناميت خطيرا للغاية فى مناخ الشرق الأوسط . وعين فايتسمان بيرجمان للقيام بالمهمة التى قام بها بالفعل وسجل اسمه بعد ذلك كعضو فى اللجنة الفنية للهاجاناه . وتضيف السيرة الذاتية ، انه فى عام ١٩٢٩ ، توجه بيرجمان

الى باريس مندوبا عن الهاجاناه وتقاسم اكتشافاته مع الفرنسيين الذين كان جيشهم يعمل حينئذ فى شمال افريقيا .

وترك « بيرجمان » انجلترا بعد فترة قصيرة من اجتياح ألمانيا لبولندا فى خريف ١٩٣٩ . وتدخل « فايتسمان » مرة أخرى ووجد له عملا مع أصدقاء قدامى يمتلكون معملا كيميائيا فى فيلادلفيا . ولم تنجح المحاولة ولكن أنقذه صديق قديم آخر من ألمانيا هو « هيرمان مارك » الذى يقول : « لم تكن أمامه أى فرصة لذلك دعونا للحضور الى بروكلين » . وكان مارك قد طرد من أوروبا عام ١٩٣٨ ، وانتهى به المطاف ليصبح خبير أبحاث لشركة كندية للورق فى أونتاريو ، وبحلول عام ١٩٤٠ أصبح يدير معملا فى معهد للعلوم التطبيقية فى بروكلين ، وبعد عامين أصبح عميد الكلية وحول المعهد الى مأوى للاجئين اليهود ومن بينهم « هاييم فايتسمان » . ويقول « مارك » الذى حين أجرى معه الحديث من أجل هذا الكتاب ، كان الوحيد الباقى من هذه الفترة على قيد الحياة « جاءت المجموعة بأكملها الى أمريكا » .

وبهزيمة هتلر تحققت هجرة نهائية واحدة لبيرجمان الى فلسطين للمساهمة فى انشاء ما سيصبح فيما بعد معهد فايتسمان للعلوم فى روهوفوت جنوب تل أبيب ، وبدت الطموحات الاسرائيلية غير محدودة ، وحاول فايتسمان منذ وقت مبكر عام ١٩٤٧ كسب ود أوبنهايم وزملائه فى مشروع مناهن ومن بينهم « جون فون نيومان » عالم الرياضيات وواضع النظريات الأولى للكمبيوتر ولكن جون جدوى ثم طلب منهم مرارا قضاء بعض الوقت فى القيام بأبحاث فى اسرائيل .

وكان « بيرجمان » أول من اختاره « فايتسمان » ليصبح مديرا للمعهد الا أن « فيرا » زوجة فايتسمان عارضت ذلك ونجحت فى هذا لأسباب قديمة حيث انها شعرت بالاستياء للعلاقة العاطفية الطويلة التى نشأت بين « هانى » السكرتيرة الخاصة لزوجها و « بيرجمان » والتى انتهت فى نهاية الأمر بالزواج وبدلا من ذلك عين « بيرجمان » رئيسا لقسم الكيمياء العضوية ، وأصبح من حقه أن يتلقى العزاء للمكانة الرفيعة التى تبوأها زملاؤه . فقد اعتبر « عاموس ريشاليت » الذى رأس قسم الفيزياء فيما بعد باحثا من حيث الكم على مستوى أوبنهايم . كما انضم اليهم أيضا « نيلز بوهر » الدنماركى الفائز بجائزة نوبل

إما قسم الكيمياء غير العضوية فقد رأسه « أهارون كاتشالسكى » ، فيما بعد « كاتزير » ، الذى تخصص فى الخصائص المنحلة بالكهرباء لسلسلة الذرات ويبحث رائدا فى المجال المرتبط بها للانسان الآلى المزود بالطاقة العضلية . ومثل « بيرجمان » كان لكاتزير حياة سرية وعند وفاته فى عام ١٩٧٢ كان واحدا من القوى الدافعة فى برنامج الأسلحة النووية الاسرائيلى الذى أصبح مزدهرا حينئذ ، وحدثت نقلة أخيرة لبيرجمان بناء على طلب « بن جوريون » حيث أنشأ تحت قيادة « شيمون بيريز » أول معهد لأبحاث الدفاع فى البلاد . وبعد أكثر من أربعين عاما سيصرح « بيريز » لصحيفة اسرائيلية بأن « بيرجمان » ، حتى فى عام ١٩٤٨ ظل يتحدث باستمرار عن حصول اسرائيل على قدرة صاروخية ، ويضيف « بيريز » : « قد أكون مستعدا لقول الحقيقة عنه من المحتمل بعد مائة عام . فقد عملنا معا ١٣ عاما قد تكون هى أفضل سنوات عمرى » .

ويؤكد « هيرمان مارك » أنه بدون « بيرجمان » لم تكن لتوجد قنبلة اسرائيلية . « فقد كان مسئولاً عن كل نشاط نووى فى اسرائيل . وكان الرجل الذى يفهم تماما الانشطار النووى ثم شرحه بعد ذلك للآخرين » . وأصبح « مارك » وسيطا دائما بين بروكلين واسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية وعمل فى مكاتب التخطيط وكمستشار علمى لمعهد فايتسمان الوليد . وظل قريبا من « بيرجمان » وشاركه آراؤه الخاصة بحتمية أبحاث الأسلحة النووية الاسرائيلية . ويقول : « لقد اتفقنا على نفس الرأى الذى يرى أنه فى النهاية يجب أن تمتلك اسرائيل المعرفة الكاملة لما يجرى فى الفيزياء النووية . وانظر إذا اكتشف نوع جديد من التفاعل الكيميائى فى لوس الاموس يجب الاطلاع عليه سواء كان محطة طاقة أو لازالة الملوحة أو خاصة بالقنبلة فلا يوجد فرق فمزال انشطارا » .

وأوضح « بيرجمان » نفس النقطة فى حديث عام ١٩٦٦ بعد أن اضطر للخروج من الخدمة الحكومية ، مع صحيفة اسرائيلية وذكر : « من المهم للغاية ادراك أنه مع تطوير الطاقة الذرية للاستخدامات السلمية فانك تبحث البديل النووى فلا توجد طاقتان ذريتان » . وكان هذا الحديث الذى تم قبل تسع سنوات من وفاة « بيرجمان » أكثر المناسبات التى اقترب فيها من مناقشة

موضوع القنبلة . ويقول « مارك » : « ظل بيرجمان متلهفا ، وكان محقا فى ذلك ، على ضرورة عدم الافراط فى الحديث . فقد كان هذا من أعظم الأسرار مثل مشروع منها تن تماما » .

وحدثت مناسبة واحدة مبكرة على الأقل لم يقاوم فيها « بيرجمان » مشاركة ما يعلمه . فقد كان « ابراهام فينبيرج » أحد رجال الأعمال الأغنياء فى نيويورك ومن كبار مؤيدى دولة اسرائيل ، أحد أهم حلفاء « بن جوريون » فى الولايات المتحدة ويتمتع بثقته . وفى عام ١٩٤٧ كان « فينبيرج » يلعب دورا رئيسيا وسريا الى حد بعيد فى جمع التبرعات وحشد التأييد فى البيت الأبيض لاسرائيل والحزب الديمقراطي أيضا . وظل طوال العقدين التاليين يتحرك على أعلى المستويات بين واشنطن والقدس . وكان « بيرجمان » فى نيويورك فى خريف هذا العام وانضم كالعادة لفينبيرج وعائلته فى أحد القداسات فى المعبد اليهودى أحد أيام الجمعة وكان من المقرر أن ينتقل الجمع بعد ذلك الى شقة فينبيرج . ويستعيد فينبيرج الأحداث ويقول : « دائما ما كان بيرجمان يشعر بالجوع ، وكان يعيش البيض المخفوق الذى تعده زوجته وفى إحدى الليالى عقب العشاء لمعت عينا « بيرجمان » وقال : « يوجد يورانيوم فى الصحراء » . ولم يكن هناك شك فى معنى الرسالة - وهى أن الطريق أصبح ممهدا الآن لاسرائيل لانتاج قنبلة ذرية . وأصيب « فينبيرج » بالصدمة لمثل هذا الحديث الصريح « وطالبته بالتزام الصمت » .

وتزامنت احتياجات اسرائيل فى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات تماما مع احتياجات فرنسا . فكلتا الدولتين كانتا بعيدتين تماما عن امتلاك أى قدرة فنية لانتاج قنبلة كما لم يكن هناك اجماع داخلى حول الرغبة فى حيازتها .

وقد أمضى « بن جوريون » و « بيريز » و « بيرجمان » وقتا طويلا من حياتهم العملية مشتبكين فى قتال مرير داخل الحكومة الاسرائيلية حول أحلامهم الخاصة ببرنامج للأسلحة النووية ، واعتبر غالبية كبار المسؤولين فى حزب مايباى (العمل) الحاكم أن أى قنبلة اسرائيلية هى نوع من الانتحار ومكلفة للغاية وتذكرهم بقوة بالفظائع التى لحقت باليهود فى الحرب العالمية الثانية .

ودارت المناقشات الفرنسية حول الحرب الباردة . فقد كان المفوض الأعلى الفرنسي للشئون النووية « فريدريك جوليو كورى » الحائز على جائزة نوبل والذي قام بأبحاث مهمة فى الفيزياء النووية قبل الحرب ، عضوا فى الحزب الشيوعى المعارض لآى دور فرنسى فى حلف شمال الاطلنطى وأى صلة لفرنسا بالأسلحة النووية . وفى سنة ١٩٥٠ كان أول من وقع نداء ستوكهولم وهو نداء دعمته موسكو لفرض حظر على جميع الأسلحة النووية . واستثنى العلماء الفرنسيون رغم مشاركتهم المكثفة فى أبحاث الانشطار النووى قبل الحرب من القيام بأى دور مهمة فى برامج القنبلة الأمريكية والبريطانية الخاصة بالحرب العالمية الثانية وجعلت سياسات « جوليو كورى » فرنسا معزولة . وأقبل « جوليو كورى » بعد توقيع نداء ستوكهولم وحل محله فى النهاية « بيير جويلاما » الذى عمل خلال الحرب مع المخابرات الفرنسية و « فرانسيس بيريز » أحد زملاء « جوليو » الذى كان أول من ينشر صيغة حساب اليورانيوم الخطيرة ، وهى الكمية المطلوبة لإحداث رد الفعل المتسلسل . ومضى الفرنسيون قدما بدون أى مساعدة من الولايات المتحدة التى اعتبرت أن العملاء السوفييت أفسدوا لجنة الطاقة الذرية الفرنسية .

كما احتل « بيرين » مكانة مهمة فى الصلات الاسرائيلية ، فقد أصبح « بيرين » الاشتراكى الذى فر الى انجلترا بعد سقوط فرنسا صديقا لبيرجمان ، رغم عدم معرفة كيفية التقاء الاثنين ، ثم سافر الى تل أبيب فى ١٩٤٩ . وبعد هذه الزيارة سمح لبعض العلماء الاسرائيليين بدخول مركز ساكلاى للأبحاث الذرية القومى الفرنسى بالقرب من فرساي ، والمشاركة فى انشاء مفاعل صغير للتجارب خاص بالمركز . وكانت تلك تجربة تعلم منها العلماء النوويون من الجانبين الكثير .

وفى حديث لم ينشر مع خريج أمريكى دارس فى سنة ١٩٦٩ تحدث « بيرجمان » بايجاز عن الطموحات التى شاركه فيها « بن جوريون » و « بيريز » للتعاون الفرنسى - الاسرائيلى « لقد شعرنا بأن اسرائيل ... تحتاج إلى التعاون مع دولة قريبة من مستواها الفنى . فؤلا من المهم تدريب الخبراء الاسرائيليين. ثم يمكننا أن نحدد بدقة نوع التعاون الذى نرغبه ونوعية المساهمة التى يمكن أن تتم بصورة مشتركة ، مع الوضع فى الاعتبار قدرات

ومصادر اسرائيل ، وكل جهد يجب أن يبذل من أجل منع التعاون من التحول ليكون فى اتجاه واحد » .

وصدر قرار خطير بالنسبة لفرنسا وبالتالى اسرائيل فى عام ١٩٥١ ، رغم اعتراضات « بيرين » ، أمر « جويلا ما » بانشاء مفاعل يعمل بطاقة اليورانيوم الطبيعى قادر على انتاج نحو ٢٢ أوقية من البلوتونيوم الصالح للاستخدام فى الأسلحة سنويا وذلك بعد المعالجة الكيميائية . وسينظم الجرافيت عملية رد الفعل المتسلسل وهى وسيلة استخدمها الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة فى المفاعلات الضخمة الخاصة بانتاج البلوتونيوم . وكان الباحثون قد وجدوا كميات ضخمة من اليورانيوم الطبيعى قبل سنوات قليلة بالقرب من ليموج فى وسط فرنسا وسهل هذا الاكتشاف لجويلا ما وبيرين قرار نبذ وسيلة بديلة لتشغيل المفاعل باستخدام اليورانيوم الذى تم تخصيبه بصورة اصطناعية . وحتى الوقود المخصب اذا توافر ، فسيكون مستوردا حيث إن الفنيين الفرنسيين لم يكونوا قد عرفوا بعد كيفية تخصيب اليورانيوم . ولكن الاعتماد على الموردين الخارجيين ، وبشكل حتمى القيود الدولية ، كان سيحرم فرنسا من أية فرصة لتحقيق هدفها الأساسى بتحقيق الاستقلال الذرى . وكتب « شارل ديغول » فى مذكراته عن الحرب العالمية الثانية : « ان فرنسا لا يمكنها أن تكون فرنسا بدون العظمة » . وكان قرار انتاج بلوتونيوم لاستخدامه فى الأسلحة سيدفع فرنسا بالتأكيد على طريق القنبلة النووية وهو ما كان يدركه جويلا ما وبيرين والاسرائيليون ولكن لم يكن يدركه الرأى العام والقادة العسكريون الفرنسيون .

وبدأ البناء فى العام التالى فى ماركول فى وادى الرون الجنوبى وحصلت شركة الكيماويات الضخمة « سانت جوبان تكنيك نوفيل » فيما بعد على عقد بناء مفاعل لاعادة المعالجة الكيماوية فى ماركول . تعد هذه المفاعلات العنصر الحيوى فى انتاج قنبلة . ففور احتراق اليورانيوم الطبيعى ، أو معالجته فى المفاعل ينقسم الى يورانيوم وبلوتونيوم ونفايات على درجة عالية من السمية . ويتطلب الوقود المعالج أن ينقل ويتم تبريده ثم يعالج قبل أن يكون فى الامكان فصل البلوتونيوم وتنقيته ، ويمكن انجاز هذه الخطوات فقط بالتحكم عن بعد . وفى منشأة منفصلة مبنية خصيصا لذلك وهى مفاعل اعادة المعالجة ، تحتوى على حماية مبدئية مكلفة للغاية ومدرسة بعناية لفريق العاملين بها .

وتمكن رجال « بيرجمان » من المساهمة فى كل هذا . وتجدد الخلاف داخل اسرائيل حول التوسع المستمر فى الوجود الاسرائيلى فى فرنسا الا أن « بن جوريون » ثبت بقوة على موقفه وصرح « شيمون بيريز » فى حديث صحفى : « فى عام ١٩٥٢ كنت وحدى المؤيد لبناء بديل نووى اسرائيلى . وشعرت باحساس رهيب فالجميع كانوا يعارضون ، و « بن جوريون » وحده قال : « ستبقى كل شىء سيكون على مايرام » . وكان هناك أشخاص يذهبون الى « بن جوريون » ويبلغونه « بضرورة ألا يستمع الى شيمون ، فهو وبيرجمان مجرد أكذوبة كبيرة . فاسرائيل لن تتمكن من القيام بمشروع مثل هذا » ويضيفون : « اشتركوا من الكنديين ، من الأمريكيين » ولكننى كنت أريد الفرنسيين لأن « بيرجمان » كان معروفا تماما فى نواثر علماء الذرة الفرنسيين » .

واستجاب المسئولون الفرنسيون للثقة الاسرائيلية . وكان العلماء الاسرائيليون هم وحدهم الذين يسمح لهم بالاطلاع على المجتمع النووى الفرنسى السرى فى ماركول . وتردد أن الاسرائيليين تمكنوا من التحرك فيه بحرية . وكان أحد أسباب ذلك الذكاء المتقد للعلماء الاسرائيليين وخبرتهم حينئذ فى تكنولوجيا الكمبيوتر ، وسيظل الفرنسيون معتمدين فى العقد التالى على قدرات الكمبيوتر الاسرائيلية حيث تم أول اختبار نووى فرنسى فى سنة ١٩٦٠ . والسبب الثانى للوجود الاسرائيلى فى ماركول كان عاطفيا فقد خدم العديد من المسئولين والعلماء الفرنسيين فى صفوف المقاومة واحتفظوا بمشاعر قوية تجاه الابداء الجماعية لليهود . كما كان الكثير من كبار العلماء النوويين الفرنسيين يهودا ومن المؤيدين الأقوياء للدولة اليهودية الجديدة التى بدأت فى الظهور كاتقرب حلفاء فرنسا فى الشرق الأوسط مما أثار سعادتهم .

ولم يكن هناك فرنسى تربطه علاقات عاطفية باسرائيل أكثر من « بيرتراند جولد سميث » عالم الكيمياء النووية الذى عمل خلال الحرب العالمية الثانية مع مجموعة من العلماء الفرنسيين الذين سمح لهم رغم أنهم أجانب ، بالعمل مباشرة مع الأمريكيين فى الأبحاث النووية ، وأصبح خبيرا فى كيمياء البلوتونيوم واستخراجه . كما ساهم فى بناء مفاعل للتجارب يعمل باليورانيوم الطبيعى ومبردة الماء الثقيل . وبصفته كيميائيا على مستوى عال ، توافرت له الفرصة للبقاء فى برنامج القنبلة الأمريكى بعد الحرب ولكنه اختار بدلا من ذلك

العودة لفرنسا وانضمامه للجنة الطاقة الذرية . وبعد مفاوضات مكثفة سمح له مسئولو الأمن الأمريكيون بذلك ولكنهم رفضوا أن يحلوه من تعهده الذي قطعه زمن الحرب بالتزام السرية ، وكتب « جولد سميث » فيما بعد يقول : « لقد كان مفهوما تماما أنه يمكننا استخدام معارفنا لمصلحة فرنسا باعطاء معلومات لفرق الأبحاث الخاصة بنا ولكن بدون نشر أى شىء ، فقط بالقدر الضرورى اللازم لتقدم عملنا . وكان هذا هو الحل الوسط المعقول » وهو حل وسط تجاهله سريعا .

وقد كان « جولد سميث » يهوديا عانت عائلته كما عانت غالبية العائلات اليهودية فى أوروبا خلال الحرب ، وازدادت علاقاته بإسرائيل بالزواج ، فزوجته كانت عضوة فى عائلة « روتشيلد » الشهيرة التى تقاس مساهماتها لإسرائيل والقضايا اليهودية بعشرات الملايين من الدولارات ، وقام « جولد سميث » وزوجته بالحج الى إسرائيل فى أوائل الخمسينيات حيث أخذهما « أرنست بيرجمان » لحضور لقاء ارتبط فى الذاكرة مع « بن جوريون » فى منزله الخشبي فى صحراء النقب ، وفى هذا الوقت كان « جولد سميث » يشغل منصب مدير قسم الكيمياء فى لجنة الطاقة الذرية الفرنسية وفى السبعينيات سيصبح يحظى باحترام واسع النطاق ، كمتحدث فرنسى حول منع الانتشار النووى وقضايا الطاقة الذرية الدولية الأخرى . كما كان بين الأغراب القلائل الذين سمح لهم بزيارة مفاعل ديمونة بعد اتمام انشائه فى الستينيات ، وكان حينئذ نموذجا كلاسيكيا للانتشار النووى المحظور .

وشرح « جولد سميث » الأمر بعد سنوات بقوله : « لم نكن فى الواقع نساعدهم ، ولكننا كنا ببساطة نتركهم يعرفون ما نعرفه بدون معرفة ما يؤدى اليه ذلك . فلم نكن نحن ندرك مدى صعوبة ذلك » . وأضاف أن الحقيقة الهامة التى يجب فهمها بقدر من عدم الارتياح هى « أنه فى الخمسينيات والستينيات كان امتلاك سلاح نووى يعتبر شيئا طيبا ، شيئا يمكن أن تتلقى التهنة عليه ، ولا يعتبر وصمة عار كما هو الحال اليوم » .

وبحلول عام ١٩٥٣ أنتج الفريق العلمى فى معهد فايتسمان الآلية الأيونية اللازمة لانتاج الماء الثقيل ووسيلة أكثر فعالية لاستخراج معدن اليورانيوم . وتم بيع الاكتشافين لفرنسا وأدت الصفقتان الى اتفاق رسمى

للتعاون فى الأبحاث النووية وقعتة الدولتان . ويقول « جولد سميث » : ان بيرجمان نفسه جاء الى فرنسا للتفاوض حول الصفقة مع بيير جويلاما ، وطالب بالحصول على مائة مليون فرنك للعملية الجديدة ولكنه رفض شرحها مسبقا بالتفصيل وادعى أنه اذا فعل ذلك فانها ستفقد نصف قيمتها . ووصلت الأمور لطريق مسدود . وفى النهاية وكما يقول جولد سميث : « أبلغنى جويلاما أنه يقدر هؤلاء الناس الى أقصى حد وبدأنا المساومة » وقبل بيرجمان فى النهاية ستين مليون فرنك وستظل اسرائيل ملتزمة بخطة الدفع الفورى مع فرنسا فى جميع معاملاتها النووية .

العلاقة الفرنسية

فى أواخر عام ١٩٥٣ تقاعد « بن جوريون » الذى تخلص من الأوهام واقتنع بأن المجتمع الاسرائيلى يفقد روحه الرائدة الوثابة فى مستوطنته الصحراوية فى سدية بوكر فى صحراء النقب بالقرب من موقع مفاعل ديمونة فى المستقبل ، واعتقد أنه يمكنه احياء هذه الروح ويقدم مثالا باعادة الاستيطان فى الصحراء مع زوجته ، وظلت سيطرته على حزب مااباي كاملة ، مع ذاك ، مثل أحد سادة المافيا ، وظلت الحكومة التى خلفها وراءه حكومة من صنعه . وكان سيخلف « بن جوريون » اثنين ، وليس شخصا واحدا فقد ترك مرسوما يفصل منصبيه اللذين ظل يشغلهما وهما رئاسة الوزراء ووزير الدفاع ثم عين « بن جوريون » موشى شاريت رئيسا للوزراء . ولم يكن هناك رجلان يمكن أن يختلفا على تناولهما للقضية العربية أكثر من شاريت وبين جوريون . فقد اعتقد شاريت الذى عاش طفلا فى قرية عربية ويتحدث العربية ، على عكس بن جوريون ، أن السلام مع العالم العربى ممكن ، ولكن فقط من خلال ضبط النفس عسكريا وبواسطة التدخل المحتمل للأمم المتحدة ، وك رئيس للوزراء بدأ مفاوضات سلام سرية مع « ناصر » .

وقبل تركه للمنصب عين « بن جوريون » أيضا « بنحاس لافون » ، الأكثر تشددا من « شاريت » تجاه القضية العربية ، وزيرا جديدا للدفاع . وبدا واضحا أن هدفه هو ضمان عدم استمرار آراء « شاريت » دون معارضة . ثم رتب « بن جوريون » كى يصبح متشددا آخر هو « موشى ديان » رئيسا جديدا لأركان الجيش . ويبقى « شيمون بيريز » فى منصبه كمدير عام لوزارة الدفاع ، فقد كان معروفا أنه الشخصية المفضلة لـ « بن جوريون » .

ولم تمتد مخاوف « بن جوريون » تجاه « شاريت » الى المسألة النووية .
فشاريت أوضح كما تفيد يومياته المكتوبة فى عدة مجلدات ولم تنتشر بعد
بالكامل بالانجليزية ، انه يشارك الرجل العجوز فى طموحاته تجاه « المشروع »
بدون أن يشارك « بن جوريون » ثقته فى « بيرجمان » . وفى مدخل مميز
وصف « شاريت » بيرجمان بأنه « كيميائى غارق فى الأبحاث أو التدريس دون
أن يملك القدرة على دراسة المشكلة » . وهو واحد من تعبيرات مرادفة لكلمة
القنبلة ، ويضيف « شاريت » أن افتقار « بيرجمان » للمواهب الادارية « سيحد
ويعوق آفاق المشروع ويخرب تطوره » .

ومع ذلك فإن كيفية تناول القضية العربية أصبحت القضية المهيمنة ،
وطوال العام التالى حدث توتر حتمى حيث سعى « ديان » و « بيريز » اللذان
ظلا على اتصال شبه دائم مع « بن جوريون » فى مستوطنته اعاقا سياسات «
شاريت » المهادنة ومحادثاته السرية مع المصريين . وتفجرت فضيحة فى
منتصف سنة ١٩٥٤ حين أعلنت السلطات المصرية إلقاء القبض على شبكة
تجسس اسرائيلية فجرت وخربت أهدافا أمريكية وبريطانية ومصرية فى وقت
سابق من العام فيما أصبح يعرف بفضيحة « لافون » . وكان هدف التفجيرات
إفشال المفاوضات البريطانية والأمريكية الوشيكة والتقارب المحتمل مع حكومة
« ناصر » ، وجعل مصر كما هى معزولة عن القوى الغربية ، وفشل تحقيق
اسرائيلى داخلى فى تحديد المسئول عن اصدار قرار الأنشطة التخريبية وقبل
« شاريت » الذى لم يعلم بالعملية ، استقالة « لافون » فى يناير ١٩٥٥ ،
واستدعى « بن جوريون » بعد عدة أيام من مقر تقاعده ليحل محل « لافون »
كوزير للدفاع ، وظل « شاريت » رئيسا للوزراء على الرغم من أنه لم يكن هناك
شك كبير فى الشخص الذى يدير الحكومة .

وأصبحت المهمة الفورية المعلنة للرجل العجوز هى استعادة معنويات
الجيش وثقة المواطنين فى الحكومة . ودخل مكتبه ، مع ذلك ، أكثر اقتناعا من
ذى قبل بأن سياسة الانتقام العسكرى ضرورية ، وحذر « شاريت » كتابة بأن
أى تدخل فى التخطيط الدفاعى ، سيجبره مرة أخرى على الاستقالة والدعوة
لاجراء انتخابات جديدة ، وبعد توليه المنصب بستة أيام فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥
رد « بن جوريون » على هجوم عبر الحدود شنه الفدائيون الفلسطينيون ،

بإصدار أمر بشن عملية انتقامية واسعة النطاق ضد معسكر عسكري مصرى فى غزة ، وقاد الهجوم الذى أسفر عن مقتل ٢٦ مصرى وفلسطينيا الليفتينانت كولونيل « اريل شارون » الذى كانت قد ذاعت شهرته كقائد كفء ويتسم بالوحشية ، وأدى هجوم غزة الى تصعيد ما كانت حتى الآن سلسلة من المناوشات الى شىء يكاد يكون حرب عصابات ، وبلغت خسائره البشرية العربية أربعة أضعاف الرقم الذى أبلغ « شاريت » بأنه يتوقع حدوثه . وأنهت الغارة الاتصالات السرية بين « شاريت » و « ناصر » وأدى الى صدور قرار مصرى بتصعيد هجمات الفدائيين من غزة . وكتب المؤرخ الاسرائيلى « آفى شلايم » أن « شاريت » اعتبر التزايد المستمر اللاحق فى الاشتباكات فى منطقة حدود قطاع غزة « كعاقبة حتمية » لغارة ٢٨ فبراير فى حين اعتبرها « بن جوريون » دليلا على الميل المصرى للقتال المتزايد الذى إذا سمح به دون مقاومة ، فإنه سيمثل تهديدا لأمن اسرائيل الأساسى .

ورد « ناصر » على التوتر المتزايد بالتحول الى العالم الشيوعى للحصول على المعونة العسكرية . وسافر فى أبريل ١٩٥٥ الى مؤتمر الدول الافريقية والاسيوية فى باندونج وتلقى وعدا من رئيس الوزراء الصينى « تشاوين لاي » باعطائه أى كميات من الأسلحة يمكن لمصر أن تستوعبها . وفى يوليو وصلت وفود سوفيتية الى القاهرة لتعرض تقديم معونة عسكرية . وفى سبتمبر أعلن « ناصر » أن مصر ستحصل على اجمالى ٢٠٠ قاذفة سوفيتية و ٢٢٠ دبابة و ٢٠٠ ناقلة جنود وأكثر من ٥٠٠ قطعة مدفعية . كما تلقى وعدا بوصول خبراء سوفيت .

وفى تل أبيب سادت حالة استياء . فقد أصبح المعبد الثالث لاسرائيل معرضا للخطر ، وتحول « بن جوريون » الذى ظل محروما من الدعم الأمريكى ، الى فرنسا مرة أخرى . وكان الاسرائيليون يريدون أكثر من المدافع . وكان للفرنسيين أيضا احتياجاتهم .

وفى أواخر ١٩٥٤ منحت الحكومة الائتلافية برئاسة « مانديس فرانس » وهى واحدة من ١٤ حكومة ائتلافية تولت السلطة خلال الجمهورية الرابعة التى سادتها الفوضى ، منحت السلطة بتشكيل مجموعة تخطيط للأسلحة النووية داخل لجنة الطاقة الذرية الفرنسية .

بالتالى تم ضم كبار المسئولين فى وزارة الدفاع فى لجنة التخطيط النووى للمرة الاولى . وثارت شكوك العديد من العسكريين الفرنسيين فى امكان وجود رادع نووى مستقل ، ولكن تغير هذا السلوك بعد هزيمة فرنسا المدوية على ايدى « هوشى منه » فى « دينيفو » فى فيتنام الشمالية عام ١٩٥٤ وانھيار الاستعمار الفرنسى فيما بعد فى حروب التحرير فى شمال افريقيا ، وبدا واضحا للكثير من الفرنسيين أن فرنسا لا يمكنها الاعتماد على الحلفاء فى شمال الاطلنطى لحماية المصالح الفرنسية الخاصة ، وكان هذا صادقا بصفة خاصة فى الجزائر حيث اندلعت ثورة دموية وحول القمع الفرنسى الصحارى والأحياء الوطنية الى ميدان للقتل .

وفى يناير ١٩٥٥ سقطت الحكومة الفرنسية مرة أخرى . وشكلت حكومة اشتراكية جديدة بزعامه « جى موليه » تولت السلطة ، واتخذ « موليه » موقفا أكثر تشددا بكثير تجاه الحرب فى الجزائر وتجاه الزعماء العرب مثل «ناصر» الذى أيد الثوريين . وأصبحت اسرائيل التى كانت قد بدأت تشن حرب عصابات مكثفة ضد مصر ، تعتبر واحدة من أكثر حلفاء فرنسا الذين يمكن الاعتماد عليهم . ووافق « موليه » فى وقت لاحق من هذا العام على البدء فى صفقات سرية من القاذفات الفرنسية ذات الأداء العالى لاسرائيل وتمت الصفقات التى رتبها « شيمون بيريز » ، من وزارة دفاع الى الوزارة الأخرى دون أى أناة دبلوماسية ودون تورط وزارتى الخارجية الفرنسية والاسرائيلية . واستمرت الأسلحة تتدفق من فرنسا الى اسرائيل طول الاثنى عشر عاما التالية .

وفى المقابل وافقت اسرائيل على اقتسام المعلومات حول الشرق الأوسط والولايات المتحدة وأوربا مع فرنسا . وكانت شبكة المخابرات الاسرائيلية فى شمال افريقيا بصفة خاصة جيدة ويقول مسئولون اسرائيليون سابقون أن ذلك يعود بصفة خاصة الى أن اليهود فى هذه المنطقة فضلوا الإقامة والعمل كتجار ورجال أعمال فى المناطق العربية . والأمر ذو الدلالة الخاصة تمثل فى وجود مائة ألف يهودى فى الجزائر أغلبهم محاصرون بالعنف واللامعقولية التى اتسم بها الجانبان . وشجعت الحكومة الاسرائيلية هؤلاء اليهود على إمدادها

بالمعلومات عن قيادة جبهة التحرير الوطنية وبأشكال أخرى للتعاون مع الفرنسيين .

وأصبح من الحتمى أن يستنتج « بيريز » و « بيرجمان » أن اسرائيل الآن لديها النفوذ الكافى لأن تطلب المساعدة الفرنسية لانتاج القنبلة الاسرائيلية ، وكان السؤال : هل تقابل حكومة « موليه » الدعم غير العادى الاسرائيلى فى الجزائر ومناطق أخرى بالموافقة على انشاء مفاعل ضخيم ومصنع لاعادة المعالجة الكيميائية فى اسرائيل ؟ وأدرك الاسرائيليون أنه ليس فى الامكان صنع سلاح يعمل بالبلوتونيوم بدون مصنع لاعادة المعالجة ، كما أدركوا أن انشاء المصنع سيكون مستحيلا بدون التزام فرنسى ، وكان من المقرر أن تبدأ لجنة الطاقة الذرية الفرنسية فى تشييد مصنع اعادة المعالجة الكيميائية الخاص بها فى « ماركول » فى منتصف ١٩٥٥ وشارك العلماء الاسرائيليون فى كل خطوة على طول هذا الطريق .

ومما يدعو للسخرية أن موافقة فرنسا يمكن أن تثير أزمة داخل الدوائر العليا للحكومة الاسرائيلية ، فأى التزام فرنسى سيجبر « بيريز » و « بيرجمان » على ابلاغ الحكومة بأن اسرائيل ستقوم ببناء مجتمع نووى سرى . وكانت هناك بالفعل الكثير من الاعتراضات من جانب القليلين الذين على دراية بالامر . فرغم أن « ليفى أشكول » وزير المالية يتفق مع « بن جوريون » فى وجهة نظره الا أنه كان مقتنعا بأن اسرائيل المسلحة تسليحا نوويا يعنى الجنون من الناحية المالية ، وسيظل « أشكول » محتفظا بهذا الرأى حتى بعد أن يصبح رئيسا للوزراء فى سنة ١٩٦٣ . وكانت هناك مخاوف غير المخاوف المالية فى القيادة الاسرائيلية . فكيف يمكن أن تبقى اسرائيل المفاعل سرا ؟ وهل من الأخلاق لاسرائيل التى عانى مواطنوها كثيرا من القتل العشوائى أن تملك سلاحا للدمار الشامل ؟ وماذا ستقول الحكومة الأمريكية ؟ وهل يستمر الأمريكيون فى إمدادها بالمال بسخاء ؟ .

تلقى مؤيدو السلاح النووى فترة راحة قصيرة فى سبتمبر ١٩٥٥ ، حيث أعلنت الحكومة الكندية أنها وافقت على بناء مفاعل أبحاث للمياه الثقيلة لحساب الحكومة الهندية ، ولم يتضمن العرض الهندى شرط إخضاعه للتفتيش الدولى حيث انه لم يكن قد تم بعد اعلان أى اتفاقية نووية لاجراءات الأمن

النوى . وتعهدت الهند باستخدام المفاعل « للأهداف السلمية فقط » . وأصبحت توجد الآن سابقة دولية لإنشاء مفاعل اسرائيلى .

وفى أواخر ١٩٥٥ شكلت حكومة اسرائيلية تولى فيها « بن جوريون » مرة أخرى منصبى رئيس الوزراء ووزير الدفاع . فقد أدت الانتخابات العامة فى هذا الصيف الى تاكل شعبية الماباى فى الكنيست وقدمت دليلا آخر على أن الرأى العام الاسرائيلى مستاء من سياسات الحماثم التى انتهجها « موشى شاريت » ، وفشلت محاولة أمريكية أمر بها « أيزنهاور » للوساطة من أجل التوصل لتسوية بين ناصر وبن جوريون ، فى عام ١٩٥٦ حين رفض الرئيس المصرى التفاوض مباشرة مع القدس وقدم طلبات كان يدرك مثل كثير من الاسرائيليين أنها غير مقبولة ، وبعد أشهر قليلة ، انهارت المحادثات التى استمرت طويلا بين واشنطن والقدس أيضا ، ولم تعد هناك امكانية لابرام اتفاق أمنى أمريكى مع اسرائيل . وفى ١٠ يونيه أمر « بن جوريون » الجنرال موشى ديان بالبدء فى مفاوضات سرية مع باريس لشن حرب مشتركة ضد مصر . وفى يوليو ، أمم « ناصر » ، كما كان متوقعا ، قناة السويس واثارت ثائرة الحكومة البريطانية لتتضم الى التخطيط السرى للحرب . وبدأ « شيمون بيريز » يقوم برحلات مكوكية بين باريس وتل أبيب نائبا عن « بن جوريون » ، وأصبح الخط بين السياسة العامة والدبلوماسية الشخصية يتاكل يوما بعد يوم رغم الاحتجاجات المكبوتة من جانب الكثيرين فى كل حكومة .

وفى صيف هذا العام استقال « موشى شاريت » بهدوء من منصبه كوزير للخارجية . وسعى لاقامة مناقشة علنية حول السياسة الخارجية لاسرائيل أمام أعضاء حزب الماباى الا أن « بن جوريون » قضى على هذه المحاولة بالتهديد بتقديم استقالته ، ولم يعلم الرأى العام الاسرائيلى بالانقسامات العميقة فى قمة حكومته الا عند نشر اليوميات الشخصية لشاريت علم ١٩٨٠ . وحلت محل شاريت كوزيرة للخارجية « جولدا مائير » وزيرة العمل التى كان مؤهلها الأساسى كما اعترف « بن جوريون » فيما بعد هو جهلها بالشئون الدولية ، وأيدت « مائير » حجة « بن جوريون » لمنع الحرب ومع ذلك تجاهل « بن جوريون » وبيريز وديان وأرنست ديفيد بيرجمان وزارتها مع قيام اسرائيل بتوسيع نطاق تعاونها مع فرنسا .

وفى منتصف سبتمبر ، وقبل ستة أسابيع من شن حرب السويس على مصر وبدون صدور احتجاج دولى على صفقة المفاعل الكندى ، قرر « بن جوريون » أن الوقت قد حان للسعى رسميا للحصول على المساعدة الفرنسية لانتاج القنبلة الاسرائيلية . وكان العلماء الاسرائيليون النوويون العاملون فى ساكلاى قد شاركوا منذ عام ١٩٤٩ فى التخطيط وتشيد المفاعل التجريبي الفرنسى المعروف باسم « آى إل ٢ » الذى كان يعمل باليورانيوم الطبيعى ويتم تبريده بالماء الثقيل ، وأصبح بناء مفاعل مماثل فى اسرائيل أمرا محتملا ووشيكاً . فقد كان اليورانيوم طبيعيا لدى اسرائيل وتوافر قدر من الماء الثقيل محليا هناك وبدا الحصول على مزيد من الماء الثقيل مرجحا ، اذا اقتضت الضرورة ذلك ، من الفرنسيين أو بصورة غير مشروعة من النرويج والولايات المتحدة اللذين كانا أضخم المنتجين حينئذ ، وقد اختار « بن جوريون » بالفعل موقع المفاعل الاسرائيلى ، فى قبو معمل نبيذ قديم مهجور فى « ريشون ليزيون » على بعد عدة أميال من معهد « فايتمان » .

وتقرر ارسال « شيمون بيريز » مع « أرنست بيرجمان » الى باريس ، ويستعيد « بيرتراند جولد سميث » بحوية اجتماع لاحق للجنة الطاقة الذرية الفرنسية ويقول : « جاؤا الى وأبلغونى أنهم يرغبون فى شراء مفاعل أبحاث للماء الثقيل يشبه ذلك الذى يبنيه الكنديون فى الهند . وقالوا انه حين يكتشف الأمريكيون أننا نملك قدرة نووية فانهم سيعطوننا ضمانا من أجل البقاء . وتقرر كل هذا قبل عملية السويس » .

وبعد أربعة أيام فى ١٧ سبتمبر تناول « بيريز » و « بيرجمان » العشاء مع « فرانسيس بيرين » و « بيير جويلاما » فى منزل جاكوب تزور السفير الاسرائيلى فى فرنسا . ومرة أخرى طلب من فرنسا توفير المفاعل . وشرح « بيرين » فيما بعد الأمر بقوله : « أعتقد أن القنبلة الاسرائيلية موجهة ضد الأمريكيين ، ليس من أجل اطلاقها على الأمريكيين ولكن بالقول « اذا لم تريدوا مساعدتنا فى وضع حرج فاننا نستعجلكم تساعدوننا . والا فاننا سنستخدم قنابلنا النووية » .

وظل جولد سميث مقتنعا لسنوات تالية بأن القرار الأساسى الخاص بمساعدة الاسرائيليين فى الحصول على قنبلة صدر خلال هذين الاجتماعين

فى منتصف سبتمبر . ولا يوجد سجل مكتوب عن الاجتماعيين ومن المستحيل تحديد ما حدث . والأمر الواضح مع ذلك أن إسرائيل سعت للحصول على المعونة الفرنسية من أجل القنبلة وحصلت عليها على الأقل قبل ستة أسابيع من بدء إطلاق النار فى حرب السويس .

واعتبر الكثير من الاسرائيليين سلوك شركائهم فى حرب السويس خيانة . فالهدف التكتيكي الفورى لاسرائيل فى الحرب كان تدمير الجيش المصرى وقدرته على مساندة وتدريب المعركة الفدائية الفلسطينية الصاعدة . وكان الهدف الاستراتيجى أكثر طموحا بكثير وهو تدمير قدرة « ناصر » على تحقيق الوحدة العربية . وظل الابقاء على العالم العربى مشتتا نقطة محورية فى الاستراتيجية الاسرائيلية ، وبدأ « ناصر » بدعوته من أجل القومية العربية تحت الهيمنة المصرية ، فى أعين الاسرائيليين تهديدا خطيرا للأمن القومى . وأكثر من هذا اعتقد الاسرائيليون أن هزيمة مصرية مهينة فى حرب السويس ستؤدى حتما للإطاحة بناصر .

ودعت خطة القتال لأن تبادر إسرائيل بالهجوم فى ٢٩ أكتوبر بارسال قوات المظلات الى سيناء وتدمير قدرة مصر على العمل من غزة . ثم تطالب فرنسا وبريطانيا الجانبين بوقف الأعمال الفدائية والانسحاب لمسافة عشرة أميال من قناة السويس وخلق منطقة عازلة . وحين يرفض المصريون الذين يملكون القناة ذلك ، وهو رفض حتمى ، تشن فرنسا وانجلترا عمليات قصف وهجمات بالقوات المحمولة جوا فى ٦ نوفمبر لتحديد واحتلال القناة .

ومضت خطة المعركة أفضل مما كان متوقعا ، واجتاحت إسرائيل الجيش المصرى واستولت على سيناء بأكملها فى ٤ نوفمبر ، ولم يصدر سوى نداء من الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار وإيقاف الجيش الاسرائيلى من عبور القناة والاستيلاء على القاهرة . وبدأ « جى موليه » يحث « أنطونى ايدن » رئيس وزراء بريطانيا على تقديم موعد هجومهما المشترك ولكن « ايدن » انتابه القلق من السرعة التى تحرك بها الجيش الاسرائيلى ورفض دعوة الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار . وهبط البريطانيون والفرنسيون فى النهاية كما كان مخططا فى صباح ٦ نوفمبر فى بورسعيد فقط ليتوقفوا مرة أخرى حين أصدر الاتحاد السوفييتى الذى كان متورطا حينئذ فى عملية القمع الدموية

لالثورة المجرية ، مما اعتبر فى اسرائيل انذارا نوويا فى مذكرات منفصلة وصلت الى « بن جوريون » و « موليه » و « ايدن » .

واتهمت البرقية السوفييتية لبن جوريون اسرائيل بالتلاعب بشكل اجرامى غير مسئول بمصير السلام ، وبمصير شعبها . وأثارت كراهية لدولة اسرائيل بين شعوب الشرق يمكن أن يتم الاحساس به فيما يتعلق بمستقبل اسرائيل ، وتعرض للخطر وجود اسرائيل كدولة فى حد ذاتها . وحذرت مذكرة منفصلة وقعها رئيس الوزراء « نيكولاى بولجانين » صراحة « بن جوريون » من أن الاتحاد السوفييتى قادر على الهجوم « بمركبات موجهة عن بعد » كما صدر تهديد بإرسال قوات كمتطوعين الى الشرق الأوسط .

وكان « أنطونى ايدن » الذى بدأ يتعرض بالفعل لضغوط شديدة من أجل الانسحاب من الحرب من جانب ادارة « أيزنهاور » ومن حزب العمال المعارض فى الداخل ، أول من يشق الصفوف ، وأبلغ باريس بأنه أمر قواته بوقف اطلاق النار . وحذت فرنسا حذوه . وأجبرت اسرائيل بعد أن تخطى عنها حليفها بعد يومين على الموافقة على وقف اطلاق النار والانتشار النهائى لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى سيناء .

وأصيب الاسرائيليون بالاحباط من جانب الفرنسيين وشعروا بالغضب تجاه « أيزنهاور » الذى اعتقد « بن جوريون » أنه لن يتحول مطلقا عن تأييد اسرائيل فى الأسابيع السابقة للانتخابات الرئاسية . وساد اعتقاد فى اسرائيل على نطاق واسع وفى فرنسا أيضا بأن الولايات المتحدة التى تعتبر القوة العظمى الصديقة لاسرائيل تراجعت فى وجه التهديد النووى السوفييتى . وبالنسبة لبن جوريون بدا الدرس واضحا : فالجالية اليهودية فى أمريكا عجزت عن إنقاذ اسرائيل .

وقال مسئول حكومى اسرائيلى سابق وهو يستعيد المشاعر السائدة فى هذا الوقت : « أيها الأمريكيون لقد خذلتمونا ، فإن لم تكونوا قد تدخلتم فإن ناصر كان سيسقط ولتأجل سباق التسلح فى الشرق الأوسط ، وكانت اسرائيل ستحتفظ بتفوقها العسكرى والتكنولوجى ، وبدلا من ذلك يأتى لاعب الجولف « ايك » ، ليعلن باسم الانسانية والعدالة « اننا لن نسمح للقوى الاستعمارية بأن تلعب دورها » وهو لا يرى أن « ناصر » عزز موقفه وأن اسرائيل تتراجع » .

ويضيف المسئول الاسرائيلي ، الذي كان على علم مباشر ببرنامج حكومته الخاص بالاسلحة النووية بمرارة : « لقد تلقينا الرسالة ، ومازال يمكننا أن نذكر رائحة « أوشتيتز » و « تريبلانكا » . وفي المرة التالية سوف نأخذكم جميعا معنا » .

وفي ٦ نوفمبر أرسل « بن جوريون » بيريز وجولدا مائير الى باريس بعد أن علم بوقف اطلاق النار الفرنسي والبريطاني . وقد ناضل « موليه » ضد قرار وقف اطلاق النار الا أنه حين واجه الإصرار البريطاني على الانسحاب شعر بأنه ليس أمامه خيار غير المضي في القرار . والأمر الأكثر سوءا أنه أصبح على « موليه » إقناع « بن جوريون » بقبول وجود قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في سيناء . وأصبح يتعين على اسرائيل الانسحاب من الأرض التي قاتل وقتل من أجلها أفراد قوات المظلات التابعة لها .

وأبلغ « بيريز » فيما بعد أحد كتاب سيرته الشخصية بمشاعره تجاه « أيزنهاور » في هذا الوقت وقال : « ... انه رجل يتمتع بأسنان متمتعة بالصحة وعيون جميلة وابتسامة دافئة ولا يتمتع بأي فكرة عامة غامضة عما يتحدث عنه . وما يعلمه لا يمكنه أن يعبر عنه بشكل جيد . ولا توجد أي صلة بين جملة وأخرى . والسؤال الوحيد الذي يمكن أن يجيب عنه بشكل جيد هو « كيف حاله ؟ » .

وطرح محلل عسكري أمريكي في حوار بعد سنوات طويلة عن اتجاه اسرائيل للبديل النووي بعد السويس هذا السؤال البلاغي والجواب : « ما هو : الدرس الذي استخلصته الولايات المتحدة من أزمة السويس ؟ والرد الخطير الى أقصى حد منع اسرائيل عن القيام بما تعتقد أنه ضروري لأمنها القومي » .

ويتساوى استياء اسرائيل تجاه « أيزنهاور » مع احساس « جى موليه » بالذنب والخزي لفشل فرنسا في تنفيذ التزاماتها لنظرائه الاشتراكيين في اسرائيل ، وحدثت عملية تبادل واضحة : فقد قبل « بن جوريون » سحب قواته من سيناء وقبول دور لقوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة مقابل الحصول على مساعدة فرنسا في بناء مفاعل نووي ومركز لاعادة المعالجة الكيميائية . ولم تعد اسرائيل مهتمة بالمفاعل التجريبي مثل الموجود في « ساكلاي » ولكن بالشئ

الحقيقي ، مفاعل على غرار مفاعل ماركول . ونقل عن موليه المحيط بسبب عواقب الفشل الفرنسي ، قوله لأحد معاونيه في وقت اجتماعاته مع « بيريز » و « مائير » : « إننى أدين لهم بالقنبلة ، إننى أدين لهم بالقنبلة » . وتمت الصفقة على الرغم من أنه سيمضى عام كامل قبل أن يصل بيريز للنتائج في المفاوضات النهائية . ولم يعلن على الإطلاق الاتفاق الرسمى بين فرنسا وإسرائيل .

كما مهد « موليه » رسميا الطريق في وقت لاحق في عام ١٩٥٦ لبرنامج الأسلحة النووية الفرنسي بإنشاء لجنة للاستخدام العسكرى للطاقة الذرية يرأسه رئيس أركان الجيش . ووفد العلماء الاسرائيلى كمراقبين حين تم أول اختبار نووى فرنسى فى عام ١٩٦٠ .

وخلال السنوات القليلة التالية ، حين بدأ البلوتونيوم المخصص للأسلحة ينتج فى ماركول ، أصبح الهدف الاستراتيجى الفرنسى تجسيد الدرس الذى تعلموه فى السويس وهو تجنب الاعتماد على الولايات المتحدة وعلى الحلفاء فى حلف شمال الأطلسى ، ومكنت الاختبارات النووية فى جنوب المحيط الهادى ، رغم ما تعرضت له من اخفاقات فرنسا من تطوير ردعها النووى فى منتصف الستينيات فى ظل طموحات ، لم تتحقق حتى الثمانينيات بأن تكون قادرة على أن توجه صواريخها العابرة للقارات بقرار مستقل نحو الاتحاد السوفييتى ، وسوف يصدم « شارل ديغول » الولايات المتحدة وحلفاءها بالانسحاب من حلف شمال الأطلسى فى عام ١٩٦٦ . وكان المتحدث العقلانى للبرنامج النووى الفرنسى جنرالا متقاعد يدعى « بيير جالو » التى تفيد حجتة حين نشرت أخيرا « بأنه حين تكون بولتان مسلحتان بأسلحة نووية ، حتى اذا لم تكونا متساويتين فى قدرة التسليح ، فانه لا يمكن تجنب استمرار الوضع القائم » . ومضى تبرير جالو ليقول ان السوفييت سيستنتجون أنه لا يوجد هدف عسكرى فى باريس أو أي مكان آخر فى فرنسا يستحق المخاطرة بالسماح لقنبلة نووية واحدة بالسقوط على موسكو ، ولن تكون فرنسا المسلحة تسليحا نوويا فى حاجة للتساؤل ، كما تفعل أوروبا بأكملها ، عما اذا كانت الولايات المتحدة ستسرع بالدفاع عنها وتخاطر بالتعرض لرد انتقامى سوفييتى فى أى أزمة نووية .

وأخذ الاسرائيليون اقتراح جالو مأخذ الجد وأصبح الردع النووى الفرنسى الدور النموذجى للتخطيط الاستراتيجى الاسرائيلى ، وقرارها النهائى بعدم الاعتماد على المظلة النووية الأمريكية . وسوف تكمل اسرائيل مفاعلها الجديد بجهد روحانى ضخم لتصميم وانتاج صواريخ بعيدة المدى قادرة على الوصول لأهداف فى الشرق الأوسط وفى النهاية الاتحاد السوفيتى وأصبح المفاعل فى ديمونة مجرد البداية لأرنست بيرجمان وأصبح عليه الآن بناء ترسانة نووية .

وشرح « هيرمان مارك » بعد سنوات لماذا اختار « بن جوريون » الرجل المناسب وقال : « بيرجمان كان من العلماء القلائل الذين شاهدوا مصدر الاشعاع ويدركون كيفية صنع قنبلة خفيفة . وفهم الأنواع المختلفة للنشاط الضرورى ، والجزء الأول يتلخص فى اعداد مواد جديدة غير معروفة ، ثم تنتجها فى كميات وفيرة وأخيرا هناك كيفية نقلها أو اطلاقها للمكان المطلوب . » ومازال دور « بيرجمان » فى تطوير الترسانة النووية الاسرائيلية سرا حتى الآن . وخلال السنوات التالية لوفاته ، وكما أصبحت الترسانة النووية الاسرائيلية محددة أصبح شخصية مجهولة فعليا وضحية للأمن الاسرائيلى الصارم والرقابة الذاتية التى ينطوى عليها هذا الأمن . وعلى سبيل المثال وصف « شيمون بيريز » ، فى كتاب نشر فى الولايات المتحدة عام ١٩٧٩ ، « بيرجمان » الذى عمل معه بصورة وثيقة طوال ١٣ عاما كواحد من المؤسسين السبعة لدولة اسرائيل . ولم يذكر « بيريز » بالطبع الأسلحة النووية ولكنه ذكر أن « حاييم فايتسمان » اعتبر بيرجمان « مرشح مستقبلى للرئاسة » فى إسرائيل . ومع ذلك لم يذكر « بيرجمان » ولو مرة واحدة فى سيرة « بيريز » الذاتية التى نشرت عام ١٩٨٢ وكتبها « ماتى جولان » المسئول الحكومى السابق الذى حصل على حق الاطلاع على أوراق « بيريز » كما أنه لم يذكر فى الطبعة الانجليزية للسيرة الذاتية الدقيقة لبن جوريون التى وضعها « ميشيل بار زوهار » .

وفى ربيع ١٩٥٧ بدا واضحا أن معمل النبيذ القديم فى (ريتشون ال زيون) لن يصلح وان موقعا جديدا أصبح ضروريا للمفاعل الأكبر ، المعروف حتى ذلك الحين باسم « أى إل - ١٠٢ » ، ولم يكن صعبا بالنسبة لبيريز أن

يقنع بن جوردون بأن يقام فى ديمونة بالقرب من مدينة بير سبع القديمة فى صحراء النقب التى يعشقها . ونقلت الأموال مباشرة الى باريس من حساب رئيس الوزراء وشركة سانت جوبان الفرنسية للكيماويات التى كان أمامها عامان لتكمل مركز المعالجة فى ماركول والتى أختيرت لبناء منشأة إعادة المعالجة الاسرائيلية تحت الأرض ، وفور بدء مهندسى شركة سانت جوبان العمل تلقوا الخطط الأولية لإنشاء المفاعل وأصيبوا بالدهشة البالغة لما اطلعوا عليه . فقد دعا الاتفاق الفرنسى - الاسرائيلى لأن يكون مركز إعادة المعالجة قادرا بطاقة القصوى على انتاج ٢٤ مليون وات (٢٤ ميجاوات) من الطاقة الحرارية ولكن قنوات التبريد ومنشآت النفايات والمواصفات الأخرى أشارت الى أن المفاعل سيعمل بثلاثة أضعاف طاقته . وإذا حدث ذلك فإنه سينتج من البلوتونيوم ما يزيد على ما ينتج فى ماركول ، أكثر من ٢٢ كيلو جراما سنويا وهو ما يكفى لأربع قنابل نووية بطاقة تفجير تساوى تلك التى أسقطت على هيروشيما وناجازاكي .

وبدأ العمل فى مفاعل « أى إل - ١٠٢ » فى أوائل عام ١٩٥٨ ، وطوال السنوات القليلة التالية حولت آلاف الأطنان من الآلات المستوردة ومئات الفنيين والمهندسين والزوجات والأطفال والخليلات والسيارات الأجنبية ركن هادىء فى صحراء النقب الى مدينة فرنسية مزدحمة ، ولم يتم انشاء أى شىء منذ لوس ألاموس يمكن مقارنته به سواء من حيث الحجم أو ما يتمتع به من سرية .



الإدراك الأول

عادت الدراسات على عمليات القصف المكثف لألمانيا واليابان ، التي وجدت أن ٨٠ في المائة من أكثر المعلومات فائدة جاءت من عمليات الاستطلاع الجوى إلى التأكيد على اعتماد « الجنرال دوايت إيزنهاور » على التصوير الجوى حين كان قائدا للحلفاء فى الحرب العالمية الثانية . وحين أصبح « إيزنهاور » رئيسا فى عام ١٩٥٣ شعر بالقلق لنقص التجسس الجوى على الاتحاد السوفييتى ، وأمر الـ « سى أى آيه » بأن تفعل شيئا حيال ذلك . وأنشأت فرقة المعلومات المصورة على الفور واختار مسئولو الـ « سى أى آيه » خريج جامعة شيكاغو « آرثر لونداهل » لرئاستها . وكان « لونداهل » قد حلل صور الاستطلاع للبحرية خلال الحرب وظل فى المجال بعد ذلك . وتمثلت واحدة من خطواته الأولى فى إقناع « دينو برجىونى » الذى كان حينئذ يجمع الملفات عن الصناعة السوفيتية، بالعمل معه . و « برجىونى » من المحاربين القدماء فى الحرب العالمية الثانية وخدم كمصور جوى وخبير فى اللاسلكى والرادار فى القاذفات الهجومية للقوة الجوية الثانية عشرة فى إيطاليا . وجندته الـ « سى أى آيه » فى ١٩٤٨ بعد عام من إنشائها . واتسم « برجىونى » مثل « لونداهل » بالبراعة فيما يقوم به من عمل وتزامل الرجلان وأصبحا حميمين طوال الأربعين عاما التالية .

وتمثلت خطوة « ايزنهاور » التالية فى إصدار أمر بالبدء فى برنامج استطلاع جريء ، يستهدف أولا الاتحاد السوفييتى ويصدر قرار إنتاج طائرة تمثل ثورة يمكنها أن تعمل لحساب الـ « سى أى آيه » والقوات الجوية معا . وستصبح الطائرة « يو ٢ » التى انتجت بشكل سرى فى شركة « لوكهيد »

للطائرات فى بورينك فى كاليفورنيا ، قادرة على الطيران والتحليق لمدة ١١ ساعة ، وتخطى مساحة تزيد على خمسة آلاف ميل على ارتفاعات تزيد على ٦٥ ألف قدم ، فى الوقت التى تستهلك فيه ألف جالون من الوقود فقط . وانتجت عدسات وكاميرات وأفلام دقيقة خاصة ، لتمكن طائرة التجسس من تصوير مساحة تمتد من موسكو إلى طشقند جنوب شرق بحر الأورال فى مشهد غير منقطع . وبدأ تشغيل الطائرة « يو ٢ » من قاعدة سرية فى المانيا الغربية فى ٤ يوليو ١٩٥٦ وتمركزت أهدافها الأولى فى قواعد القاذفات السوفييتية بعيدة المدى و « لينجراد » . وحلقت فوق موسكو فى اليوم التالى والتقطت صوراً مثيرة ، أطلق عليها الاسم الشفرى « شطرنج » ، للكرملين وديفيدتر جاردن وعرضت فيما بعد على الرئيس ومستشاريه . وبدأت الطائرة الثانية من طراز « يو ٢ » العمل فى تركيا وفيما بعد أنشئت مزيد من القواعد فى باكستان والنرويج .

وكان هذا استثماراً رائعاً ، فقد صورت المنصات السوفييتية ورسمت خرائطها وتحددت الأهداف فى غضون أيام قلائل للصواريخ والقاذفات الأمريكية من جانب القيادة الجوية الاستراتيجية . ومع ذلك كانت هناك مهمة بنفس القدر من الحيوية فى هذه السنوات الأولى وهى تحديد وتصوير العناصر الصناعية للبرنامج النووى السوفييتى . وأين توجد المفاعلات ومنشآت إنتاج الماء الثقيل ومراكز معالجة اليورانيوم والبلوتونيوم ومواقع إنتاج الرعوس النووية وتجميع الأسلحة الفعلية وفى منتصف الخمسينات بدا واضحاً أن التكنولوجيا السوفييتية قامت بعمل رائع فى اللحاق بسباق التسليح النووى مما أثار استياء الأمريكين ، وفى ١٩٤٩ نجح السوفييت بعد أربع سنوات من « هيروشيما » و « ناجازاكي » فى تفجير أول قنبلة ذرية بواسطة البلوتونيوم . وكانت هذه القنبلة الأولى ، مثل سابقتها الأمريكية ، أهم أسس الترسانة الذرية ، كسلاح أنشطارى . وتتكون هذه الأسلحة من قدر ضئيل من المادة القابلة للإنشطار محاطة بمواد ذات قدرة تفجير عالية . ويتم تفجير المتفجرات داخليا فى تتابع دقيق (يقاس بأجزاء من المليار من الثانية) مما يؤدى فجأة وبكثافة لضغط أو التفجير الداخلى للنواة . وتصبح المادة الإنشطارية « شديدة الخطورة » وتبدأ فى إطلاق النيوترونات بمعدل أسرع بكثير عن

قدرتها على الخروج من النواة . ويسفر الإطلاق المفاجئ للطاقة عن وقوع الانفجار العنيف .

وقبل فترة من انتهاء الحرب أدرك ادوارد تيلور ومصممون آخرون للأسلحة النووية الأمريكية أن إنتاج سلاح نووى أكثر قوة يكون الانشطار هو مرحلته الأولى فقط أمر ممكن ، وكان السلاح الجديد الذى تم تطويره تحت الاسم الشففى « سوبر » هو القنبلة الهيدروجينية والمعروفة للفيزيائيين حالياً بأداة الصهر . وظهرت مشكلتان أساسيتان فى طريق تطوير قنبلة هيدروجينية قوية : الأولى كيفية إشعال مادة الصهر وكيفية جعلها تحترق بفاعلية . وبعد الكثير من التجربة والخطأ أنتج العلماء فى لوس الاموس جهازا ذا مرحلتين يضم مكونين منفصلين داخل رأس حربى واحد . تشتعل القنبلة الإنشطارية (المرحلة الأولى) داخل الرأس الحربى ويتم إحتواء الجزء الأكبر من الإشعاع الناجم عن وسيلة الشطر فى الرأس الحربى ويضغط ويشعل وقود نووى حرارى خاص فى جزء مستقل (الخطوة الثانية) . ويمكن استخدام « الديوتريوم » وهو نظير للهيدروجين يصل وزنه ضعف وزن الهيدروجين أو « ليثيوم الديوتريد » كوقود نووى حرارى . ويعد « الديوتروم » الوقود الأساسى للشمس ويحترق هناك عند درجات حرارة تتراوح بين ١٨ إلى ٣٦ مليون درجة فهرنهايت .

وأجرى الفيزيائيون الأمريكيون تجارب ووصلوا إلى إدراك أن أى وقود نووى حرارى فور اشتعاله بالإنشطار داخل قنبلة هيدروجينية ، سيحترق فى سرعة وحرارة وضغط يفوق درجة احتراقه فى مركز الشمس وتمثل أحد مفاتيح القنبلة الهيدروجينية فى الاشتعال الأول لإداة إنشطارية لأن الإنشطار وحده هو القادر على إنتاج الحرارة ، وكما فهم العلماء فيما بعد ، الإشعاع اللازم لاحتراق الوقود النووى الحرارى . وحين أجريت التجارب بنجاح على القنبلة النووية الحرارية فى « انيو يدتوك » ، الجزيرة المرجانية التى تقع فى غرب البحر الهادئ أسفر عن حدوث فوهة قطرها ٦٢٤٠ قدما ، أكثر من ميل وبعمق ١٦٤ قدما . وبلغت قوتها ٦٥٠ ضعف قوة القنبلة البدائية التى اسقطت على « هيروشيما » . وأكد فريق لوس الاموس فيما بعد أن انصهار الديوتريوم والترتيوم ، وهو نظير ثقيل آخر للهيدروجين يعد أحد المنتجات الفرعية لليثيوم ،

سيؤدي إلى انفجار نووي حرارى قوته ١٥ ميجا طن ، أو يزيد ألف مرة على قوة قنبلة هيروشيما .

وتحرك السوفييت الذين علموا فى إحدى المراحل انهم يتخلفون عن برنامج القنبلة النووية الحرارية الأمريكية بمسافة ثلاث سنوات ، سريعا إلى الامام نحو علم صناعة أسلحة الدمار الشامل . وتم أول اختبار ناجح للقنبلة الهيدروجينية السوفييتية ذات المرحلتين فى عام ١٩٥٥ ، وبعد ست سنوات فجر العلماء السوفييت أضخم قنبلة هيدروجينية عرفت حتى الآن . بلغت طاقتها التفجيرية ٥٨ ميجا طن . وفى ذروته فى عام ١٩٨٨ بلغ المخزون النووى السوفييتى ٣٣ ألف رأس حربى بما يزيد بصورة طفيفة عما احتفظت به الولايات المتحدة فى عام الذروة بالنسبة لها فى ١٩٦٧ . وفى البداية كان كل شئ سرا حتى وجود الـ « سى أى آيه » وفريق المعلومات المصورة .

وقدمت الطلعات الأولى للطائرة « يو ٢ » فوق الاتحاد السوفييتى أدلة مثيرة على أن السوفييت متقدمين فى مجال الاسلحة التقليدية كما كان يعتقد البنتاجون . فلم تكن هناك (فجوة فى القاذفات) أو (فجوة صواريخ) . وبدأت هذه الاكتشافات ذات أهمية قصوى وقدمت على الفور للرئيس « ايزنهاور » نفسه ولكبار المسئولين الآخرين . ووجد « لونداهل » قائد وحدة معلومات « يو ٢ » نفسه سريعا وقد أصبح أهم ضابط معلومات تستمع إليه الحكومة الأمريكية . ويتذكر قائلا (لقد كنت أمضى الليالى أجمع المعلومات وأطوف واشنطن طوال النهار) . وأصبح « برجىونى » هو المسئول عن إمداده بالمعلومات التى تم الحصول عليها بواسطة طلعات الطائرات « يو ٢ » .

كما راقبت الولايات المتحدة بدقة الصحراء الإسرائيلية ، فقد ثارت ثائرة « ايزنهاور » والرجال المحيطون به بمن فيهم وزير الخارجية « جون فوستر دالاس » . وألان مدير الـ « سى أى آيه » لمحاولة إسرائيل إخفاء حجم قدراتها العسكرية قبل غزو السويس ١٩٥٦ . وأصبحت الطائرة « يو ٢ » التى سيتم فيما بعد اسقاط طيارها ومن بينهم « جارى فرانسيس بورز » ، هى التى تكشف الحقائق وكان هدفها الأسمى التحليق فوق الاتحاد السوفييتى . ولكن حددت أهداف أخرى للطائرات « يو ٢ » فى المناطق الحساسة وبخاصة فى

أوقات الأزمات ، وهو التوصيف الملائم للشرق الأوسط عام ١٩٥٨ . فقد اندمجت مصر وسوريا فى أوائل هذا العام وشكلا الجمهورية العربية المتحدة وسقط العالم العربى فى حالة اضطراب سياسى . وأدت المعارضة الإسلامية التى اثارتها مصر وسوريا لأعمال عنف فى لبنان الموالى للغرب حيث تقدم مشاه البحرية الأمريكية للشاطئ من أجل حماية نظام الرئيس « كميل شمعون » فى يوليو . وأطيح بالنظام الملكى العراقى الذى كان هو الآخر مواليا للغرب فى انقلاب عسكري دموى وحل محله ديكتاتور عسكري هو « عبد الكريم قاسم » .

ولذلك عاد « جارى بوز » وزملاؤه الذين استمروا لفترات فى التحليق فوق الشرق الأوسط للعمل فى المنطقة . واكتشفت الطلعات الاعتراضية المصورة لـ « سى أى آيه » فجأة نشاطا مكثفا فى ميدان تدريب على القصف تابع للسلاح الجوى الإسرائيلى جنوب بير سبع . وهو مركز بدوى قديم لتجارة الجمال .

وكان التصوير الاعتراضى مازال علما وليدا فى عام ١٩٥٨ ويتم يدويا . فالفيلم الذى تلتقطه عمليات « يو ٢ » ينقل بعد تحميضه فورا إلى فرقة المعلومات المصورة فى الـ « سى أى آيه » حيث يطبع ويتم تحليله ويتم رفعه إلى الدوائر العليا وإلى « آلان دالاس » إذا اقتضت الضرورة ثم يرفع مباشرة إلى البيت الأبيض . وقد ظل « ايزنهاور » مستهلكا منهما لهذه الصور حتى الأيام الأخيرة لرئاسته ، واقتصر الاطلاع على الصور والتقارير عادة على الرئيس ومساعديه المقربين . وظلت السرية مطلوبة إلى أقصى حد على الرغم من أن الاتحاد السوفييتى علم فى النهاية بعمليات « يو ٢ » وبدأ فى الشكوى المبررة ، بشكل غير معلن من الانتهاكات الأمريكية لمجاله الجوى .

وكانت هناك حاجة مستمرة وحيوية للتنسيق الوثيق بين الجماعات الغربية مثل المخططين النوويين الأمريكيين ، والرجال المشرفين على عمليات « يو ٢ » . فالبلوتونيوم والتريتيوم يوجدان فى الطبيعة بكميات ضئيلة فقط ولذلك يجب تصنيعهما بمعالجة الليثيوم فى مفاعل نووى . ومن بين المنتجات الفرعية الحتمية لعملية تصنيع الغازات المشعة التى تندفع فى المناخ . وتدريب المحللون للصور الأولى للطائرة « يو ٢ » على البحث عن مداخل ضخمة أو مميزة أو

« أعمدة دخان » . كما أسماها محللو الصور وخضعت جميعها لدراسة متأنية لمعرفة ما إذا كانت مرتبطة بمنشأة للأسلحة النووية .

و « برجىونى » هو الذى يذكر رؤية الدلائل الأولى عما سيصبح بعد ذلك المفاعل النووى العراقى . وقال « برجىونى » : (لقد امتلكت إسرائيل ميدان قصف فى النقب وكنا نراقبه . وقد كانت نقطة تدريب عسكرية ، حيث يجرون التدريبات) . واحد المفاتيح التى لم يتم فهمها فوراً تمثلت فى تطوير منطقة شاسعة ، قاحلة تبلغ ١٢ ميلاً أو ما إلى ذلك خارج مدينة ديمونة الصحراوية . واعتقد « برجىونى » ومحللو الصور أن الإسرائيليين ينشئون موقعا لتجارب الذخيرة . ولوحظ طريق جديد من بير سبع على بعد ٢٥ ميلاً إلى الشمال . يؤدى مباشرة إلى المنطقة التى تم تطويرها . وظهرت فجأة آلات ثقيلة وعمال تشييد . ولم يعد المكان نقطة أخرى تذكر وسط آلاف من المعلومات السلبية التى تنقلها الطائرة « يو ٢ » إلى مقر الـ « سى آى آيه » . فقد بدأ الحفر تحت الأرض فى أوائل ١٩٥٨ وبعد ذلك مباشرة بدأ تدفق الأسمنت فى قواعد ثقيلة . ودرس « برجىونى » وزملاؤه وزاروا مفاعلات نووية فى الولايات المتحدة وأدركوا أن شيئاً غير عادى يحدث ، ويقول « برجىونى » : (لقد اكتشفنا الأمر على الفور . فماذا بحق الشيطان يفعل هذا المجمع الذى تم دعمه بالخرسانة المسلحة فى وسط الصحراء) .

وكان الحفر العميق دليلاً آخر . ويوضح « برجىونى » قائلاً : (بعد حرب ١٩٥٦ أصبح كل شىء سراً فى إسرائيل ولكن الرجال يبنون وفقاً لنماذج « فيمتك » رسم دائرة قطرها ٢٥ ميلاً فى غالبية مناطق العالم وتقيم لماذا يقضى رجل حياته فى دراسة هذه الدائرة . وأنت تشاهد قطعياً يرعى حظائر خنازير ودواجن وتستنتج أن الناس يأكلون اللحم . ويمكنك رؤية مصانع ومدارس وكنائس ومنازل ... إلى آخره بما نسميه « علامات » والأمور العسكرية أكثر خضوعاً للنموذج . فكلما شيدت منشأة نووية فإنك تبنيها سميكة وعميقة . وكانوا يضخون كميات ضخمة من الخرسانة وأدركنا أنهم يحفرون على عمق كبير) .

وجدت إدارة « ايزينهاور » متعاطفة مع وضع إسرائيل الدولى المزعزع فى عام ١٩٥٨ ويتذكر « برجىونى » قائلاً : (اعتبرت الجمهورية العربية المتحدة

تهديدا ضخما . وثارت مخاوف من أن يتحد ناصر مع العالم العربى ويستولون على إسرائيل وكان الأمر سيبدو انقلابا حقيقيا إذا كان ناصر قد استولى على لبنان فى ١٩٥٨) . وأمر « ايزنهاور » سرا السلاح الجوى الأمريكى بتوفير فرق تدريب للطيارين ولعمليات الاستطلاع الجوى والتصوير الاعتراضى للإسرائيليين . وعمل بعض الأمريكين بشكل سرى (واستهدف هذا السلوك مساعدة إسرائيل وتنبيههم ولكن دون أى تورط) .

ولم يكن هناك سبيل لأن يتغاضى « لونهاهل » و « برجىونى » لحظة عن البناء الوشيك لمفاعل نووى سرى . واعتقدا بقوة وزملاؤهما فى فريق « يو ٢ » فى حق إسرائيل فى الوجود ولكنهم ظلوا مقتنعين بنفس القدر بأن أى قنبلة إسرائيلية ستزعزع استقرار الشرق الأوسط . كما أدركوا أنهم يتعاملون مع حالة سياسية متفجرة وفضلوا الانتظار فالتكهن كان قاتلا . ويذكر « برجىونى » : (كلما حصلت على شئ عن الإسرائيليين ولم تنقله فورا فمن الأفضل أن تلتزم الحرص خاصة إذا كنت تملك وظيفة) .

وكان تدفق الخرسانة من أجل القبة الدائرية الخاصة بالمفاعل هو كل ما يحتاجه « لونهاهل » . ونقل سريعا الصور الخاصة الأولى إلى البيت الأبيض فى أواخر عام ١٩٥٨ وأوائل عام ١٩٥٩ . وكان « لونهاهل » يدرك القواعد ، فلم يحمل أى تقرير مكتوب ، فلم يكن الورق يستخدم مطلقا فى تقارير « ليو ٢ » ويقول « لونهاهل » : (أن ايك لم يكن يريد أى مذكرات لفترة) . وزادت درجة السرية الخاصة « ليو ٢ » نتيجة السماح لوحدة « لونهاهل » بالاطلاع بدرجة غير عادية على الأسرار الأمريكية بما فى ذلك التقارير من المنشقين والعملاء السريين فى الاتحاد السوفييتى ومناطق أخرى . كما زود محللو الصور بتقارير عن الاتصالات السوفييتية وتقارير عن التحقيقات مع اللاجئين من الاتحاد السوفييتى وأوربا الشرقية التى تجريها فرق خاصة فى المخابرات الأمريكية والإسرائيلية . والافتراض تلخص فى أنه مادام أن غالبية منشآت الأسلحة النووية وراء الستار الحديدى تم إخفاؤها ببراعة فإن محللو الصور فى حاجة لأكبر قدر من المساعدة الممكنة . وأصبح أى تعليق عشوائى لأحد اللاجئين على مصنع سرى فى مكان ما فى الاتحاد السوفييتى يعتبر عادة اكتشافا عظيما .

واتبعت التقارير المرسلة للبيت الأبيض عن القضايا المهمة النموذج المحدد . ويتذكر « لونهاهل » أنه كان يبلغ الرئيس الذى عادة يصاحبه « الان دالاس » مدير الـ « سى أى آيه » و « جون فوستر دالاس » وزير الخارجية بما يعرفه ثم يتلقى طلبا رئاسيا لتقديم مزيد من المعلومات . وفى قسم المعلومات المصورة التابع للـ « سى أى آيه » ثلاث مراحل للمتابعة . المرحلة الأولى هى التقرير الفورى ، الذى يقدم فى أسرع وقت ممكن كما هو الحال بالنسبة للصور الأولى للمفاعل الإسرائيلى . وتقرير المرحلة الثانية الذى يقدم فى اليوم التالى يتطلب أن يوسع فريق « لونهاهل » نطاق صور المعلومات ويطرحوها للعرض . وهنا تزود بعض الحواشى وبعض التعليقات . ويدعو التقرير الثالث لإجراء تحليل مكثف على أساس العديد من الطلعات الجوية المستمرة على مدار أسابيع عديدة . وهنا يتم تحديد مهام معينة للطائرات « يو ٢ » والتقاط سلسلة مكثفة من الصور .

واقترح « لونهاهل » تطبيق المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة على المعلومات الإسرائيلية ويتذكر أنه بدلا من ذلك ، وهو مصاب بقدر كبير من الدهشة أكثر من ثلاثين عاما بعد ذلك ، (لم تصدر طلبات إضافية أو طلب للحصول على مزيد من التفاصيل) ويضيف « لونهاهل » : أنه فى الواقع وطوال السنوات التالية : لم يرجع إلى أى شخص فيما يتعلق بإسرائيل . ولم تتم مطالبتى مطلقا بمتابعة أى شئ عن التقارير الإسرائيلية .

ولكن لم يطالبه أى شخص بالآ يفعل واستمرت الطائرة « يو ٢ » التحليق فوق النقب ونقل « لونهاهل » ما توصل إليه عن « ديمونة » إلى « لويس شتراوس » رئيس لجنة الطاقة الذرية وعدد من معاونيه بها ، الذين كانوا ضمن حفنة من المسؤولين فى إدارة « ايزنهاور » يطلعون على معلومات « يو ٢ » ، وطالبت المعلومات الدائمة « لونهاهل » بتقديم كل المعلومات النووية للبيت الأبيض وبعد ذلك إلى مفوض لجنة الطاقة الذرية إذا لم تصدر له أوامر أخرى . ويقول « لونهاهل » : (إن شيئا فى أهمية « ديمونة » كان يرفع على الفور) ويضيف قائلا : (ما أعتقد أنه نقلت كل شئ عرفته إلى رؤسائى . فهم يجلسون فى موقع أعلى من الجبل) ولم تعلن أى من الاتصالات التى دارت بين « ايزنهاور » و « بن جوريون » حول البناء المشنوم فى النقب ، ولكن علم أن

رسائل قد كتبت فى هذا الشأن . وفى يوليو ١٩٥٨ فى ذروة القلق الإسرائيلى من دعوة ناصر للقومية العربية ، طلب « بن جوريون » من أمريكا سرا معونة (سياسية ومالية ومعنوية) لإسرائيل التى تتصدى لناصر (والتوسع السوفييتى) . ورد « ايزنهاور » وفقا لما يذكر « ميشيل بارزوهار » الذى سطر مسيرة « بن جوريون » ، وبمذكرة فاترة ابلغ فيها « بن جوريون » (بأنه فى وسعك أن تثق فى اهتمام الولايات المتحدة بسيادة واستقلال إسرائيل) . وكان « بن جوريون » يأمل فى أن يدعى لزيارة واشنطن لإجراء محادثات مباشرة مع الرئيس . كشف مسئول إسرائيلى سابق فى حديث أجرى خصيصا لهذا الكتاب النقاب عن إشارة « ايزنهاور » سرا إلى قضية « ديمونة » على الأقل مرة واحدة خلال هذه الفترة مما دفع « بن جوريون » لأن يطلب قيام الولايات المتحدة (بعد مظلتها النووية لإسرائيل) . ويضيف المسئول السابق أنه لم يأت رد على ذلك من « ايزنهاور » .

وظل « برجىونى » مفتونا بالبناء الإسرائيلى فى « ديمونة » ويؤكد وهو مازال مصابا بالحيرة (لقد واصلنا المراقبة . وشاهدناه وهو ينمو ولم يشجعنا البيت الأبيض مطلقا على تقديم المزيد من التقارير . ودائما كان الرد (شكرا لكم) و(هذا لن ينشر أليس كذلك؟) وهكذا مضى الأمر .

وقد أعد « برجىونى » مادة التقارير الرئاسية للونداهل و أدرك أن المعلومات عن إسرائيل تذهب إلى القمة . ويقول « برجىونى » : (الواقع أننى لم أكتشف مطلقا ما إذا كان البيت الأبيض يريد أن تحصل إسرائيل على القنبلة أم لا) .

وشاهد محللو « لونداهل » ، عبر الفيضان المستمر لصور « يو ٢ » أنه توجد منطقتا حفر منفصلتان فى الصحراء ، ولم يدرك الأمريكيون على الفور بالطبع أنهما خاضعون لقيادة فرنسية . وحدثت محاولة مبكرة لتقرير حجم الموقع بقياس النفاية أو كم ما يستخرج من الأرض بالقدم المكعب يوميا . وكانت هذه وسيلة قديمة بالنسبة لمحلى الصور الأمريكيين الذين اتبعوها فى الحرب العالمية الثانية حين قام الألمان بنقل مؤسساتهم الصناعية ومصانعهم تحت الأرض فى محاولة يائسة لتجنب قصف الحلفاء المكثف . وظلت النفاية التى تستخرج من الأرض مفتاحا دائما . واستمرت دليلا لوجود عملية تحت

الأرض . واستفادت الـ « سى أى آيه » من خبرة الحرب العالمية الثانية ونجح فريقها المسئول عن نفق برلين فى عام ١٩٥٦ الذى تم حفره من ألمانيا الغربية إلى ألمانيا الشرقية فى إخفاء مخلفات الحفر بنقل النفاية فى صناديق معلبات الميدان الخاصة بالجيش .

واتضحت حقيقة خلال السنوات التالية . فقد علمت إسرائيل بأمر طلعات « يو ٢ » ولم ترض عنها . وفى إحدى الفترات بعد ١٩٥٨ أصبح فى الإمكان رؤية الإسرائيليين وهم يستخدمون شاحنات مغلقة وينقلون النفاية والانقاض الخاصة بكل يوم حفر . وأصبح هناك دليل قوى حينئذ على أنه يتم إعداد الموقع الثانى الموجود تحت الأرض فى « ديمونة » لمصنع إعادة المعالجة الكيميائية ، اللزم من أجل إنتاج البلوتونيوم المستخدم فى الأسلحة والقنبلة . وجاء أفضل دليل على النوايا الإسرائيلية من تحليل التشابه المثير للنموذج كما شوهد بواسطة التصوير الفوتوغرافى ، بين « ديمونة » والمنشأة النووية الفرنسية فى « ماركول » . وقد حطت طائرات النقل المدنية المزودة بكاميرات خفية بشكل منتظم فوق المنشأة الفرنسية خلال الخمسينات وكانت تلك الطائرات خاصة بالدبلوماسيين والضباط العسكريين الأمريكين المهيمنين فى السفارة الأمريكية فى باريس . وبحلول عام ١٩٥٩ علم أن المفاعل ومصنع إعادة المعالجة الكيميائية فى « ماركول » بدأ يعمل بكامل طاقته . ويتذكر « برجىونى » قائلا : (بدا واضحا أن الإسرائيليين يتبعون النموذج الفرنسى . وشاهدنا ما يكفى لنذكر أن الموقع الثانى فى « ديمونة » سيصبح مصنعا لإعادة المعالجة الكيميائية) . كما هو الحال بالنسبة لمصنع المعالجة المنفصل فى « ماركول » .

ومع استكمال مفاعل « ديمونة » ، أصبح يوجد قدر أقل من المعلومات يمكن معرفته من طلعات « يو ٢ » . وأصبح فى وسع صور « يو ٢ » أن تلتقط فقط ما هو قائم على السطح وأصبح على مجتمع المخابرات أن يمضى سنوات طويلة فى محاولة التأكد مما إذا كانت إسرائيل قد اتخذت الخطوة الثانية ، لبناء مصنع لإعادة المعالجة الكيميائية . وصدرت الأوامر للمحققين الأمريكين بإيجاد عذر للسفر إلى الصحراء والتقاط الصور وعرضت الـ « سى أى آيه » حتى شراء النبىذ لآى مجموعة من هذه المجموعات التى تدعى أنها تقوم برحلة .

وسلمت الـ « سى أى إيه » للملحقين كاميرات اوتوماتيكية خاصة مزودة بعدسات معدة سلفا . وذكر « لونداهل » : (كل ما كان عليهم أن يفعلوه أن يضغطوا الزر). ويضيف أنه فى السنوات الأولى نجح عدد محدود فقط من الملحقين « فى التسلسل والتقاط صور جيدة » . وفيما بعد بدأت الـ « سى أى إيه » تطالب الملحقين بالتقاط النجيل والشجيرات لاختضاعها لمزيد من التحليل للتأكد مما إذا كان الإسرائيليون قد قاموا بتشغيل مصنع المعالجة الكيميائية ، وتلخصت النظرية فى أن آثار البلوتونيوم والمنتجات المنصهرة إذا كانت قد انتجت ، ستكون فى الجو . ويذكر « برجىونى » ضاحكا (إن المرء من هؤلاء كان يذهب لمنطقة يوجد بها بعض الأعشاب ويتظاهر بقضاء حاجته ثم يلتقط بعض النجيل ويضعها فى طيات ملابسه) .

ورد الإسرائيليون بزرعة أشجار ضخمة لحجب خط الرؤية على أى مصورين محتملين وكذا كثفوا دورياتهم حول « ديمونة » . وكاد ملحق أمريكى يقتل بالرصاص على أيدى الحراس الإسرائيليين حين تخطى القواعد التى وضعتها السفارة الأمريكية فى تل أبيب .

وستظل لعبة القط والفأر مستمرة طوال السنوات العشر التالية بقيام الإسرائيليين بحجب البناء المتسع فى « ديمونة » واستمرار عجز الأمريكيين عن معرفة ما إذا كان الإسرائيليون يقومون بتشغيل مصنع إعادة المعالجة الكيميائية . وقال « برجىونى » : (لقد أدركنا أنهم يحاولون السخريه منا . وأدركوا هم ذلك . وقد اردك الإسرائيليون معنى عمليات الاستطلاع الجوى . فبحق الشيطان لقد تدرب أغلبهم فى السلاح الجوى الأمريكى) .

ويعتقد « برجىونى » أنه كان يوجد المزيد من المعلومات التى لم تحول إلى المحللين (فقد كان « الان دالاس » يسألنى من حين لآخر عما إذا كنت قد شاهدت المعلومات اليهودية) مشيرا إلى تقارير عملاء الـ « سى أى إيه » التى تتعلق بالقنبلة الإسرائيلية . ويضيف برجىونى : (أجيب بالنفى فإن مكتبه يتصل فى وقت لاحق ويبلغنى بتجاهل الأمر) ، وتتعلق واحدة من القضايا المتعددة بمسألة اليهود الأمريكيين الذين كانوا ملتزمين بشدة مثل كثيرين آخرين ، بأمن إسرائيل . وكان من المعروف أن عددا من علماء الفيزياء الأمريكيين هاجروا إلى إسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية ومن بينهم أحد

العاملين القدامى فى مشروع منهاتن والذي ظل يعمل حتى عام ١٩٥٦ . فى أكثر المجالات حساسية فى تصميم المفاعلات النووية . ويقول « برجىونى » (كنا ندرك أن هناك يهودا يذهبون إلى إسرائيل ليطلعونهم على كيفية إنتاجها . ومن ناحية أخرى أصبحنا نتلقى معلومات من اليهود الذين ذهبوا إلى إسرائيل ولم يبلغوا إسرائيل مطلقا أنهم يتحدثون إلينا) وبدأ العلماء والفيزيائيون اليهود فى العودة من زياراتهم لإسرائيل فى أواخر الخمسينات بمعلومات أكثر دقة عن اهتمام إسرائيل بالأسلحة النووية بل إن الـ « سى آى آيه » زودت بمعلومات سرية عن قيام إسرائيل بجمع أموال طائلة من أجل « ديمونة » من الجالية اليهودية الأمريكية .

وبنهاية عام ١٩٥٩ لم يكن لدى « لونهاهل » و « برجىونى » أدنى شك فى أن إسرائيل فى طريقها لحيازة القنبلة . كما لم يكن هناك شك فى أن الرئيس « ايزنهاور » ومستشاريه مصممون على النظر فى الجهة الأخرى .

وقال « برجىونى » : (إنه والآخرين اختاروا فى النهاية عدم إثارة أية أسئلة عن « ديمونة » فقد كان هناك الكثير من السياسات لا نعلم شيئا عنها . ولم نكن نهتم بأن نعلم . فلم نكن أغبياء وكان فى إمكاننا أن نعرف حاصل جمع ٢ + ٢ . ولكن النظام قرر تهدئة الأمور وهذا ما حدث . فإذا كنت مسؤولا كبيرا فإنك تتعلم قراءة أوراق الشاى سريعا وتبقى شفيتك مغلقتين لفترة) .

عصير الكتب
www.ibtesama.com/vb
منتدى مجلة الإبتسامة

٥

حروب داخلية

حوصـر مشروع القنبلة النووية الإسرائيلية بالأعداء من الداخل والخارج فى تاريخه المبكر . واعتقد غالبية كبار المسئولين الذين كانوا على دراية بما يحدث فى « ديمونة » أنه من الحماسة إضاعة هذا الكم الضخم من الأموال على سلاح للدمار الشامل قد يعمل وقد لا يعمل فى حين ان الحاجة ملحة للحصول على أسلحة تقليدية كالدبابات والمدافع والطائرات وبدأ مفهوم تحول إسرائيل النامية الفقيرة كقوة عظمى مضحكا . ففى أوائل الستينات ، قامت « ديمونة » باحتياجاتها الضخمة من العمالة البشرية بتشغيل الكثير من أكفأ علماء وفنىي إسرائيل من مراكز الأبحاث والشركات الصناعية المحلية مما أدى إلى انخفاض فى نمو القاعدة الصناعية للبلاد مما أثار انتقادا واسع النطاق . كما ترددت اعتراضات اخلاقية من بعض أعضاء المجتمع العلمى والاكاديمى من بينهم اثنان من الأعضاء الأساسيين للجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية ، وفى عام ١٩٥٧ ، ومع بدء البناء فى المفاعل استقال أربعة أعضاء آخرين من اللجنة أساسا لأنهم لم يجدوا شيئا يفعلوه . وأصبح « ارنست ديفيد بيرجمان » رئيس اللجنة هو الوحيد الذى يجد عملا يؤديه .

وشن « بيرجمان و » ديفيد بن جوريون « و » شيمون بيريز « ما وصل إلى حد الحرب الدائمة سرا ، للإبقاء على مشروع القنبلة الإسرائيلية على قيد الحياة . وجاءت أكثر المشكلات المنذرة بالخطر من شريك إسرائيل السرى ، الفرنسيين . فقد فاز الجنرال « شارل ديغول بفترة رئاسية مدتها سبع سنوات كرئيس للجمهورية الخامسة الفرنسية الجديدة فى ديسمبر ١٩٥٨ بعد

أن وعد بإيجاد تسوية مقبولة لإنهاء الحرب فى الجزائر . وقد أدت الحرب التى ظل « ديجول » يشنها ، إلى حدوث انقسام حاد فى الأمة كما فعلت حرب فيتنام من إنقسام فيما بعد فى الولايات المتحدة ، أما جميع القضايا الأخرى مثل مسألة استمرار الدعم لإسرائيل فقد بدت ثانوية . واشتهر « ديجول » بأنه من المؤيدين بقوة لردع نووى مستقل لفرنسا ولكن لم يعرف كيفية رد فعله على الالتزام الفرنسى القوى تجاه « ديمونه » وأصبح هذا أمرا مقلقا لأعضاء لجنة الطاقة الذرية الفرنسية المؤيدين للقنبلة الإسرائيلية . وتناولوا الأمر بالأسلوب البيروقراطى الذى يحظى بالاحترام ، فلم يبلغوا « ديجول » بما يحدث . ووقعت العقود وسددت الأموال واستمر العمل فى « ديمونه » .

كما كان الفرنسيون فى « ديمونه » مصدرا للفوضى « فقد بدأ مئات المهندسين والفنيين الفرنسيين يتدفقون على النقب فى ١٩٥٧ ، وازدحمت بيرسبع ببناء مجمعات سكنية جديدة ووحدات إقامة كما توافر الاسكان لآلاف من يهود شمال إفريقيا السفارديم الذين هاجروا من المغرب والجزائر والذين تم تشغيلهم فى أعمال الحفر والبناء فى المفاعل ومصنع إعادة المعالجة . وتم تجنيد اليهود الأوربيين ببطء ودقة من الحكومة والشركات الخاصة فى جميع أنحاء إسرائيل ليعاملوا كعلماء ومديرين إداريين كما زودوا بالمساكن فى بير سبع . وأصبح هناك نظام طبقى فى الصحراء ، واحتل الفرنسيون القمة وظلوا مرارا يوضحون ذلك .

وقال إسرائيلى أمضى جزءا من حياته العملية فى « ديمونه » : (كان الفرنسيون متعجرفين واعتقدوا أن اليهود فى إسرائيل فى مرتبة أدنى . فلم نكن نرتدى ملابس جيدة ، ولكن كنا لاعمين) . وبعض المسئولين الفرنسيين كانوا معادين صراحة للسامية كما يقول هذا الإسرائيلى ، فى النهاية صدر أمر لأحدهم بمغادرة إسرائيل بعد أن اكتشف تعاونه مع النازى خلال الحرب العالمية الثانية . وبدأت معاملة الفرنسيين لليهود القادمين من شمال إفريقيا والذين تم تشغيلهم كعمال أسوأ من ذلك ، ويضيف هذا الإسرائيلى : (لقد كانوا يتحدثون لليهود القادمين من الجزائر والمغرب كما لو كانوا حجارة أو مخزقات أدنى . لقد كان سلوكا يشبه السلوك النازى) . وحتى أولئك الفرنسيين اليهود لم

يبدلوا جهدا كبيرا لتخفيف حدة التوتر ، فالكثيرون اعتبروا أنفسهم طبقة مختلفة وعلى مستوى اجتماعى أعلى من زملائهم الإسرائيليين الأقل تحضرا . ومما يثير السخرية ، أن اليهود المغاربة والجزائريين أيضا أسئ معاملتهم من جانب مستخدميهم الإسرائيليين . وتمثلت إحدى القواعد الثابتة فى تشغيل المغاربة والجزائريين لمدة ٥٩ يوما ثم تسريحهم بعد ذلك وهى استراتيجية استهدفت عدم دفع أى من المزايا التى يتمتع بها العامل بعد شهرين فى عمله (وكانت حركة العمال تسيطر على الاقتصاد الإسرائيلى) . وبعد أن يقضى يهود شمال إفريقيا بضعة أيام بلا عمل يعاد تشغيلهم لمدة ٥٩ يوما أخرى ويذكر المواطن اليهودى بضحكة ساخرة (ويقولون إنها حكومة اشتراكية) . وظل اليهود القادمون من شمال إفريقيا (يعاملون كالعبيد) من جانب الفرنسيين والإسرائيليين على السواء .

وفى منتصف عام ١٩٦٠ حين ترددت شائعات عن انسحاب فرنسا ، لم يهتم بالأمر كثير من الإسرائيليين بدرجة كبيرة ، فقد كانوا قد تعلموا من الفرنسيين الكثير . فقد استوعب العلماء والفنيون الإسرائيليون الكثير من المعلومات الفنية الفرنسية فى ذلك الوقت ، وعدلت الكثير من الخطط بشكل مكثف ، ويتذكر أحد الإسرائيليين أن رد الفعل تلخص فى عبارة (اذهبوا فسوف نقوم بالمهمة بأنفسنا) . وتقرب « إبراهيم سوراس » - أحد كبار المسئولين الإسرائيليين فى « ديمونة » ، المسئول عن بناء مصنع إعادة المعالجة - من مواطنيه حين أعلن (حسنا يجب أن نتخلص منهم) وذلك حين سمع بعدم افتتاح « ديجول » ب « ديمونه » ، وقال المسئول السابق فى « ديمونه » : (لقد كان هذا السلوك الإسرائيلى النموذجى . فلتوضحوا لنا الأمر وسوف ننقله ونقوم بتحسينه) .

ولم تقلص الساعات الطويلة والعمل الشاق والاعتداد بالنفس الفرنسى من الاثارة التى أحاطت إسرائيل ، وقال أحد الإسرائيليين الأوائل الذين وصلوا الإدارة المنشأة فى عام ١٩٥٨ : (لقد انتابنا شعور عظيم . فقد كنا الرواد) . ويتذكر المسئول حديثه الأول مع « أرنست بيرجمان » ويقول (لقد أبلغنى أن لدينا مشروعا ضخما ونحتاج إلى أفضل العقول . وسيكون شيئا رائعا إن تنساه) . كما أكد « بيرجمان » للرجل اشباب أن عمله الجديد سيكون

طيبا لحياته العملية على نفس مستوى الخدمة فى جيش الدفاع . وقال له :
(سيكون وساما على رأسك وعملا متطوراً . ولذلك ملأت الاستثمارات واستغرق
الأمر ثلاثة أشهر قبل أن تنتهى إجراءات الأمن) ، وكان أولئك الإسرائيليون من
أعضاء الحزب الشيوعى (كما كان الكثيرون قبل الهجرة إلى إسرائيل) والذين
يوجد لهم أقارب فى أوروبا الشرقية ممنوعين من العمل بسبب المخاوف
الإسرائيلية المتزايدة من الاختراق السوفييتى والذى شجعها إلى حد كبير
الخصومة بين موسكو والقدس . فقد تأملت إسرائيل بشدة نتيجة سلسلة من
فضائح التجسس فى أواخر الخمسينات ، وساد الاعتقاد بأن عمليات
التجسس فى السفارة السوفييتية فى تل أبيب التى ضمت ستين عاملاً
استهدفت بصفة خاصة الجالية العلمية .

وأصبح توفير الأمن للعملية النووية الوليدة ذات أولوية متقدمة ، ودفعت
« شيمون بيريز » على الإصرار على إنشاء وكالة مخابرات جديدة عرفت فى
البداية باسم « مكتب المهام الخاصة » . وأصبح ضابط سابق فى المخابرات
العسكرية طويل هادئ يدعى « بنيامين بلومبرج » رئيساً لها ، واختاره « بيريز
» شخصياً ، وسيصبح مكتب المهام الخاصة الذى وضع وفقاً للقيود
البيروقراطية فى مبنى وزارة الدفاع ، واحداً من أنجح وكالات المخابرات فى
التاريخ الحديث ، وبعد استقالته « بلومبرج » بعد أكثر من عشرين عاماً ،
سيصبح مسئولاً عن واحد من أسوأ أخطاء إسرائيل وهى تجنيد « جوناثون
بولارد » ، وتلخصت مهمة « بلومبرج » الوحيدة فى أواخر الخمسينات فى
حماية « ديمونه » وجعلها نقطة تتضمن كل تفاصيل العمل . وقد تم رفض
إسرائيلى مسئول عن تجنيد العلماء ، علم أنه يملك قدرات ممتازة ، من جانب
مكتب الأمن فى « ديمونه » لأن له أقارب فى أوروبا الشرقية . وناشد « بلومبرج
» مساعدته نظراً لأن له السلطة فى تجاهل أى قاعدة بيروقراطية ، ويقول
الرجل : (اضطرت أن أرجو بلومبرج أن يوافق على تعيينه فقد كنا فى حاجة
ماسة إليه . وفعل ، ولكنه قال إن ذلك يجب أن يكون على مسئوليتى) .

وفى أوائل عام ١٩٦٠ بدأ يتشكل المفاعل فى « ديمونه » واستدعى
العديد من العلماء فى الفيزياء النووية والفنيين الإسرائيليين من فرنسا حيث
أمضوا سنوات فى التدريب فى « ساكلاى » و « ماركول » .. وزود كبار العلماء

بأجر مضاعف ومنازل مكونة من سبع غرف فى « بير سبع » وهى مساحة لم يكن يسمع عنها فى هذا الوقت فى إسرائيل . وأولئك الذين استمروا لفترة طويلة وحصلوا فى النهاية على شقق تصل قيمتها إلى ٥٠ ألف دولار ، وسمح لهم ببيعها لحسابهم الخاص .

ومع تزايد كثافة وسرعة البناء أصبحت « بير سبع » بشكل حتمى مدينة دولية . فقد أصبح الوجود الفرنسى ملموسا حيث أقام ٢٥٠٠ من الرجال والنساء والأطفال الفرنسيين فى النقب وأقيمت مدارس فرنسية خاصة للأطفال، وامتلات الشوارع بالسيارات الفرنسية . وقام الدبلوماسيون والملحقون العسكريون الأجانب المعنيون فى السفارات الأجنبية العديدة فى تل أبيب بإبلاغ ذلك بشكل واف . وترددت بشكل مستمر منتظم شائعات عن القنبلة ولكن قصص التعقيم التى دارت حول عمليات تحلية مياه البحر أو الأبحاث الزراعية ، نجحت إلى حد ما .

وكان « ايان سمارت » دبلوماسيا بريطانيا شابا فى أول مهمة خارجية له فى أواخر الخمسينات كسكرتير ثالث فى سفارة بلاده الصغيرة فى تل أبيب وسوف يصبح بعد ذلك خبيرا دوليا فى منع الانتشار النووى ولكن فى هذه السنوات كان مجرد فضولى وشكاك . ويتذكر بعد سنوات قائلا : (تردد كلام كثير مع نهاية عام ١٩٦٠ حول « ديمونه » ، أثاره من ناحية التقدم الكبير فى الموقع . فقد أصبح واضحا للعيان فى الأفق . ومن الطريق يصبح فى إمكانك رؤية قاعدة برج التبريد الخاصة ببقية المفاعل وبداية البناء المضلع . وثانيا كان هناك وجود فرنسى فى « بير سبع » ، ومجمع سكنى يستخدمونه ممثلو سيارات رينو دوفين وجميعها تحمل علامات فرنسية) .

وحين سئلت الحكومة الإسرائيلية رسميا عن الأنشطة فى « ديمونه » أبلغت السفارة البريطانية سلسلة من الروايات ، ويتذكر « سمارت » أنه من بين الإدعاءات الأولى القول بأن المنطقة عبارة عن معهد لأبحاث زراعة الصحراء . وسمع « سمارت » نفسه تفسيرا ثانيا أثناء قيادته سيارته مع مجموعة من قوات جيش الدفاع الإسرائيلى فى النقب . وأشار « سمارت » لبرج التبريد ورد ضابط قائلا : (حسنا هذا هو المصنع الجديد لمعالجة المنجنيز) . وطوال العام

الآخر من وجوده فى إسرائيل يقول « سمارت » : (لقد ابرقت لرؤسائى عن شكى فى أن هذا يبدو كمفاعل نووى . ولكن كيف يمكنك الحصول على أكثر من مجرد الشك بدون أن تحلق فوقه طائرة « يو ٢ ») .

ولم يكن « سمارت » يعلم أن إدارة « ايزنهاور » كانت قد دخلت عامها الثالث من الطلعات الجوية « يو ٢ » فوق « ديمونة » فى عام ١٩٦٠ وتوسعت فى تغطية المكان . وبدأ « دينو برجىونى » و « ارت لونداهل » وزملاؤهما فى برنامج « يو ٢ » فى الـ « سى أى آيه » يطلبون القيام بطلعات جوية منتظمة فوق مركز التجارب النووية الفرنسى بالقرب من رجان فى الصحراء الجزائرية . وقد نجح الفرنسيون فى اختبار أول قنبلة نووية لهم فى فبراير عام ١٩٦٠ وبلغت قوتها أكثر من ستين كيلو طن بما يزيد ثلاثة أضعاف على أول اختبار أمريكى فى « لوس الاموس » . وعلمت الـ « سى أى آيه » أن فريقاً علمياً إسرائيلياً حضر فى موقع الاختبار كمراقب . وظهر سبب آخر للقلق فقد تم تعقب العلماء الإسرائيليين أيضاً إلى منطقة قريبة لاختبار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية الفرنسية فى الصحراء . ويتذكر « برجىونى » (وتساءلت هل ينظر الإسرائيليون إلى الأسلحة الكيماوية والبيولوجية لماء الفجوة حتى يحصلوا على القنبلة ؟ واعتقدنا أنهم قد يحصلون على قدرات الأسلحة البيولوجية والكيماوية) . وتم اقتسام هذه المعلومات على الفور مع « ايزنهاور » فى البيت الأبيض .

واستمر الإسرائيليون والفرنسيون يتابعون طلعات « يو ٢ » إلا أنهم استمروا أيضاً فى العمل بأقصى قدر من السرية فى « ديمونة » كما لو كان لا يوجد أى شخص فى الخارج يفهم ما يدور هناك . وقد منع العاملون الفرنسيون فى « ديمونة » من الكتابة مباشرة للأقارب والأصدقاء فى فرنسا وأى مكان آخر ولكن كانوا يرسلون خطاباتهم إلى مكتب بريد زائف فى أمريكا اللاتينية . وكانت الخطابات من فرنسا إلى إسرائيل تسير فى نفس الطريق . وجمعت لجنة الطاقة الذرية الفرنسية المعدات المتطورة للمفاعل ومصنع إعادة المعالجة فى مركز سرى فى ضاحية باريسية ونقلت بالشاحنات والقطارات والسفن .

وقدمت أثقل المعدات مثل خزان المفاعل ، لمسئولى الجمارك الفرنسية كمعدات خاصة بتحلية مياه البحر متجهة إلى أمريكا اللاتينية . كما احتاجت

إسرائيل شحنة غير قانونية من الماء الثقيل ، وكان من غير العملى الاعتماد على عملية الماء الثقيل التى اخترعت فى معهد « فايتسمان » لبطنها الشديد ، واتجهت مثل غالبية القوى النووية فى العالم إلى النروجيين ، الذين كانوا قبل الحرب العالمية الثانية قد اخترعوا وسيلة كهربائية لإنتاج كميات ضخمة من الماء الثقيل . وظلت النرويج بين كبار مصدري الماء الثقيل فى الخمسينات وتضمنت صفقاتها للجنة الطاقة الذرية الفرنسية شرطا واحدا ألا ينقل الماء الثقيل إلى دولة ثالثة . وتم تجاهل هذا الشرط ونقلت طائرات سلاح الجو الفرنسى سرا أربعة أطنان من الماء الثقيل خزنت فى براميل ضخمة إلى إسرائيل فى وقت ما عام ١٩٦٠ . وانشئت فى النهاية شركة فرنسية وهمية باسم « شركة الأبحاث للتمويل والمشروعات » للقيام بالاتصالات المكثفة والمفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية ومختلف المقاولين الفرعيين الإسرائيليين الذين يبنون « ديمونه » بالفعل . ولم تحدث مشكلة أمن بين المقاولين الصغار ، فكل العقود تمت عبر بيريز وزملائه فى الماباي . وكانت أضخم شركة هندسية إسرائيلية فى « ديمونه » وهى « سوليل بون المحدودة » من حيفا على ارتباط وثيق مع حزب ماباي . واعترف الإسرائيليون الذين شاركوا فى المراحل الأولى من تشييد « ديمونه » بأنه طبق نظام مكثف وتقليدى لتحويل اعتمادات العقود إلى الحزب .

وظلت هذه التكاليف المالية والتكلفة الباهظة لـ « ديمونه » مصدرا دائما للاستياء داخل الحكومة الإسرائيلية التى كانت فى صراع للملاحقة مصر فى البناء العسكرى السريع فى الشرق الأوسط . فقد حصلت مصر على أولى مقاتلاتها السوفيتية المتقدمة من طراز « ميج ٢١ » فى ١٩٦٠ واستمرت إسرائيل فى شراء أحدث الطائرات من فرنسا . وحصلت الدولتان على القاذفات من شركائهم الدوليين وكتاهما استمرت فى الأبحاث الخاصة بنظم إطلاق الصواريخ الباليستية . وفى عام ١٩٦١ وصل الإنفاق العسكرى المصرى لما يقرب من ٢٤٠ مليون دولار وهو ما يقترب من ضعف ما تنفقه إسرائيل .

ووجد أكثر المنتقدين للبرنامج النووى الإسرائيلى - ومن بينهم « ليفى أشكول » وزير المالية و « بنحاس سابير » وزير التجارة والصناعة وهما الرجلان المسيطران على عمليات ميزانية إسرائيل طوال ١٥ عاما ، أن البناء

العسكري المصرى أكبر حجة دامغة ضد استثمار الأموال فى « ديمونه » .
ومن المستحيل تحديد تقدير دقيق عن كم ما أنفقته إسرائيل فى هذه السنوات على القنبلة ، ولم يعلن مطلقا العقد الذى أبرمته إسرائيل مع الفرنسيين عام ١٩٥٧ لبناء « ديمونه » . وحدد تقدير تقريبي نشرته الصحافة الإسرائيلية فى ديسمبر ١٩٦٠ تكلفة المفاعل وحده بمائة وثلاثين مليون دولار . ونشر « توماس جراهام » أحد خبراء منع الانتشار النووى والمسئول السابق فى وكالة الحد من التسليح ونزع السلاح الأمريكية دراسة مفصلة عن تكاليف إنشاء مركز نووى واستنتج « جراهام » أن فرنسا أنفقت ما يتراوح بين ١٠ و ١٥ مليار دولار لتجميع قدرتها الهجومية بما فى ذلك الأسلحة النووية الحرارية وانفق نصف هذا المبلغ على أنظمة النقل . وبالمثل فإنه سيتعين على الهند أن تستثمر ما يتراوح بين ١٠ إلى ٢٣ فى المائة من ميزانيتها الدفاعية السنوية فى المجال النووى - كما كتب جراهام - إذا أرادت تحقيق وضع تتمتع خلاله بقوة نووية كاملة .

وتركز الهدف الإستراتيجى الإسرائيلى فى الحصول على قدرة هجومية مضمونة بأسلحة نووية حرارية وأنظمة نقل من صواريخ وطائرات قادرة على الوصول للأهداف فى الاتحاد السوفييتى . وارتفعت تكلفة هذه الطموحات نظراً لأن جزءاً كبيراً من المنشأة فى « ديمونه » بما فى ذلك مصنع إعادة المعالجة الكيميائية تم بناؤه تحت الأرض . وأدت صعوبات العمل تحت الأرض فقط إلى زيادة فلكية فى التكاليف المرتفعة بالفعل للتخلص من النفايات والتهوية وأمن العاملين وتضمنت بعض العوامل الملموسة فى زيادة نفقات الالتزام بدفع مرتبات جيدة للعمال فى إسرائيل التى يسيطر عليها اتحاد العمال والاعتماد على المواطنين الأجانب مثل الفرنسيين وإجراءات الأمن المشددة اللازمة لحماية منشأة سرية . وبلغ التزام إسرائيل النهائى بدون شك للمليارات عديدة من الدولارات .

وأدرك « بن جوريون » أن إتمام « ديمونه » سيصبح ممكناً فقط إذا مولت من خارج الميزانية الإسرائيلية . وكان الحل البدء فى حملة جمع تبرعات من أجل القنبلة فى الخارج . وأشارت تقديرات المخابرات الأمريكية إلى أن إسرائيل كانت قد بدأت بالفعل فى تلقى مئات الملايين سنوياً من المنح

والمساهمات من اليهود الأمريكيين وحدهم . وقرر «شيمون بيريز» فى وقت ما عام ١٩٦٠ تشكيل مجموعة خاصة من المتبرعين الموثوق بهم الحكماء عرفت وفقاً لمصادر إسرائيلية باسم « لجنة الثلاثين » . وقد طلب من يهود أغنياء بعينهم فى جميع أنحاء العالم من بينهم « البارون أدموند دى روتشيلد » من باريس و « إبراهيم فينبورج » من نيويورك ، بهدوء أن يجمعوا المال الذى وصفه « بيريز » ببرنامج (الأسلحة الخاصة) وقاموا بذلك بالفعل ، وبعد سنوات يصرح « بيريز » فى حديث صحفى بأنه (لم يأت بنس واحد لـ « ديمونة » من الميزانية الحكومية . ومول المشروع من المساهمات التى جمعتها من المليونيرات اليهود الذين تفهموا أهمية الموضوع . وجمعت أربعة ملايين دولار) كما قال « بيريز » : (حضر المليونيرات اليهود إلى « ديمونة » . وأبلغتهم بما يحدث هنا) . وأكد مسئولون حكوميون إسرائيليون سابقون أن مجموعة واحدة على الأقل من المساهمين الأجانب سمح لها بزيارة « ديمونة » بعد إتمامها .

ولم تكن تكفى الأربعين مليون دولار التى جمعها « بيريز » . وقدر مسئولون إسرائيليون أنه من منتصف ١٩٦٠ أصبحت إسرائيل تنفق ليس عشرات الملايين ولكن مئات الملايين من الدولارات سنوياً على برنامجها النووى ومثلت عملية « شامير » نسبة صغيرة من الاعتمادات وتحملت الحكومة الباقي . وظل إصرار « بن جوريون » على استثمار هذا النوع من المال فى القنبلة مصدراً مريراً للصراع داخل الحكومة وحزب الماباي .

وظهرت أسباب غير الجانب المالى للاعتراض على القنبلة . فقد اعتقد الرجال العسكريون من الطراز القديم مثل « ايجال ألون » الذى قاد القوات خلال حرب الاستقلال و « إسحق رابين » قائد عمليات الجيش الذى قاده مصيره - فيما بعد - ليصبح رئيس الأركان و « أرييل شارون » الجنرال الإسرائيلى وقائد القوات الخاصة أن ميزة إسرائيل الضرورية على العرب هى نوعية قواتها العسكرية وتدريبها . وبالنسبة لهؤلاء فإن الأسلحة النووية ليست أكثر من عامل مواز . فمصر مسلحة بالقنبلة ستكون أكثر خطورة بكثير من مصر محدودة بالأسلحة التقليدية حتى بكميات ضخمة . وإذا امتلكت إسرائيل

أسلحة نووية فإنه سيكون من المستحيل - كما يفيد تحليلهم - أن يمنعوا مصر أو الدول الأخرى فى الشرق الأوسط من حيازتها .

وطرح حجة دامغة أخرى ضد « ديمونة » المديرون الصناعيون فى البلاد طوال أوائل الستينات حيث إن المفاعل ومصنع إعادة المعالجة ، الذى أوشك على الاكتمال ، قد استمر فى الاحتياج لتجنيد مزيد من العلماء والفنيين . وبدأت إسرائيل فى الحقيقة تواجه ما وصل إلى عملية محلية لاستنزاف العقول. وفى أواخر الستينات أصبح المسئولون فى وزارتى الصناعة والتجارة ينتقدون علنا انخفاض مستوى الأبحاث الصناعية فى الدولة . وانخفض بشدة كم الاعتمادات الحكومية المخصصة لهذه الأبحاث وبدأت الصناعة تتخلف كثيرا عن العلم . واستمرت الاختراعات العلمية فى الظهور ولكن كان هناك عدد محدود من الشركات الهندسية القادرة على تحويل هذه الأفكار إلى سلع مفيدة يمكن للمنتجين البدء فى إنتاجها .

واعترف مسئول عمل فى « ديمونة » فى هذه السنوات بالممارسات السلبية فى عمليات التوظيف وكيف أصبحت للصناعة الكيماوية فى البلاد الأولوية الرئيسية . يتذكر مسئول سابق يفخر (لقد قمنا بالإغارة على كل مكان فى البلاد . واستنزفنا النظام الصناعى الإسرائيلى) ، وكانت المنشأة الوحيدة خارج الحدود مفاعل الأبحاث الصغير فى « ناحال سوريق » بالقرب من معهد فايتسمان . وقال المسئول السابق : إنه فى ذروة العمل قام ألف وخمسمائة عالم إسرائيلى بالعمل فى « ديمونة » .

وظهر أول دليل واضح على عدم ارتياح « ديجول » تجاه الالتزام النووى الفرنسى مع إسرائيل فى مايو عام ١٩٦٠ حين أبلغ « مورييس كوف دى مورفيل » وزير الخارجية الفرنسى السفير الإسرائيلى فى فرنسا بأن فرنسا تريد أن تعلن إسرائيل أمر مفاعل « ديمونة » وتوافق على إخضاعه للتفتيش الدولى مثل التفتيش الذى يخضع له « ناحال سوريق » . ومضى « كوف دى مورفيل » يقول : إنه بدون هذه الإجراءات فإن فرنسا لن تقدم المواد الخام للمفاعل . وقرر « بن جوريون » التوجه إلى فرنسا لعقد اجتماع قمة . ومضت الأمور على نحو طيب بين الزعيمين . فقد وصف « ديجول » فيما بعد

« بن جوريون » فى مذكراته بأنه (واحد من أعظم السياسيين فى عصرنا .. ومنذ اللحظة الأولى شعرت بالإعجاب المتعاطف لهذا المقاتل البطل . وجسدت شخصية إسرائيل التى ظل يحكمها منذ اليوم الذى سبق إنشاؤها ونضالها) . ووجد « بن جوريون » بدوره « ديجول » (شخصاً يتمتع بالحيوية والإنسانية ويتمتع بروح مرحة وهو حساس للغاية وعلى قدر كبير من الحنان والكرم) .

وتوضح مذكرات « بيرتراند جولد سميث » التى قدمها المؤلف عن الاجتماع أن « ديجول » المتورط فى الجرائر كان قلقاً تجاه احتمال تفجر فضيحة دولية إذا اكتشف علنا التورط الفرنسى فى « ديمونة » . ووفقاً للمذكرات شرح « ديجول » الأمر بقوله : (إذا كانت فرنسا هى الدولة الوحيدة التى تساعد إسرائيل فى حين لم تساعد الولايات المتحدة أو بريطانيا أو الاتحاد السوفييتى أى طرف آخر للحصول على القنبلة فإنها ستضع نفسها فى موقف دولى مستحيل) . وكان هناك سبب آخر للقلق (فلا يوجد شك أنه إذا حصلت إسرائيل على القنبلة الذرية فإن مصر ستحصل هى الأخرى على واحدة) .

وتمثل السبب الحيوى لقلق « ديجول » فى مصنع إعادة المعالجة الموجود تحت الأرض والذى تم بناؤه وفقاً للقواعد والخطط الفرنسية ، فلم يكن يريد أن يكون مسئولا ، على أن يصبح حصول إسرائيل على القنبلة أمراً حتمياً . وكان يتعين أن تتوقف المعونة الفرنسية فى بناء هذا المصنع . وطرح « بن جوريون » رؤيته للتهديد العربى ولكن أصر « ديجول » على أن رئيس الوزراء الإسرائيلى (يبالغ فى خطر التدمير والتهديدات . فلن نسمح بأى حال أن تتعرضوا لمذبحة .. فسوف نقوم بحمايتكم . ولن نسمح بسقوط إسرائيل) وعرض « ديجول » بيع مزيد من المقاتلات لإسرائيل .

وخرج ديجول من هذا الاجتماع مقتنعاً ، كما كتب فى مذكراته ، بأنه أمر بتوقف كل العمل فى مصنع إعادة المعالجة) وقد وضعت نهاية للممارسات السيئة للتعاون التى وضع على أساس عسكري بعد حملة السويس بين تل أبيب وباريس وهو التعاون الذى اطلع اسرائيل وزودها باستمرار بكل مستويات الخدمات والمواد الفرنسية . لذلك حدثت بالتحديد عملية وقف للمعونة التى نقدمها بالقرب من « بير سبع » لمصنع خاص بتحويل اليورانيوم إلى بلوتونيوم

يمكن أن تخرج منه فى يوم مشرق قنابل نووية) . وإذا كان قرار « ديجول » قد صدر فإنه تم تجاهله . وتأخر عمل « سانت جويان » فى مصنع إعادة المعالجة تحت الأرض لعامين آخرين ولكن فى عام ١٩٦٢ وصل مقاول فرنسى جديد وأنهى العمل .

وشعر « بن جوربون » بالرضا لعود « ديجول » باستمرار المعونة العسكرية ولكنه لم يكن راغبا فى مبادلة القنبلة الإسرائيلية بالطائرات الفرنسية. وطوال الأشهر القليلة التالية تمكن « شيمون بيريز » من التوصل لحل وسط فى محادثاته مع « كوف دى مورفيل » التى تركزت على ما يصل إلى كذبة إسرائيلية وهى كذبة ستسيطر على موقف إسرائيل المعلن بشأن الأسلحة النووية لعشرات السنين . فقد أكد الإسرائيليون لفرنسا أنهم ليس لديهم نية لإنتاج قنبلة ذرية ولن يقوموا بأى إعادة معالجة للبلوتونيوم . وتم التوصل لحل وسط يقضى بأن تستمر الشركات الفرنسية فى تقديم خام « اليورانيوم » وأجزاء المفاعل التى صدرت الأوامر بشأنها بالفعل وعدم المطالبة بالتفتيش الخارجى . وتعلن إسرائيل عن وجود المفاعل النووى وتستمر فى البناء فى « ديمونة » بدون مساعدة رسمية من الحكومة الفرنسية .

وبعد انتهاء اجتماع القمة هذا لم يفعل « بن جوربون » أى شئ ليغير الوضع القائم فى « ديمونة » . كما لم تفعل الحكومة الفرنسية و « ديجول » . واحتفظت شركات التشييد الفرنسية الخاصة والعاملون بها بوجود ضخم فى « ديمونة » حتى عام ١٩٦٦ واستمروا فى الحصول على مقابل مجز وفقا للعقود القائمة .

الاعلان

بحلول ديسمبر ١٩٦٠ كان « جون فينى » قد أمضى ثلاث سنوات مراسلا فى مكتب واشنطن الخاص « بنيويورك تايمز » وغطى ثلاث قضايا نووية ولجنة الطاقة الذرية . واعتبر « فينى » الذى عينه رئيس المكتب « جيمس ريتسون » بعد أن عمل فى وكالة « يونيتد برس انترناشيونال » ، إضافة قوية للفريق الصحفى ، ولكنه كان عليه أن يثبت جدارته .

وجاءت رواية فينى الصحفية فى أواخر هذا الشهر وكما يتذكر فينى :
« لقد سلمت لى على طبق من فضة » .

وكان ناقل الرسالة « آرثر كروك » صحفى التايمز المهيّب يعد حينئذ عميد كتاب الأعمدة فى واشنطن والذى اقترب من مكتب فينى بعد ظهر أحد الأيام ، وفى ذلك الوقت فإن المندوبين الشباب مثل فينى كانوا يعتبرون كروك شخصا بعيد المنال وزاد من هذا الاحساس وجبات الطعام اليومية التى كان يتناولها مع كبار المسئولين الحكوميين فى نادى المتروبوليتان الخاص ، الذى لا يفصله عن البيت الأبيض إلا بضعة بنايات فقط .

وقال كروك : « عزيزى فينى ، أعتقد أنك اذا اتصلت بجون ماكون فإن لديه خبرا لك » . وكان « جون ماكون » رجل الأعمال الجمهورى الثرى من كاليفورنيا رئيسا للجنة الطاقة الذرية وأقام فينى علاقة وطيدة معه . وفهم فينى على الفور الموقف وفكر فى أنهم يريدون نشر خبر . وكنت الرجل المناسب وكروك الوسيط . أجرى فينى المكالمة ودعى الى مكتب ماكون .

ويتذكر « فينى » قائلا : « لقد كان ماكون مجنونا ، مجنونا هائجا . فقد بدأ الحديث وقال « لقد كذبوا علينا » .

- من ؟

- « الاسرائيليون ، فقد أبلغونا بأنه مصنع للمنسوجات » .

وقال « ماكون » ان هناك معلومات جديدة عن قيام اسرائيل ببناء مفاعل نووى فى النقب بمساعدة فرنسية . وأراد ماكون من فينى أن ينشر القصة ، وأبلغ الموضوع التالى لفينى الذى نشر على الصفحة الأولى من التايمز فى ١٩ ديسمبر على الشعب الأمريكى بما قام « أرت لونداهل ودينو برجىونى » بأبلاغه للبيت الأبيض منذ أكثر من عامين ويفيد بأن اسرائيل ، بمساعدة الفرنسيين ، تبني مفاعلا نوويا لانتاج البلوتونيوم ، وكتب فينى ليعكس بأمانة ما أبلغه به « ماكون » وقال : « لم تعلن اسرائيل مطلقا أى شىء عن المفاعل كما أنها لم تبلغ الولايات المتحدة سرا بالأمر ، ويوجد شعور بالقلق يتم اخفاؤه بالكم بين المسئولين بأن اثنين من أصدقاء الولايات المتحدة الدوليين وهما فرنسا واسرائيل تركاها جاهلة بكل شىء » .

كما أشارت مقالة « فينى » الى أن ماكون سأل اسرائيل عن المعلومات الجديدة ولكنه أضاف : « رفض السيد ماكون الخوض فى التفاصيل » . ولكن هذا أسلوب نموذجى بالنسبة لمسئول فى واشنطن : فقد حصل فينى على القصة وتمكن ماكون من التنصل من مسئولية اعطائها له .

وأصبحت عملية التسريب التى قام بها ماكون لفينى المسمار الأخير فى نعشه كمفوض للجنة الطاقة الذرية حيث أعلن بعد عدة أيام استقالته فى برنامج « واجه الصحافة » الذى تبثه شبكة « إن بى سى » يوم الأحد . وقد كتبت مقالة فينى فى نفس اليوم . وبدأ « فينى » مقتنعا ، كما أراد « ماكون » أن يبدو ، بأن غضب المفوض ناجم عن المعلومات التى توصل لها أخيرا ، وهى معلومات جديدة عن الاسرائيليين . ويتذكر فينى الأمر قائلا : « تركنى ماكون بانطباع بأنهم فجأة اكتشفوا أن الاسرائيليين يكذبون عليهم » .

ودفع فينى ثمنا أقدر مما تصور لقصته المدوية ، فقد كانت ادارة « أيزنهاور » تستخدمه والنيويورك تايمز لتحقيق ما كان كبار مسئوليهـا

متريدين فى القيام به بأنفسهم علنا ، وهو اغتنام فرصة ضد الاسرائيليين بسبب ديمونه ، وكان ماكون يبلغ بانتظام بأمر البرنامج النووى الاسرائيلى بعد أن حل محل « لويس شتراوس » كمفوض للجنة الطاقة الذرية فى يوليو ١٩٥٨ وهو الأمر الذى لم يكشفه لفينى . ولم يكن هناك دليل على أن « شتراوس » الذى تلقى مذكرات منتظمة عن ديمونه من « أرثر لونداهل ودينو برجىونى » تقاسم-شخصيا - معلوماته مع ماكون . ولكن لونداهل وبرجىونى قاما بذلك . وكان ماكون بصفته رئيسا للجنة الطاقة الذرية عضوا فى اللجنة الاستشارية للمخابرات الأمريكية أعلى مجموعة عمل حينئذ والتى كانت - وفقا لوالترالدر المسئول السابق فى الـ « سى . آى . إيه » الذى ظل معاونا لماكون لفترة طويلة - مسئولة عن العمل منذ البداية .

فماذا دفع ماكون (الذى توفى فى أوائل ١٩٩١ بعد مرض عضال مزمن) ينضم الى الادارة فى رد الفعل المفاجئ على المعلومات التى ظلت تتوالى لسنوات ؟ لقد وصف « والترالدر » الذى كتب التاريخ السرى لفترة عمل ماكون فى الـ « سى . آى . إيه » ، ماكون بأنه ملتزم بمبدأ عدم الانتشار النووى ومدرك أيضا للحقيقة الواقعة الخاصة ببقاء شهر واحد على انتهاء فترة حكم « أيزنهاور » التى دامت ثمانى سنوات فى البيت الأبيض . ولذلك لم يكن هناك وقت أفضل للعمل ، وقال الدر ؟ : « لقد اعتقد أن هذه هى مهمته أن يجعل الرأى العام يعرف بالأمر » . وأضاف أن هناك مسألة أخرى تتعلق بضجر ماكون من الكذب الاسرائيلى المستمر بشأن ديمونه « وكانت هذه فرصة للنيل منهم » .

وفى ديسمبر ١٩٦٠ حقق العمل فى ديمونه - تقدما لدرجة أن قمة المفاعل أصبحت ظاهرة من الطرق القريبة فى النقب ولذلك كانت أكثر عرضة لأن يلتقط صورها الملحقون العسكريون وفى هذا الوقت ، أصاب الاضطراب برنامج « يو - ٢ » وبدأ تراجعه فى مايو ١٩٦٠ حين تم اسقاط « جارى فرانسيس بورز » فوق الاتحاد السوفييتى . وأفسدت ثورة رئيس الوزراء « نيكيتا خروتشوف » تجاه الحادث الذى أدى لوقوع البيت الأبيض فى سلسلة من الاكاذيب ، أفسدت قمة « أيزنهاور » فى باريس التى كان مقررا إجراؤها بعد أسابيع قليلة ودفعته فى النهاية لالغاء جميع عمليات الاستطلاع الجوى

فوق روسيا ، ويتذكر « أرثر لونداهل » هذه الأشهر على أنها « مليئة بالاضطراب والاتهامات » ، ولم تقلل كارثة « بورز » من الحقيقة المتمثلة في تحقيق « أيزنهاور » و « خروتشوف » تقدما منتظما طوال العام السابق في صياغة معاهدة شاملة لحظر جميع الاختبارات النووية ، وظلت هذه الاختبارات متوقفة على الجانبين حتى سبتمبر ١٩٦١ ، وأدى هذا النجاح الى حساسية زائدة على الحد تجاه الانتشار النووي وقد يكون أيضا لعب دورا في القلق المفاجيء تجاه ديمونه ، وقد يكون التوقيت عاملا آخر : فمع انتهاء فترة هذه الادارة ، فلم يعد هناك سبب قوى للقلق من الضغوط الداخلية من جانب جماعات الضغط اليهودية .

وأيا كان السبب فإنه حتى قبل استدعاء « ماكون » لفيني ، حدث جهد منسق على مستويات القمة في الحكومة لاجبار اسرائيل على الاعتراف بما تقوم به في ديمونه . ولن يحدث هذا الاجماع على الهدف والاطلاع واسع النطاق على المعلومات الحساسة الخاصة بديمونه بعد هذا التاريخ على الاطلاق .

وفي يوم ظهور « ماكون » في برنامج واجه الصحافة ، غمرت واشنطن طوال عشرة أيام على الأقل بمعلومات جديدة عن ديمونه ورغبة جديدة في القيام بشيء حيالها . وحتى « كريستيان هيرتز » وزير الخارجية الملتزم والمتحم بالعمل دائما اشترك في الأمر ، ويتذكر « ارمن ماير » المسئول الكبير في وزارة الخارجية الذي سيعين بعد فترة قصيرة سفيرا في لبنان ، دهشته في أوائل ديسمبر حين وجد أن « هيرتز » يبدو وقد فوجيء حين تلقى صورة للمفاعل التقطت من أحد الطرق السريعة ، وتجاوز « هيرتز » وكيل الوزارة الذي تولى المنصب الكبير بعد وفاة « جون فوستر دالاس » في مايو ١٩٥٩ الحدود واتصل بافراهام هارمان السفير الاسرائيلي للحصول على تفسير ، ويقول ماير : « أتذكر أنني اندهشت لأنه شعر بأنه يمكنه اصطياد الاسرائيليين وكانت تلك المرة الوحيدة التي رأيتها فيها غاضبا حقا ، فمن المؤكد أن شيئا قد حدث في الحقل النووي أعطاه الأمان لأن يثير القضية . فقد شعر أنه على أرض مقدسة » .

وفى الواقع فإن « هيرتز » قام بفحص مستقل خاص به . وبعد أن تلقى المعلومات بفترة قصيرة ، طالب أحد المعاونين بالاتصال بالفرنسيين ومعرفة ما اذا كانوا حقا يساعدون الاسرائيليين وأدرك معاونه « فيليب فارلى » المتمرس الذى خدم منذ ١٩٥٦ كمساعد خاص لـ « جون فوستر دالاس » ، أن السؤال المباشر لن يفيد . وأثار « فارلى » القضية بهدوء مع نائب السفير الفرنسى واقتنع بأن المخاوف من وجود صلة فرنسية لها ما يبررها وأبلغ هيرتز بذلك . ويتذكر « فارلى » أن نائب السفير « تحدث عن كل شىء جيد ولكن الأسلوب الذى تصرف به ... » من خلال صيغ النفى المنمقة هو الذى أثار الشكوك ، وكانت الخطوة التالية اجراء مناقشة مع السفير الذى أصر على أن ديمونه « مجرد مفاعل للأبحاث » وكان « فارلى » خبيراً بما يكفى لأن يدرك أن المفاعل فى ديمونة ضخم للغاية لأن يكون مقتصرًا فقط على الأبحاث ، وبعد مناقشة فى مجلس الأمن القومى أصدر البيت الأبيض توجيهات لهيرتز بتوجيه احتجاج دبلوماسى رسمى للفرنسيين ، ولحسن الحظ كان وزير الخارجية الفرنسية « كوف دى مورفيل » فى واشنطن لحضور اجتماع . وقد تم الاتصال به ، كما يقول « فارلى » ولكنه أكد لوزارة الخارجية أن المفاعل الاسرائيلى غير خطر وأن أى بلوتونيوم ينتج فى عملياته سيعاد الى فرنسا بأمان . ويقول « فارلى » الذى لم يزل ساخطاً فى حوارهِ بعد ثلاثين عاماً : « لقد كذب علينا تماماً بكل بساطة » . ويضيف « فارلى » انه فى هذا الوقت بالطبع لم يكن قد بدأ هو وزملاؤه فى الجهاز البيروقراطى اكتشاف مدى نفاق « كوف دى مورفيل » فلم تكن لديهم أى فكرة أن فرنسا هى التى جعلت القنبلة الاسرائيلية أمراً ممكناً .

وتم استدعاء السفير الاسرائيلى فى ٩ ديسمبر ، وفى غضون أيام صعدت الادارة قضية ما يحدث فى ديمونه لما يقترب من مستوى الأزمة . وتم على عجل استدعاء أعضاء اللجنة المشتركة لمجلس الشيوخ والنواب للطاقة الذرية من عطلة أعياد الميلاد لحضور اجتماع سرى يلقى خلاله مسئولو الـ « سى . آى . إيه » ووزارة الخارجية تقارير سرية عن ديمونه . كما رتب مدير المخابرات « ألان دالاس » كى يتم اطلاع الرئيس المنتخب « جون كنيدي » بالأمر . وبدأ واضحاً أن أى شىء من ذلك ، سواء توجيه احتجاج رسمى

لفرنسا أو اطلاق اللجنة المشتركة والرئيس المنتخب ، لم يكن ليحدث بدون الموافقة الصريحة لـ « دوايت أيزنهاور » .

كما شاركت واشنطن حلفاءها فى قلقها وكانت تلك الاحصاءات هى التى دفعت القلق الدبلوماسى بشأن ديمونه ليحتل الصفحات الأولى .. وتفجرت القصة فى الصحف العالمية فى ١٦ ديسمبر حين نشرت صحيفة « ديلى اكسبريس » اللندنية ذات القطع الصغير ، قصة كبيرة تقول « ان المخابرات البريطانية والأمريكية تعتقد أن الاسرائيليين فى طريقهم لانتاج أول قنبلة تجارب نووية » . وكتب التقرير « تشابمان بينشر » المعروف بعلاقاته الوثيقة بالمخابرات البريطانية والتجمعات النووية ، وبالفعل كان بينشر قد حصل على معلومات سرية من شخصية كبيرة فى أبحاث الأسلحة الذرية البريطانية الذى نبع قلقه من أن أى قنبلة اسرائيلية ستكون بالضرورة « قذرة » بمعنى أنها ستسفر عن كم ضخم من الرذاذ المشع . وقال بينشر فى حوار تم تليفونيا ، أن خطوته التالية هى الاتصال بشخص على صلة قديمة معه فى الموساد لتوضيح الأمر . وقال بينشر : « لدى صلة جديدة للغاية بالموساد ولدى أصدقاء جيئون للغاية فى لندن فقد استفادوا من جهودى لفترة طويلة - باعطائهم معلومات مضادة للفلسطينيين » . وقد بنيت علاقة بينشر بالموساد على أساس أنهم على حد قوله « اذا أمدونى بمادة رديئة فان الأمر سيرتد اليهم » .

وسيؤدى قيام « ماكون » بتسريب القصة لجون فينى ثم تصريحاته القوية فى برنامج « واجه الصحافة » وتصرفاته التالية فى إدارة « كنىدى » حيث حل محل « ألان دالاس » كمدير للـ « سى . آى . إيه » فى خريف ١٩٦١ ، لأن يتهمه البعض بأنه معاد للسامية ، ولا يوجد أى أساس معروف لهذه الادعاءات ومع ذلك فإن « ماكون » حين أصبح رئيسا جديدا للـ « سى . آى . إيه » بدا معارضا قويا لأى انتشار نووى ، وهاجم مرارا الفرنسيين والاسرائيليين ، كما شعر بالغضب لقيام الفرنسيين والاسرائيليين بالكذب بشأن تعاونهم فى النقب ونظر لاذعان واشنطن لهذه الأكاذيب باحتقار ، ويتذكر « مايرون كراتزر » مدير الشئون الدولية للجنة الطاقة الذرية أن زميلا فى وزارة الخارجية اتصل به قبل لقاء الوداع لماكون فى برنامج « واجه الصحافة » ليطلبه بمناشدة ماكون التقليل من شأن المسألة الاسرائيلية ، ونقل « كراتزر » الطلب وانفجر ماكون

غاضبا ، ويقول « كراتزر » : « لقد قال لى (لم أعش طوال هذه السنوات لأخرج من منصبى دون أن أقول الحقيقة) ... » . ويقول « كراتزر » ان أحد أهداف « ماكون » كان إجبار الاسرائيليين على قبول التفتيش الدولى على ديمونه .

وفى اسرائيل بدأ نائب وزير الدفاع « شيمون بيريز » بعد أن حذره مسبقا السفير « هارمان » ، ومن المحتمل الموساد أيضا ، العمل لاصدار رواية تصلح كغطاء للعملية . فقد سادت شكوك واسعة النطاق فى مكتب رئيس الوزراء من تسرب الحقيقة حول « ديمونه » الى الصحافة الفرنسية بواسطة بعض الرجال حول « ديجول » ، واستمر الفرنسيون فى مناقشة الاسرائيليين الاعلان عن وجود المفاعل منذ قمة يونيه بين ديجول وبن جوريون . وبالنسبة للاسرائيليين ظلت خيانة الحليف دائما هى الأمر المتوقع ، وأصبح هدف بيريز الفورى هو الابقاء على حلمه وحلم بن جوريون ماضيا فى طريقه ، وكانت المخاطر كبيرة ، فأى اعلان ممتد عن ديمونه يهدد واحدا من أبرز نجاحات اسرائيل الدولية ، وهى شراء عشرين طنا من الماء الثقيل فى العام السابق من النرويج من أجل استخدامها ، كما أكدت اسرائيل للنرويجيين فى تشغيل محطة طاقة نووية تجريبية فى ديمونه . وحصلت النرويج على تعهد بالاستخدام السلمى للمياه وحق التفتيش على الماء الثقيل وهو الأمر الذى سيتم مرة واحدة طوال الثلاثين عاما التالية ، وبدا واضحا أن صفقة العشرين طنا تزيد كثيرا على الكم المطلوب لتشغيل مفاعل طاقته ٢٤ ميجاوات ، وهى شكوى اذا تم اعلانها فستلحق أثارا مدمرة بعد الاحتجاجات العالمية على ديمونه .

وفى ٢٠ ديسمبر اجتمع « بيريز » مع معاونين فى وزارة الدفاع الذين يعرفون بأمر ديمونه ولخص الروايات المختلفة التى يمكن أن تكون موقف بن جوريون المعلن حول القضية ، وتتلخص فى أن المفاعل فى « ديمونه » جزء من برنامج طويل المدى لتطوير صحراء النقب وقائم فقط للأغراض السلمية . وقال « بيريز » إن أولئك الذين يدعون إلى التفتيش « هم نفس الأشخاص الذين يؤيدون تدويل القدس » .

وفى اليوم التالى وصف بن جوريون على الملأ لجميع أعضاء الكنيست ما يتم بناؤه باسم اسرائيل فى ديمونه فى النقب على أنه مفاعل طاقته ٢٤

ميجاوات « مخصصا تماما للأغراض السلمية » ، وهناك منشأة أخرى على أرض "ديمونه " أضاف رئيس الوزراء أنها « معهد علمى لأبحاث المنطقة الجافة الحارة » . وحين تكتمل قال بن جوريون ان المنشأة بالكامل « ستفتح للطلبة من الدول الأخرى » . وكانت تلك المرة الأولى التى تبلغ بها أعضاء البرلمان الاسرائيلى رسميا ببناء المفاعل ، وحين سنل بالتحديد عن التقارير المنشورة فى أوروبا والولايات المتحدة نفاها بن جوريون تماما ووصفها بأنها « إما أكاذيب متعمدة أو غير واعية » .

وظل بن جوريون يعامل الكنيست كما فعل دائما حين يصل الأمر لقضايا خاصة بأمن الدولة ، بصفته جهاز تشاور بلا فائدة ، يناقش ويتحدث بدلا من أن يأخذ موقفا . ولم يكن وزملاؤه يعتقدون ببساطة أن الكنيست الثرثار يملك دورا بارزا يمكن أن يلعبه حين يتعلق الأمر بقضايا الأمن . ولم يكونوا يحتقرون الكنيست الذى تم قبول مناقشاته بشأن القضايا الأخرى باحترام ، ولكن اعتبروا أنفسهم براجماتيين ، يؤمنون على عكس الكنيست بالعمل أولا والحديث بعد ذلك . وقبل أعضاء الكنيست من جانبهم وجهة نظر بن جوريون بأنه من غير الملائم تأكيد حقوقهم التشريعية فى جدل حول ديمونه . ولم يجرؤ عضو واحد على أن يسأل السؤال الواضح : اذا لم يكن المفاعل فى ديمونه أكثر من مجرد وسيلة أبحاث سلمية - كما يصر بن جوريون علنا - فلماذا الحاجة لاحاطته بهذا القدر من السرية ؟ وقد كان الكنيست فقط متلهفا على قبول أى بيان حكومى ينفى نية انتاج أسلحة نووية .

وحتى نفى « أرنست ديفيد بيرجمان » الدائم لآى خطة لانتاج القنبلة تم قبوله دون مناقشة على الرغم من أن تورط « بيرجمان » الكامل فى صنع القنبلة كان معروفا على نطاق واسع . فقد كان « بيرجمان » فى وضع محرج كرئيس وعضو وحيد للجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية على الرغم من عدم وجود أعضاء يتولى رئاستهم لعدة سنوات ، فقد ترك جميع الأعضاء الستة الآخرين مواقعهم فى منتصف الخمسينيات ، وأشار الدارسون وملفات المخابرات الأمريكية لترك هؤلاء لمواقعهم على نحو متكرر كدليل على الخلاف الخطير داخل المؤسسة العلمية الاسرائيلية حول خطط « بيرجمان » بشأن ديمونه ، ولم يكن هذا هو السبب فى غالبية الأحوال ، فقد انتقل أعضاء اللجنة بشكل

جماعى الى قسم الفيزياء فى معهد « فايتسمان » ، وفقا لمصادر اسرائيلية ، لأن كبار المسئولين الحكوميين المعارضين للتطور النووى مثل « ليفى أشكول » و « بنحاس لافون » ، وزير الدفاع حينئذ ، رفضوا تخصيص ميزانيات أبحاث خاصة بهم . وسيبرز اثنان من الأعضاء السابقين فى اللجنة ، خلال الستينيات ، كمنتقدين للبرامج النووية وانتهى الأمر بأخرين مثل « أموس ديشاليت » أبرز عالم فيزياء نووية اسرائيلى ، ليصبح متورطا بشدة فى ديمونه .

ولم تتم معارضة البيانات الاسرائيلية فى الأيام والأسابيع التالية من جانب ادارة « إيزنهاور » التى بعد أن فجرت أول مناقشة علنية للقنبلة الاسرائيلية ، تراجعت على الفور فى وجه النفى الاسرائيلى الصفيق . وانضم البيت الأبيض فى بيان وزع على الصحافة فى اليوم التالى لخطاب بن جوريون الى الكنيسة فى قبول الرواية الكاذبة الخاصة بديمونه كحقيقة واقعة ، وذكر « أن الحكومة الاسرائيلية قدمت تأكيدات بأن مفاعلها الجديد مخصص تماما لأغراض الأبحاث لتطوير المعارف العلمية وخدمة احتياجات الصناعة والزراعة والصحة والعلوم ... وتعلن اسرائيل أنها سترحب بأية زيارات يقوم بها الطلبة والعلماء من الدول الصديقة للمفاعل بعد اتمامه » . وأضاف البيان الذى وافق عليه الرئيس شخصيا « من الجدير بالإشارة ما تم اعلانه من أن البرنامج الذرى الاسرائيلى لا يمثل أى سبب للقلق بشكل خاص » .

واستمر تراجع الادارة فى اليوم التالى وأصبحت مهمته الآن الحد من الانتقادات العالمية الموجهة لاسرائيل . وأشارت مذكرة سرية أرسلت من وزارة الخارجية الى السفارات الأمريكية فى جميع أنحاء العالم الى أن الحكومة « تعتقد أن البرنامج الذرى الاسرائيلى لا يمثل ، كما أعلن ، أى سبب للقلق على نحو خاص » . وأصبح مسئولو الوزارة الذين انقسموا فى القرار الأول فى وقت سابق من نفس الشهر بالضغط على اسرائيل ، يشعرون الآن وفقا للمذكرة التى تم الاطلاع عليها بمقتضى قانون حرية المعلومات « بقدر كبير من البلبلة بسبب القدر الكبير من الاهتمام الأمريكى بالبرنامج الذرى الاسرائيلى الذى تسرب الى الصحافتين الأمريكية والعالمية . وقد بذلت الجهود لخلق جو من الاثارة أكثر من نشر الحقائق ، كما أوضحت الحجج الاسرائيلية . وسوف تفعل

الوزارة ما فى وسعها فى واشنطن وتأمل فى التعاون على « تهدئة المناخ الحالى » . ويحدد تعبير « تهدئة المناخ السائد » سياسة الحلم الأمريكى تجاه القنبلة الاسرائيلية .

وصدر احتجاج أخير سرى . ففى ٦ يناير ١٩٦١ أدلى « كريستيان هيرتى » بخطاب الوداع كوزير للخارجية فى جلسة مغلقة للجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ (تم نشر الخطاب عام ١٩٨٤) ، وبرزت مسألة ديمونه ، وكان « هيرتى » يناقش العامل الجديد « المقلق » فى الشرق الأوسط حين قاطعه السيناتور الجمهورى المحافظ « بورك هيكلنلور » من ايوا قائلا : « اننى أعتقد أن الاسرائيليين كذبوا علينا مثل لصوص الجياد فيما يتعلق بهذا الأمر لقد زوروا وأسأوا وأفسدوا الحقائق فى الماضى . وأعتقد أنه من الخطير للغاية ... أن نسمح لهم بالتصرف على هذا النحو فيما يتعلق بهذه المنشأة النووية بالتحديد التى يقومون ببنائها سرا والتى ينفون لنا باستمرار وبصفاقة أنهم يقومون ببنائها » . وكان « هيكلنلور يدرك » ماذا يتحدث عنه ، ففى هذا الوقت كان رئيسا للجنة المشتركة للطاقة الذرية .

كما كان السيناتور القوى يعلم أنه يقوم فقط بتفجير قنبلة دخان فى جلسة سرية ، فلن يكون هناك أحد فى ادارة « إيزنهاور » الضعيفة يستطيع أن يفعل أى شىء أكثر من مهاجمة اسرائيل . وأضاف « هيكلنلور » « اننى لن أطالبك سيدى وزير الخارجية بالاجابة وأتمنى أن أكون مخطئا » . وسوف تترك ديمونه للحكومة الجديدة بقيادة « جون كنىدى » .

٧

الولاء المزدوج

كان « لويس شتراوس » سلف « جون ماكون » كرئيس للجنة الطاقة الذرية تجسيدا لمقاتل الحرب الباردة فى الخمسينات ، نصيراً أمريكياً متحمساً يعارض بقوة إنتشار الأسلحة النووية . وبالتأكيد عرف « شتراوس » بأمر « ديمونة » الكثير ، كما عرف أى شخص فى مجتمع المخابرات ، حين غادر لجنة الطاقة الذرية فى عام ١٩٥٨ . ولا يوجد دليل مع هذا ، على أنه طرح أسئلة عن برنامج الأسلحة الإسرائيلى خلال وجوده فى الحكومة كما لم يعرف عنه أنه ناقش مسألة « ديمونة » مطلقا بعد أن ترك المنصب . ومن المرجح إلى حد بعيد أنه لم يبلغ « ماكون » ، الرومانى الكاثوليكي المخلص بالأمر .

واختار « شتراوس » عدم الحديث عن برنامج إسرائيل النووى لأنه ، كيهودى ، لديه مشاعر عميقة تجاه الإبادة الجماعية ، وافق عليه وتعارضت مشاعره الخاصة القوية تجاه إسرائيل وحاجتها للأمن بقوة مع صورته العامة كيهودى متفهم للغاية أغضب الكثيرين ، أصاب آخرين بالدهشة ، بإصراره أن على ينطق اسمه « شتراوس » .

واعتبر « شتراوس » ، رجل البنوك المستثمر المحافظ القادم من فرجينيا الذى وصل لرتبة ادميرال فى قوات الاحتياط فى البحرية خلال الحرب العالمية الثانية ، أن الترسانة النووية الأمريكية ضرورية من أجل البقاء فى مواجهة الاتحاد السوفييتى ، ولم يكن الذين اختلفوا معه مخطئين فقط ولكنهم كانوا شيوعيين سذجا . وقد ترك شركته فى وول ستريت بعد الحرب ليعمل حتى عام ١٩٥٠ فقط كواحد من الأعضاء المؤسسين للجنة الطاقة الذرية ، وهى وكالة

فيدرالية مستقلة انشئت لتكون قيمة على المواد النووية الأمريكية ، مثل الهيئة الهندسية فى مانهاتن التابعة للجيش التى تولت المسئولية الإدارية عن عمل « أوبينهايم » السرى فى لوس الاموس .

وجد « شتراوس » وزملاؤه الخمسة أنفسهم أن أولى أولوياتهم جمع المواد الانشطارية ، كما أصبحوا مسئولين عن تشغيل المفاعلات النووية فى البلاد وتطوير القنابل الذرية . وأصبحت السيطرة المدنية على الترسانة النووية كاملة إلى حد أن اللجنة لم تبلغ فى البداية الجيش سواء بعدد أو قوة القنابل المصنعة واثارة فوضى مع التخطيط المبكر للحرب النووية لهيئة الأركان المشتركة . (تتولى وزارة الطاقة النووية المسئولية عن إنتاج الأسلحة النووية اليوم) .

برز « شتراوس » سريعا ليكون الرجل القوى فى اللجنة وأصبح أكثر نفوذا فى عام ١٩٥٢ حين طالبه « ايزنهاور » بالعودة إلى لجنة الطاقة الذرية رئيسا لها وأيد « شتراوس » قيام المدنيين الذين يطلعون على المعلومات النووية بأداء قسم الولاء . وأصر على استمرار التجارب النووية وناقش علنا أولئك الذين زعموا أن الغبار الناجم عن الاختبارات ضار بصحة الإنسان . كما حارب ضد محاولات إدارة « ايزنهاور » للتفاوض لإبرام معاهدة لحظر التجارب النووية أو أية اتفاقيات أخرى للأسلحة النووية مع الاتحاد السوفييتى . ووقف « شتراوس » مع أعضاء الحكومة والكونجرس الذين سعوا لمنع نقل معلومات الأسلحة للحلفاء الأوربيين خشية أن يصل إليها السوفييت .

وفى الوقت نفسه دعا لبرنامج إدارة « ايزنهاور » (الذرة من أجل السلام) الذى دعا لإمداد حلفاء أمريكا بالتكنولوجيا النووية الأمريكية والوقود النووى - فى ظل إجراءات أمن دولية - لتطوير الاستخدام السلمى للطاقة الذرية . وكان الافتراض الذى ظهر أنه مخطئ على نحو سافر ، يفيد أن الدول الأصغر فور إمدادها باليورانيوم المخصب أو البلوتونيوم المطلوب لتشغيل محطة طاقة نووية ، لن يكون لديها أى دافع أو رغبة فى إنتاج أسلحة نووية . وكان « شتراوس » بما لا يدعو للدهشة ، مؤيدا للمشروع الخاص ، وبذل جهدا شاقا لضمان السماح للصناعة وليس الحكومة ، لبناء وتشغيل محطات الطاقة النووية .

اشتهر رئيس لجنة الطاقة الذرية بصفة خاصة بين غالبية الأمريكيين بـ «كراهيته» لـ «لوربرت أو بنهايمر» الذي فجر ثورة في أوائل الخمسينات بمطالبته الولايات المتحدة بوقف سباق التسلح بالتخلي عن إنتاج القنبلة الهيدروجينية . وفي عام ١٩٥٤ قاد « شتراوس » معركة مريرة وناجحة لحرمان « أو بنهايمر » من تصريحه الأمني ، واستحوذت جلسات الاستماع التي تركزت في النهاية حول ولاء وأمانة « أو بنهايمر » تجاه اهتمامات الأمة . ولم تكن أنشطة « شتراوس » ضد « أو بنهايمر » دائما معلنة وكشفت أدلة فيما بعد أن « شتراوس » طالب مكتب التحقيقات الفيدرالي ليراقب تحركات « أو بنهايمر » ومراقبة تليفونه بما في ذلك اتصالاته مع محاميه في محاولة للتأكد من رفض تصريحه الرسمي .

وضمنت خط « شتراوس » وسلوكه العام الشائك ألا يحظى بالإعجاب الكامل من أى شخص رغم أنه لعب دوراً رئيسياً في السياسة النووية الأمريكية حتى وفاته في عام ١٩٧٤ عن ٧٧ عاماً . وحتى أقرب معاونيه اعتبروه منعزلاً ومغروراً وشكاكاً واعتبر كثيرون آخرون مطلبه بأن يسمى « شتراوس » كدليل على أنه مدافع عن اليهود . ولم يكن أى من هذا يثير اهتمام « دوايت ايزنهاور » الذي وثق في حكمه وسيصفه فيما بعد بأنه من بين (الشخصيات الحكومية الكبرى) للحضارة الغربية . وعرض « ايزنهاور » عليه سلسلة من الوظائف العليا بعد أن قرر في عام ١٩٥٨ ترك لجنة الطاقة الذرية - كوزير للخارجية أو رئيس فريق العاملين في البيت الأبيض ورفض « شتراوس » ، وأخيراً أقنعه بأن يشغل منصب وزير التجارة . وتحولت جلسات الاستماع لتأكيد تعيينه عام ١٩٥٩ إلى كارثة - حيث اتهمته لجنة التجارة في مجلس الشيوخ في نزاهته - ورفضت تعيينه بشكل مهين . وكان المرشح الوحيد لمنصب وزارى الذى لا يتأكد تعيينه خلال فترتي رئاسة « ايزنهاور » وثامن مرشح يرفض تعيينه في التاريخ الأمريكى .

وظل « شتراوس » ثابتاً في كراهيته للاتحاد السوفييتى بعد أن ترك الحياة العامة وأعلن أمام لجنة الكونجرس خلال جلسات الاستماع بشأن الحظر المقترح على التجارب النووية من جانب إدارة « كيندى » (لست متأكداً من أن خفض حدة التوتر الأمريكى - السوفييتى أمر جيد بالضرورة) كما

استمر فى تأييد استخدام الطاقة الذرية ، وفى عام ١٩٦٤ قام بزيارة لإسرائيل ، كانت الأولى على ما يبدو ، للتشاور مع الحكومة حول محطة مقترحة لإقامة محطة لتحلية المياه تعمل بالطاقة النووية .

وفى أثناء عمله فى لجنة الطاقة الذرية اجتمع شتراوس الذى حضر غالبية المؤتمرات الدولية حول الاستخدامات السلمية للذرة ، والتقى مع « ارنست ديفيد بيرجمان » ونشأت صداقة بينهما . هذه العلاقة لم يعرف بها الكثيرون ، فحتى كاتب سيرة « شتراوس » وابنه « لويس » الذى اطلع على جميع أوراق والده الشخصية لم يعرف أن الرجلين قد التقيا .

ولا شك أن تطور الصداقة مع « بيرجمان » أقوى دليل على تعاطف « شتراوس » مع البرنامج الإسرائيلى للأسلحة النووية . وفى خريف عام ١٩٦٦ استخدم « شتراوس » نفوذه لمنح « بيرجمان » منحة عمل لمدة شهرين كعالم زائر فى معهد الدراسات المتقدمة الواقع فى « برينستون » . وقد انضم « شتراوس » الذى لم يتخرج مطلقا فى الجامعة لمجلس الأوصياء على المعهد خلال الحرب العالمية الثانية واستمر واحدا من كبار المساهمين وجامعى التبرعات له . ونادراً ما تعامل المعهد مع الكيميائيين - فاعضاؤه كانوا من الفيزيائيين وعلماء الرياضيات - ولكن حطمت القواعد من أجل « شتراوس » . وكان « بيرجمان » شخصية تشعر بالمرارة فى هذا الوقت ، حيث اضطر للاستقالة من مناصبه فى وزارة الدفاع ، وكرئيس للجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية بعد اعتراضه المستمر على قرار رئيس الوزراء « ليفى اشكول » بتأجيل إنتاج الأسلحة النووية على نطاق شامل والذى يعود إلى حد ما للضغوط التى مارسها « ليندون جونسون » .

ويستعيد « كارل كايش » المدير الجديد للمعهد حينئذ الأحداث قائلا : (لقد مارس « شتراوس » ضغوطا لدى من أجل « بيرجمان » وأبلغنى أنه عالم متميز) ويضيف « كايش » : إنه علم بعد وصول « بيرجمان » فقط شخصيته الحقيقية وطبيعة ما يقوم به . ولم يكن « بيرجمان » متحمسا للعمل و (كان يأتى ليجلس ويتحدث معى وبدا واضحا أنه و « شتراوس » على صلة وثيقة ، كما بدا واضحا أنه يعمل فى برنامج الأسلحة النووية الإسرائيلى . وكان يشعر بالارتياح تجاه البرنامج) . كما ظهر بوضوح إن « بيرجمان » كان يبلغ

« كايش » بكل ما اطلع عليه « شتراوس » . ولم يصب « كايش » خبير الاقتصاد السياسى المتميز الذى كان نائب مساعد الرئيس للشئون الأمنية ، بالدهشة حين علم أن إسرائيل مهتمة بالقنابل النووية ، ولكن أصيب بصدمة كبيرة حين علم أن « شتراوس » الذى يبدو متراجعا تجاه يهوديته وبالتالي معارضا لانتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية ، يؤيد سرا تسليح إسرائيل بالأسلحة النووية ، ومن المحتمل أنه نظرا للاضطراب الذى ساد حياة « شتراوس » السياسية ، فلم تسنح فرصة للرأى العام والصحافة كى تتعرف إلا على قدر ضئيل من مشاعره الخاصة فيما يتعلق بيهوديته واحساسه بالذنب تجاه عدم قيامه ببذل مزيد من الجهد خلال الثلاثينات لإنقاذ اليهود الذين تعرضوا للإبادة الجماعية .

ولم يكن هناك فى الواقع أى غموض حول يهوديته . فقد أصبح « شتراوس » منذ عام ١٩٢٨ زعيما لطائفة « ايمانوال » أضخم وأبرز معبد اصلاحى فى مدينة نيويورك . وفى عام ١٩٥٧ ، تلاعب « ايزنهاور » لفترة قصيرة بفكرة تعيينه وزيرا للدفاع ولكنه قرر أن يهوديته ستسبب مشكلات عديدة مع الدول العربية فى الشرق الأوسط . ومع هذا فإن أنشطة « شتراوس » لحساب الوطن اليهودى لم تعرف ، على ما يبدو حتى لأقرب المقربين فى لجنة الطاقة الذرية . وفى مذكراته ، التى نشرت عام ١٩٦٢ ، كتب « شتراوس » بمرارة عن محرقة النازى وأولئك الذين لم يبذلوا جهداً لإنقاذ أقرانهم بمن فيهم هو شخصياً وقال : (إن السنوات الممتدة منذ عام ١٩٢٣ وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية ستظل بمثابة كابوس بالنسبة لى ، ومنيت الجهود المحدودة التى بذلتها للتخفيف من احساسى بالفشل الكامل ، واسفرت فقط عن انقاذ أفراد قلائل للغاية مع الأسف) . وفى عام ١٩٢٣ طلبت اللجنة اليهودية الأمريكية من « شتراوس » أن يحضر مؤتمرا دولياً فى لندن حول مأساة اليهود . وهناك التقى مع الدكتور « حاييم فايتسمان » ، واستمع كما اتفق المشاركون فى المؤتمر ، على ضرورة جمع مبلغ ضخم من المال من الولايات المتحدة لإعادة توطين ما يقدر بعدة ملايين من اليهود . وكان « شتراوس » المعارض القوى حينئذ لدولة يهودية فى فلسطين ، العضو الوحيد الذى يعلو صوته بالمعارضة فى المؤتمر ، وهو موقف أسف عليه بعد ذلك . وبعد

ست سنوات سيمضى « شتراوس » كثيراً من الوقت ويبذل الكثير من الجهد فى محاولة فاشلة لإقناع الحكومة البريطانية بمنح منطقة ضخمة من إفريقيا المحتلة لإعادة توطين اليهود الأوربيين وغير اليهود على السواء . وقبل بدء الهجوم النازى بعدة أشهر لم تعد الأموال مشكلة فقد وافق « شتراوس » وزملائه الأمريكيون ومن بينهم « بيرنارد باروخ » الممول ، على إمكان جمع ٣٠٠ مليون دولار . وكان الوقت متأخراً وبدأت مشاعر « شتراوس » القوية تجاه هذا الفشل وفشل القيادة العالمية واضحة فى مذكراته وقال : (اجتاحت موجة الحرب القارات والمحيطات واغلق العالم المصدوم عينيه شكلاً وموضوعاً تجاه مناساة الكائنات التعسة التى يتم اجتياحها) .

ومثل كثير من اليهود ، ظل « شتراوس » معادياً للصهيونية طوال حياته ولكنه حظى بثقة زملائه فى لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية بالانضمام إليهم علناً فى صلاتهم فى جنيف خلال مؤتمر الأمم المتحدة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية عام ١٩٥٥ فى الوقت الذى عقد فيه أضخم مؤتمر علمى دولى . وشارك فيه أكثر من ألف وخمسمائة مندوب يمثلون سبعين دولة من بينها إسرائيل التى رأس وفد « ارنست بيرجمان » ، وتلقى « موشى شاريت » وزير الخارجية حينئذ تقريراً كاملاً . كما أشار فى يومياته ليوم ١٨ سبتمبر عام ١٩٥٥ ، من نائبه الذى اعتقد أنه من المهم إبلاغ « شاريت » أن ثلاثة آلاف من المندوبين يهود . وكتب « شاريت » أنه رغم هذا العدد الضخم فإنه حين نظمت الجالية اليهودية فى جنيف قداساً خاصاً مساء يوم الجمعة شارك فيه فقط الوفد اليهودى فى المؤتمر وأدميرال « شتراوس » رئيس الوفد الأمريكى) .

ومع ذلك بذل « شتراوس » جهداً شاقاً أثناء وجوده فى واشنطن لكبح مشاعره القوية تجاه كونه يهودياً وتجاه المحرقة الجماعية على الرغم من أن الكثيرين من زملائه السابقين من لجنة الطاقة الذرية أشاروا فى أحاديث صحفية إلى عدائه الذى لا يلين للألمان وتردده فى التعامل مع الألمان فى أى قضية . ومع ذلك لم يجد « مايرون كراتزر » الذى ظل مسئولاً لفترة طويلة فى لجنة الطاقة الذرية . وهو الآخر يهودى ، ما يشير إلى أن الرئيس السابق واظب على تقليد الصوم فى يوم كيبور أو يوم الغفران أكثر الأعياد اليهودية

قداسة . وطلب « ايزنهاور » من « شتراوس » بعد تقاعده أن يرأس الوفد الأمريكى لاجتماع دولى فى فيينا ، ويتذكر « كراتز » أنه فى يوم كيبور (لم يظهر « شتراوس » فقد قام ببساطة بالتزام العزلة فى غرفته فى هذا اليوم) .

ولا يمكن تجاهل خلفية « شتراوس » ومشاعره تجاه المحرقة الجماعية فى تحليل سبب عدم إبلاغه أى شخص ، وخاصة ماكون ، بأمر « ديمونة » . وسواء كان هذا عادلا أم لا ، فإن (الولاء المزدوج ، الذى جسده أفعال « شتراوس ») فى ظل مصدر قلق حقيقى لمجتمع المخابرات الأمريكية منذ إنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨ فعلى سبيل المثال ظل اليهود الأمريكيون ممنوعين لسنوات من التعامل مع القضايا الإسرائيلية داخل مقر وكالة المخابرات الأمريكية . ولم يكن أى من رؤساء المحطة أو العملاء الذين عينوا فى إسرائيل من اليهود فى المراحل الأولى . واعترف بغضب أحد اليهود ، شغل بعد عشرات السنين منصبا عاليا فى وكالة المخابرات الأمريكية ، بأنه حين وصل (كان جميع اليهود الأوغاد يقدمون التقارير أو أعمالاً مشابهة) ولم يكن هذا المسئول مصيباً تماماً ، ولكن حتى هؤلاء اليهود القلائل الذين صعدوا للقمة ، مثل « ادوارد بروكتور » الذى شغل منصب نائب رئيس الوكالة فى منتصف السبعينات لم يطلعوا على جميع الملفات الحساسة الخاصة بإسرائيل . كما استبعد اليهود من دورات تدريس العبرية (التى سميت حينئذ اللغة العربية الخاصة) فى وكالة الأمن القومى وكان هذا التدريب بالطبع شرطاً مسبقاً للتعيين فى محطات وكالة الأمن القومى المخصصة لأغراض الاتصالات الإسرائيلية . وتم فرض حظر صريح فى « وكالة مخابرات الاتصالات » التابعة للبحرية (التي عرفت باسم مجموعة الأمن البحرية) ، على تعيين أى يهودى للعمل فى أى قضية مرتبطة بالشرق الأوسط .

وساد ومازال يسود إيمان واسع النطاق بين مسئولى وزارة الخارجية الأمريكية بأن أى تقارير دبلوماسية تنتقد إسرائيل ستسلم فى غضون أيام إلى السفارة الإسرائيلية فى واشنطن . وفى عام ١٩٦٣ وافقت إدارة « كيندى » بصورة غير رسمية مع إسرائيل على عدم قيام أى من الدولتين بالتجسس ضد الأخرى وسعى مسئول أمريكى كان معاوناً سابقاً لـ « كيندى »

لإبرام هذا الإتفاق فى محاولة للحد من حجم الاختراق الإسرائيلى فى أمريكا .
والحقيقة أن اليهود وغير اليهود على السواء كانوا يغضون البصر حين يتعلق الأمر بالقدرة النووية الإسرائيلية . والإشارة إلى الولاء المزدوج باعتباره مشكلة يهودية فقط يعد نظرة ضيقة ، فالناجون اليهود الذين أصبحوا مواطنين إسرائيليين بمعاناتهم وعذابهم خلال الحرب العالمية الثانية شعروا ومازالوا يشعرون بالإعجاب تجاه الأمريكيين من جميع النوعيات . والأثر المباشر « للولاء المزدوج » أصبح شكلاً من أشكال الرقابة الذاتية التى منعت الحكومة الأمريكية من التعامل بعقلانية ومنطقية مع القضايا السياسية والاستراتيجية التى يثيرها تسليح إسرائيل بالسلاح النووى . والقضية ليست ما إذا كان قد تم تحطيم القواعد والقوانين ، ولكن القضية هى استخدام القليل من المسئولين الذين يؤيدون إسرائيل - يهودا كانوا أم غير يهود - لمناصبهم فى محاولة الحصول على صورة دقيقة وكاملة للبرنامج النووى الإسرائيلى . ولم يحاول أى شخص ووقف هذا . واتهم هؤلاء المسئولون الحكوميون فى مجال منع الإنتشار النووى الذين حاولوا معرفة مايتعين أن يعرفوه عن « ديمونه » بأنهم (متعصبون) ولذلك غير فهم جديرين بالثقة .

ومع ذلك فكون المرء يهودياً يثير بشكل حتمى أسئلة ، حتى بين أكثر الرجال عدلاً ، فقد أطلع « دينو برجىونى » « شتراوس » بانتظام على معلومات الطائرة « يو ٢ » ولكنه وجده غامضاً حين وصل الأمر للمعلومات الخاصة بالمفاعل النووى الإسرائيلى وكان لدى « برجىونى » أسبابه الخاصة لإثارة التساؤلات حول « شتراوس » ويقول : (لم أعرف مطلقاً قيم يفكر كما لم أفهمه مطلقاً وكنت ألتقى رد فعله الذى يكتفى بالتعليق بكلمة واحدة هى « حسناً ») وكان يعلم أن هناك أدلة تشير إلى أن يهوداً أوروبين وأمريكيين متورطون مباشرة فى تمويل وبناء مفاعل « ديمونه » منذ البداية . ويضيف « برجىونى » : (كان هناك حماس وبصفة خاصة بين يهود نيويورك . وكان الشعار المعتاد « انك تحمى إسرائيل » وأى شخص فى مجتمع المخابرات لا يفعل ذلك يتعرض للمعاناة) .

وفى أحاديث أجريت خصيصاً لهذا الكتاب مع كبار المسؤولين فى برنامج الأسلحة النووية الأمريكى ، - مثل « لويس شتراوس » - الذين أمضوا جزءاً من حياتهم فى صنع القنبلة ، لم يعرب أى منهم عن مشكلة فى طموحات إسرائيل النووية . وتحدث أغلبهم عن صداقات شخصية وثيقة مع فيزيائيين إسرائيليين عملوا فى برنامج الأسلحة الإسرائيلى . ولم يكن فى وسع أى شخص لديه خبرة وإطلاع « لويس شتراوس » أن يمتلكه أى شك فى دلالة إنشاء مفاعل سرى فى النقب . وتعترف أرملته ، التى مازالت مفعمة بالنشاط فى عام ١٩٩١ وهى فى الثامنة والثمانين ، بأن زوجها الذى كان كتوما للغاية بشأن عمله كان سيوافق على محاولة إسرائيل الدفاع عن نفسها . ولا يوجد شك فى هذا ، كما أدرك « شتراوس » أن عالم فيزياء نووية يهوديا يدعى « ريموند فوكس » خلق حالة زعر بهجرته إلى إسرائيل فى عام ١٩٥٧ من كاليفورنيا حيث اطلع على معلومات عن تصميم الأسلحة فى معمل « لورنس ليفرمور » القومى منشأة الأبحاث النووية التى تديرها جامعة كاليفورنيا لحساب لجنة الطاقة الذرية . ومن الممكن أن تصبح أسرار « فوكس » بالنسبة للإسرائيليين فى « ديمونة » قيمة ولا تقدر بثمن .

وقد يكون عدم قيام « شتراوس » بمناقشة « ديمونة » مع « جون ماكون » قد تم انطلاقاً من اعتقاد بأن عليه التزاماً لضمان عدم تكرار ما حدث لليهود فى أوروبا على يد هتلر . ومن المحتمل أنه اعتقد أنه يكفر عما لم يفعله أو لم يمكنه أن يفعله لمساعدة يهود أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية . وطرحت اختيارات مماثلة طوال السنوات الثلاثين التالية من جانب اليهود وغير اليهود فى الحكومة الأمريكية الذين غضوا أبصارهم حين تعلق الأمر « بديمونة » فهل كانوا مذنبين بانتهاجهم سلوكاً مزدوجاً ، كما تساءل « برجىونى » وآخرون فى مجتمع المخابرات ، وهل فشل « لويس شتراوس » الذى توقع أسوأ الأشياء حين وصل الأمر لولاء أشخاص مثل « روبرت أو بنهايمر » فى الوفاء بالتزامات منصبه فى ضوء المعلومات المعروفة عن « ديمونة » والالتزام بإبلاغ خلفه بها .

ومن المفهوم أن الكثير من اليهود الأمريكيين يؤمنون بأن مسألة « الولاء المزدوج » قضية يجب عدم إثارتها علناً . ويخشون من أن أى مناقشة للتأييد

اليهودى لإسرائيل على حساب الولايات المتحدة سيعنى معاداة السامية ، والخوف من أن يقتنع غير اليهود بأن أى تأييد يهودى لإسرائيل يتقدم على الولاء للولايات المتحدة . وتطور قضية ثانية فى ضوء التأييد اليهودى لإسرائيل حول ما إذا كان أى اعلان عن قدرة إسرائيل النووية سيثير مخاوف جديدة بين الدول العربية من وجود مؤامرة يهودية عالمية مما يضعف الجهود العربية للحصول على القنبلة .

وتتقف فى مواجهة هذه المخاوف عدة تساؤلات ، فهل يمكن أن يتحمل العالم الادعاء بأن إسرائيل ليست قوة نووية لأن اتخاذ موقف آخر سيثير مشكلات عويصة ؟ وهل يمكن لأى اتفاقية دولية للحد من انتشار الأسلحة النووية أن تطبق إذا لم يتم الإبلاغ بالكامل عن عدد القنابل الإسرائيلية ؟ وهل يمكن التوقع حقا أن تتجاهل الدول العربية امتلاك إسرائيل للأسلحة الذرية فقط ، لأن الأسلحة لم يعلن عنها ؟ وهل من الضرورى معاملة إسرائيل وفقا لمعيار أخلاقى مختلف عن باكستان وكوريا الشمالية أو جنوب إفريقيا فقط بسبب الدعم العاطفى الواسع النطاق الذى تتمتع به فى أمريكا ؟

ويسود الاقتناع بين العديد من كبار مسئولى منع الانتشار النووى فى الحكومة الأمريكية مع بداية التسعينات بضرورة إبقاء الشرق الأوسط المكان الوحيد الذى يمكن استخدام الأسلحة النووية به . وقال خبير شارك فى دراسات حكومية عن القضية النووية فى الشرق الأوسط طوال عشرين عاما (إن إسرائيل تملك إستراتيجية نووية موضوعة بعد تفكير عميق وإذا تعرضت لخطر كاف فإنها ستستخدمها) .

ويجد بعض معاونى « شتراوس » السابقين صعوبة فى الاعتقاد بأن يهوديته كانت السبب وراء إبلاغه أو عدم إبلاغه « لجون ماكون » بـ « ديمونه » ويعتقد « ألجى ويلز » مدير الشئون الدولية فى لجنة الطاقة الذرية فى منتصف عام ١٩٥٨ حين تولى « ماكون المنصب خلفا لـ « شتراوس » ، أن هناك أسبابا أكثر تفاهة لتجاهل « شتراوس » مسئولية منصبه كرئيس للجنة الطاقة الذرية ويقول : (لماذا كان يتعين على « شتراوس » إبلاغ « ماكون » ؟ فلم يكن الرجلان على صلة وثيقة . وكلاهما كانت لديه « أنا » متضخمة . ولا يمكننى تخيلهما رفقاء ويتناولان شراباً معاً) .

ومن وجهة نظر « ويلز » فسواء أبلغ « شتراوس » « ماكون » أم لا فإن ذلك لم يكن بالأمر المهم . فقد زار « ويلز » إسرائيل عام ١٩٥٨ ويتذكر أنه أدرك حينئذ ، مثله مثل أى مسئول حكومى اختار أن يفعل ذلك ، أن إسرائيل تبنى مفاعلا نووياً . وإذا كان « ماكون » قد أصيب بالدهشة حين علم بأمر المفاعل فى أواخر عام ١٩٦٠ فإنه (لم يحاول أن يدرك الأمر قبل ذلك) .



عصير الكتب
www.ibtesama.com/vb
منتدى مجلة الإبتسامة

٨

نضال رئاسى

اتفق « ابراهام فينبورج » مع « لويس شتراوس » فى إيمانه بالعمل خلف الستار لحساب إسرائيل ، ولكن « فينبورج » تحرك بأسلوب لم يكن فى وسع « شتراوس » - بفكر منفرد وحماسى ، فقد ساعد فينبورج - وهو من أبناء نيويورك كون ثروته من تجارة الجوارب والملابس - فى تمويل حملة « هارى ترومان الرئاسية عام ١٩٤٨ التى بدت مشنومة ، ويحلول حملة الرئاسة عام ١٩٦٠ أصبح أهم جامع تبرعات يهودى للحزب الديمقراطى . ولم يكن هناك شئ خبيث فى الرسالة : فالدولارات التى جمعها كانت تعنى استمرار دعم الحزب الديمقراطى لاسرائيل .

كما كان « فينبورج » لاعبا إذا صح استخدام الكلمة ، تقاسم الأحلام المبكرة لصديقه الحميم « ارنست ديفيد بيرجمان » بتسلح اسرائيل بالسلاح النووى وقدم علنا كرئيس منظمة العهد الاسرائيلى فى الوقت الذى ساهم فيه سراً فى جمع بضعة ملايين من الدولارات المطلوبة لبناء المفاعل المثير للجدل ومصنع إعادة المعالجة فى ديمونة . قبل « فينبورج » حقيقة ضرورة تمويل العمليات المكلفة الموسعة فى ديمونة خارج عملية الميزانية الاسرائيلية وقد كان هناك الكثير من المنتقدين للبرنامج النووى داخل وخارج اسرائيل ولجمع المال بأى طريق آخر ، وأدى الإعلان غير المرغوب فيه فى نهاية عهد إدارة « ايزنهاور » فقط إلى زيادة تصميم « بن جوريون » و « بيريز » على حماية السر . وكان « فينبورج » أكثر من مجرد جامع تبرعات فى كل هذا ، فقد أصبح مؤيدا فى الداخل « لبن جوريون » و « بيريز » مع تعيين الرئيس « كنيدي » « لجون ماكون » مديرا للمخابرات المركزية فى سبتمبر سنة ١٩٦١ ، مما أكد موقفه كمعارض قوى للقنبلة الاسرائيلية . وجدت بصفة خاصة

ارتباطا وثيقا مع « بيريز » ، ويقول « فينبورج » لقد جاء إلى عادة من أجل المال . فإذا أعطاني المنصب وساعدته ، وظل « فينبورج » فخوراً بدعمه لاسرائيل والبرنامج السري لأسلحتها . وكانت أعنف معاركة لحساب اسرائيل في أوائل أيام إدارة « كنيدي » حين نجح في المساهمة في القضاء على أصرار « كنيدي » على السماح لفريق تفتيش أمريكي بالاطلاع على ديمونه دون إعاقة . وثبت نجاح « فينبورج » في عملية السياسة الأمريكية ، ويوضح قائلا : « كان طريقى للنفوذ التعاون وفقا لما يحتاجونه من أموال الحملة » .

وجاء تذوق « فينبورج » للسلطة السياسية للمرة الأولى في الأيام الأخيرة لحملة « ترومان » ضد « توماس ديوى » محافظ نيويورك الجمهورى الذى بدا أنه سيفوز بانتخابات ١٩٤٨ . ويوضح قائلا : « فى بداية تعاملى السياسى مع « ترومان » شعرت أنها مهمة كل يهودى يريد أن يساعد اسرائيل » ودعى « فينبورج » كعضو فى لجنة تمويل الحملة الديمقراطية إلى إجتماع فى البيت الأبيض مع الرئيس الذى فاز بإعجاب عالمى واسع النطاق من جانب اليهود لقراره بالاعتراف بدولة اسرائيل فى وقت سابق من العام نفسه . ويتذكر « فينبورج » قول « ترومان » : « إذا اضطررت للمقامرة لقامرت على نفسى - إذا كان فى إمكانى أن أطوف البلاد بالقطار » . وقال الرئيس إنه سيتعين جمع مائة ألف دولار على الأقل سؤبلغ فينبورج معاونى « ترومان » أنه يمكنه ضمان جمع المال مع نهاية اليوم وبعد ذلك رتب لترومان حملته بالقطار ليلتقى مع الزعماء المحليين لليهود فى كل محطة « ليعاد تزويده بالوقود » أو بعبارة أخرى تزويده بتبرعات إضافية .

ومن بين مقتنيات « فينبورج » الثمينة خطاب شكر وإشادة بخط اليد من « ترومان » فى سبع صفحات . ويقدر « فينبورج » ماجمعه وزملاؤه اليهود فى الضاحية باربعمائة ألف دولار « خلال حملة القطار عام ١٩٤٨ - وأدرك « ترومان » القواعد ، وفى مرحلة متأخرة ناقش تعيين « فينبورج » سفيراً لدى إسرائيل . ورفض « فينبورج » ، وقال : « لقد أبلغته بأنه يجب عدم تعيين أى يهودى سفيراً لدى اسرائيل حتى يحل السلام » .

ولم يعثر على رواية « فينبورج » عن جمع الأموال « لهارى تورمان » فى أى كتب تاريخية معاصرة عن هذه الفترة ، ولا يمكن التأكد منها تماما مثلما

هو الحال بالنسبة لأنشطته اللاحقة فى جمع التبرعات لديمونه . وتتوافر أدلة قوية ، مع ذلك على أن دور « فينبورج » كان محورياً كما ذكر . فعلى سبيل المثال ، يملك « كلارك كليفورد » المحامى الشهير فى واشنطن الذى كان معاوناً « لترومان » ومدمناً للعبة البوكر ، ذكريات كثيرة عن تدخل « فينبورج » فى حملة القطار . ولم يشارك « كليفورد » فى عملية جمع التبرعات للحزب الديمقراطى ولكنه علم خلال رحلة القطار أن الحملة تفتقر إلى المال . ويتذكر أن استمرار الحملة « كان أمراً فى غاية الصعوبة على أى شخص . ولم نتمكن من العثور على أى شخص يعتقد أنه فى إمكاننا الفوز وظهرت الكارثة وشيكة » أو كلاهما ماسيتى « حين أبلغت إحدى شبكات الإذاعة ، وهذا قبل عصر التليفزيون الحملة بأنها لن تبث على الأمة خطاباً هاماً « لترومان » بشأن سياسته الخارجية » مالم يدفع لها مقدماً الثمن وأصابنا هذا بالصدمة . ويضيف « كليفورد » : « الأمر كان سيبدو محرّجاً إلى أبعد حد فقد احتاج الأمر لستين ألف دولار على الفور نقداً ، وفكر ترومان فيمن يمكنه اللجوء إليه ، وتحدث الرجل بعد ذلك عن أن أبى « فينبورج » هو الذى هرع لنجدة . ودائماً ما أمتح أبى فضلاً فى إنقاذ هذا البرنامج بصفة خاصة وإنقاذنا من الإحراج . فقد هرع بصدق للمساعدة » .

كما أقسم « فينبورج » بالنشاط فى جمع التبرعات لأدلاى «ستيفنسون» المرشح الديمقراطى الخاسر فى انتخابات ١٩٥٢ و ١٩٥٦ . وكان مسانداً قويا للسيناتور « ستىوارت سيمينجتون » الديمقراطى من ميسورى للفوز بترشيح الحزب لانتخابات الرئاسة وسيبرز « سيمينجتون » فيما بعد كمؤيد قوى لتسليح إسرائيل نوويا – ومن المفارقات وكواضع تشريع فى مجلس الشيوخ للحد من إنتشار هذه الأسلحة ، ولم يلعب « فينبورج » دوراً فى الحملة التمهيدية « لجون كنيدي » للحصول على ترشيح الحزب الديمقراطى مثل كثير من اليهود ، حيث بدا مقتنعاً بأن والد « كنيدي » كان معادياً للسامية . فقد حارب « جوزيف » « كنيدي » المليونير العصامى والكاثوليكي البارز ضد دخول الحرب مع المانيا أثناء شغله منصب سفير « فرانكلين روزفلت » لدى انجلترا قبل الحرب العالمية الثانية . وبعد أسابيع قليلة من ترشيح الديمقراطيين « لكنيدي » ، اتصل حاكم « كوناكتيكات » « ابراهام ريبكوف » مدير حملة

« كنيدي » فى مؤتمر الحزب الديمقراطى « بفينبورج » مع ذلك . ويتذكر « ريبيكوف » قائلاً : « كنت اليهودى الوحيد معه واكتشفت أن اليهود يؤيدون أى شخص خلاف « جون كنيدي » . وأبلغت « كنيدي » بأننى سأتصل بأبى « فينبورج » الذى أعتقد أنه يهودى مهم . ورتبت إجتماعا « مع كنيدي » فى حجرة فينبورج فى فندق « بيير » ودعونا جميع اليهود البارزين وحضر نحو عشرين من رجال المال والأعمال البارزين .

وكانت تلك جلسة عصبية . فقد كان كنيدي قد عاد لتوه من عطلة قصيرة فى مجمع العائلة فى « هياتيس بورت » بولاية « ماسوشيتس » وكان « ديوى ستون » الشخصية البارزة فى بوسطن هو الذى طرح السؤال الأول ، كما يتذكر « فينبورج » ، قال « جاك » إن الجميع يعرفون سمعة أبك فيما يتعلق باليهود و « هتلر » وأى شخص يعلم أن التفاحة لا تسقط من الشجرة وبدأت إجابة « كنيدي » فى الصميم « إنك تعلم أن والدتى جزء من هذه الشجرة أيضا » وفهم « ريبيكوف » ، الذى سينضم لوزارة « كنيدي » ، الرسالة « إن خطايا الأب لا يتحملها الابن » ولحسن حظ « كنيدي » ، بدت الرسالة كافية للبقاء فى غرفة منفصلة مع « ريبيكوف » انتظارا للحكم ، حينما يذكر « فينبورج » ووافقت المجموعة على تقديم مساهمة أولى قيمتها نصف مليار دولار لحملة الرئاسة على أن يليها المزيد . وقال « فينبورج » « لقد أبلغت على الفور « كنيدي » على الفوز وبدأ صوته محشرجا . فقد تأثر بهذا الفضل .

ولم يكن « كنيدي » بأى حال معترفا بالجميل فى اليوم التالى وهو يصف الجلسة « لتشارلز بارليت » كاتب الأعمدة الصحفية وصديقه الحميم . فقد توجه بسيارته إلى منزل « بارليت » فى شمال غرب واشنطن وأجبر صديقه على القيام بجولة على الأقدام حيث روى صورة مختلفة تماماً لاجتماع الليلة السابقة . ويتذكر « بارليت » « أنه كمواطن أمريكى بدا ثائراً من أن تأتى إليه جماعة صهيونية ، « إننا نعلم حملتك تعاني من مشكلة . ونحن مستعدون لأن ندفع فواتيرك إذا سمحت لنا بأن نسيطر على سياستك تجاه الشرق الأوسط » وأمتع « كنيدي » أيضاً كمرشح للرئاسة من الأسلوب الذى عاملوه به وأبلغ « بارليت بغضب » لقد ارادوا السيطرة على .

كما يذكر « بارليت » أن « كنيدي » أقسم إذا أصبح رئيساً بأنه سيفعل

شيئا تجاه الاحتياج الدائم لأى مرشح للمال وما ينتج عن ذلك من الخضوع لمطالب المساهمين . أوفى « كنيدي » فى الواقع على هذا الوعد قبل نهاية عامه الأول فى المنصب ، وعين لجنة من الحزبين فى أكتوبر لوضع توصيات حول سبل توسيع « القاعدة المالية لحملتنا الرئاسية » وفى بيان صادر من القلب أكبر بكثير مما يمكن أن يتصور العامة أو الصحافة انتقد الوسيلة الحالية لتمويل الحملات بوصفها « غير مرغوبه إلى حد بعيد وغير صحية » لأنها تجعل المرشحين « معتمدين على مساهمين ماليين كبار نوى مصالح خاصة » وأعلن « كنيدي » أن انتخابات الرئاسة هى « أعلى اختبار للعملية الديمقراطية » فى الولايات المتحدة - وكان « كنيدي » سابقا عصره مع ذلك فلم تسفر مقترحات تمويل الحملات عن شيء .

ومن المستحيل التوفيق بين الروايات المختلفة الخاصة بسلوك « كنيدي » تجاه الاجتماع الذى عقد فى غرفة « فينبورج » فى فندق « بيير » . ولكن تبقى الحقيقة أنه على الرغم من كلمات « كنيدي العنيفة » لبارليت « فإن تأثير أبى « فينبورج » داخل البيت الأبيض ظهر للوجود فى نهاية العام الأول لكونيدي فى المنصب ، ولم يبذل الرئيس الشاب جهدا كبيرا لتقليصه خلال العامين التاليين . وبدأ واضحا أن أحد العوامل سياسى . وقد صوتت نسبة (٨١ ٪) من اليهود لصالح « كنيدي » عام ١٩٦٠ بالمقارنة بالذين صوتوا لصالحه من الكاثوليك (٧٣ ٪) وكانت أصوات اليهود هى التى منحت « كنيدي » تفوقا ضئيلاً على « نيكسون » بلغ ١١٤ ألفا و ٥٦٣ صوتا ، وحصل « فينبورج » على مكافأة محدودة بعد الانتخابات ، وقد عين الرئيس شقيقه المحامى « ويلفريد » قاضيا فيدراليا . ويذكر « ريبيكوف » « إن فينبورج كان يريد شيئا واحدا . أن يضع شقيقه على المقعد الفيدرالى . وقد حضرت الاجتماع مع « كنيدي » وأوصيته بالقيام بهذا الإجراء . وتم كل شيء ، وقال الرئيس إن اليهودى الوحيد الذى أيدنى فى وقت مبكر من الحملة كان « أبى فينبورج » ، وبدت قضية النفوذ السياسى اليهودى والقنبلة الاسرائيلية معقدة ، وخلال هذه السنوات التزام « جون كنيدي » عقليا وعاطفيا بوقف انتشار الأسلحة النووية . ويتذر « كارل كايسن » الذى انتقل من جامعة « هارفارد » إلى مجلس الأمن القومى عام ١٩٦١ « أنه كان يوجد

موضوعان إذا جعلت الرئيس يبدأ يواصل الحديث عنهما فإنه يمكنه أن يواصل الحديث لساعات ، أحدهما كان مستوى الذهب والثاني منع الانتشار النووي « ويجب أن تكون الذرائع السياسية التي جعلته متأثراً تجاه « ديمونه » محبطة . وفى النهاية وافق « كنيدي » على سلسلة من عمليات التفتيش لحفظ ماء وجه أمريكا على المنشآت النووية الاسرائيلية ، على الرغم من أن لفظ « تفتيش » لا يعبر بعدالة عما سمح به الاسرائيليون .

ولخصت مشاعر « كنيدي » المعقدة تجاه النفوذ السياسى اليهودى والقضية الاسرائيلية فى تعيينه لمعاونته السابق فى الحملة ماير « مايك » « فيلدمان » معاوناً للرئيس للشئون اليهودية والاسرائيلية . واعتبر الرئيس « فيلدمان » الذى ذاع تأييده القوى لاسرائيل ، الشرير المطلوب الذى يعد موقعه الكبير الفاضح فى البيت الأبيض هو الدين السياسى الذى يجب تسديده . ويتذكر « فيلدمان » أن الرئيس استدعاه فى اليوم التالى للتصويب وأمره بالاطلاع على جميع برقيات وزراء الخارجية والبيت الأبيض عن الشرق الأوسط ، وقلت سيدى الرئيس لقد جئت بانحياز كبير تجاه إسرائيل « وابلغنى ولهذا السبب أطالبك بالاطلاع عليها » . « وخلقت علاقة « فيلدمان » الخاصة فوضى داخل البيت الأبيض كما كان « كنيدي » يدرك أن هذا سيحدث . وسعى كبار مستشارى الرئيس وبصفة خاصة « ماك جورج باندى » مستشار الأمن القومى بلا جدوى أن يقطع صلة « فيلدمان » بفيض الأوراق الخاصة بالشرق الأوسط وعادة ماكانت النتيجة فوضى بيروقراطية ويعترف « كايسن » اليهودى « لم يكن فريق العاملين فى البيت الأبيض فى عهد « كنيدي » منسجماً ، وساورت « باندى » الشكوك بشدة تجاه « فيلدمان » وبدأ قلقاً تجاهى وتجاه « بوب كومر » وهو يهودى آخر عضو فى مجلس الأمن القومى عُين لمتابع جنوب آسيا . ويتذكر « روبرت كوبر » الذى سيصبح فيما بعد مسئولاً عن برنامج الصلح فى فيتنام الجنوبية نائباً عن « ليندون جونسون » ، يتذكر حالة التوتر ويقول « وضع « ماك باندى » قاعدة دائمة . فلم يرسل أى شىء « لفيلدمان » لأن الأخير تورط فى قضايا لم تكن تعنيه . وبدأ من الصعب تحديد الفارق بين مايقوله « فيلدمان » ومايقوله السفير الإسرائيلى » .

ومن المحتمل أن أعضاء فريق المعاوين فى البيت الأبيض أخذوا توجهاتهم فى التعامل مع « فيلدمان » من سلوك الرئيس الشاب . فلم يكن فى وسع « كنيدي » الذى أمد « فيلدمان » بصلاحيات خاصة ، أن يقاوم تقديم الملاحظات من خلف ظهره . ويذكر « تشارلز بارليت » تفسير « كنيدي » للحظة جميلة فى « هاينيس بورت » فى صباح يوم السبت الوقت التقليدي للقداى فى المعبد اليهودى ، بالادلاء بتعليق « ذى مغزى فقد قال « إننى أتصور « مايك » وهو يعقد اجتماعا للصهاينة فى غرفة مجلس الوزراء » ، وعبر « روبرت كنيدي » عن رؤية ساخرة مماثلة عن « فيلدمان » فى حديث نشرته فى عام ١٩٨٨ مكتبة « جون كنيدي » . وأشار « كنيدي » فى حديثه عن فيلدمان أن شقيقه الأكبر ، الرئيس كان يقدر عمل « فيلدمان » ولكنه أضاف أن اهتمامه الأول كان بإسرائيل أكثر من اهتمامه بالولايات المتحدة .

ولم يكن لدى « فيلدمان » أية أوام توجيه اغتيابه داخل البيت الأبيض ولكن نفوذه الواضح جعله أمرا محتملاً ، فواصل العمل كمبعوث خاص « لكونيدي » لدى الحكومة الاسرائيلية فى العديد من القضايا الحساسة بما فيها الأسلحة النووية . وسمح له بزيارة « ديمونه » فى ١٩٦٢ وتعرف عن قرب كما أعتقد المحيطون بالرئيس على اعتزام إسرائيل إنتاج القنبلة .

وأصبحت القنبلة الاسرائيلية وما يتعين القيام به حيالها من ثوابت البيت الأبيض وجزء من جدول الأعمال السرى للرئيس سيظل مخفيا طوال الثلاثين عاما التالية ولم يقل أى من كتآب السيرة الذاتية لفترة رئاسة كنيدي بما فيها تلك التى كتبها « أرثر شيليرنجر » « وتيودرسورنس » الذى كان مستشارا خاصا للرئيس وكاتب خطبه ، أى شئ عن إسرائيل المسلحة تسليحا نوويا أو حتى يشير إلى أبى فينبورج . واستمرت معلومات « يو٢ » التى جمعها فى وكالة المخابرات « أرثر لوندا هل » و « دينوبرجيوني » تعامل بشكل أكثر من مستوى سرى للغاية وتركت فجوة فى المعرفة بعين الجهاز البيروقراطى ورجال القمة . وحدث بشكل حتمى بسبب ذلك نتائج هزلية .

فبعد تنصيب « كنيدي » بفترة قصيرة ، عينت وزارة الخارجية « ويليام كرروفورد » وهو موظف شاب فى الخارجية ، مدير للشئون الاسرائيلية ويتذكر

« كروفورد » أنه في البداية نجح الملحق الجوى الاسرائيلى فى تهريب صورة ملتقطة عن بعد لقبة مفاعل « ديمونه » . ويقول « كروفورد » « بدا الأمر كما أنه لم تكن هناك معلومات سابقة وكما لو كان الأمر برمته مفاجأة للبيت الأبيض وأجهزة المخابرات وغيرها » . وعقدت اجتماعات حول المعلومات الحساسة الجديدة . « وكان الأمر مثيرا . وقررنا أن هذا ليس ماتبلغنا به اسرائيل » .

وطولب « كروفورد » بوضع خطاب للرئيس « بن جوريون » . وأكد الخطاب أن موقف أمريكا العالمى تجاه منع الانتشار النووى « سيتعرض للخطر إذا تبنت دولة يعتبر أنها تعتمد علينا ، مساراً مستقلاً » وقال « كروفورد » وتركزت النقاط المهمة الأخرى « طلبا للتفتيش وحق نقل النتائج إلى « عبد الناصر » وكانت الفكرة هى تكرار التأكيد للمصريين على أن ديمونه ليست منشأة عسكرية ومنع مصر من البدء فى أبحاثها النووية . وأن يقوم فريق مستقل من الخبراء من وكالة الطاقة الذرية الدولية الوكالة المشرفة على هذه الأمور مقرها « فيينا » بعملية التفتيش على « ديمونه » ، ووافقت اسرائيل من حيث المبدأ على السماح للوكالة الدولية بأن تحل محل الولايات المتحدة فى التفتيش مرتين سنويا على مفاعلها الصغير فى « ناحال سوريق » . ويذكر « كروفورد » لقد قمت بصياغته بدقة . وكان أهم خطاب فى حياته حتى هذه المرحلة من حياته العملية « وسلم الخطاب لمكتب « جورج بول » وكيل وزير الخارجية حينئذ وأعيدت كتابته ثم تم إرساله ويقول « كروفورد » فى وقت قصير جاء رد طويل للغاية من « بن جوريون » فى صفحات وصفحات ، ولم ينشر خطاب « بن جوريون » « لكنيدى » سواء من جانب الولايات المتحدة أو اسرائيل ولكن « كروفورد » بعد نحو ثلاثين عاما ، لم يواجه مشكلة فى تذكر نبرته « لقد كان صعبا أن أرى مايقول . وبدا مراوغا ولم يقل أن يسير فى الطريق النووى وذكر « اننا دولة صغيرة محاطة بالاعداء » ... الخ . ومن المحتمل أنه تضمن تلميحات لمظلة نووية من خلال عبارات على غرار « هل يمكننا الاعتماد على الولايات المتحدة ؟! » ويقول « كروفورد » فى هذا الرد الأول لم يوافق « بن جوريون » على قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش على « ديمونه » .

وسيعقد برنامج القنبلة الاسرائيلية ، واستمرار تبادل الخطابات بشأنها علاقة « كنيدي » « بن جوريون » وفي النهاية يسممها ، فقد تم صد رئيس الوزراء الاسرائيلي في سعيه للقيام بزيارة رسمية لواشنطن ولكن وبمساعدة « فينبورج » احتمال القيام بزيارة للولايات المتحدة في مايو ١٩٦١ أما المناسبة المحددة فقد كان اجتماع أقيم مساء أحد الأيام تكريما له في « جامعة برانديز » بالقرب من بوسطن ونجح « فينبورج » في إقناع الرئيس بالموافقة على عقد اجتماع خاص مع « بن جوريون » في فندق « والدورف أستوريا » في نيويورك . وطالب « كنيدي » المتوتر أبى « فينبورج » بالبقاء ، ورفض الأخير ولكنه وافق على أن يقدمهما لبعضهما البعض ، وبالمثل أبدى « بن جوريون » قلقا بشأن الاجتماع خشية أن يؤدي استمرار الضغط الأمريكى تجاه مشروع الأسلحة النووية الاسرائيلية إلى خلاف غير مرغوب وكانت « ديمونه » تقف بالفعل على أرضية سياسية مهتزة بين الأجنحة المتعددة داخل اسرائيل ويمكن أن يصبح أى خلاف بين « بن جوريون » و « كنيدي » بشأنها ذا آثار مدمرة . ودفع هذا القلق رئيس الوزراء الاسرائيلي لأن يعين الكيميائى « أموس ديشاليت » ليصاحب عالمين أمريكيين بارزين هما « أى . رابر » من جامعة كولورادو « رابرو جين ويجنر » من « برينستون » لزيارة مفاعل « ديمونه » الذى لم يكتمل بعد فى وقت ما من أوئل ١٩٦١ . ولم يبلغ أى منهما عن اكتشاف دليل على وجود منشأة خاصة بالأسلحة ، وكان الاجتماع مع « كنيدي » سبباً لإصابة رئيس الوزراء الاسرائيلي بالاحباط الشديد ، ولم يكن هذا فقط بسبب المسألة النووية . وأبلغ « بن جوريون » فيما بعد كاتب سيرته الذاتية « أنه بدا لى كصبى يبلغ من العمر ٢٤ عاما وقلت لنفسى كيف يمكن إنتخاب رجل صغير السن إلى هذا الحد رئيسا ؟ وفى البداية لم أخذ هذا مأخذ الجد » . (وقد صدم أيضا نيكيتا خروشوف رئيس الوزراء السوفييتى الذى التقى « بكنيدي » فى الشهر التالى فى قمة « فيينا » بحداثة سن « كنيدي » وقلة خبرته) . ولم يذع أى تسجيل للقاء « كنيدي » و « بن جويورن » ولا يعرف أى مصدر موثوق به يدرى بما دار حول المسألة النووية . ويتذكر « بن جوريون » فيما بعد أنه أكد مرة أخرى أن « ديمونه » قد بنى فقط للأغراض البحثية . وطرح « كنيدي » زيارة « رابرو ويجنر » لديمونه وأعرب عن رضائه

باعترافهما بأن المفاعل مخصص للأغراض السلمية . وشعر « بن جوريون » بالارتياح وقال « فى الوقت الحالى على الأقل تم إنقاذ المفاعل » .

وكانت مصر موضوعاً مهماً آخر فى هذه القمة ، وبدأ « كنيدي » مصمماً على تحسين العلاقات مع حكومة عبد الناصر وحدد الرئيس سياسته الجديدة . وجدد « بن جوريون » طلب اسرائيل الثابت بشراء صواريخ أرض - جو الأمريكية من طراز هوك . حيث إن صواريخ هوك كانت ضرورية لمواجهة وصول طائرات الميج السوفيتية إلى مصر ووعد « كنيدي » بدراسة الأمر .

وجاءت أكثر اللحظات التى يذكرها « بن جوريون » حين أوشك على مغادرة غرفة الفندق . فقد طالبه « كنيدي » بالعودة « مرة أخرى ليلفغه » بأمر مهم . وكانت رسالة سياسية حيث قال « إننى أدرك أننى انتخبت بأصوات اليهود الأمريكيين وأنا أدين لهم بالنصر فاخبرنى هل هناك شىء يتعين على أن أفعله ؟ » ولم يكن « بن جوريون » قد حضر إلى نيويورك ليساوم الرئيس على أصوات اليهود فرد قائلاً « يجب أن تفعل كل ما هو جيد من أجل العالم الحر » وأبلغ معاونيه بعد ذلك : « بدا بالنسبة لى رجل سياسة » وقدم « بن جوريون » الذى اشتهر « بين أصدقائه بلقب « برجى » شكوى مماثلة لأبى فينبورج الذى قال : لم تكن هناك وسيلة لوصف العلاقة بين « كنيدي » و « بن جوريون » لأنه لم يكن هناك سبيل على الأقل فيما يتعلق بـ « برجى لنرى على الأقل ببرجى . فقد كان يتميز بالسلوك التقليدى لأى يهودى عتيق الطراز تجاه الشباب . ولم يحترمه كشاب » وكان هناك عامل إضافى هو « جوزيف كنيدي » فبرجى قد يكون شريراً وكان يشعر بالكراهية لهذا الرجل العجوز .

ارتبطت شكوى « بن جوريون » من « كنيدي » ، واستمرار الضغط بشأن ديمونه دون شك بجدول أعمال مهم كان فى حيز التنفيذ فى ابريل أمضى مسئول نرويجى يدعى « جينز هوج » أسبوعين قام فيها بعملية تفتيش نرويجية للماء الثقيل الذى بيع لاسرائيل ولم يكن من الممكن أن تتم عملية التفتيش التى تابعتها عن قرب « ارنست بيرجمان » على نحو أفضل . ولم تكن ديمونه ، قد بدأت العمل بعد ، فقد كان الماء لا يزال فى براميل الشحن ، مخزناً بطريقة مأمونة تماماً بالقرب من مفاعل أبحاث « ناهال سوريق » الصغير البرىء فى « روهوقوت » وبدأ تقرير « هوج » لوزارة الخارجية النرويجية خالياً

من النقد فى قبوله بكل تأكيدات « بيرجمان » . وكتب هوج « حسب معلوماتى فإن اسرائيل لم تحاول أن تخفى أنها تبنى مفاعلا ... فقد قدم البروفيسور « بيرجمان » فى وقت سابق معلومات لزملائه فى الولايات المتحدة عن المفاعل إلا أن إسرائيل لم تبلغ أمريكا رسميا بشأن المفاعل . ومن المحتمل أن يكون هذا هو السبب الاساسى فى الثورة التى وقعت فى أمريكا بشأن المفاعل ، وفى نقطة أخرى نقل عن بيرجمان تفسيره عن استخدام الماء الثقيل النرويجى فى مفاعل أبحاث طاقته ٢٤ ميجاوات سيكون نموذجا لمفاعل طاقة أضخم بكثير تعتزم أنشاءه . وفى مذكرة لوزارة الخارجية أضاف « هوج » « اسرائيل مهتمة بأن تجعل موقع بناء المفاعل هادئا وتريد انتهاء أى ثورة فى هذا الشأن » .

وبعد الزيارة التى تمت « لكنيدى » بشهرين فى يوليو ١٩٦١ حضر « بن جوريون » وكبار معاونيه مراسم اطلاق أول صاروخ اسرائيلى عرف باسم « شافيت ٢ » فى صحراء النقب أحيط بدعاية ضخمة وعادة ما كانت تتم هذه الأحداث العسكرية سراً ، ولكن زعماء حزب الماباي مع اقتراب موعد الانتخابات العامة فى منتصف أغسطس قرروا أن يتم على الملأ بعد أن تلقوا تقارير بأن مصر تخطط لإطلاق بعض صواريخها فى ٢٣ يوليو فى الذكرى التاسعة للانقلاب الذى جاء فى النهاية بناصر إلى السلطة . وتردد أن الصاروخ « شافيت ٢ » ذو المراحل المتعددة وقوة الدفع القوية الذى انطلق لمسافة خمسين ميلا فى طبقات الجو العليا ، صُمم ليقس الرياح فى الطبقات العليا كجزء من سلسلة من التجارب للجنة الذرية الاسرائيلية وبعد ذلك صرح « ارنست بيرجمان » لصحيفة علمية « أننا غير مهتمين عمليا بهيبة الفضاء ولكن فى الجوانب العلمية من الأمر » . وتلقت مجتمعات المخابرات الأمريكية وأعداء اسرائيل العرب الرسالة : فالمسألة فقط مسألة وقت ومال قبل أن تتبع اسرائيل نظاما صاروخيا قادرا على نقل رؤوس نووية وكان « بيرجمان » قد خلق جزءا صغيراً آخر لمصباحه النووى .

ولم يكن « كنيدي » رغم تعليقاته « لبن جوريون » مقتنعا على الإطلاق بعمليات التفتيش التى قام بها « رابى ووجنر » وأفادت بأن ديمونة ليست منشأة لإنتاج الأسلحة النووية . وبدا تسلخ اسرائيل بالسلح النووى يلوح فى الأفق

ويمكن أن يهدد الاستقرار في الشرق الأوسط في وقت يرغب فيه الرئيس في إبرام معاهدة مع الاتحاد السوفييتي لحظر التجارب على الأسلحة النووية في الجو . ولم يكن هناك أي مؤشرات على أن « بن جوريون » الذي لم يعترف بأي شيء سيتراجع . وبدأ رئيس الوزراء الاسرائيلي في اتصالات سرية متتالية مع البيت الأبيض ، كما أشار للرئيس « الشاب » وأوضح « كنيدي » لمعاونيه أنه وجد هذه الخطابات هجومية .

وبدون شك أصبحت مخاوف الرئيس تجاه القنبلة الاسرائيلية عاملا في تعيينه المفاجيء « لجون ماكون » ليحل محل « ألان دالاس » كرئيس لوكالة المخابرات الأمريكية في أعقاب أزمة خليج الخنازير . وبدأت هناك أسباب سياسية عديدة لعدم تعيينه ، فلم يكن « ماكون » فقط جمهورياً بارزاً ولكنه هاجم صراحة معاهدة حظر التجارب التي كان يتوق البيت الأبيض بشدة إلى إبرامها مع الاتحاد السوفييتي . ويكتب « ارثر شيلزنجر » أن « كنيدي » الحساس بشكل واضح تجاه قضيته المفضلة دعا « ماكون » لاجتماع خاص استمر ساعتين « بدعوى معرفة آرائه بشأن التجارب النووية » ولا يوجد تسجيل ملن عما ناقشه الرجلان على الرغم من وصول خطاب « بن جوريون » المثير للضيق قبل عدة أيام فقط وأعلن الاتحاد السوفييتي استئناف التجارب النووية منهيًا التأجيل الودي لها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي . وعلى أي حال فقد أبلغ « ماكون » « والدالر » مساعده التنفيذ في وكالة المخابرات الأمريكية بعد ذلك أن « كنيدي » شكاه من أنه يتلقى جميع أنواع النصائح المتضاربة حول جميع القضايا النووية « بما في ذلك القنبلة الاسرائيلية . وطالب « كنيدي » « ماكون » بإعداد تحليل مكتوب عن القضية وتقديمه بعد عدة أسابيع . وفعل « ماكون » ، ولدى عودته طرح الرئيس التقرير جانبا وقال « أعطوه لفريق معاونين » وعرض على « ماكون » منصب مدير المخابرات الأمريكية . كما طالبه بأن « يكتف خبر تعيينه » لأن هؤلاء الاوغاد الليبراليين في الدور الأسفل - يقصد فريق العاملين في مجلس الأمن القومي برئاسة « باندى » - سيشكون من القرار .

وسواء ادرك « كنيدي » هذا أم لا فإنه وجد خليلا ، فقد كان لدى « ماكون » أهداف سياسته الخاصة والتي تتفق إلى حد كبير مع سياسات

الرئيس الشاب ويقول « الدر » « أتسم » ماكون « بالعناد إلى أقصى حد فيما يتعلق بالتفوق النووي الأمريكى ولكن ثالوثه ضم الكنيسة الكاثوليكية ومنع الانتشار النووي » . ولم تكن اسرائيل المسلحة تسليحاً نووياً تتفق مع هذه الرؤية « فقد اعتقد إن القنبلة الاسرائيلية ستؤدى إلى تصعيد ، وعندئذ قد تفقد بتروال الشرق الأوسط لسنوات » . وبالطبع ، كانت هناك مزايا أخرى أعجبت « كنيدي » الضخمة « فماكون » سينضم للإدارة بمصداقيته الضخمة لدى الصحافة والكونجرس ويصفه خاصة « دوايت ايزنهاور » الذى يعيش حياة التقاعد فى « جاتس شورج » بولاية « بنسلفانيا » . ويتذكر « الدر » أن « كنيدي » لم يتخذ خطوة ضخمة فى السياسة الخارجية دون أن يبحثها مع « ايزنهاور » . فقد كان مرعوباً من أن يقف « أيك على الجانب الآخر » . وقد شغل الدر قبل تقاعده من العمل فى المخابرات الأمريكية المركزية منصب السكرتير التنفيذى للمجلس الوطنى للمخابرات الخارجية .

وشك « كنيدي » فى أحد اجتماعاته الأولى مع « ماكون » بعد قبول الأخير للمنصب من خطابات « بن جوريون » الأخيرة التى تضمنت رفضاً للتفتيش الدولى على « ديمونة » وهو الطلب الأساسى للبيت الأبيض الذى وضعه على الورق أن خطاب « بن جوريون » كان هشاً ولم يكن قوياً ، وتحدث عنه « كنيدي » « لماكون » الذى قال « أكتب له مذكرة عنيفة ، واذكر له الالتزامات الدولية للولايات المتحدة وشكوكنا تجاه الفرنسيين وحدد الحدود » . واتبع الرئيس نصيحة « ماكون » وتلقى ما اعتبره رداً فظاً آخر ، ويقول « الدر » الذى أمضى سنوات بعد رحيل « ماكون » من المخابرات المركزية يعد ويرتب جميع ملفات الشخصية السرية « أن بن جوريون قال بالفعل « إن هذا ليس من شأنك » » . وعند هذا الحد أصر « ماكون » على ضرورة « أن يتولى الرئيس ذلك الأمر لأن الملحقين العسكريين ووزارة الخارجية لا يمكنهما القيام بذلك » . ويتذكر الدر أن « ماكون » قال للرئيس فى إشارة إلى ضرورة تلقيه رداً على أهم الأسئلة الخاصة بديمونه والخاصة بما إذا كان يوجد مصنع لاعادة المعالجة الكيميائية هناك « اترك الأمر لى » وفعل « كنيدي » وبدأ ماكون عملية ذات اتجاهين .

وتمثلت الخطوة الأولى فى سلسلة أخرى من مهام الطائرة « يو ٢ » وكان
النظير الخطر والطموح لها محاولة تسلل جواسيس داخل « ديمونة » وإذا
ساعدهم الحظ داخل مصنع إعادة المعالجة المشتبه فيه . وقال « الدر » « لقد
كانت عملية خطيرة وحتى رؤساء المحطة وفى اسرائيل ومناطق أخرى فى
الشرق الأوسط لم يعلموا بها . وادريها بدقة من مكتب « ماكون » ، وتلخصت
أوامر « ماكون » كما يتذكر مساعده التنفيذى السابق فى أن ماكون الذى ادرك
أن الاسرائيليين يراقبون بشدة ضباط المخابرات الأمريكية داخل بلادهم ، أبلغ
رجال « لايمكننا القيام بمهمتنا بدون ترك آثار ، فحاولوا أن تؤدوها بأفضل
مايمكن » وقد مثلت إدارة عمليات المخابرات الأمريكية داخل اسرائيل مخاطرة
كبيرة لما يعرف « ماكون » و « كنيدي » بالتاكيد لأن أى كشف عنها سيؤدى إلى
رد فعل داخلى عنيف داخل أمريكا . وكما يمكنها أن تنهى الجدل حول ماذا
تفعله اسرائيل ولا تفعله فى « ديمونة » .

ولم تتعرض العملية للخطر ، ولكنها لم تنجح وفشل عملاء المخابرات
المركزية المجندين من دولة أجنبية فى الدخول ويعترف « الدر » لايمكننى
القول أنه كان لدينا عميل شاهد قنبلة بعينه داخل « ديمونة » .

ومرة أخرى أثبتت « يو ٢ » أن الصور حتى الحساسة منها غير كافية .
وفى ديسمبر ١٩٦١ شكل مسئولو المخابرات المركزية وكالة جديدة هى المركز
القومى لتفسير الصور وتولى مسئوليته « ارثر لونداهل » وكلفه بمهمة توفير
المزيد من الصور الأكثر تقدماً للمخابرات . وقدم المركز فى البداية كميات من
الصور المتنوعة غير المتناسقة من اسرائيل لم تضم « ديمونة » ولكن كل
المنشآت النووية الأخرى المحتملة ، ويتذكر « الدر » « لقد كانت كبيرة للغاية
وأعجب بها » كنيدي « والمشكلة الوحيدة تمثلت فى أن المجموعة الجديدة من
الصور لم تحقق الكثير لتحريك القضية الأساسية . فلم تكن هناك وسيلة لمعرفة
ما يدور تحت الأرض فى « ديمونة » . ويضيف الدر « أن هذا يبني على الدليل
الذى قدمه ، فلا يوجد دليل خارجى على وجود قدرة نووية ولا يوجد دليل على
وجود مصنع أسلحة » ويضيف « الدر » ومع ذلك استمرت شكوك « ماكون »
وقال للرئيس « فى ضوء سلوك الاسرائيليين تجاه عمليات التفتيش لايمكنك
الوثوق بهم . » وظلت ديمونة عائقاً كبيراً أمام أحد الطموحات الأولى الأخرى

لسياسة « كنيدي » الخارجية وهي تحقق التقارب مع عبد الناصر . فقد أدت زيادة المعونة الاقتصادية وسلسلة الخطابات الخاصة لإثارة الدفء في العلاقات في منتصف ١٩٦٢ ، وأكد كبار المسؤولين المصريين للبيت الأبيض من جديد أنهم أيضا يفضلون تحسين العلاقات في إطار عدم الانحياز ورد عبد الناصر الذي أزعجه للغاية تحول اسرائيل لقوة نووية على ماكشف عنه ديمونه في ديسمبر ١٩٦٠ بأن أعلن اصرار مصر على عدم السماح لاسرائيل بأن تتفوق عليها ، وقال إذا اقتضت الضرورة فإن مصر ستهاجم وتدمر « قاعدة العدوان حتى إذا كان الثمن أربعة ملايين قتيل » وأثيرت مسألة ديمونه مراراً في مؤتمرات جامعة الدول العربية حول قضايا الدفاع والسياسة الخارجية خلال ١٩٦٢ بون اتخاذ قرار باستثناء اتفاق العرب على التصميم علي بناء قدرتهم من الأسلحة التقليدية . وأعادت إدارة « كنيدي » التأكيد على أنها ستواصل الضغط حتى تحصل على حقوق التفتيش على ديمونه من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية وستعمل ملخصا بالنتائج لناصر بموافقة اسرائيل .

ولكن ظل ضمان حقوق التفتيش مستحيلا . فلم تكن لدى بن جوريون أية نية للسماح بتفتيش شرعى لأسباب واضحة وكان خط دفاعه الأول واضحا وهو الضغط السياسى فى شخص « أبى فينبورج » . ويتذكر « فينبورج » لقد حاربت أقوى معاركى فى حياتى لتجنيبهم التفتيش الشامل وتدخلت بعنف . ليس مرة واحدة ، ولكن ست مرات . ، وقد أبلغ سراً عن طلبات التفتيش من جانب ماير « فيلدمان » نقل شكواه السياسية من خلاله ، وقال إنه لم يناقش الأمر على الإطلاق مع الرئيس وكانت الرسالة خبيثة : فالاصرار على التفتيش على ديمونه سيؤدى إلى انخفاض التأييد فى حملة انتخابات الرئاسة عام ١٩٦٤ . وقال « فينبورج إن هذه » الرسالة أعطيت مباشرة « لروبرت ماكنمارا » وزير الخارجية و « بول نيتز » الذى كان معاونا كبيرا فى مجال الدفاع ، ولقد التقيت بهما وأبلغتهما بأنه يتعين عليهم عدم الخوض في هذه المسألة « ولم يذكر » نيتز فى حديث أجراه فيما بعد هذا الاجتماع ولكنه تذكر مواجهة مباشرة بعد ذلك مع « فينبورج » حول ديمونه . وأراد الاسرائيليون شراء طائرات متقدمة أمريكية « وقد رفضت هذا مالم يوضحوا حسن النية بشأن ديمونه ثم اقتحم المدعو « فينبورج » مكتبى فجأة وقال « لايمكنك أن

تفعل ذلك بنا ، وأجبت قائلا « لقد فعلت بالفعل » وقال « فينبورج » « سوف أعمل على تخطي قرارك » وأذكر أنني طردته من مكنتي ، وأضاف نيتز بعد ثلاثة أيام تلقيت مكالمة من « ماكنمارا » وقال إنه صدر إليه تعليمات بإبلاغى بتغيير رأى وبيع الطائرات . وفعلت « وتردد نيتز لبرهة وأضاف « كان فينبورج » يملك النفوذ واستغله وأصبحت بالدهشة لأن ماكنمارا فعل ذلك « واكتفى ماكنمارا حين سئل فيما بعد عن الواقعة بإجابة موجزة قائلا « يمكننى أن أفهم سبب رغبة حصول إسرائيل على القنبلة . حيث توجد مشكلة أساسية هناك ، فوجود إسرائيل ظل علامة استفهام فى التاريخ وهذه هى القضية الأساسية » .

ومع ذلك لم يتمكن « فينبورج » « وبن جوريون » فى النهاية من التغلب على ضغوط الرئيس المستمرة من أجل التفتيش على ديمونه . ولم يترك نفى « بن جوريون » العلنى القوى بدائل كثيرة للحكومة : فرفض التفتيش سيقصص مصداقيه الحكومة وأيضا يعطى زخما للطراف المناهضة للتسلح النووى داخل إسرائيل التى بدأت تبرز على السطح ، وفى أواخر عام ١٩٦١ جمعت مجموعة من العلماء والدراسين الإسرائيليين ، من بينهم عضوان سابقان فى لجنة الطاقة الذرية التى رأسها بيرجمان صفوفها لتشكيل لجنة من أجل جعل الشرق الأوسط خاليا من السلاح النووى . وكانت أجندة المجموعة الجديدة واضحة وهى وقف أبحاث إسرائيل فى البديل النووى وكشف نطاق السرية الذى يحيط بالانشطة فى ديمونه ، وفى ابريل ١٩٦٢ أعلنت الجماعة أنها تعتبر إنتاج أسلحة نووية « يمثل خطرا على إسرائيل والسلام فى الشرق الأوسط . وناشدت الأمم المتحدة بالتدخل لمنع الإنتاج النووى ، كما وجه آخرون يعرفون ما يحدث فى ديمونه انتقادات حادة . فقد شكّا « بنحاس لافون » وزير الدفاع السابق الذى كان متحمسا لبناء المساكن لاستيعاب بعض المهاجرين الوافدين ، بسخرية لأحد المسئولين فى ديمونه فى أوائل ١٩٦٢ أننا ننزع خمسة ملايين دولار من خطة توطين الجليل (فى شمال إسرائيل) وبدلا من ذلك تنتج قنبلة » . [وبدا واضحا أن أهم عامل فى قرار « بن جوريون » السماح بالتفتيش هو قرار إدارة كنيدي فى منتصف ١٩٦٢ بالموافقة على صفقة صواريخ هوك أرض - جو لإسرائيل . فقد أمدت الولايات المتحدة

اسرائيل بتدريب عسكري متخصص ومعدات اليكترونية حساسة فى الماضى ولكن صفقة صواريخ هوك - التى اعتبرت سلاحا متقدما ، كانت بمثابة تكل كبير عن السياسة القديمة بعدم بيع أسلحة لاسرائيل وتثير الأمل فى أن تؤدى فى المستقبل إلى إمكان الحصول على أسلحة هجومية أمريكية . وأمضت الادارة شهوراً فى دراسة وتحليل لصفقة هوك ، ووضعت الاساس السياسى فى الشرق الأوسط محاولة لتجنب انفجار سياسى فيه ، يذكر « أرمن ماير » الذى يشغل حالياً منصب مساعد نائب وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب أسيا ، إن رسالة رئاسية خاصة حول اسرائيل ارسلت فى يونيه إلى إجتماع إقليمى فى أثينا للسفراء الأمريكين العاملين فى الشرق الأوسط ذكر فيها « كنىدى » « من الضرورى بالنسبة له أن يفعل شيئاً خاصاً لاسرائيل » والتمس الرئيس نصيحة المجموعة بشأن أربعة بدائل يذكر ماير « أن جميعها سيتترك آثاراً سلبية فى العالم العربى » واختار السفراء صفقة هوك بوصفها « أقلها إضراراً » بالمصالح الأمريكية واتفق على ابلاغ مصر والدول العربية بها مسبقاً .

ومالم يبلغه « كنىدى » لسفرائه أن حقوق التفتيش على ديمونه معرضة للخطر ، ونقلت الرسالة شخصياً إلى « بن جوريون » بواسطة « ماير فيلد مان » الذى انتقل فى أغسطس ليبلغ الحكومة الاسرائيلية بالصفقة وبأن « جاك لنىدى » يريد العودة ، وقال « فيلدمان » حين سئل عن مهمته أنه « سيكون من الصعب تصور أن التفتيش على ديمونه سيكون « الأجراء المقابل » لصواريخ هوك . وأوضح فيلدمان أن الأمر أكثر من محاولة لأن نوضح لكم إلى أى مدى نحن مجاملون فهذا مانريد » وقالت اسرائيل هذا صديق جيد وسوف نسمح لك بالدخول وتم اصطحاب فيلدمان فى جولة خاصة داخل المفاعل هذا الأسبوع .

وقدمت واشنطن تنازلاً ضخماً واحداً ، فلم يعد يتعين أن تقوم الوكالة ، الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش على ديمونه ، فقد أصر بن جوريون فى خطابه الخاصة مع كنىدى على أن عمليات التفتيش هذه ستعد إنتهاكاً لسيادة إسرائيل ، وفى النهاية وافق البيت الأبيض على ارسال فريق أمريكى داخل ديمونه . وتم تخفيف هذا الاتفاق بتنازل آخر فى جوهره لضمان ألا

تكون العملية أكثر من إبراء للذمة كما يدرك الرئيس وكبار مستشاريه ، وسيتعين على فريق التفتيش الأمريكى أن يحدد مسبقاً مواعيد زيارته وبالقبول التام من جانب اسرائيل . ولن يسمح بأخذ عينات لفحصها . ولم يقدم « بن جوريون » على أية مخاطر ، فالمفتشون الأمريكيون وأغلبهم خبراء فى مجال إعادة المعالجة النووية سيطلعون على مكان بديل ولن يدركوا ذلك مطلقاً .

وكانت الخطة الاسرائيلية المبنية على أساس خطط قدمها الفرنسيون كانت نشيطة فقد شيدت غرفة تحكم مزيفة فى ديمونه مزودة بالكامل بأجهزة مزيفة تعمل بالكمبيوتر ولجان التحكم المزيفة التى تبدو ملائمة لمفاعل طاقته ٢٤ ميجاوات ، وكما زعمت اسرائيل عن ديمونه ، حين تبدأ العمل بكامل طاقتها . وعقدت جلسات عمل مكثفة فى غرفة التحكم المزيفة ، فى محاولة من جانب الفنيين الاسرائيليين لتجنب أى خطأ حين يصل الأمريكيون . وتمثل الهدف فى إقناع المفتشين بعدم وجود مصنع لإعادة المعالجة الكيماوية أو أن إقامته ممكنة . ومصدر الخوف الكبير الوحيد كان إمكان سعى الأمريكيين لتفقد مركز المفاعل بشكل مادى وبالتالي يكتشفون أن ديمونه تستخدم كميات كبيرة من الماء الثقيل التى تم الحصول عليها بطريقة غير قانونية من فرنسا والنرويج وتقوم بتشغيل الهدف على نحو واضح بطاقة تزيد كثيراً على الأربعة والعشرين ميجاوات المعترف بها ، واتفق على عدم السماح لفريق التفتيش بدخول مركز المفاعل « لأسباب أمنية » ومن وجهة نظر « أبى فينبورج » فإن مطلب كنيدي العنيد من أجل التفتيش لم يترك بديلاً لاسرائيل : « كان جزءاً من عملى أن أبلغهم سرا بأن كنيدي يصر على ذلك . حتى يمكنهم تزويده بعمل متقن » .

وأما الفريق الأمريكى وفقاً لأسلوب سيتكرر حتى تتوقف عمليات التفتيش فى ١٩٦٩ عدة أيام فى ديمونه ، وتسلقوا الكثير من الدعامات حيث لم يكن العمل قد انتهى بمنشآت عديدة ولكنهم لم يجدوا أى شئ . ولم يشكوا فى أن مركز المفاعل غير مسموح بالوصول إليه ولم يظهروا أى دليل على أنهم يشكون بأى حال فى غرفة التحكم . وقام الاسرائيليون بتوزيع عدد من المهندسين فى منطقة معزولة فى غرفة التحكم لمراقبة الآلات والتأكد من عدم حدوث أى شئ غير عادى .

وأدى عدم تحدث أى من الأمريكيين العبرية أو التمتع بالقدرة على فهمها إلى تسهيل عملية التمويه بصورة أكبر . ويذكر مسئول اسرائيلى سابق أن مهمته تركزت فى تفسير مايدور للفريق الأمريكى . وقال المسئول « لقد كنت جزءاً من فريق التمويه . وفور أن يبدأ أحد المهندسين فى الحديث أمام الأمريكيين أكثر مما ينبغى فأننى أمره فيما يبدو حوارا عبرياً بالآ يجيب عن هذا السؤال . وحينئذ يتصور الأمريكيون أننى أقوم بالترجمة .

ورأس الوفد الأمريكى « فلويد كولر جونيور » أحد كبار الخبراء فى علم إعادة المعالجة النووية أصبح فيما بعد نائباً لمدير قسم التكنولوجيا الكيميائية فى معمل أوك ريدج القومى فى تينيسى حيث تم تخصيص أول كمية من اليورانيوم للأسلحة النووية الأمريكية . وقال كولر إنه فى هذا الوقت أبلغ البيت الأبيض بأن المفاعل الذى تفقده مع زملائه ليس أكثر من « مفاعل نوعى وجميع العناصر محسوبة ومزودة بالبيانات » وبدأ كولر الذى تقاعد فى ١٩٨٩ من منصبه كرئيس لمعهد أبحاث الطاقة الكهربائية فى « بالوا التو » بولاية كاليفورنيا ، مندهشاً ولكن ليس مصاباً بالصدمة لدى ابلاغه بأن فريقه تعرض للخديعة بادخاله غرفة تحكم مزيفة . ويوضح الامر قائلاً « من المستحيل أن تصنع نظاماً يبدو أنه يتحكم فى شىء حين لا يكون فى الواقع بذلك » ويضيف أن غرف التحكم الوهمية استخدمت بفعالية على نطاق واسع لأغراض التدريب فى أنظمة المفاعلات على المستوى العالمى . وشعر « كولر » بقدر أكبر من الانزعاج حين علم أنه بحلول عام ١٩٦٠ توصل فريق تفسير صور المخبرات المركزية لنتيجة تفيد بأنه تم تخصيص موقع فى ديمونه لمصنع إعادة المعالجة الكيميائية ، وحاول حتى قياس كمية من النفاية الناجمة عنه ، قال إن هذه المعلومات لم تقدم له رغم أنه كان يتعين تقديمها .

ووصف « كولر » بأن الخداع الاسرائيلى كان حتمياً ولكن ليس ضرورياً . ويوضح « من المستحيل إن تقوم باكتشافات أثرية عما يدور من خلال آثار الأقدام فقط ، لم يكن هناك أى شخص يتمتع بقدر كبير من الحكمة » . واعتبر عملية التفتيش التى قام بها جزءاً من لعبة لإيجاد وسائل لعدم الوصول لنقطة اتخاذ اجراء « هذا برنامج الأسلحة النووية الاسرائيلى . ويقول

إنه غير مقتنع اليوم على الإطلاق بأن إسرائيل كانت مخطئة فى تطوير ردعها المستقل .

ويذكر « كولر » ، « إنهم كانوا مصابين بالهلع من احتمال تعرضهم للقصف » . وبعد التفتيش فى عام ١٩٦٢ قال « سألنى اسرائيلى بطرح السؤال الخاص بمظلة نووية أمريكية لدى عودته إلى واشنطن . وكتب « كولر » تقريره السرى حول عملية التفتيش خلال توقفه فى أثينا وروما وضمنتها كما يقضى واجبه إشارة للقلق الاسرائيلى ، وقد اتصلت بى المخابرات المركزية فور خروجى من الطائرة فى واشنطن « ويضيف أنه نقل سريعا من أجل استجوابه . ولم يتردد مزيد من الحديث عن المظلات النووية فى عمليات التفتيش التالية . وفى النهاية سأل « كولر » نفسه السؤال التالى : هل تبادر الولايات المتحدة بشن حرب نووية لحماية أى دولة فى الشرق الأوسط أو الهند أو باكستان أو الأرجنتين ؟ أننا جميعا فى مأزق . ويتعين أن نكون حريصين فى إلقاء اللوم . فقد تكون قصة ولكن لا يوجد صواب أو خطأ » .

وكانت المقايضة المستمرة على ديمونه عاملا فى احباط طموحات ادارة كنيدي للمبادرة بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين ومثل جميع الرؤساء الامريكيين منذ ١٩٤٨ جاء كنيدي للسلطة باعتقاد بأنه يمكنه إحلال سلام يستمر طويلا فى الشرق الأوسط ، وكعضو فى مجلس النواب والشيوخ ظل كنيدي دائما مؤيدا معروفاً لإسرائيل إلا أنه أعرب مرارا عن تفهمه لطموحات القومية العربية ومتعاطفا مع مأساة اللاجئين الفلسطينيين . فعلى سبيل المثال أعلن فى خطابه أمام مجموعة يهودية فى فبراير ١٩٥٨ أن قضية اللاجئين « يجب أن تحل من خلال المفاوضات وإعادة التوطين والمعونة الدولية من الخارج . إلا أن الاعتراف بالمشكلة يختلف تماما عن القول بأن المشكلة يمكن أن تحل بدون تدمير إسرائيل ... ويجب على إسرائيل وحدها أن تحلها » .

وفوجيء أنصار العرب فى وزارة الخارجية بشكل يثير الارتياح فى أوائل ١٩٦١ بحصولهم على وعد من البيت الأبيض يفيد « أرمن مايور » بأنه يؤكد « أن حصول كنيدي على ٩٠ فى المائة من أصوات اليهود ليعنى أنه أصبح فى جيبهم » . وطلب كنيدي أفكاراً جديدة واقترحت الوزارة القيام

بمحاولة لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة الناجمة عن انتصار الحرب العربية . الاسرائيلية عامى ١٩٤٨ / ١٩٤٩ . فقد وافقت الأمم المتحدة على قرار ١٩٤ بعد الحرب على ضرورة منح اللاجئين بديل العودة إلى اسرائيل إذا رغبوا فى ذلك .

وظهرت وزارة الخارجية بتحريك جديد ، يتم سؤال اللاجئين كل على حدة فى استطلاع سرى عما اذا كانوا يريدون العودة لوطنهم السابق فى اسرائيل وتقوم اسرائيل بتعويض الذين يرفضون . العودة لوطنهم السابق بسبب مصادرة ممتلكاتهم ومنحهم فرصة للهجرة إلى دولة عربية أخرى أو أى مكان فى العالم ، وقد ردد العرب احتجاجات أخرى مريرة خلال سنوات « ايزنهاور » بسبب الفشل فى تطبيق قرار الأمم المتحدة . وأوضحت دراسات وزارة الخارجية عن قضية إعادة التوطين أن عدد الفلسطينيين الذين يفضلون العودة إلى مواطنهم التى استولت عليها اسرائيل يتراوح بين ٧٠ و ١٠٠ ألف، وهو عدد يبدو من السهل التعامل معه ، كما سيمنح الاسرائيليون حق الاعتراض على أى فلسطينى عائد فى محاولة لتعليل الأخطار على الأمن .

وقد ناقش كنيدي مبادرته العربية مع « بن جوريون » الذى لم يكن متحمسا لها على الاطلاق فى اجتماعهما فى نيويورك فى مايو ١٩٦١ . وبعد أسابيع قليلة ، أمر كنيدي وزارة الخارجية ببذل جهد ضخم وسري للغاية من أجل تطبيق قرار ١٩٤ المتجدد المتنوع من خلال الثمانية عشر شخصا، ويقول « ماير » إن الدول العربية قبلت تسوية عملية وأيدها البيت الأبيض ويبدو ماير الذى خدم كسفير فى الاردن وايران واليابان قبل تقاعده من الخدمة فى وزارة الخارجية فى ١٩٧٢ مقتنعا اليوم بأن قرار « بن جوريون » بعدم نسف مشروع إعادة التوطين جاء على أساس اعتقاده بأن العرب لن يقبلوا مطلقا إجراء مفاوضات مباشرة حول قضية مع اسرائيل ، فمن وجهة نظرهم فإن أى مناقشة لعملية التعويضات تكون مساوية للاعتراف الرسمى باسرائيل . وحين لم يحدث الرفض العربى المتوقع ، حتى اللحظة الأخيرة قال ماير « إن اسرائيل أصيبت بالرعب » . وأثارت موجة من الضغط السياسى المكثف من جانب اليهود الامريكيين على البيت الأبيض ، وفى النهاية ، تراجع كنيدي الذى

كان بالفعل فى حرب مع « بن جورىون » حول ديمونه ، مما أثار احباط مؤيديه فى وزارة الخارجية لقيامه بذلك وأصبح على الفلسطينيين أن يظلوا لاجئين بلا وطن فى منازلهم القذرة فى الضفة الغربية وقطاع غزة . وقال ماير « أعتقد أنه كان يمكن تجنب كل هذه الأعمال الإرهابية والمأسى الأخرى ، إذا مضينا قدما فى تنفيذ المشروع فى هذا الوقت » ولكن فى هذا الوقت بدأ الحصول على الموافقة على القيام بالتفتيش على ديمونه أكثر أهمية .

سنوات الضغط

استمر جون كنيدي الذي بدا ملتزماً بقوة بمبدأ منع الانتشار النووي طوال ١٩٦٢ في الضغط على « بن جوريون » بشأن التفتيش الدولي واستمرار تلقى تأكيدات حساسة ومداهنة من جانب رئيس الوزراء بأن اسرائيل ليست لديها أية نية في أن تصبح قوة ذرية . والرئيس لم يكن يتمتع بالقدر البعيد من الذكاء السياسي ، كما أبلغ صديقه « تشارلز بارليت » ليفهم ، أن هؤلاء الاسرائيليين « الأوغاد كذبوا على دائما بشأن قدراتهم النووية » . وكان أحد الحلول هو المساهمة في إحراج « بن جوريون » الذي كان منغمساً في أخطر أزمة سياسية في حياته السياسية ، من السلطة وبعد أعياد الميلاد في عام ١٩٦٢ بعدة أيام ، قام كنيدي بما يصل إلى حد إجراء مباشر ضد زعامة رئيس الوزراء الاسرائيلي . فقد وجه الدعوة لوزير الخارجية « جولدا مائير » ، واحدة من كبار منتقدي « بن جوريون » داخل الوزارة وحزب الماباي لمنزله في « بالم بيتش » بفلوريدا لإجراء محادثات خاصة استمرت سبعين دقيقة . ولم تخف « جولدا مائير امتعاضها لسماح « بن جوريون » لمعاونيه « شيمون بيريز » « وموشى ديان » بالعمل من خلف ظهر وزيرة الخارجية ، وبدت مقتنعة هي والأعضاء الآخرون في الحزب الذين ولدوا في أوروبا الشرقية ، مثل « ليفي أشكول » وزير الخزانة ، بأن تفضيل « بن جوريون » الاعتماد على الشباب مثل « بيريز وديان » نابع فقط من أنهما سيكونان أكثر ترددا في معارضته .

ولا تتضمن المذكرة غير السرية حول اجتماع « كنيدي - مائير » أي إشارة محددة للأسلحة النووية (وحذفت بعض الصور لأسباب تتعلق بالأمن القومي) ولكن لم يكن هناك شك كبير في أن كنيدي أثار القضية . كما توضح المذكرة أن كنيدي أدلى بتعليق خاص غير تقليدي بشأن دفاعات اسرائيل .

وقال « نحن نطالب بتعاون اسرائيل بنفس الاسلوب الذى نتعاون به معها للمساعدة فى تلبية احتياجاتها . وبدون شك فإن اسرائيل تشعر بأنها معرضة لخطأ شديد ... وقد يبدو أن موقفنا تجاه هذه الأمور هو مطالبة اسرائيل بالتخلى عن هذه الاهتمامات . والسبب فى ذلك ليس عدم صداقتنا مع اسرائيل ولكن من أجل مساعدتها على نحو أكثر فعالية . وأعتقد أنه واضح تماما أنه فى حالة أى غزو فإن الولايات المتحدة ستتحرك لمساعدة اسرائيل . ونحن نملك هذه القدرة وهى تتزايد » وكانت هذه لغة لم يسمعها أى اسرائيلى على الإطلاق من « دوايت ايزنهاور » .

وبعد دقائق ، وكما أعرب « كنيدي » الذى توقع الأزمة الحادة التى سيخلقها اللاجئين فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، عن أسفه لفشل خطة إعادة توطين العرب وأوضح أن إدارته لن تتخلى عن محاولة إيجاد حل لوضع اللاجئين . وأضاف أن الولايات المتحدة « مهتمة حقا باسرائيل ... ومانريده من اسرائيل نابع من أن علاقتنا متبادلة بين الجانبين . ويعتمد أمن اسرائيل على المدى البعيد جزئيا على ماتفعله مع العرب ولكن أيضايعتمد علينا » .

ويعد التزام كنيدي تجاه « جولدا مائير » وقراره ببيع صواريخ هوك نقطة تحول فى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه اسرائيل - وهو تحول يشار إليه حتى اليوم . وعرض كنيدي قد يكون كافيا إذا كان هدف إسرائيل إقامة علاقة مشاركة عسكرية مع الولايات المتحدة إلا أن احتياجات اسرائيل كانت جوهرية أكثر .

وظل « جون ماكون » قلقاً تجاه القنبلة الاسرائيلية وفشل وكالته فى تحديد ما إذا كان مصنع إعادة المعالجة مدفونا تحت الأرض فى ديمونه . كما كان أكثر صراحة من أى شخص آخر من المقربين لكونيدي تجاه القضية ، ففى حفل عشاء حزبى فى واشنطن عام ١٩٦٢ وجه اللوم رسميا « لتشارلز لوسى » المسئول الكبير فى وزارة الخارجية الفرنسية ، لدور فرنسا فى القنبلة الاسرائيلية . وكان « لوسى » الذى قدم كنائب للسفير فى واشنطن فى أواخر الخمسينات وسيصبح سفيراً فى عام ١٩٦٥ ، يجلس بالقرب من « ماكون » الذى سأله فجأة « حسنا سيد لوسى هل تبني بلادك مصنعا لإعادة المعالجة لحساب الاسرائيليين ؟ » ورد لوسى بالموقف الفرنسى المعلن تجاه القضية «

لا « نحن نبني مفاعلا » وأدار ماكون بعد ذلك ظهره « للوسى » ولم يتحدث معه طوال المساء فيما يعتبر موقف إزدراء فى ضوء الاحترام الشديد الذى توليه فرنسا للرئيس وزوجته اللذين يعشقان فرنسا وثقافتها .

وظل كنيدي يثير على الدوام القضية النووية فى مناقشاته مع كبار المسئولين الاسرائيليين ويتلقى دائما ردودا ملتهبة . وفى أبريل ١٩٦٣ طار « شيمون بيريز » إلى العاصمة ليتباحث مع البيت الأبيض حول صفقة هوك الوشيكة ، وسأله مباشرة الرئيس عن النوايا الاسرائيلية . وقال كنيدي إن القنبلة الاسرائيلية « ستخلق وضعاً خطراً للغاية . ولهذا السبب نحن اجتهدنا فى مراقبة جهودكم فى المجال النووى . فماذا يمكنك أن تبغنى عن هذا الأمر » وكانت إجابة « بيريز » هى اختلاق ماسيصبح رد إسرائيل الرسمى لسنوات تالية وقال « يمكننى أن أبغك مباشرة بأننا لن ننتج أسلحة ذرية فى المنطقة . وبالتأكيد لن نكون أول من يفعل ذلك . فلسنا مهتمين بذلك . وعلى العكس نحن نهتم بعدم تصعيد التوتر الناجم عن التسلح ونؤيد حتى البديل لنزع السلاح الكامل . »

وازداد افتقاد الإدارة للمعلومات المحددة عن نوايا إسرائيل ، حدة كما علم الرئيس ، بتأييد عدد كبير من كبار أعضاء الكونجرس لمبدأ تسليح إسرائيل بالسلاح النووى . فقد ناقش « بيريز » قبل عدة أيام من لقائه بالرئيس ، مسألة الأسلحة النووية مع « ستيفارت سيمينجتون » أحد مؤيدى كنيدي العضو البارز فى لجنة خدمات الدفاع فى مجلس الشيوخ ، ويقول « بيريز » إنه تم إبلاغه « لاتكونوا مجموعة من الحمقى . ولاتتوقفوا عن إنتاج قنابل ذرية ولاتستمعوا للإدارة وافعلوا ما تعتقدون إنه أفضل الأمور » .

وكانت إسرائيل تفعل هذا تماما واستمر اكتمال المصنع الفيزيائى فى ديمونه . ودخل المفاعل على مرحلة حساسة ، حيث بدأ فى القيام برد فعل متسلسل مستمر ، فى وقت ما فى ١٩٦٢ دون أى مشكلات ذات تأثير واضح وأصبح قادرا على أن يعمل بقدرة تزيد على سبعين ميجاوات وهو ما يزيد كثيرا على طاقة الأربعة وعشرين ميجاوات التى اعترفت بها علنا حكومة « بن جوريون » . وكان تشغيل المفاعل بدرجة حرارة أعلى سيؤدى إلى إنتاج

المزيد من البلوتونيوم أكثر من طاقة إعادة المعالجة ومخزون أكبر من الأسلحة النووية مما يتصور شخص من الخارج . وفى وقت لاحق من هذا العام بدأت شركات البناء الفرنسية الخاصة فى ديمونه التى ظلت دائما متلهفة على العمل ، مرة أخرى فى البناء فى مصنع إعادة المعالجة الكيميائية الحيوى تحت الأرض رغم إصرار « ديجول » على أن فرنسا ليس لديها أى صلة بالقنبلة الاسرائيلية . وسيواصل الفرنسيون العمل بمعدل سريع فى الأيام الثلاثة التالية بتكلفة باهظة وينهون مصنع إعادة المعالجة ومعالجة النفايات وتجهيزات الأمن الضرورية . وعاد الفنيون والمهندسون الفرنسيون الذين كانوا قد بدأوا فى مغادرة المكان ، مرة أخرى بقوة إلى « بير سبع » التى ظل تعدادها يزيد بقوة حتى وصل إلى سبعين ألفا فى ١٩٧٥ .

وواصل العلماء الاسرائيليون والفرنسيون التعاون فى موقع الاختبارات النووية الفرنسية فى الصحراء مع تزايد التجارب فى اتجاه الأسلحة . وفى أواخر عام ١٩٦١ بدأت فرنسا سلسلة من التجارب تحت الأرض وطورت سلسلة من الرعوس الحربية الصغيرة لاستخدامها فى الطائرات ثم فى الصواريخ . وجرى المزيد من التجارب فى أوائل الستينيات على نظام صاروخ أكثر تطورا من طراز « شافيت » بدون اعلانها وتصور محللو المخابرات المركزية أن الصاروخ طويل المدى مخصص لأغراض عسكرية ، وفى عام ١٩٦٣ دفعت اسرائيل ١٠٠ مليون دولار لشركة « داسو » الفرنسية الخاصة وهى واحدة من أنجح شركات الطائرات والصواريخ فى العالم من أجل التطوير المشترك وتصنيع ٢٥ صاروخا اسرائيليا متوسط المدى وكان التصور أن يكون الصاروخ الذى سيعرف فى مجتمع المخابرات الأمريكية باسم « جيريتشو ١ » قادرا على حمل رعوس حربية نووية صغيرة المدى يبلغ ٣٠٠ ميل .

وفى ربيع ١٩٦٣ ظلت علاقة كنيدي مع « بن جوريون » فى طريق مسدود بسبب ديمونه وأصبحت الاتصالات بين الطرفين تزداد مرارة ولم تعلن أى من هذه الرسائل . وقد صاغ ربود « بن جوريون » الكيميائى « يوفال نييمان » وضابط مخابرات وزارة الدفاع الذى تورط بشكل مباشر فى برنامج الأسلحة النووية . ويذكر « نييمان » « أنها لم تكن ربودا ودية بعد أن كان كنيدي يكتب بأسلوب هجومى . وكانت الرسائل موجعة » .

وتأكد الرئيس أن رئيس الوزراء دفع ثمن تحديه ففي أواخر ابريل توحدت مصر وسوريا والعراق لتشكّل « الاتحاد العربي » الذي لم يستمر لفترة طويلة ومثل هذه الوحدة اعتبرها « بن جوريون » كابوسا . وتحول بشكل غريزي إلى واشنطن واقترح في خطاب للرئيس أن تضم الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي صفوفهما ليعلنان على الملاحمة السيادة الإقليمية وأمن كل دولة من دول الشرق الأوسط وقال « بن جوريون » « إذا كان في مقدورك تخصيص ساعة أو ساعتين لمناقشتي في الوضع والحلول المقترحة فإنني مستعد لأن أطيّر إلى واشنطن للقائك وبدون أن يعلن ذلك » فرفض كنيدي عرض « بن جوريون » للقيام بزيارة رسمية وأعرب عن « تحفظات حقيقية » كما ذكرت سيرة « بن جوريون » ، تجاه أى بيان مشترك حول القضية مع السوفييت ، وبعد خمسة أيام ، أرسل « بن جوريون » المحيط رسالة ثانية لكنيدي جاء فيها « سيدي الرئيس إن شعبي يملك الحق في الوجود ... وهذا الوجود معرض للخطر » وطالب الولايات المتحدة بأن توقع معاهدة أمنية مع اسرائيل . ومرة أخرى جاء الرد بالنفي وبدا واضحا لحزب الماباي أن زعامة « بن جوريون » وعناده بشأن ديمونه تطرح عوائق خطيرة في واشنطن واعترفت « جولدا مائير » لكاتب سيرة « بن جوريون » « لقد أدركنا هذه العواقب ... ولم نقل أى شيء على الرغم من تساؤلاتنا » .

وبعد عدة أسابيع في ١٦ يونيو ١٩٦٣ استقال « بن جوريون » فجأة من منصبه كرئيس للوزراء . ووزير للدفاع وانتهت فترة ظل فيها أكثر المسؤولين تأثيرا في اسرائيل طوال ١٥ عاما .

ووصفت الروايات العديدة لاستقالة « بن جوريون » بدقة بروز الفضائح وانعدام ثقة الرأي العام والاستقطاب التي تميزت بها سنوات حكمه الأخيرة . وأصبحت فضيحة لافون الناجمة عن سلسلة من أنشطة التخريب قبل حرب السويس داخل مصر ، في أوائل الستينيات تسيطر على قدر كبير من جدول الأعمال العام داخل إسرائيل مع ظهور حقائق جديدة تفيد بأن مسئولين صغار في وزارة الدفاع من الممكن أن يكونوا قد زوروا الوثائق وأدلو بشهادات مضللة في محاولة لاتهام « بنحاس لافون » وزير الدفاع السابق بإصدار الأمر بالقيام بالعملية . وكان لافون الذي مازال واحدا من أكثر أعضاء حزب الماباي تأثيرا ،

يشغل حينئذ منصب رئيس « الهيستادروت » اتحاد نقابات العمال القوي الذي ضم ٨٥ فى المائة من قوة العمل فى اسرائيل إلى نقاباتهم ، ويسيطر على قطاع ضخم من الصناعة الاسرائيلية ، وطالب لافون « بن جوريون » بتبرئته ورفض الأخير ونقل لافون قضيته إلى لجنة الشئون الخارجية والدفاع فى الكنيسست وفور طرحها فى الكنيسست اتهم لافون « بن جوريون » و « بيريز » و « ديان » بتقويض السلطة المدنية على الجيش ثم تأكد من أن ادعاءاته تسربت إلى الصحافة . وبهذه الاجراءات حطم لافون قاعدتين مقدستين فى السياسة الاسرائيلية ، فقد ناقش مسائل خاصة بالدفاع علناً وفشل فى الابقاء على الخلاف الحزبى سرا . وكانت الخطوة التالية هى تشكيل لجنة على مستوى مجلس الوزراء بتحريض من « ليفى أشكول » كان عليها أن تصدر توصيات للتحقيق فى إدعاءات لافون . إلا أن اللجنة بدلا من تناول القضية المطروحة برأت لافون من المسئولية عن إصدار الأمر بالقيام بالعملية الفاشلة فى مصر .

اتهم « بن جوريون » اللجنة بتخطى التفويض الممنوح لها واستقال مرة أخرى وطالب بتشكيل حكومة جديدة فى محاولة لإبطال القرار . وقد عارض الكثيرون من معارضى « بن جوريون » بالتحديد « ليفى أشكول » و بنحاس سابير » ، أيضا انتهاكات لافون للأعراف السياسية وتحركوا بنجاح لإقلائه من منصبه فى « الهيستادروت » . وبدا الهدف الأول لقيادات حزب الماباى فى هذا الوقت أن يلقوا بالفضيحة المرهقة وراء ظهورهم ، قبل أن يصبح المواطن الاسرائيلى المحبط بشأن استمرار النقاش العلنى للعديد من الأسرار الحكومية ، مقتنعا بأن الماباى غير قادر على إدارة البلاد بشكل فعال . واستمر « بن جوريون » الذى ذكر أنه من المؤكد أن شخصا ما قد كذب ، على إصراره مع ذلك على ضرورة إجراء تحقيق قضائى . واعتبره الرأى العام رجلاً عجوزاً عنيداً يحاول أن يجعل القضية حية ، وألحقت الفضيحة الضرر بسمعته وجعلت مابدت وسائله الديكتاتورية فى إدارة الحكومة أكثر عرضة للخطر من ذى قبل ، وكان المنتصرون بوضوح فى الفضيحة هم « أشكول » و « سابير » و « جولدا مائير » الذين برزوا بمرتبة أعلى لدى الرأى العام وبإصرار متجدد على عدم السماح لـ « بن جوريون » بتخطيهم لصالح

ديان ، وبيريز . وانضم ديان وبيريز إلى صفوف الخاسرين مع بن جوريون فلم يصبح ديان مطلقاً رئيساً للوزراء فى حين انتظر بيريز عشرين عاماً ليتولى المنصب .

وبرزت فضيحة أخرى على السطح فى عامى ١٩٦٢ و ١٩٦٣ حين أفادت أنباء بأن مصر بمساعدة بعض العلماء الألمان الغربيين ، مازكرت الإدعاءات انها صواريخ متطورة قادرة على ضرب اسرائيل . واتخذت جولدا مائير ومؤيها موقفاً متشدداً تجاه الأنشطة المصرية - الألمانية الغربية ، وحذرت من أن التحالف يمثل خطراً على أمن اسرائيل القومى وكان « بن جوريون » أكثر تشككاً تجاه التهديد الذى يمثله تعاون مصر مع العلماء الألمان الغربيين ، وفى تصريحاته العلنية أكد على أن ألمانيا الغربية قدمت مساهمات ضخمة لأمن اسرائيل . وما لم يعرفه الرأى العام أن « بن جوريون » قد انتهى لتوه مفاوضات سرية ناجحة مع المستشار الألمانى الغربى « كونراد اديناور » من أجل الحصول على أسلحة حديثة من بينها أسلحة صغيرة وطائرات هليكوبتر وقطع غيار . وبالنسبة لـ « بن جوريون » أصبحت توجد الآن « ألمانيا أخرى » تختلف تماماً عن ألمانيا عهد « هتلر » وأكثر استعداداً بكثير من فرنسا وامريكا على إمداد اسرائيل بالسلاح ، وتم تجاهل وجهة نظر بن جوريون فى أعقاب الحمى الصحفية حول المعونة الألمانية لمصر وحديث الصحف عن « الإشعاعات القاتلة » الألمانية وتجدد « الحل النهائى » والتى تحولت جميعها لتصبح أمورا مبالغاً فيها . وتحولت الحملة العامة ضد المساعدة الألمانية الغربية لمصر لموجة من الانتقاد والهجوم لـ « بن جوريون » لذكره وجود « ألمانيا أخرى » وشارك فى الهجوم زملاء « بن جوريون » فى حزب الماباى وبخاصة « جولدا مائير » التى كانت مثل كثير من الاسرائيليين لاتريد أى تعامل مع الألمان .

وبدا الخلاف حول « لافون » وألمانيا الغربية أكثر من كاف لإقناع « بن جوريون » بمغادرة الحياة العامة والعودة مرة أخرى إلى مستعمرته فى الصحراء . وكان الرجل العجوز الذى أصيب بالارهاق والذهول بعد سنوات من القيادة يتطلع لكتابة مذكراته وروايته عن تاريخ اسرائيل والصهيونية فلم يكن هناك سبيل للرأى العام الاسرائيلى ، الذى افترط فى الروايات عن « لافون »

والفضيحة الألمانية ، ليشك في وجود عامل آخر في استقالة بن جوريون وهو الخلاف المبرر مع « كنيدي حول تسليح اسرائيل النووى » .

وكان ليفى اشكول رئيس الوزراء الجديد ، مثل « بن جوريون » قادما من أوروبا الشرقية فقد ولد ١٨٩٥ وانتقل إلى فلسطين وانضم للحركة الصهيونية فى سن مبكرة ولكن لم توجد أوجه تشابه أخرى كثيرة . فاشكول كان أكثر ديمقراطية فى السياسة ، من الناحية الشخصية وكذلك فى نزعتة للتوصل لحل وسط ، وهو الشيء الغريب على « بن جوريون » ، عاد إلى قيادة الحكومة وحزب الماباي . وتحرك أشكول كثيرا للتخفيف من قبضة الحكومة على الصحافة وأنشأ هيئة إذاعة مستقلة للتخفيف من قبضة الرقابة الحكومية على شبكة التليفزيون الرسمية وهى اصلاحات قاومها « بن جوريون » بشدة . وأكثر الأمور أهمية تمثلت فى أن أشكول أمضى عامه الحادى عشر كوزير للمالية مناضلاً فى أغلب الأحيان ضد تمويل ديمونه ، وبدا أقل التزاما بالمقارنة بـ « بن جوريون » تجاه فكرة انفاق مئات الملايين من الدولارات سنويا على النشاط النووى بما يلحق الضرر بما يعتبره ومؤيده أكثر احتياجات اسرائيل إلحاحاً وهى أسلحة أفضل وتدريب أعلى للجيش والقوات الجوية .

ولم يضع كنيدي الذى أطلع على تقارير المخابرات التى توضح أن اسرائيل البعيدة تماماً عن تخفيف سرعة برنامجها النووى خلال فترة رئاسته بل تتوسع فيه ، لم يضع وقتاً قليلاً فى مطالبة الحكومة الاسرائيلية الجديدة ، بضبط النفس فيما يتعلق بالمجال النووى ، وأكدت رسائله السرية من جديد على ضرورة التفتيش الدولى على ديمونة والتى بدأت بعد فترة قصيرة من تولى أشكول مهام منصبه . وقد تدعم إيمان الرئيس فى الحد من التسليح فى أوائل خريف ١٩٦٣ بالرد الأمريكى الايجابى على تصديق مجلس الشيوخ على معاهدة فرض حظر محدود على التجارب فى الجو وتحت السماء وفى الفضاء الخارجى واعتبر اللوبى اليهودى أن استمرار الدعم السياسى لنزع السلاح النووى لا ينطوى على كثير من الحكمة كما كان الصاروخ الاسرائيلى « جيريتشو - ١ » عاملاً آخر فى استمرار ضغط البيت الأبيض . واعتبر الخبراء الأمريكيون نظام التوجيه الخاص بهذا الصاروخ غير مستقر إلى حد كبير وغير دقيق مما يفيد وفقاً للنتائج التى توصل اليها المحللون أن نوعاً

واحداً من الرعوس النووية ذات معنى .

وانطلق ضغط كينيدي المستمر على اسرائيل من اعتقاده بأن اسرائيل لم تنتج بعد أى أسلحة نووية وأنه لا يوجد بعد مركز للانشطار وتوجد ادلة على أنه فور بدء الاسرائيليين بالفعل فى تصنيع القنابل كما فعل الفرنسيون ، كان الرئيس مستعدا لأن يكون عمليا كما يتعين عليه أن يكون . وفى الوقت الذى ظل فيه كينيدي يعارض بشدة تسليح اسرائيل نوويا حتى النهاية فإنه غير فكره بشأن قنابل ديجول . وشارك دانيال الزبرج الذى سينشر فيما بعد أوراق البنتاجون عن حرب فيتنام فى قضايا على أعلى مستوى تتعلق بالأسلحة النووية فى عام ١٩٦٣ كنائب فى مكتب شئون الاستراتيجية الدولية فى البنتاجون . ويتذكر رؤية مذكرة تحمل عنوان « سرى للغاية ، يقرأ فقط بالعين » موجهة من ماك جورج باندى للرئيس تلخص تغييرا فى السياسة تجاه فرنسا . ويتذكر « الزبرج » أن مذكرة باندى قالت « يتعين علينا رغم كل شىء التعاون من الفرنسيين والسماح باستخدام مركز تجارب نيفادا لإجراء الاختبارات تحت الارض » وفى هذا الوقت رفض الفرنسيون التوقيع على معاهدة الحظر المجددة للتجارب وأعلن ديجول أن فرنسا ستستمر فى إجراء التجارب على قنابلها فى الجو . وبدا أن الهدف الواضح لكينيدي هو ضم فرنسا لمعاهدة حظر التجارب . سواء وقعت عليها رسمياً أم لا . وظلت مذكرة باندى عالقة بقوة فى ذاكرة الزبرج حيث يعود تاريخها إلى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣ يوم اغتيال كينيدي فى دالاس بولاية تكساس .

وقد ظل خليفة كينيدي « ليندون جونسون » مثل الكثير من نواب الرؤساء ، على غير علم بقضايا الأمن القومى من جانب الرئيس وكبار معاونيه ويذكر ضابط كبير سابق فى المخابرات الأمريكية « أن جونسون بدا مذعورا حين قامت الوكالة بإطلاعه على الأمور . فلم يكن يعلم أى شىء عن المشكلة ولعن كينيدي لحجب المعلومات عنه » .

وقد كانت علاقات جونسون باسرائيل قوية قبل فترة طويلة من شغله منصب الرئيس . واهتم اثنان من أقرب مستشاريه هما « ابر فورتس » الذى عين فيما بعد لرئاسة المحكمة العليا و « ابوين فيسيل » بقوة بأمن اسرائيل رغم انهما عمليا لم يكونا متدينين . كما كان جونسون على دراية بقدرات أبى

فينبورج الذى يعرفه شخصيا ، على جمع التبرعات منذ سنوات ترومان وكان فينبورج من بين الذين جمعوا التبرعات لحملة جونسون الناجحة لدخول مجلس الشيوخ عام ١٩٤٨ كما كانت توجد صلة أوثق ، مع ذلك ، ترتبط تماما بعملية جمع التبرعات ، فقد زار جونسون معسكر اعتقال النازى فى داشو أثناء قيامه برحلة ضمن وفد للكونجرس لتقصى الحقائق فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وأبلغ زوجته « ليدى بيرد » بعد سنوات أحد المؤرخين فى تكساس وعقب وفاة جونسون أنه عاد « مضطربا للغاية ومصاباً بحالة من الرعب الشديد والاشمئزاز مما رآه فأن تستمع للروايات شىء وأن ترى هذه الأمور شىء مختلف تماما . » ولا توجد أى صور عن الزيارة ولكن ملفات جونسون فى الكونجرس تحتوى مجموعة كاملة من صور الجيش الأمريكى بعد تحرير معسكر الموت بيومين فى ٢٠ ابريل ١٩٤٥ .

بل إن حساسية جونسون تجاه مأساة اليهود الأوربيين قبل الحرب العالمية الثانية حين ناشده مؤيدوه اليهود فى منطقته أن يخرق بصفته عضوا شابا فى الكونجرس قيود الروتين ويحصل لعدد من اللاجئين الألمان الفارين بحياتهم على حق اللجوء فى أمريكا وفور وصول اللاجئين إلى البلاد بذل جونسون جهداً شاقاً لابقائهم ، وتوضح ملفاته فى الكونجرس أن اريك لينزدورف القائد الموسيقى البارز كان بين الذين منع جونسون ترحيلهم - فقد قدم لينزدورف أول حفل له خلب الالباب مع اوبرا ميتروبوليتان فى نيويورك فى عام ١٩٣٨ وكان من المقرر ترحيله فى وقت لاحق من العام حين تنتهى تأشيرته الممتدة لفترة ستة أشهر ، وكان ترحيله إلى النمسا بعد دخول النازى إلى فيينا يعنى الموت البطيء فى معسكر اعتقال . وفاز جونسون باحترام الجالية اليهودية فى تكساس ودعمها المالى بتوليهِ المسئولية عن قضية لينزدورف وآخرين وإيجاد سبيل للتحايل على القوانين .

وظل الرئيس جونسون وفياً لأصدقائه القدامى فبعد توليه منصبه بخمسة أسابيع أهدى المعبد اليهودى الجديد « أجوداس أخيم » « لشخيمر نوفى » حليفه السياسى القديم فى تكساس والزعيم الصهيونى الذى كان رئيسا للجنة البناء . وكان أول رئيس أمريكى يفعل ذلك ، ومع ذلك لم يتنبه للأمر سوى عدد قليل من الصحف . وفى كلمة تقديمه التفت نوفى الذى كان يوما

ما رئيسا اقليميا فى الجنوب الغربى للمنطقة الصهيونية تجاه الرئيس الأمريكى وقال « لايمكننا أن نوفيه حقه من الشكر على جميع اليهود الذين أخرجهم من المانيا أيام « هتلر » وأوضحت « ليدى بيرد » فيما بعد « أن اليهود اندمجوا فى قاعدة الحكم طوال سنوات حكمه »

وانشغل ليندون جونسون سريعا بحرب فيتنام وما اعتبره نضال دولة ديمقراطية صغيرة ضد قوى الشيوعية . ولكن تمت المحافظة على الاهتمام بإسرائيل كديمقراطية محاصرة تتصدى للاتحاد السوفييتى وعملائه فى العالم العربى . ودفعت مشاعر جونسون القوية تجاه اسرئيل وإيمانه بأن الأسلحة السوفييتية تغير ميزان القوة فى الشرق الأوسط ، الرئيس لأن يصبح أول رئيس أمريكى يمد إسرائيل بأسلحة هجومية وأول من يلزم أمريكا علنا بالدفاع عنها . وفى النهاية سيسود الانقسام صفوف الجالية اليهودية الأمريكية بسبب استمرار جونسون فى حرب فيتنام حيث أكد العديد من الزعماء اليهود أن دعم جونسون الراسخ لإسرائيل يستحق الولاء له فيما يتعلق بفيتنام فى حين واصل آخرون معارضة الحرب كمبدأ .

وفى السنوات الأولى لرئاسته مع ذلك ردد جونسون سياسة كيندى بحث إسرائيل باخضاع ديمونه لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وانطلق تأييده لمنع الانتشار النووى والرغبة فى إنهاء الحرب الباردة من إيمانه بأنه يمكنه تحقيق هدفه النهائى المتمثل فى إمكان مد الصفقة الجديدة « لجميع الأمريكيين ، فقط من خلال تخفيف حدة التوترات الدولية » ولم يكن تسليح إسرائيل نووياً مقبولا لأنه يمكن أن يعنى تسليح مصر نووياً وتزايد التورط السوفييتى فى الشرق الأوسط ومن المحتمل اندلاع الحرب .

عصير الكتب
www.ibtesama.com/vb
منتدى مجلة الإبتسامة

الخيار شمشون

تركز هدف « ليفى أشكول » فى ايجاد طريق وسط بين البيت الأبيض باصراره على التفتيش الدولى والجناح المناصر للبديل النووى فى حزب « الماباي » بقيادة « ديفيد بن جوريون » الذى حول عقب تقاعده إصراره على وجود ترسانة نووية اسرائيلية الى معركة سياسية أخيرة .

ولم تكن مشكلة رئيس الوزراء ما اذا كان يتعين القيام بالتسلح النووى ولكن متى وبأية تكاليف فى ضوء الحاجة الملحة المطلوبة لتدريب وتسليح الوحدات التقليدية فى الجيش والبحرية والقوات الجوية .

وظهر الجدل حول البديل النووى على السطح فى صحف اسرائيل بلغة تعتمد أن تكون غير مؤذية قبل فترة طويلة من تولى « أشكول » المنصب ، فعلى سبيل المثال استغل « شيمون بيريز » و « موشى ديان » رئيس الأركان السابق ثم وزير زراعة « بن جوريون » ، جنازة زعيم صهيونى بارز فى منتصف ١٩٦٢ لتحذير نظرائهم اليهود من أن وجود اسرائيل مرتبط « بالانجازات التكنولوجية للسبعينيات » والاستثمار فى « معدات المستقبل » . وفى أبريل ١٩٦٣ كتب « ديان » مقالا لصحيفة « معاريف » المسائية يحث صناعة السلاح الاسرائيلية لتحقيق التفوق على جهود الرئيس المصرى « جمال عبد الناصر » لبناء أسلحة نووية . وكتب ديان : « فى عصر الصواريخ ذات الرعوس التقليدية يجب علينا أن نطور باتقان هذه الأسلحة حتى لا نتخلف عن الركب » .

وبدا « بن جوريون » أكثر صراحة فى حديث مع كاتب الأعمدة « سى ال سولزبرجر » من صحيفة « نيويورك تايمز » بعد أن ترك منصبه بخمسة أشهر ، ونقل سولزبرجر عن بن جوريون قلقه تجاه تسليح مصر بالصواريخ وأضاف :

« نتيجة لذلك ألح بن جوريون يتجههم الى أنه فى المستقبل القريب وبانتهاى مفاعل ديمونة فان اسرائيل قد تبدأ تجارب على الأسلحة الذرية » . ولم يعد فى الامكان استبعاد الطاقة النووية ونقل عن رئيس الوزراء السابق قوله « ذلك يعود لأن « ناصر » لن يستسلم ، كما أنه لن يخاطر بشن الحرب مرة أخرى قبل أن يتأكد أن فى وسعه الانتصار ، وهذا يعنى الأسلحة الذرية وهو يملك صحارى شاسعة يمكنه أن يجرى التجارب بها . ولا يمكننا اجراء تجارب هنا . » . ونشر عمود « سولزبرجر » يوم السبت ١٦ نوفمبر ١٩٦٣ ، ووصل على عجل الى بن جوريون الذى كتب فى نفس اليوم خطابا لرئيس تحرير « نيويورك تايمز » ينفى فيه أنه أشار بأى حال أو ألح للأسلحة النووية خلال حديثه مع « سولزبرجر » .

وتحركت حكومة « أشكول » تحت ضغط الرئيس « كيندى » أولا ثم من « جونسون » للمحافظة على الغطاء الرسمى ولم تكن لديها أية أحاسيس بشأن المبالغة فى القيام بذلك . وفى ديسمبر ١٩٦٣ أبلغ « شيمون يفتاخ » مدير البرامج العلمية لوزارة الدفاع ، علنا مجموعة من الكتاب العلميين الاسرائيليين أن المفاعل المتقدم فى ديمونة سينتج البلوتونيوم كمنتج ثانوى كما تكهنوا . ومع ذلك أصر « يفتاخ » على أن الحكومة الاسرائيلية ليست لديها خطط لبناء مصنع منفصل لاعادة معالجة البلوتونيوم كيماويا . وفى هذا الوقت أصبح « يفتاخ » الذى تدرب فى معمل أرجوى القومى واحدا من أبرز خبراء اسرائيل فى كيمياء البلوتونيوم ، وعلم أن شركات البناء الفرنسية بدأت مرة أخرى فى العمل فى مصنع اعادة المعالجة تحت الأرض فى ديمونة .

ولم يعرقل تردد « أشكول » تجاه التزام اسرائيل بانتاج أسلحة نووية على نطاق واسع التقدم السريع فى ديمونة . وفى منتصف ١٩٦٤ كان العمل قد بدأ فى المفاعل منذ عامين وانتهى العمل الأساسى فى مصنع اعادة المعالجة بمعامله التى تعمل بالتحكم عن بعد وآلاته التى تعمل بالحاسب الآلى وأصبح مستعدا لبدء انتاج البلوتونيوم المستخدم فى الأسلحة من قضبان وقود اليورانيوم التى يستهلكها المفاعل . وفى النهاية المنشآت النووية الاسرائيلية مصنع لتجميع الاسلحة فى حيفا فى الشمال ومجمع للتخزين النووى مزود

بتحصينات جيدة فى قاعدة تل نوف الجوية بالقرب من ريجوفوت وتعد اجراءات الامن المشددة سبيل حياة داخل المجمع النووى وبخاصة فى ديمونة الذى خضع للحراسة الدائمة للقوات الاسرائيلية وأنظمة التعقب الالكترونية وشاشات الرادار المرتبطة ببطارية صواريخ ، ومنعت جميع الطائرات بما فى ذلك تلك التابعة لسلح الجو الاسرائيلى من التحليق فوق المنشأة وأن القيام بذلك أمر محفوف بالمخاطر .

وتقول مصادر اسرائيلية مطلقة أن الفنيين والفيزيائيين فى ديمونة أجروا على الأقل اختبارا واحد ذا طاقة تفجير منخفضة بالقرب من الحدود المصرية - الاسرائيلية فى صحراء النقب . وتنتج هذه التفجيرات المعروفة فى مجتمع الأسلحة « بالتفجير صفر » طاقة انشطارية منخفضة ولكن غير ذى جدوى وتعتبر مقياسا موثوقا به تماما لنظام تجميع الأسلحة بالكامل ، وتردد أن الاختبار هز أجزاء فى سيناء .

وفى أوائل عام ١٩٦٥ أزال اكتمال مصنع اعادة المعالجة ، تحت الأرض ، آخر عائق أمام طموحات اسرائيل النووية ، كما رفع من درجة الجدل المستمر داخل الحكومة حول القضية ، كما جعل اكتمال مصنع اعادة المعالجة ضرورة ألا تسفر زيارات « كولر » السنوية لديمونة عن أى شىء أمرا أكثر الحاحا وضرورة تحسين اجراءات التمويه الاسرائيلية وتطويرها على يد « بنيامين بلومبرج » وزملائه فى مكتب المهام الخاصة ، وقد بحثت عمليات التفتيش الدولية من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتم رفضها خلال سنوات حكم « كيندى » . وفى منتصف الستينيات طرح مديرو ديمونة وسيلة جديدة لإخفاء عملها الذى يتم تحت الأرض ، وصدرت الأوامر لأعضاء وحدة الاستطلاع رقم ٢٦٩ التابعة لهيئة الأركان العامة لجيش الدفاع الاسرائيلى وهى أكثر الجماعات السرية تميزا فى البلاد بالتوجه للمنشأة النووية قبل وصول فريق تفتيش كولر بعدة أسابيع وأبلغوا بضرورة أن يحضروا معهم - كما يقول عضو سابق فى المجموعة - « ثمانى شاحنات محملة بالنجيل ، واستغلت للتمويه » . ويضيف : « ظلت مهمتنا طوال عشرة أيام تغطيه الممرات والمستودعات بالقاذورات والعشب والحشائش . وحين وصل الوفد كنت أقف

وأروى النجيل الذى بدا كما لو كان هناك منذ سنوات . وظل هذا المشهد حيا فى ذاكرته لأنه لم ير العشب من قبل .

ولا يوجد دليل على أن المخابرات الأمريكية والرئيس « جونسون » كان لديهما أية فكرة عن مدى التقدم الذى حققته اسرائيل فى طريق الانضمام للنادى النووى . وتوضح الوثائق المتوافرة أن رجال الرئيس نجحوا بطريقة ما فى اقناع أنفسهم بأنه باستمرار التركيز على تفتيش الوكالة الدولية كحل فانه ستتلاشى جميع الأسئلة المحيرة حول ديمونة والانتشار النووى الاسرائيلى ، ووجهت الدعوة لأشكول للقيام بزيارة رسمية فى عام ١٩٦٤ هى الأولى التى يقوم بها لواشنطن رئيس وزراء اسرائيل وتوضح الوثائق الرئاسية المنشورة فى ملف مكتبة « ليندون جونسون » فى جامعة تكساس أن البيت الأبيض اعتقد أن « أشكول » يمكن غوايته بالوعد بالحصول على أسلحة أمريكية مقابل فتح ديمونة للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وفى الواقع كان رجال الرئيس يعملون فى ظل تعتيم فرضوه على أنفسهم حين تعلق الأمر بديمونة . فقد كانوا مقتنعين بأن اسرائيل تملك الكفاءة الفنية لانتاج قنبلة ووضعها فى رأس حربى ولكن لم يكن على ما يبدو أحد يعلم ما اذا كانت اسرائيل تعتزم جديا أن تفعل ذلك أم لا . وبدا كما لو كان البيت الأبيض يعتقد أنه توجد حقا ذرتان إحداهما سلمية .

واعترف « ماك جورج باندى » مستشار الأمن القومى الذى انغمس فى قضية الأسلحة الاسرائيلية منذ أوائل عام ١٩٦١ ، لجونسون بأنه لا يملك أى معلومات عن نوايا اسرائيل النووية كما تفيد وثائق البيت الأبيض ، وذلك فى مذكرة تلخص التهديد المحتمل الذى تمثله أنظمة الصواريخ المصرية لاسرائيل ، وأبلغ « باندى » الرئيس فى ١٨ مايو قبل أسبوعين من زيارة « أشكول » أن البلدين فى وسعهما انتاج الصواريخ « والفارق أن الاسرائيليين يمكنهم صناعة رعب نووية يزودون بها صواريخهم . فى حين لا يمكن للجمهورية العربية المتحدة أن تفعل ذلك . والقضية الحقيقية هى ما اذا كانت اسرائيل ستطور قدرة نووية » . وبدا أمر لا يصدق أن يجعل « باندى » وزملاءه ماذا تفعل اسرائيل بمفاعل نووى سرى فى النقب .

وأراد « أشكول أن يشتري دبابات (إم - ٤٨) الأمريكية وسعد حين وافق « جونسون » قبل قمتها على استخدام مكانة منصبه فى اقناع ألمانيا الغربية ببيع دبابات (أم - ٤٨) لإسرائيل من مخازن حلف شمال الأطلسى بها . وهذه الصفقة رغم أنها غير مباشرة تعد أول صفقة لأسلحة هجومية ، ستفتح خط الأسلحة الأمريكية ، ووضع رجال « جونسون » اجراء احتياطيا فى حالة رفض « أشكول » للتفتيش الدولى كما توقع الكثيرون منهم ، فقد أرادوا الحصول على موافقة إسرائيل بإبلاغ الدول العربية بنتائج عمليات التفتيش السنوية التى يقوم بها « لويد كولز » .

وتركزت مهمة « أشكول » من الحضور الى أمريكا فى الحصول على ما يمكن أن يحصل عليه من أسلحة والتزامات أمريكية - بدون أن يقدم تنازلات حقيقية بشأن ديمونة وهو الأمر الذى لم يكن فى الواقع يمكنه القيام به . وكان قد أبلغ البيت الأبيض قبل وصوله بأنه سيستمر فى الموافقة على عمليات التفتيش التى يقوم بها كولز على ديمونه ، ولكنه لا يرغب فى مناقشة أى شىء يتعلق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وقد عرضت إسرائيل الحجة الملعنة ، وتقضى بضرورة ألا تجبر على وضع معاملها القومية تحت إشراف الوكالة الدولية حتى تفعل جميع القوى النووية فى العالم ذلك . ولم تكن الصين وفرنسا طرفين فى الاتفاقية وكانت هناك قضية ثابتة ، تم استنباطها بنفس القدر وهو الخلاف الذى ظلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مثل الأمم المتحدة تثيره بانتظام بشكل عنصرى ضد إسرائيل لصالح الدول العربية . فقد كان بالطبع البعض داخل إسرائيل يعتقدون تماما أن هذه التفرقة قائمة ولكن لم يكن له أى صلة بأسباب عدم الترحيب بالوكالة الدولية وعارض أشكول تماما أطلاع العرب بأى شىء وأصبح يتعين على فريق العاملين فى البيت الأبيض ان يمارس عملية مساومة شاقة بشأن قضية العرب والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وضم وفد « أشكول » « بيريز » الذى يعارض بقوة التفتيش الدولى واقتسام أى شىء يتعلق بديمونة مع العرب . ومع ذلك أقترح روبرت كומר أحد المعاونين فى مجلس الامن القومى فى مذكرته لجونسون قبل القمة ، ان يحاول الرئيس تغيير رأى أشكول بشأن القضيتين وقال « نحن نأمل فى ان تبلغ أشكول شخصيا ، بأنهم يجب ان يتحركوا بفعالية الآن » وهو ذلك فيما يتعلق بتفتيش الوكالة

الدولية » وبدون تطبيق ذلك بأى شكل من الاشكال فان إسرائيل ستصبح قوة نووية ، ويجب ان يعترف المرء ان تشغيل مفاعل بالاضافة إلى نظام الدفع الصاروخي المستقبلى يصل إلى نتيجة حتمية تفيد بأن إسرائيل على الاقل تضع نفسها فى موضع يسمح لها بأن تكون قوة نووية . وهذا قد يكون له أخطر العواقب على العلاقات الامريكية الإسرائيلية ، وكلما أسرعنا بمحاولة منع هذا الامر كانت الفرصة أفضل امامنا . وهذا هو السبب فى ضرورة اثارك الامر حتى إذا لم يكلل بالنجاح ، فانه سيبلغ إسرائيل بحسم باننا قد نعود للقضية من جديد » .

وحول نقل المعلومات الخاصة بديمونة للعرب قال كומר « اننا مقتنعون تماما بان رغبة إسرائيل الواضحة فى الابقاء على حالة التكهون لدى العرب خطيرة للغاية . فان تبدو كقوة نووية حين لا تكون هكذا مما يثير المشاكل . وقد يدفع ناصر إلى تحرك أحمق » .

ولم يكن لدى كומר الذى عمل لسنوات فى الـ «سى أى ايه » قبل أن ينضم لمجلس الامن القومى برئاسة باندى ، أوهام كثيرة تجاه ما يدور تحت الارض فى ديمونه فى هذا الوقت . ويتذكر بحيوية مناقشة موضوع مشروع القنبلة النووية الإسرائيلية مع رئيسه «جون ماكون» وقال « علمنا ان البرنامج مستمر . فلم يبلغونا مطلقا انهم سيتوقفون » .

ولم يكن لتوصياته للرئيس ، كما كان يتعين عليه ان يدرك ، أية فرصة لان يقبلها الاسرائيليون كما انها لم تحقق فائدة كوسيلة للتفاوض فان « اثاره ضجة » من اجل « انذار » إسرائيل لن يوقف القنبلة .

ويوضح ملخص منشور لحوار جونسون اشكول فى ١ يونيه ان جونسون بالفعل اتبع نصيحة فريقه كما لو كان هو أيضا يؤمن بان واشنطن يمكنها التفاوض مع إسرائيل للتخلى عن ترسانتها النووية . وأكد جونسون فى حديثه مع أشكول على ان التفتيش الدولى لديمونه سيهدىء العرب ويقلل من سرعة سباق الصواريخ فى الشرق الاوسط . وقالت المذكرة الرسمية عن الحوار « أوضح الرئيس ان العرب سيربطون حتما بين صواريخ إسرائيل وامكاناتها النووية . وهذا هو السبب فى اننا نرى ان إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية

فى صالح إسرائيل ونحن نرغب فى ان نذكر رئيس الوزراء اننا نعارض بقوة الانتشار النووى .

كما ذكر الرئيس اشكول أن الاتحاد السوفيتى أصبح أكثر من مجرد عامل فى الشرق الأوسط وأن تأكيد إسرائيل مجددا بشأن ديمونة يمكن أن يقطع مسافة كبيرة فى ابقاء الروس خارج المنطقة . ولخص كומר القضية للرئيس فى اليوم التالى لاجتماع اشكول قائلا « قال بيريز أمس إن إسرائيل غير قلقة كثيرا بشأن صواريخ الجمهورية العربية المتحدة الحالية ولكن بشأن نوعية أفضل يمكن أن يزود السوفييت ناصر بها . وهذه هى وجهة نظرنا أيضا بالكامل فاذا اعتقد « ناصر » أن إسرائيل تملك صواريخ أفضل من صواريخه ولم يتم طمأنته بشأن ديمونة فإنه سيضطر لشراء صواريخ من السوفييت بمقابل ولذلك يجب أن تحت اشكول على الموافقة على تقديم تأكيدات جديدة عن ديمونه وعلى قواعد اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وسيساهم هذان الاجراءان فى تقليص نزوع ناصر للحصول على أسلحة قاتلة بمساعدة الاتحاد السوفييتى . وتعد حجة أشكول الذى قال « هل نطمئن عدوا قصير النظر » .

وأضاف كומר « بشكل اجمالى ، نحن نفهم لماذا تزيد مخاوف إسرائيل التى تعيش تحت السلاح ، بشأن مستقبلها عن واشنطن . ولكن فى امكان إسرائيل الاعتماد عليها . وكل ما نطلبه من مقابل هى ان تعترف إسرائيل بمصالحنا العربية ، هدفنا المشترك إبقاء السوفييت خارج الشرق الأوسط » .

وبالطبع فان إسرائيل مستعدة للعمل باى صورة للحصول على مزيد من الاسلحة الأمريكية ولكن لا يمكنها مطلقا « الاعتماد » على أمريكا لحماية مستقبلها . وأشار تعليق كומר للرسالة الاساسية لقمة يونيه ، وهى رسالة رددت التأكيد التى اعطاها جون كيندى بشكل خاص لجولدا مائير قبل عامين: فالولايات المتحدة يمكنها ان تصبح المورد الرئيسى للأسلحة لإسرائيل مادامت إسرائيل لا تنتج أسلحة نووية . وهذا الاقتراح الذى لم يتم العثور عليه فى أى وثائق معلنه فى مكتبة جونسون هو الذى تحكم فى قمة يونيه . وأصبح عرض البيت الابيض معروفا سريعا لديفيد بن جوريون وارنست ديفيد بيرجمان الذى

اعتبر مثل هذا الالتزام من جانب حكومة اشكول - كما يقول مسئول اسرائيلي سابق - « أمرا يعرض أمن اسرائيل للخطر » .

ولم تصل مناشدات جونسون بشأن التفتيش الدولي واقتسام المعلومات مع العرب لشيء ولكن وعده باستمرار الدعم بالاسلحة أصبح عاملا فيما أصبح مع خريف ١٩٦٤ قضية استراتيجية رئيسية لدولة اسرائيل : حين تبدأ الانتاج الضخم للترسانة النووية . ولم يكن اشكول رجل سلام باى حال من الاحوال ، فلم يكن لديه على سبيل المثال اى تردد تجاه استمرار برامج الاسلحة الكيماوية والبيولوجية الاسرائيلية القائمة ويتذكر احد معاونيه السابقين بفخر « من المحتمل انه يبدو لك الان معتدلا ولكن كان مثل جميع زعمائنا فى ذلك الوقت ، وغدا براجماتيا فهو رجل نشأ فى جيل شهد المحرقة الجماعية والشيوعيون فى روسيا والعرب جميعا يريدون تدمير اليهود » .

وكانت شكوك اشكول تجاه ديمونه عملية فقط : فديمونه كانت تتكلف ٥٠٠ مليون دولار سنويا بما يزيد على ١٠ فى المائة من الميزانية العسكرية الاسرائيلية ، وكان ما يهمه المال الذى لا ينفق على أى شيء آخر ، فكان اشكول يقول « لا أملك المال لها . فكم طفلا سيصبح بلا حذاء ؟ وكم طالبا لن يذهب الى الجامعة ؟ ولا يوجد أى تهديد . فلن يصبح أى من جيراننا قوة نووية . فلما يجب نحن ان نكون » .

وأدى سؤال اشكول الى سلسلة من المؤتمرات السرية للغاية على أعلى مستوى حول القنبلة فى أواخر سنة ١٩٦٤ واول سنة ١٩٦٥ فى مدرasha منتجع الموساد خارج تل ابيب . وحضر الاجتماعات كبار المسئولين فى الاحزاب السياسية الرئيسية والعديد من خبراء الدفاع ويتذكر أحد المشاركين « لم تكن القضية ما اذا كنا سنصبح دولة نووية أم لا ولكن متى » .

وقد أقنع مؤيدو ديمونه غالبية اعضاء القيادة بان الاسلحة النووية وحدها ستوفر عامل ردع نهائيا وكاملا للتهديد العربى والاسلحة النووية وحدها يمكنها اقناع العرب - الذى يدعمهم الدعم الاقتصادى والعسكرى السوفييتى المتزايد - بانه يتعين عليهم شجب جميع خطط الفتح العسكرى لاسرائيل والموافقة على تسوية سلمية ومن خلال الترسانة النووية لن يحدث مذابح ذاتية أخرى فى التاريخ الاسرائيلي وذلك فى اشارة الى قرار اكثر من تسعمائة من المدافعين

اليهود ، المعروفين بالمتحمسين بالانتحار فى عام ٧٣ بعد الميلاد بدلا من الاعتراف بالهزيمة على أيدي الرومان .

وأكد مؤيدو السلاح النووى ان « الخيار شمشون » سيكون فى موضعه ، وشمشون كما ذكرت التوراه وقع فى ايدي الفلسطينيين بعد معركة دموية وتم عرضه بعد فقأ عينيه لتسليية العامة فى معبد داجون بقطاع غزة ، وطلب من الرب ان يعيد اليه قوته للمرة الاخيرة وصرخ « على وعلى أعدائى الفلسطينيين » وبهذه الصرخة أزاح اعمدة المعبد مما أدى لانهيائه وقتل نفسه وقتل اعداءه . وبالنسبة لمؤيدى السلاح النووى فى اسرائيل فان « الخيار شمشون » أصبح وسيلة أخرى لأن يعلنوا « ان ذلك لن يحدث مرة أخرى » .

وتخطت الحجة أثرها على استعداد الجيش فقد كانت تلك سنوات النمو الاقتصادى والتوسع التجارى الضخم داخل اسرائيل ، وظلت ديمونة تمتص العمالة ذات المهارة الفائقة ، من وجهة نظر العديد من المديرين الصناعيين الذين شكوا للحكومة باستمرار من هذا الامر دون جدوى . ولم يكن هناك على سبيل المثال صناعة كمبيوتر فى اسرائيل حتى أواخر الستينيات على الرغم من ان مسئولى المخابرات الاسرائيلية وضعوا اسرائيل لسنوات كرواد على المستوى الدولى مع اليابان والولايات المتحدة من حيث القدرة على تصميم ووضع برامج الكمبيوتر .

ومن المؤكد الى حد بعيد أن التكاليف المادية والاجتماعية بعيدة المدى كانت مصدر قلق « اسحق رابين » الرئيس لهيئة أركان الجيش و « ايجال ألون » أحد المستشارين المقربين لأشكول وقائد قوات بالماتش غير النظامية السابق قبل حرب الاستقلال عام ١٩٤٩ ، أما الأمر الثانى الأقل الزاما للعسكريين فتعلق بالحجة الأخلاقية ضد القنبلة التى أثارها بعض اليساريين والاكاديميين وترى أن أبناء الشعب اليهودى كضحايا للمحرقة الجماعية لديه التزام لمنع تحول الصراع العربى الاسرائيلى الى حرب دمار شامل . ولم يقلل أصحاب هذا الرأى من خطر سباق الاسلحة التقليدية ، ولكنهم كما كتب سيمحا فلابان المتحدث المتحمس باسمهم « المزايا النوعية لاسرائيل - سواء التنظيم والتماسك الاجتماعى والتعليم والقدرات التكنولوجية أو الذكاء والحس الاخلاقى يمكن استغلالها كخطط فى حرب تقليدية يخوضها الرجال .

وبدا أحد الأسباب تعقيد المناقشة متمثلا فى الصحافة العربية والإسرائيلية التى نشرت بانتظام انباء مبالغ فيها عن أسلحة الدمار الشامل لكل طرف . ففى إسرائيل نشرت تقارير تنذر بالخطر عن الداعمين الصينى والسوفييتى لانتاج قنبلة نووية مصرية . وفى المقابل ألمحت مصر علنا إنها تلقت إلتراما سوفيتيا بمساعدتها فى حالة التعرض لهجوم نووى إسرائيلى وحذر الرئيس جمال عبد الناصر فى حديث من أن « الحرب الوقائية » هى الرد الوحيد على إسرائيل المسلحة نوويا . لقد كانت فترة كتب عنها سميجا فلابان فيما بعد ، حوصرت خلالها مصر وإسرائيل فى دائرة شريرة من التوتر والشك وكانتا تفعلان كل شىء ممكن لنبوءة محققة .

وتفهم المسئولون فى القمة فى إسرائيل الفارق بين المفاهيم المعلنة والحقائق السرية . فقبل مؤتمر مدرasha على سبيل المثال اعد بنيامين بلوميرج تحليلا يقدر ان العالم العربى لن يتمكن من انتاج سلاح نووى متقدم قبل ٢٥ عاما ، حتى عام ١٩٩٠ . ، كان التقرير مهما لاشكول الذى كان يدرس مع انعقاد المؤتمر ثلاثة خيارات ، هى اعطاء اشارات البدء فى انتاج القنبلة وتخزينها أو البديل النووى مع تصنيع المكونات والاجزاء دون تجميعها أو القيام بمزيد من الابحاث ويذكر مسئول اسرائيلى « لقد قال نحن لسنا فى عجلة فسوف يستغرق الامر من العرب ٢٥ عاما » واختار اشكول الاستمرار فى الابحاث واستخدام هذا الوقت الاضافى فى التقدم مرحلة - لتخطى مرحلة سلاح البلوتونيوم الخام الذى فجرته الولايات المتحدة فى ناجازاكي الى تصميمات لرعوس أكثر فعالية ، كانت هناك حجة ملزمة أخرى مع قضية المال من أجل حد العمل فى ديمونة على الأبحاث فلم تكن إسرائيل قد امتلكت بعد طائرات أو صواريخ بعيدة المدى قادرة على توجيه القنبلة بدقة لأهداف داخل الاتحاد السوفييتى الذى ظل دائما الهدف النووى للرئيس الاسرائيلى فقد اعتقد القادة الاسرائيليون ان العرب لن يجرؤا على شن حرب ضد إسرائيل بدون المساندة السوفييتية .

واستغل ليفى اشكول قرار مدرasha فى استثمار استراتيجى فقد ابلغ واشنطن بأنه سيرجىء اتخاذ قرار بشأن الترسانة النووية مقابل التزام بامداد إسرائيل بأسلحة هجومية توازى نوعية الاسلحة التى يمد بها الاتحاد السوفييتى مصر وكان هذا اكثر مما يكفى لجونسون الذى بدأ يعقد الاهتمام

بمرور كل عام فى شن الحرب السياسية على اسرائيل بسبب القنبلة وكافا الرئيس اشكول على عدم التأجيل باصدار الاوامر عام ١٩٦٦ ببيع ٤٨ مقاتلة تكتيكية متقدمة من طراز ايه - ٤ أى سكاي هوك قادرة على حمل حمولة ثمانية آلاف رطل لاسرائيل . وقد حققت الادلة الالتزامات الاقتصادية والعسكرية فى الشرق الاوسط من رفض جونسون مطالبة الاسرائيليين بالمزيد فيما يتعلق بالقضية النووية . فقد تحركت موسكو لتشجيع الاشتراكية والوحدة العربية . وبالنسبة لجونسون فان هذا يعنى ان الحرب الباردة تتحرك الى العالم العربى واسرائيل تقوم بدور الوكيل لامريكا .

واثار قرار اشكول بتأجيل القضية النووية ثائرة بن جوريون الذى مازال يستشعر الندم والالم لاسلوب تناول حزب الماباى لفضيحة لافون . وفى النهاية سيقارن بن جوريون علنا اشكول بنيفيل تشامبرلين رئيس الوزراء البريطانى الذى حاول كسب ود أدولف هتلر قبل الحرب العالمية الثانية وفى يونيه سنة ١٩٦٥ تحدث بن جوريون بقتامة عن قيام اشكول « بتعريض أمن البلاد للخطر » واستقال بشكل مسرعى من حزب الماباى وشكل حزبا جديدا عرف باسم رافى « وهو لفظ يعنى قائمة عمال اسرائيل . . وانضم اليه بيريز المتردد الذى أصبح وسيط سلطة رافى وديان القلق الذى استقال مؤخرا من منصبه كوزير للزراعة وتركز امل بن جوريون فى ان يتمكن حزب رافى من الحصول على ٢٥ مقعدا فى الكنيست المكون من ١٢٠ مقعدا ويبرز كقوة كبيرة فى السياسة الاسرائيلية .

وغير بن جوريون ورفاقه الى الابد التركيبة السياسية لاسرائيل . فسوف يصبح رافى الآن حزبا معارضا ويلعب دورا انتمى بشكل تقليدى للجماعات اليمينية . وتركز السبب الفورى لانشقاق بن جوريون عن حزب الماباى فى استمرار غضبه تجاه لافون ولكن حزب رافى تحت قيادة بيريز اتخذ موقفا اكثر عداء فيما يتعلق بقضايا الدفاع وبخاصة الاسلحة النووية . وكان ارنست بيرجمان عضوا مؤسسا اخر فى « رافى » ومرة أخرى استولى على اذان بن جوريون ويذكر شخصية اسرائيلية « أن بن جوريون كان يردد آراء بيرجمان طوال الوقت » حول مخاطر عدم المبادرة بانتاج ترسانة نووية ، وبرزت القضية كمسألة سيطرت على انتخابات عام ١٩٦٥ على الرغم من انه تم تناولها بلغة

شفرية . فقد امتلأت الصحف الاسرائيلية بانتقادات بيريز وبن جوريون لما اشاروا له بالعبرية لما يعنى « الموضوع الحساس » أو « مرثية الاجيال » . كما انتقد زعماء « رافى » باستمرار ما وصفوه بتعبير مخفف « خطأ اشكول الفادح » وهى لغة يفهمها الكثيرون داخل اسرائيل انها تشير الى تردد اشكول تجاه فتح خط تجميع الاسلحة النووية فى ديمونة ، ولم ينقل أى من هذه الامور صحفى امريكى أو أى صحفى آخر ويبدو ان الصحفيين الاجانب فى اسرائيل لم يفهموا الامر الذى يدور حوله النقاش حقا . كما لم تكشف ذلك المخابرات الامريكية ، وكانت تلك انتخابات بغیضة تميزت بالاهانات والاتهامات من جميع الاحزاب و اشار محام بارز على صلة وثيقة بجولدا مائير الى بن جوريون بوصفه « جبانا » وحزب رافى « كجماعة نازية جديدة » . وفهم كثير من الاسرائيليين بشكل لم يكن فى وسع أى اجنبى ان يفهمه ، ان الجدل ليس حول سياسة الدفاع أو القنبلة ولكن حول ايمان بن جوريون الثابت بان اسرائيل يمكنها البقاء فقط بالاعتماد على الدولة وليس الروح التطوعية التقليدية للحركة الصهيونية ومن وجهة نظر بن جوريون فان الكيبوتزات وحزب الماباي والهاجاناة من ايام حرب ١٩٤٨ الذين كانوا جميعا من متطوعين يؤمنون بالقضية يجب ان يفسحوا الطريق للمؤسسات العالمية والتعليم العام العالمى والتصعيد على اساس المناقشة وليس الانتساب الحزبى . والتحت العديد من جوانب هذا الجدل ، على الاقل بالنسبة لمنتقديه ، فى تأييد بن جوريون الذى لا يتزعزع للترسانة النووية . واعتبر معارضوه فى انتخابات ١٩٦٥ ان ديمونة ليست أكثر من تجمع للعلماء والبيروقراطيين المتنافسين بدون انتماء ايديولوجى خلقوا سلاحا قويا بعيدا عن الموافقة والرقابة العامة ، وكانت الانتخابات بالنسبة للكثيرين على الاصح خط الدفاع الاخير فى الصراع بين اسرائيل مستمرة فى الاعتماد على الروح المخلصة للمتطوعين واسرائيل معتمدة على استخدام العلم والمعرفة الايجابية والدولة .

وأصيب بن جوريون وحزبه رافى باحباط مرير من الانتخابات بعد ان حصلوا على سبعة مقاعد فى الكنيست وهو ما لم يكن يكفى لتمتع بن جوريون بقاعدة نفوذ ، وظهرت الانتخابات كاستفتاء قاس على حلمه بالعودة الى السلطة وانتهاء دوره فى الحياة العامة فى اسرائيل .

كما فسر ليفى اشكول الانتخابات بانها استفتاء على اسلوب تناوله للمسألة النووية : فديمونة ستظل عملية فى مرحلة الاستعداد . وبدا أن البلاد رفضت اسلوب « امكانية الانتاج » الفعال الكافى لـ « بن جوريون وبيريز وديان » لصالح الديمقراطية الاشتراكية والروح التطوعية لجناح مائير - اشكول فى حزب الماباى . وكانت هذه هزيمة لـ « بن جوريون » وأنصاره .

وفى ربيع ١٩٦٦ لم يعد ارنست ديفيد بيرجمان ليتحمل المزيد وقدم استقالته تحت ضغط من منصبه كمدير للجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية التى لم تكن تضم أى اعضاء ومن منصبه الرفيعين كمسئول عن الدفاع - واعتبر الكثيرون فى حكومة اشكول ان هذه الاستقالة تأخرت كثيرا ، وبدا هذا واضحا فقد شعر بيرجمان بالغضب والألم حين حضر مسئول من وزارة الدفاع الى منزله فى غضون ساعة من استقالته ليستعيد سيارته الحكومية . وتحرك أشكول سريعا لجعل منصب بيرجمان أقل استقلالية وانتقلت المسئولية الديمقراطية للجنة الطاقة الذرية من وزارة الدفاع الى الفريق المعاون لرئيس الوزراء شخصيا واصبح أشكول نفسه رئيسا للجنة موسعة اعطيت روحا جديدة وستأخذ اعلى سلطة اسرائيلية من الآن فصاعدا القرارات الخاصة بمستقبل الاسلحة النووية فى اسرائيل . وتراجع بيرجمان المستاء مع مساعده لويس شتراوس الى معهد العلوم المتقدمة فى جامعة برينستون ولكن ليس قبل الادلاء بحديث الى صحيفة معاريف الاسرائيلية واسعة الانتشار وتقدم رواية نيويورك تايمز عن هذا الحديث مثالا كلاسيكيا للحديث المزدوج العلنى والفكر المزدوج الذى احاط بالقضية النووية فى اسرائيل والصحافة الامريكية حيث قالت « ان العالم بيرجمان يلمح الى ان أشكول أقل تعاطفا مع التخطيط العلمى بعيد المدى من رئيس الوزراء السابق ديفيد بن جوريون الذى كان البروفيسور بيرجمان على صلة وثيقة به وتحدث عن افتقاد الاعتمادات للابحاث وخطر الاعتماد على المصادر الاجنبية » .

ومع ذلك انتقلت مسألة الاسلحة النووية حتى اذا اعتبرت « تخطيط علمى بعيد المدى » لتناقشه فى العلن داخل اسرائيل ، وفى الولايات المتحدة حيث اصبحت السياسة الخارجية سريعا مهمومة بحرب فيتنام فإن البديل النووى الاسرائيلى استمر قضية خاصة بالاعضاء الكبار المطلعين فى الحكومة الذين لم يكونوا يتحدثون .

عصير الكتب
www.ibtesama.com/vb
منتدى مجلة الإبتسامة

ممارسة اللعبة

عكست البيروقراطية النفاق والازدواجية فى قمة الحكومة الأمريكية تجاه تحول إسرائيل حتميا فى النهاية للتسلح النووى . ففى منتصف الستينات حددت خطوط اللعبة : فالرئيس « جونسون » ومستشاروه يدعون أن عمليات التفتيش الأمريكية دليل على أن إسرائيل لا تنتج القنبلة وتترك التأييد الأمريكى ليمنع الانتشار النووى دون أى إعاقة بعد إعادة التأكيد عليه مؤخرا .

وأدرك الرجال والنساء الذين يحللون معلومات المخابرات ويرفعونها لعلية القوم ، كما علم ارثر لونداهل ودينو برجىونى فى وقت سابق أنهم لن يكسبوا كثيرا إذا نقلوا المعلومات التى لا يريد أهل القمة أن يعرفوها . ومع ذلك كانت المعلومات متوافرة .

فقد كانت هناك الكثير من المعلومات المعروفة عن صواريخ جيريتشو الإسرائيلية التى قامت شركة داسو بتجميعها سريعا . ويقول محلل فنى على المستوى الأوسط فى الـ « سى أى إيه » : (لقد كان يربطنا خط مباشر مع الله . وكان لدينا كل شئ . ليس فقط من الفرنسيين ولكن من الإسرائيليين أيضا . وسرقنا بعض المعلومات وكان لدينا جواسيس . وتمكنت من وضع نموذج للنظام وقمت حتى بتصميم ثلاث رؤوس حربية له . نووية وكيميائية وشديدة الانفجار . كعبة . وكنا نتنبأ بما يمكنهم القيام به) . وقال مسئول الـ « سى أى إيه » السابق إن ما كان فى وسع إسرائيل أن تقوم به كان إطلاق وتفجير رأس نووى بنجاح . وظهرت المشكلة فى نقل المعلومات ويضيف (لم اتمكن مطلقا من نشر أى شئ رسميا) من جانب الـ « سى أى إيه » لتوزيعه على الحكومة (ولكن لم يتحدث أى شخص عن الأمر) وذكر المسئول أنه قرر أن يسلم نسخة من تقرير المخابرات لمسئولين كبار فى البنتاجون ووزارة الخارجية رغم أن هذا يعرضه لفقدان وظيفته . (وأذكر أنه

لدى اطلاق ادميرال بوكالة مخابرات الدفاع لم يكن مستعدا لتصديق الأمر وقد نجحت فى إقناعه ولكنه تقاعد ولم يهتم أى شخص آخر) .

وحتى جيمس جيسوس انجلتون مدير التخابر المضاد فى الـ « سى أى إيه » الذى كان مسئولا أيضا عن العلاقة مع إسرائيل واجه مشكلاته حين وصل الأمر إلى القنبلة الإسرائيلية . وبدأ انجلتون المتقلب فى شكل اسطورى يثير الخوف بإصراره على السرية وقلعه من الاختراق السوفييتى للوكالة . وكان استاذا فى القنوات الخفية والتقارير « التى تقرأ فقط » وأدى عجزه المتزايد عن التعامل مع العالم الحقيقى فى النهاية إلى اقالته فى أواخر عام ١٩٧٤ ولكن اخطائه الواضحة فى التخابر المضاد لم تمتد على ما يبدو إلى إسرائيل . واعترف مسئولو المخابرات السابقون الذين لم يدخروا جهدا فى احاديثهم السابقة معى فى انتقاد وسائل انجلتون الشاذة فى التخابر المضاد ، بأنه تعرف بصورة صحيحة فى تعامله مع إسرائيل . وعمل انجلتون على نحو وثيق مع أعضاء المقاومة اليهودية فى إيطاليا أثناء خدمته مع مكتب الخدمات الاستراتيجية فى نهاية الحرب العالمية الثانية وكانت هذه مرحلة مثيرة حين تم نقل الآلاف من اللاجئين اليهود الناجين من معسكرات الاعتقال من أوروبا إلى فلسطين التى كانت خاضعة حينئذ للسيطرة البريطانية .

وكان أحد أقرب الزملاء لانجلتون ماثير (ميمر) ديشاليت زعيم المقاومة ومسئول المخابرات الإسرائيلى الذى عين فى واشنطن فى عام ١٩٤٨ . وكان ديشاليت الأخ الأكبر لاموس ديشاليت الكيمياى الذى فعل الكثير لتطوير الترسانة النووية الإسرائيلية قبل وفاته بالسرطان فى عام ١٩٦٩ . وشارك انجلتون ماثير ديشاليت اراءه عن التهديد السوفييتى والعربى لإسرائيل ، وجعلته اتصالاته الشخصية ومشاعره القوية اختيارا منطقيا لتولى مسئولية العلاقة بين الـ « سى أى إيه » والحكومة الإسرائيلية وهى واحدة من أهم مسئولياته فى الخمسينات وأوائل الستينات فى ذروة الحرب الباردة بسبب استمرار تدفق اللاجئين من الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية على إسرائيل . وادار انجلتون ونظراؤه الإسرائيليون (خطوط الفران) كما عرفت عملية الاتصال باللاجئين اليهود ويدرك الكثيرون فى الـ « سى أى إيه » أن عمليات اللاجئين اليهود هى التى قدمت للغرب فى السنوات الأولى بعد الحرب بأهم الرؤى الداخلية عن الكتلة السوفييتية . ومولت

اعتمادات الطوارئ في الـ « سى أى آيه » بعض البرامج سرا كجزء من « جبل كى كى » .

ومع ذلك لم يمنع حب انجلترا لإسرائيل وأراؤه عن العرب والقضية السوفيتية من أن يحقق كمستول عن التخابر المضاد مع أى يهودى إسرائيلى أو أمريكى يشك فى أنه ينقل معلومات سرية . وكانت التكنولوجيا النووية إحدى علامات الاستفهام الكبيرة . فقد علمت الـ « سى أى آيه » من تحليلاتها للغبار الناجم عن الاختبارات النووية الفرنسية فى الصحراء أن الرعوس المتطورة الفرنسية بشكل متزايد صغيرة الحجم مصممة على أساس تصميم أمريكى . ويذكر مستول سابق فى المخابرات النووية الأمريكية أنه وزملاءه (أصيبوا بالجنون) نتيجة الشك فى أن تكون المساهمات الفرنسية فى « ديمونه » قد تضمنت الاطلاع على معلومات التصميم المختلة من المعامل النووية فى لوس ألاموس وليفرمور بولاية كاليفورنيا .

ولم يعثر على دليل وجود صلة ولكن محققى المخابرات أصيبوا بالدهشة حين اكتشفوا فى نهاية التحقيق «كيوس» مخبأ للملفات الشخصية لانجلترا مؤمن بشريط أسود كشف ما كانت دراسة طويلة ، وما يثير شكوكا كبيرة ، عن اليهود الأمريكيين فى الحكومة ، وأوضحت الملفات أن انجلترا أقام ما يصل إلى حد خلية من الموقع واليهود من كبار المسئولين فى الـ « سى أى آيه » وأماكن أخرى للذين أطلعوا على معلومات سرية ذات فائدة لإسرائيل . وحقق شخص ما يشغل منصبا حساسا وكان نشطا للغاية فى الشئون اليهودية فى حياته الشخصية - ومن المحتمل أن بعض عائلته كانوا صهاينة - انجازا كبيرا فيما وصل إلى قائمة يهودية .

ويتذكر محقق حكومى أثناء حديثه عن ملفات انجلترا فى حديث صحفى عام ١٩٩١ دهشته لدى اكتشافه أنه حتى التوجه لمعبد كان أساسا لإثارة الشكوك ويضيف المحقق بتهكم (لقد تذكرت التعديل الأول للدستور وأنت تعلم أنه ينص على حرية الدين) وأشارت جداول انجلترا إلى أنه فى وقت ما أن أى شخص تحوم حوله الشكوك التى تعتبر كبيرة على النطاق اليهودى يخضع لتحقيق شامل . ويتساءل المحقق (هل كان هناك فحص لخلفيته فقط أو كانت هناك عمليات مراقبة اليكترونية وبشرية ، لا أعلم ولكنى غضبت ولكن فى الوقت

نفسه اعتبرت ذلك غير منطقي لأن الكثيرين من اليهود كانوا يساعدون إسرائيل). وفي النهاية لم تتم مزيد من التحقيقات لل ملفات انجلتون أو حتى انتبعت إليها لجان المخابرات في مجلس الشيوخ والنواب (وقررنا أن نفعل أي شيء بها) .

وأخضع انجلتون سامويل هلبورن اليهودي الذي عمل لسنوات مساعدا تنفيذيا لمدير الخدمات السرية في الـ « سى أى أيه » لتحقيق مستمر . وتمتع هلبورن من خلال منصبه الذي يعد الأعلى من نوعه الذي يصل إليه يهودي في مجال العمليات السرية بفرصة الاطلاع على اسم وتاريخ كل اجنبي تجنده الـ « سى أى أيه » . وكان والده هانوتش بولنديا أصبح عضوا نشطا في الحركة الصهيونية قبل الحرب العالمية الثانية وبعد أن ذهب لفلسطين عمل بشكل وثيق مع « بن جوريون » وموشى شاريت وآخرين بعد تشكيل دولة إسرائيل . ويذكر هلبورن ضاحكا (لقد نظر إلى جيم بجدية شديدة حقا ولكنى أبلغته « إننى لن أطلع مكتبك » فلم يتصل بى الإسرائيليون مطلقا . فلماذا يجب أن يفعلوا ذلك حين أكون جالسا في الطابق الثالث من مبنى الـ « سى أى أيه » وجيم في الطابق الثانى ؟) .

وفعل انجلتون أكثر من مجرد جمع المعلومات عن اليهود الأمريكيين . فقد كان مستولا عن طريق برنامج كيوس عن عملية أكثر سرية للـ « سى أى أيه » تتعلق بشراء الوكالة لحركة لجمع القمامة في نيويورك . كانت للشركة التى عرفت داخل الـ « سى أى أيه » باسم المالك ، عقود لرفع القمامة من العديد من سفارات دول العالم الثالث ومن بينها السفارة الإسرائيلية . وكانت إحدى محطاتها مكاتب بنائى بريث المنظمة اليهودية التطوعية القوية فى منطقة وسط المدينة فى واشنطن ذات الأنشطة الممتدة فى أنحاء العالم وسيتم ترتيب القمامة بنظام وتحليلها للعثور على أى معلومات محتملة .

وجعلت اتصالات انجلتون الشخصية الوثيقة بعائلة ديشاريت وآخرين فى إسرائيل من الحتمى أن يعلم بالبناء الذى يتم فى النقب ، ويتذكر مسئول كبير أن أول تقرير مخابرات وضعه انجلتون عن إسرائيل فى أواخر الخمسينات ولم يكن بقناة سرية وكان هذا يمكن أن يتوافر لأولئك الراغبين فى المعرفة داخل إدارة العمليات التابعة للـ « سى أى أيه » وهى الوحدة المسئولة عن العمل

السرى . وقال المسئول الكبير (ليس لدى أدنى فكرة عن مصادره . ومن المحتمل أنه لم يبلغ المدير) . وطوال السنوات القليلة التالية استمر انجلتون فى تقديم المعلومات عن « ديمونة » ولكنه لم يعلم أو على الأقل لم يبلغ عن مدى الخداع الذى تمارسه إسرائيل على واشنطن بشأن تقدمها فى مجال الأسلحة النووية .

وبالطبع فإن انجلتون حصل على تقارير فصلية فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من لونداهل أو برجىونى عن المعلومات التى جمعتها طلعات « يو ٢ » فوق النقب ولكنه لم يظهر اهتماما كبيرا بها . وكان موطن قوته المعلومة البشرية أو « الإنسانية » كما يصفها مجتمع المخابرات ، وليس التخابر الفنى مثل صور « يو ٢ » ويذكر برجىونى : (لقد كان شخصا غريبا حقا . فقد التقى معه وأطلعته على المعلومات يسأل أسئلة قليلة وتتركه وأنت لا تعلم مطلقا بماذا يفكر . وأحيانا يقوم بإطفاء أنوار مكتبه تماما ويضى شمعته فقط لقد كان شبحا حقيقيا) .

ورغم غرابته وحرية فى العمل فإن القنبلة الإسرائيلية وضعت انجلتون فى وضع حرج . فتقاريره عن « ديمونة » التى دعمتها معلومات « يو ٢ » لم تسفر عن أى تقدير رسمى من الـ « سى آى آيه » بأن إسرائيل ستصبح قوة نووية . وكانت هذه التقديرات الرسمية التى توزع على الرئيس وكبار المسئولين الحكوميين الآخرين ، مسئولية المحللين فى مكتب التقديرات القومية فى الـ « سى آى آيه » ويتذكر مسئول سابق فى المخابرات (أن جيم ظل يقول « نعم لقد حصلوا عليها » فى حين يقول المحلل « لا أعتقد ذلك ») ولم يعتقد المحللون مطلقا فى أن مصادر انجلتون البشرية موثوق بها وقد كانت الظنون المختلفة تجاه مصادر المخابرات البشرية أسلوب حياة فى الـ « سى آى آيه » . وفى عام ١٩٦٥ يقول المسئول إنه تدفقت كمية مكثفة من التقارير من مصادر بشرية عن ديمونه وأثيرت المسألة النووية مرة أخرى مع كبار المحللين « وأبلغونى إنه حتى إذا امتلكت إسرائيل القنبلة فإنها لن تستخدمها مطلقا . » .

وأصيب مسئول المخابرات الذى يتذكر القضية فى أحد الأحاديث ، بالغضب مرة أخرى تجاه المحللين « لقد كانوا أغبياء . وكان يتعين عليك ان تصنع القنبلة تحت أنوفهم قبل ان يصدقوا وجودها . ولم يكن لديهم أى فهم لإسرائيل لقد كانوا أغبياء للغاية »

و عدد التحليلات فى مسألة القنبلة الإسرائيلية . التى اصدرها فى أوائل الستينات مكتب التقديرات القومية غير معروف ولكن المذكرة المتوافرة مذهلة للغاية تجاه السلوك الإسرائيلى . ويرجع تاريخ المذكرة وهى بعنوان « عواقب حصول إسرائيل على قدرة نووية » إلى ٦ مارس سنة ١٩٦٢ وتوافرت بعد نحو عشرين عاما فى مكتبة جون كنيدي بدون أى حرب . واستنتج التقدير القومى ان اسرائيل فور حصولها على قدرة نووية « ستستخدم جميع السبل تحت قيادتها لاقتناع الولايات المتحدة بالاذعان بل وتأييد حيازتها .. يمكن توقع استخدام إسرائيل للحجة التى تقول ان حيازتها تمت من اجل المشاركة فى جميع المفاوضات الدولية المتعلقة بالقضايا النووية وبنزع السلاح . » . وكان الخطأ المذهل فى تحليل « السى أى ايه » هو احترامه الاساسى : ان إسرائيل ستعلن عن قدرتها النووية أو تجعلها معروفة بشكل رسمى . فالحقيقة كانت العكس تماما فلم تكن لدى إسرائيل نية لان تعلن حيازتها للقنبلة خشية الاعتراض الأمريكى واليهودى العالمى الذى سيؤدى إلى شجب دولى وتقلص الدعم المالى لديمونه .

ومضت هذه التحليلات الخاطئة من « السى أى ايه » فى طريق طويل تجاه ابقاء المسؤولين فى القمة فى حالة جهل بما لا يريد أى شخص اخر ان يعلمه . وعارضت علنا إدارة جونسون مثل سابقتها انتشار الاسلحة النووية فى أى مكان فى العالم وإعتراف المسؤولين بقنبلة إسرائيلية كان سيطرح امام واشنطن مشكلة غير مرغوب فيها - فاما فرض عقوبات ضد إسرائيل أو ان تتعرض للاتهام بأنها تتعامل بمعيار مزدوج تجاه المسألة النووية .

ولم تكن إسرائيل تعتبر قوة نووية فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٥ حين فجرت الصين أول قنبلة نووية بعد طول انتظار وأكد مجددا الرئيس جونسون الذى كان يفصله ثلاثة أسابيع فقط من تحقيق انتصاره الساحق على السناتور بارى جولد ووتر من اريزونا فى معركة الفوز بترشيح الحزب الجمهورى ، أكد مجددا التزامه بمنع الانتشار النووى فى خطاب اذيع على الامة وقال « هذا الاسبوع دخلت اربع قوى فقط هى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وبريطانيا العظمى وفرنسا عالم التفجيرات النووية الخطر ، وايا كانت خلافاتها فالأربعة دول جادة ووقورة ذات خبرة طويلة كقوى عظمى فى العالم الحديث . ولكن الصين الشيوعية لا تملك هذه الخبرة .. فجهدها المكلف المتطلب براعة يغرى دولا أخرى بالقيام بنفس حماقة » وقال الرئيس « ان الانتشار النووى

ضار بالجنس البشرى بأكمله .. ويجب ان نواصل العمل ضده وسوف نفعل » .

وقد يكون الرئيس اعتقد فى كلماته الحماسية ، ولكن لم يكن الحال كذلك بين جميع مستشاريه . فبعد ستة اسابيع ناقش ماكجورج باندي وروبرت ماكنمارا ووزير الخارجية دين راسك ما اعتبروه سياسة الإدارة الحقيقية فى إجتماع سرى حول منع الانتشار النووى . ومن بين الذين سجلوا ملاحظات مهمة جلين سيبورج رئيس لجنة الطاقة الذرية الذى سجل الجلسة فى مذكراته التى ظهرت عام ١٩٨٧ تحت عنوان : « صعود المد » ولم تحظ باهتمام كبير .

وقال راسك انه يعتقد أن السؤال الاساسى هو ما اذا كان يجب علينا حقا ان نتبنى سياسة لمنع الانتشار النووى تقضى حقا بعدم حيازة أى دولة خلاف الخمس الحالية على اسلحة نووية ، هل نحن واضحون من ان هذا يجب ان يكون هدفا رئيسيا للسياسة الامريكية ؟ فعلى سبيل المثال الا يحتمل ان نرغب فى تبني موقف يسمح للهند أو اليابان بالقدرة على الرد النووى على التهديد الصينى ؟ وذكر راسك امكان وجود مجموعة من دول الاسلحة النووية الاسيوية مشيرا إلى ان القضية الحقيقية هى بين الدول الاسيوية وليس بين الدول الشمالية والاسيويين .

« واعتقد ماكنمارا ان الامر سيحتاج إلى عقود كى تصبح الهند أو اليابان قوة ردع مقبولة ومع ذلك فقد اعتقد ان سؤال راسك يجب اخضاعه للدراسة . وأوضح ان تبني سياسة لمنع الانتشار النووى من جانب الولايات المتحدة قد يتطلب منا ضمان امن الدول التى تشجب الاسلحة النووية » .

« واعربت شخصيا عن شكى فى ضرورة دراسة سياسة التغاضى عن مزيد من الانتشار النووى وقلت إنه فور بدء عملية السماح باستثناءات فاننا سنفقد السيطرة وسيؤدى هذا حتما إلى مشكلة خطيرة ... »

« وحذر باندى من ضرورة التزام الهدوء تجاه مناقشتنا للاسئلة الاساسية عما اذا كان يتعين ان نؤيد السياسة الامريكية لمنع الانتشار النووى . لان كل شىء يتصور ان هذه هى سياستنا . وأى إيماة للقلّة ستكون مصدر قلق شديد فى جميع انحاء العالم ، وأضاف ماكنمارا اننا يجب ان نرقب تسرب المعلومات من الاجتماعات المماثلة . واتفق مع باندى على عدم السماح بتسرب المعلومات عن مناقشة الالتزام بمنع الانتشار النووى . »

وكان جون ماكون مدير المخابرات المركزية الذى يعانى من إحباط متزايد من كبار المسؤولين الامريكيين المقاومين لآى حديث يحاول الاقناع بتوسيع النادى النووى وأقر ماكون بمرارة بخسارة جون كنيدي ولم تكن علاقته بليندون جونسون حميمة بنفس القدر ولم تكن نصائحه تقابل دائما بالترحاب وكان حل ماكون للقنبلة الصينية (المشكلات مع فيتنام الشمالية) يتلخص فى إرسال السلاح الجوى . ويذكر والت « لقد اثار ماكون الحميم » بشأن القنبلة الصينية « وإراد الاذن بأن تطير طائرات يو ٢ فوق مناطق الاختبارات ورفض طلبه » . ولم يكن مدير « السى أى ايه » مثبط الهمة وطرح بعد ذلك « فكرة ما سوف يحدث اذا تدخلنا ودمرنا القدرة الصينية ؟ » ويتذكر دانيال ايلزبورج حديثا متشابها فى الدوائر العليا فى البنتاجون « لقد كنا نقول ، فى الواقع اذا كنا قد تمكنا من ايقاف القنبلة الروسية لجنبنا العالم العديد من المشكلات . فحصل السوفييت على القنبلة أمر سيئ للغاية . » واعقد احدهم استخدام قاذفات بلا علامات لمهاجمة الصينيين وبذلك تجنب تحديد المسؤولية . ولكن تحكمت العقول الاهدأ « ويقول ايلزبورج بدت المهمة كبيرة للغاية إلى حد رفضها تماما » .

واستقال ماكون من منصبه كمدير « للسى أى ايه » فى سنة ١٩٦٥ برغم تأييده لاستمرار تصعيد جونسون للموقف فى فيتنام وأوضح لزملائه « حين أفشل فى اقناع الرئيس بقراءة تقاريرى فان الوقت يكون قد حان للذهاب » . وادرك ماكون ان عمليات التفتيش التى يقوم بها فلويد كولر لا تحقق الكثير كما ادرك ماذا يعنى رفض إسرائيل المستمر للسماح بالتفتيش الدولى الكامل . ويقول الدرولكن مدير « السى أى ايه » وجد ان جونسون لا يفهم عواقب قضية التفتيش ولا يريد ان يسمع أى شىء عنها . وفى نهاية فترة خدمة ماكون بدا مقتنعا كما يقول الدر إن ليندون جونسون كرئيس لديه ثلاثة اهتمامات اساسية « دخوله الانتخابات ونجاحه مع الكونجرس وكيفية الخروج من فيتنام » .

وكان هناك اهتمام رابع هو ادراك جونسون ان سياسات منع الانتشار النووى الجيدة أدت إلى سياسات سيئة . فالرئيس لم يكن فى حاجة لان يذكره أى شخص بان أى إجراء جاد للضغط على الإسرائيليين فيما يتعلق ببرنامج اسلحتهم النووية سيؤدى إلى عاصفة حارقة من احتجاجات اليهود الامريكيين الذين ايد الكثير من زعمائهم باستمرار رئاسته وحرب فيتنام كما تلقى تذكرة

أخرى عن الخط السياسى لمنع الانتشار النووى من لجنة خاصة وشكلها بعد اسبوعين من الاختبار الصينى خصيصا لهذا الغرض وعادت اللجنة المتميزة التى يرأسها روسويل جيلبا تريك نائب وزير الدفاع فى عهد كنيدي فى ٢١ يناير سنة ١٩٦٥ فى اليوم التالى لتنصيب جونسون بتقرير يعد اتهاما للسياسة السابقة والحالية . وحذر من ان العالم « يقترب سريعا من نقطة اللاعودة فى فرض السيطرة على انتشار الاسلحة النووية وحث الرئيس على ان يزيد من مجال وكثافة جهودنا اذا اردنا ان نتمتع باى فرصة للنجاح وذلك بصورة عاجلة للغاية » . كما ايد التقرير تشكيل مناطق خالية من السلاح النووى فى أمريكا اللاتينية والشرق الاوسط وافريقيا بما فى ذلك إسرائيل ومصر . واكثر الاشياء اهمية أنه أقترح ضرورة إعادة الرئيس النظر فى ضوء منع الانتشار النووى إلا فى الخطة الأمريكية المثيرة للجدل الخاصة باقامة قوة دولية تعطى أعضاء حلف شمال الاطلنطى بما فى ذلك المانيا الغربية حق الاشتراك فى إصدار القرار بشأن حرب نووية . وكانت إشارة أى سؤال عن القوة متعددة الجنسيات مصدر حساسية فقد كان الاتحاد السوفييتى يصر على ان أى معاهدة مقترحة لمنع الانتشار النووى يجب ان تمنع وجود قوة نووية اوربية منفصلة لانها لا تعتبر سوى وسيلة لتزويد المانيا الغربية بالقنبلة .

وفى اجتماع عقد فى البيت الابيض مع الرئيس قدم كل من أعضاء اللجنة على حدة قائمة بسلسلة الاولويات المسلحة . تتضمن تشجيع فرنسا على إعادة قوة الردع الخاصة بها لبطارية الصواريخ النووية الخاصة بحلف شمال الاطلنطى مما دفع الرئيس لأن يشير بسخرية ، كما يذكر جلين سيبورج ، إلى ان تطبيق تقرير اللجنة سيكون أمرا مرضيا للغاية وحذر جونسون ومعاونوه فى الاجتماع الذى ضم ماك جورج باندى ودين راسك ، جيلبا تريك وأعضاء لجنته بعدم مناقشة التقرير مع أى شخص أو حتى الاعتراف بأن وثيقة مكتوبة سلمت للبيت الابيض ، مازال تقرير جيلبا تريك سريا للغاية حتى اليوم . وإشار سيبورج الذى حضر الاجتماع فى مذكراته إلى ان راسك حين سأل الرئيس عن رأيه وصف التقرير بأنه « قابل للانفجار مثل القنبلة النووية وان اعلانه قبل أوانه سيجعل العجلة تدور بشكل غير مرغوب - فيما يتعلق بالقوة متعددة الجنسيات والمفاوضات المستقبلية حول معاهدة منع الانتشار النووى . ورغم وعد الرئيس باجراء مزيد من المشاورات مع جيلباتريك فإن التقرير لم يؤد إلى شىء .

وحدثت الكارثة السياسية من وجهة نظر البيت الابيض فى يونيه حين وضع السيناتور المنتخب حديثا روبرت كنيدى كلمته فى مجلس الشيوخ على اساس توصيات لجنة جيلباتريك التى لم تكن بعد معروفة وتحظى بالتجاهل . وحث كنيدى الذى أثار عادة شقيقه المتوفى ، الرئيس ليعلو على القضايا الفورية ويبدأ فى التعامل مع الانتشار النووى وقال « إن نجاح جهودهم يعتمد على المستقبل الذى سنقدمه لابنائنا . ويجب ان تكون الحاجة لوقف انتشار الاسلحة النووية الاولوية المركزية للسياسة الامريكية » . وطالب كنيدى بالتحديد جونسون بأن يبدأ مفاوضات عالمية من أجل معاهدة شاملة لحظر التجارب وأقترح ضرورة أن تضم هذه المحادثات الصين الشيوعية وأحد حلفاء فيتنام الشمالية وانتقد جونسون بشكل غير مباشر لانغماسه تماما فى فيتنام بقوله نص لا يمكن أن نسمح بمطالب السياسة اليومية بان تعوق جهودنا بحل مشكلات الانتشار النووى . ولا يمكننا حتى إحلال السلام فى الجنوب الشرقى الذى لن يسكت حتى تصبح الاسلحة النووية بعيدة عن متناول اليد « وبالطبع فان جونسون صدم لما اعتبره عن اقتناع تام تسريبا للتقرير من جانب جيلباتريك لكنيدى ورد بالغاء الكلمات الخاصة بمنع الانتشار النووى من خطاب كان مقررًا أن يلقيه فى اليوم التالى لخطاب كنيدى . وطوال الاشهر التالية ، يذكر جلين سيبورج ، أنه لم يسمع أى شئ آخر عن تقرير جيلباتريك من البيت الابيض واستمر التعامل مع منع الانتشار النووى لموضوع يلائم فقط مسئولى الحد من التسلح فى وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح الذين لم تكن نصيحتهم ، ايا كانت ، ذات ثقل كبير فى البيت الابيض . والتزم الرئيس جونسون الصمت عامين قبل ان يوافق فى محادثات سرية مع السوفييت على الغاء القوة متعددة الجنسيات وتمهيد الطريق لمعاهدة منع الانتشار النووى عام ١٩٦٨ وأعطاه مسئولى الحد من التسلح فى الحكومة نصرا مهما .

وفى منتصف الستينات بدأ الاتحاد السوفييتى يصعد برنامج معونته العسكرية والاقتصادى فى الشرق الاوسط وأعتبر البيت الابيض برئاسة جونسون إسرائيل بشكل متزايد ذات أهمية كبيرة للغاية فى التحرك الامريكى الاقليمى . واصبح من الحتمى ان يبدأ الاهتمام الكبير وعديم الجدوى بالتفتيش الدولى على ديمونه فى التضاؤل فى عام ١٩٦٧ مع بدء وصول طائرات «أيه أى سكاي هوك » إلى إسرائيل ، مع استمرار عمليات التفتيش الروتينية لفلويد كولر ومع تورط أمريكا بدرجة متزايدة فى الحرب فى جنوب شرق أسيا .

ومع ذلك ظهرت مؤشرات معلنة قوية على أن إسرائيل لم توقف التخطيط لانتاج القنبلة ففي منتصف سنة ١٩٦٦ تلكأت الحكومة الإسرائيلية في قبول معونة أمريكية محتملة قيمتها ٦٠ مليون دولار لبناء محطة نووية لتحلية المياه والطاقة كانت الضرورة ملحة لاقامتها لأن المعونة أرتبطت بالتزام إسرائيلي بالسماح بالتفتيش الدولي على ديمونه وأعلن جونسون واشكول اتفاقا تمهيدا لبناء المحطة في ١٩٦٤ وسط طنطنة ضخمة ، وأوضحت الدراسات التالية أن المنشأة يمكنها إنتاج مائتى ميغا طن من الطاقة و١٠٠ جالون من الماء المحلى يوميا . وجعل اصرار الامريكيين المستمر على التفتيش الدولي الإسرائيليين يتراجعون بدون أى تفسير واضح عن اتمام المشروع وظل مشروع تحلية المياه يدرس طوال السنوات العشر التالية إلا أنه لم تقبل مطلقا الشروط الامريكية ولم يتم مطلقا بناء المحطة . وحث مؤيدو البديل النووى فى حزب رافى مثل بيريز وبيرجمان إسرائيل على رفض المعونة الامريكية للمحطة واتهموا الولايات المتحدة علنا بمحاولة انتهاك السيادة الاسرائيلية بربط معونتها بالتفتيش الدولي على ديمونه .

وسرا شك بيريز وبيرجمان اللذان ظلا مؤثرين رغم تركهما المنصب فى إن الولايات المتحدة تملك جدول أعمال سرىا بدعما محطة التحلية : وهو تحويل الاعتمادات المالية الإسرائيلية والطاقة البشرية والموارد من ترسانة إسرائيل النووية على امل ان تضطر إسرائيل فى وقت ما إلى الاختيار بين الأسلحة النووية والطاقة النووية .

وجاء فى يوليو سنة ١٩٦٦ خلال مناقشة فى الكنيست حول آخر عمليات التفتيش على ديمونه من جانب فلويد كولر ، التى بدأ مسئولون أمريكيون يقدمون نتائجها التى لا تشير لوجود دليل على تصنيع القنبلة ، لجون فينى فى النيويورك تايمز ولمصر كما أعتقد بعض الإسرائيليين . وفى المناقشة قدم شيمون بيريز تقريرا عن مشاركته مؤخرا فى مؤتمر دولى للأسلحة النووية وقال أنه تمت مناقشة الشرق الأوسط وذكر « وجدت لحسن الحظ أنه لا يوجد اماكن للحد من انتشار الأسلحة النووية فى المستقبل القريب ، ليس بسبب إسرائيل ، ولكن ، لأن القوى الكبرى لا تتفق فيما بينها .. ولقد سعدت لدى اكتشافى ان

غالبية الخبراء فى هذا الموضوع لا يعتقدون إنه من الممكن اصدار قرار السلاح النووى من الشرق الاوسط بمعزل عن سباق الاسلحة التقليدية ..» وفى حقيقة الأمر كان بيريز يدافع عن قرار إسرائيل بعدم الخضوع لطلبات واشنطن الخاصة بتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس أن العرب يملكون تفوقا فى الاسلحة التقليدية واستخدمت نفس الحجة الولايات المتحدة والحلفاء قبل عدة سنوات وهى تفوق حلف وارسو فى الدبابات والقوات من أجل تبرير وجود الصواريخ النووية فى أوروبا .

وفى أواخر الستينات تحول الجزء الأكبر من التحليل المبدئى للمعلومات النووية من « السى أى آيه » إلى معامل التصميم والتنفيذ الهندسى الخاصة بالأسلحة النووية فى لوس الاموس وسانديا وبعد ذلك ليفرمور حيث وحدات المخابرات التى شكلت بعد الحرب العالمية الثانية . وأصبح الخطر المتزايد للانتشار النووى واضحا بشدة خلال إدارة كنيدي حين نجحت مجموعة علماء كانت فى إنتظار الموافقة لبدء العمل فى لوس الاموس فى تصميم قنبلة نووية من المعلومات المتوافرة واستمرت أهداف المعامل الأساسية هى المفاعلات ومراكز الأبحاث فى الاتحاد السوفييتى والصين ولكن بدأت وحدات المخابرات فى النهاية مراقبة نقل التكنولوجيا النووية وتلك الدول التى أعتبرت دول أعلى كما أصبحت الدول الموشكة على الوصول للمرحلة النووية تعرف فيما بعد . وقال مسئول شارك بشكل وثيق « لقد حصلنا على معلومات ضخمة » تخطت صور القمر الصناعى والاتصالات التى تم اعتراضها . فقد كان لدينا أشخاص عملوا داخل مفاعلات فى الاتحاد السوفييتى والصين وتمكنا حتى من صنع نماذج هيكلية لانظمة أسلحتهم - بداية من الرأس النووى وحتى المحطة النووية . وكجزء من العمل أمرت بأن الخص حائزى القنبلة وأولئك الذين على وشك حيازتها فى المستقبل القريب ويذكر المسئول أن إسرائيل ظلت دائما فى قمة قائمته تليها جنوب أفريقيا « لقد كنا نراقب العلاقة بين فرنسا وإسرائيل وجنوب أفريقيا وكانت تلك هى العلاقات التى تربط بينها » .

كما تضمنت مهمته مراقبة تدفق خام اليورانيوم لإسرائيل من دول موردة مثل الإرجنتين وجنوب أفريقيا . وهذا الخام المعروف باسم ، الكعكة الصفراء ،

استخدم كوقود خام لمفاعل الماء الثقيل فى ديمونه فى منتصف الستينات ، وكانت هناك منافسة شديدة لأن بيعه عمل مربح لم يكن ثقله فى شحنات تبلغ عشرة أطنان تخضع لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى فيينا . ووصلت الشحنة الاولى المعروفة من الخام من جنوب أفريقيا إلى إسرائيل فى ١٩٦٢ وبما أنها تبلغ عشرة أطنان فلم يتم الإبلاغ عنها بشكل بارز . وفى السنوات التالية مع ذلك بدأت شحنات سرية تصل من جنوب أفريقيا إلى ديمونه عادة تحت حراسة وحدة للعمليات الخاصة من قوات الدفاع الإسرائيلية . وكان هدف إسرائيل منع أى شخص من الخارج من أن يعرف ان المفاعل يعمل بضعف أو ثلاثة أضعاف طاقته المعلنة ويستهلك كميات أكبر من خام اليورانيوم ، ولذلك فهو قادر على إعادة معالجة كميات أكثر من البلوتونيوم . وأصبحت بعض هذه الشحنات التالية على الأقل الواردة من جنوب أفريقيا معروفة فى أواخر الستينات لضباط المخابرات فى لوس الاموس وسانديا الذين يراقبون عن كثب ، بالاقمار الصناعية والوسائل الأخرى ، غالبية مناجم اليورانيوم الرئيسية فى العالم . ولكن بعد الانتصار الإسرائيلى الساحق فى حرب الايام الستة ١٩٦٧ أصبحت المعلومات عن ديمونه وإمكاناتها النووية مقسمة إلى أجزاء مستقلة على درجة عالية ، حيث قرر البيت الابيض الوقوف بشكل أكثر صراحة فى صف إسرائيل فى الشرق الأوسط ولذلك أصبح الحصول على معلومات أكثر صعوبة . ويذكر مسئول « أننا علمنا بشحنات الكعكة الصفراء . ولكن لم يسمح لنا بالاحتفاظ بملف عنها . فلم تكن ببساطة جزءا من السجل . وفى كل مرة تبدأ فى متابعتها يقول شخص ما فى النظام « هذا غير مسموح به » .

واستمرت طلعات الطائرة « يو ٢ » ولكن لونداهل وبرجيونى نقلا إلى مناصب أخرى فى تفسير الصور ولم يعودا معينين مباشرة فى الشئون النووية الإسرائيلية وبدأت كميات أكبر من المعلومات تجمع بواسطة نظامى القمرين الصناعيين كورونا وجامبيت اللذين بعد التجربة والخطأ بدأ فى منتصف الستينات فى إنتاج صور على درجة عالية من الكفاءة من مداريهما فى الفضاء الخارجى . وأصبحت أى معلومة مهمة عن إسرائيل تذهب إلى ليفرمور ولوس الاموس عبر مكتب العلوم والتكنولوجيا فى « السى أى آيه » الذى يرأسه كارل دوكيت والذى بدأ المركز القومى لتفسير الصور برئاسة لونداهل يرسل له التقارير .

وقد تم تجنيد دوكيت فى الوكالة فى ١٩٦٢ من مقر قيادة الصواريخ التابع للجيش فى ترسانة ردستون فى الباما وتجنيد مدنى فى الجيش فى أنظمة الصواريخ السوفييتية كان يتم استشارته بانتظام فى السنوات السابقة من جانب لونهاهل وبرجيونى حول معلومات صور « يو ٢ » ولكن لم يكن يبلغ بأى شىء عن المعلومات الخاصة بديمونه وانعكست الآلة فور انضمام دوكيت « للسسى أى آيه » حيث تمتع القدرة على الاطلاع على المعلومات الاسرائيلية وفى البداية ، يتذكر برجىونى انه عقدت أجتتماعات طويلة فى الامسيات ، عادة حول عدد من اكواب الشراب ، يناقش خلالها دوكيت وزملاءه صراحة ما توصلوا إليه طوال اليوم وفى النهاية توقفت هذه الاجتماعات . ويقول ببر جيونى أن دوكيت كان سريع الدراسة « فمع منتصف الستينات أصبح خبيراً بكل شىء » . وأدرك لونهاهل وبرجيونى سريعا أن دوكيت لم يعد يشاركهم كل المعلومات عن القنبلة الإسرائيلية - فلم تعد الحاجة تقتضى اطلاعهما على الأمر لقد كانت نهاية عهد .

وقد يكون التعتيم على لونهاهل وبرجيونى قد الحق الخسارة الاكبر بدوكيت وزملائه فى مكتب العلوم والتكنولوجيا أكثر مما كانوا يدركون : فهذان الاثنان كانا الذاكرة المؤسسية لمعلومات « يو ٢ » عن ديمونه فلم يتم كتابة أى من هذه المعلومات على الورق قبل سنة ١٩٦٠ وقال برجىونى « كان دوكيت يعرف القليل عما حدث من قبل . ولم يسألنى مطلقاً ولم أبلغه على الاطلاق . وكان لونهاهل يقول دائما « ان هذا أمر حساس للغاية » . وفى السنوات التالية حتى أن أكبر المسئولين فى الحكومة الامريكية يعلمون القليل عن طلعات يو ٢ قبل عام سنة ١٩٦٠ فوق ديمونه ، وبدا أن الافتقاد للتاريخ المكتوب يعنى أنه لا يوجد شىء فى الملفات . وكانت تلك هى الحالة الاولى من حالات الانفصال التى ستسيطر على عملية تقدم المعلومات الخاصة بديمونه .

السفير

بدأ والورث باربر السفير الأمريكى فى اسرائيل مفروضا على الاسرائيليين وكان دبلوماسيا طويلا خجولا ثقيل الوزن بدرجة كبيرة شهيته نهمة للطعام ومصاب بانتفاخ حاد فى الرئة يزين حنجرته دائما بالعطر يرتدى حلا بيضاء مائلة الى الصفرة وأحذية ذات اللونين البنى والأبيض ويسير بخطوة متناقلة . ولم يكن باربر يتحدث العبرية ومع انتهاء فترة وجوده فى اسرائيل لم يتصل كثيرا بأهل البلد ، نادرا ما حضر مناسبات تعليمية أو ثقافية أو إجتماعية . ومع ذلك أحبته القيادة الإسرائيلية وظل كذاك منذ أن عينه جون كنيدي فى ١٩٦١ وظل فى منصبه طوال الاثنى عشر عاما التالية ولم يخدم سوى ثلاثة سفراء أمريكيين فترة أطول من فترة خدمته فى منصب واحد . وتقاعد باربر الذى ظل أعزب طوال حياته فى منزل العائلة فى جولستر بولاية ماساشوسيتس ومعه دراية مكثفة عن قدرة اسرائيل النووية .

ولم يكن استمرار باربر لفترة طويلة سفيرا هو الباب لمعلوماته وكفائه التى كانت غير عادية ولكن جاء هذا نتيجة إدراكه متى يقبل أو لا يقبل تأكيدا اسرائيليا ذا قيمة ورغبة فى تشغيل السفارة الامريكية كفرع ، اذا اقتضت الضرورة من وزارة الخارجية الاسرائيلية . وعادة ما ذكر السفير مرعوسيه المتسائلين أنه ليس خادما لوزارة الخارجية أو الوزير ولكن رجل الرئيس يتمتع بتفويض شخصى فى سفارة هامة وهى مهمة سنتحى جانبا حين يؤمر بذلك ، ويسمح البيت الأبيض للسفير الاسرائيلى لدى واشنطن بادارة السياسة الحقيقية من خلف ظهره .

وكخريج من أكسيتر وهارفارد فإن باربر كان عادلا وودودا بشكل لا يمكن اخطاؤه نحو مرعوسيه وفى سنواته الست الأولى كسفير حين قدمت بعض أكثر المعلومات دقة عن ديمونه الى واشنطن نادرا ما تدخل فى عمل الذين يعملون فى سفارته ولكن التقارير لم تترك أى أثر واختفت ببساطة فى الربكة

البيروقراطية ولم يفعل باربر أى شىء لابقائها على قيد الحياة وبعد حرب الأيام الستة فى ١٩٦٧ أمر العاملين معهم رغم اعتراض أحد كبار معاونين ، بوقف التقارير عن الأسلحة النووية فى اسرائيل .

وكان عمل باربر فى هذه المرحلة يعرض ليندون جونسون ورجاله للتعرف على الحقائق التى تفرض اتخاذ اجراء والتزم بتعليمات رئيسه وكان الأفضل بين الدبلوماسيين الأمريكيين والأسوأ أيضا .

وظل دور باربر المهم فى تاريخ العلاقات الأمريكية الاسرائيلية ، ومعرفته بالقدرة النووية الاسرائيلية ، خافيا بسبب اصراره على عدم التعرض للأضواء . فقد كان شخصية مجهولة بالفعل للمراسلين الأمريكيين فى اسرائيل ، ونادرا ما التقى بهم على عكس غالبية السفراء ولم يدل بحديث مسجل مطلقا . وورد اسمه ست مرات فقط فى فهرست النيويورك تايمز السنوات من ١٩٦١ حتى ١٩٦٦ وهى فترة الاضطراب السياسى التى برزت فيها الولايات المتحدة كمورد رئيسى للسلاح الاسرائيلى بعد نشاط دبلوماسى مكثف ، وكانت عزلة أسطورية ف سفارته ، المبنى المكون من خمسة طوابق بالقرب من الشاطئ فى تل أبيب ولم يكن النظام اليومى لباربر يتغير ويضطرب سوى بسبب الأزمات الدولية أو زيارات وزير الخارجية الزائر وكبار مستشارى البيت الأبيض ، فقد كانت السيارة تنقله الى جراج السفارة فى التاسعة صباحا حيث يستقل مصعدا الى مكتبه فى الطابق العلوى ويظل هناك حتى الظهر ثم يستقل المصعد الى الجراج ويعود الى منزله ، ويمارس بعد الظهر رياضة الجولف فى بعض الأيام حين يسمح الطقس ثم يسترخى فى حمام السباحة به ويمارس هواية البريدج فى بعض الأمسيات . وحين يستضيف باربر زواره وهو ما كان يحدث فى أحيان نادرة طوال سنوات ، فعادة ما كانوا يضمون اليهود البارزين الزائرين مثل أبى فينبورج وفيكتر روتشيلد من لندن ومثل هذه المناسبات ، كما شرح باربر فى إحدى المرات لويليام دال الذى وصل فى ١٩٦٤ كنائب رئيس إحدى البعثات ، هى وسيلته فى القيام بمهمته المباشرة من جانب ليندون جونسون ، وأضاف باربر : « إننى أنفذ أوامر جونسون الذى قال لى « لا اهتم بأى شىء آخر عما يحدث لاسرائيل ولكن مهمتك أن تبعد عنى اليهود » وكل شىء أفعله يهدف الى أبعاد اليهود عن الرئيس . وان أجعلهم سعداء » وردا على سؤال أحد الوافدين الجدد الى السفارة عن عدم رده على برقيات

وزارة الخارجية قال اننى أعود كل عام الى واشنطن لأرى الرئيس واننى ألتقى أوامرى منه مباشرة وليس من هؤلاء التافهين فى وزارة الخارجية ، كما كان ينزع الى الابتعاد عن استخدام نظام تليفونى جديد أدخلته وزارة الخارجية ويهدف الى حماية المحادثات من التصنت . وقال لأحد معاونيه « اذا كان فى امكانهم أن يتحدثوا اليك من خلال خط تليفونى مأمون فانه يتعين عليك أن تنفذ ما يطلبونه » . وحث مرارا بيل دال على ارسال تقارير السفارة بالبريد وبخاصة اذا كانت المعلومات تتناقض مع المصالح الاسرائيلية لأن « اسرائيل لديها أصدقاء فى جميع أقسام وزارة الخارجية » وسوف تعترض الاتصالات . ولم يكن هناك أى صلة بين صغار أعضاء السفارة والسفير وكان يمكن أن تمر شهور أو أكثر دون أن يروه ، وخصص الاجتماع الأسبوعى الذى يعقده باربر لفريق العاملين فقط لكبار معاونيه . ويذكر مساعد شخصى أن باربر سأل فى ١٩٦٧ بعد ست سنوات من تعيينه سفيراً عما اذا كان ممكناً أن يصرف شيكا فى السفارة . ويضيف معاونه « فلم يكن قد دخل مطلقاً الى الدور الثانى من مبنى السفارة » حيث يوجد مكتب الصراف . ومع ذلك نظر اليه كثير من مرعوسيه برعب ، ويقول جون هادن الذى رأس محطة السراى إيه فى تل أبيب فى منتصف الستينيات « لقد كان أروع رجل تعرفت عليه فى الحكومة فقد كان محترفاً حقيقياً ، ولم تكن الصداقة فى الكتب التى بحوزته . والاحترام كالة أفضل . ولم يكثر بالأصدقاء » . ولم يكن أكثر المقربين لباربر من مواطنيه الأمريكين ولكن من كبار مسئولى الحكومة الاسرائيلية بمن فى ذلك جولدا مائير التى أصبحت رئيسة للوزراء عام ١٩٦٩ والمajor جنرال أهارون ياريف مدير المخابرات العسكرية اعتباراً من ١٩٦٤ حتى ١٩٧٢ . وبالطبع لم يكن أى مسئول اسرائيلى يتحدث مع أجنبى عن الأسلحة النووية ولكن شاركهم باربر فى النهاية هذا التابو .

ومع ذلك فان رجال باربر هم الذين أبرقوا قبل حرب يونيه ١٩٦٧ بأن اسرائيل أكملت التصميم الأساسى للأسلحة وقادرة على تصنيع رعوس حربية لتركيبها على صواريخ كما يحتمل أن تكون اسرائيل قد امتلكت قنبلة بدائية مصنعة أو قنبلتين جاهزتين للانطلاق ولكن ، وهو ما لم يكن فى وسع السفارة أن تدركه ، لم يكن رئيس الوزراء أشكول قد اتخذ قراراً بالبداية فى الانتاج على نطاق واسع .

ولم يكن التجسس على ديمونه مسئولية المخابرات المركزية كما هو الحال فى غالبية الدول الأجنبية ولكنه ترك للمحقى الجيش والبحرية والسلاح الجوى الأمريكى فى السفارة وتضمنت مهام التجسس الخاصة بالوكالة مراقبة الأنشطة السوفييتية وامداد أى ضابط يريد القيام برحلة فى عطلة نهاية الأسبوع مع عائلته الى النقب بكاميرات خاصة وأفلام وزجاجات نبيذ مجانية . واعترف الضباط الأمريكيون أن القيود التى فرضت فى عام ١٩٦٢ على عمليات السى أى أنه داخل اسرائيل بمثابة رشوة تهدف الى تجنب أى حرج غير مرغوب فيه للحكومة الاسرائيلية التى أصبح يتعين الحد من اختراقها المكثف للحكومة الأمريكية ، ويوضح دبلوماسى أمريكى كبير « لقد قدمنا مساعدة كبيرة لاسرائيل ، فيما يتعلق بامدادهم بالمعلومات الضرورية ولكننا أدركنا أننا اذا لم نفعل فسوف يحصلون عليها بوسيلة أو أخرى . ولم تسفر عمليات التجسس القليلة التى نظمناها الـ « سى أى إيه » قبل ١٩٦٢ عن شىء ويرجع هذا جزئيا الى طبيعة الشبكة الأمنية المتينة فى اسرائيل وأيضا بسبب قدرة اسرائيل على مراقبة أنشطة الأمريكيين المعينين فى اسرائيل . فقد كانت ومازالت اتصالات السفارة الأمريكية جميعا بالمواطنين أو المسؤولين الحكوميين الاسرائيليين تصب فى مكتب اتصال خاص فى وزارة الخارجية الاسرائيلية وكان مفهوما أن مسئولى المخابرات والمسئولين العسكريين الأمريكيين الذين يحاولون انتهاك نظام الاتصال سيقابون عن كثب . وفى ضوء صعوبة القيام بعمل سرى داخل اسرائيل فان عمل رئيس محطة السى أى أية تقلص الى مجرد كتابة عمليات التقييم السياسية والبقاء على اتصال وثيق بنظرانه فى الموساد والمخابرات العسكرية . وظلت اسرائيل - بالفيض المستمر من الالاجئين اليهود من الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية - أهم دولة من حيث جمع المعلومات عن الاتحاد السوفييتى ولكن تركت هذه المعلومات لجيمس انجلتون ورجاله فى واشنطن . وكان من الصعب أحيانا على وافد جديد مثل جون ماكون المحافظة على هذه الأمور فى مسارها الصحيح .

وكان ماكون مازال متلهفا على أن تثبت وكالته لما كان يدرك أنه حقيقى وهو أن محطة إعادة المعالجة الكيميائية موجودة تحت الأرض فى ديمونه . ويتذكر بيتر جيسوب رئيس محطة الـ « سى أى إيه » فى أوائل الستينيات انه صدرت اليه أوامر قاطعة بالتوجه الى روما فى بداية عهد ماكون حيث من

المقرر أن يلتقى المدير الذى كان يقوم بجولة واسعة يتفقد فيها منشآت الـ « سى آى إيه » فى أوربا مع البابا وفى هذا الوقت وقبل اختراع الطائرة النفاثة كانت هذه الرحلة تستغرق ساعات طويلا ولكن لم يكن أمام ماكون سوى فترة قصيرة ويتذكر جيسوب « أنه كان فى عجلة من أمره وأبلغنى أن الرئيس كنيدي يعتقد أن أخطر مشكلة تواجهنا هى انتشار الأسلحة النووية » وأراد ماكون أن تتم الاجابة عن الأسئلة الخاصة بإسرائيل وحث رئيس المحطة على أن يقوم « فريقه » بالعمل . وفى هذا الوقت كما يقول جيسوب المذهول كان فريقه فى محطة الـ « سى آى إيه » مكونا من اثنين من معاونين . وعلى الرغم من الصعوبات واصل الرجال فى السفارة الأمريكية الراغبين مثل غالبية الناس فى أن يتقنوا عملهم بأكبر قدر ممكن من المحاولة وإيجاد ما يمكنهم الوصول اليه عن ديمونة . وكان الاقتراب منه متعة وينطوى على قدر من الخطورة . فقد عاقب باربر أحد الضباط بعد أن ألقى القبض عليه الاسرائيليون وبحوزته شبكة لصيد الفراشات خارج سياج الأسلاك الشائكة المحيط بديمونه ، ولكنهم أحيانا ما أضافوا معلومات قيمة ، وكان الكولونيل كارميلو البا الملحق العسكرى للجيش الأمريكى لدى اسرائيل فى منتصف الستينيات ومثل الملحقين الآخرين من السفارات الغربية أمضى العديد من عطلات نهاية الأسبوع بالقيام بجولات فى النقب بكاميرته المزودة بعدسات تليسكرىبية بعيدة المدى ، ويتذكر البا « كل ماكنت أفعله هو التقاط الصور » وكان يقوم بذلك مرة واحدة شهريا على الأقل ويشحن الفيلم إلى واشنطن بدون رد فعل - حتى أظهرت إحدى صوره « دليلا على وجود نشاط فى ديمونه وأضاف البا إن الدخان كان يتصاعد منه وفى النهاية اهتمت السى آى إيه بالامر » ودخلت ديمونه مرحلة حرجة وواصلت السفارة مراقبتها . وارسل جون هادن الذى بدأ رحلته كرئيس لمحطة الـ « سى آى إيه » فى ١٩٦٣ ، إحدى عطلات نهاية الأسبوع إلى بير سبع لرفع أسماء الفرنسيين على صناديق البريد فى المجمعات السكنية فى المدينة ، وكانت محاولة تحديد الذين يقومون بأى عمل فى ديمونه هدفا ثابتا . ولم يتدخل باربر فى عملية التعقب ، فقد حصل ويليام دال بصفته ثانى أكبر دبلوماسى أمريكى على مساحة واسعة فى إدارة الأمور اليومية للسفارة وشجع فريقه على اكتشاف مايمكنهم الوصول إليه . وكان الملحق العلمى فى السفارة فيزيائيا يدعى ويال ويبر تر ويبر الذى

شارك دال اهتمامه بديمونه وعمل ويبر الذى حصل على الدكتوراه فى الفيزياء من جامعة يال بشكل وثيق مع جون هادن فى انتهاك واضح لمرسوم صادر عن وزارة الخارجية يمنع الملحقين العلميين من الاشتراك فى عمل المخابرات . كما اعتمد ويبر على عملية جمع المعلومات التي قام بها ميل البا وشجع كولونيل الجيش على التعاون مع نظيره البريطانى والكندى فى جمع مزيد من المعلومات

وكانت هذه عملية تعقب وحصل الرجال فى السفارة على فترة راحة قصيرة فى ١٩٦٦ من مصدر غير مرجح ، يهودى أمريكى يعيش فى اسرائيل ، فقد أبقى دال وبقية العاملين فى السفارة على علاقات طيبة كما يفعل الدبلوماسيون الامريكيون فى جميع أنحاء العالم ، مع العديد من المواطنين الامريكيين الذين اختاروا الحياة فى الخارج . وأصبح الامريكيون فى اسرائيل يدعون بشكل روتينى لحفلات ورحلات السفارة بالاضافة إلى تصوير الأفلام الامريكية . وأصبح دال وزوجته بصفة خاصة أصدقاء لدكتور ماكس بن عالم الفارماكولوجى من برينستون الذى ساعد الاسرائيليين فى إنشاء معهد الفارماكولوجي (العقاقير) تحت اشراف الأمم المتحدة . ويتذكر دال فى صباح أحد الأيام جاء ماكس إلى السفارة وقال « لدى قصة اريد أن ارويها لك فقد دخلت إلى ديمونه واطلعت على المنشآت النووية . وأنى مقتنع بأن اسرائيل تنتج روعسا نووية » ، ويتذكر بحيويه أنه حين تم الاتصال به بعد ذلك رحلته لديمونه وقد أصبح صديقا حميما ومصدر ثقة ارنست بيرجمان لدرجة دعوته لأن يطلع مباشرة على المفاعل . ورغم أنه درس الفيزياء فى « برينستون وجد أن الزيارة مثيرة » ولكن مربكة « فلم أفهم منها الكثير » مع ذلك لم يكن هناك أي قلق تجاه الانتشار النووى ولكن إيمانه بأن الولايات المتحدة لاتساعد اسرائيل فى طريقها الجاد للحصول على القنبلة لقد اعتقدت أنه يتعين علينا أن نفعل شيئا حيال ذلك - وامدادهم بالمساعدة « وتحدث إلى دال ثم وافق على مناقشة ماعمله على مستوى أرقى مع بوب ويبر ورتب دال الاجتماع . وأوضح بن بعد سنوات أن هدفه من إثارة القضية مع دال ويبر لم يكن للابلاغ عن تقدم إسرائيل النووى كما تصور دال على ما يبدو ولكن محاولة نقل رسالة إلى واشنطن عن الانجازات فى ديمونه ويتذكر : هدفى كان أن أرى كيفية قيام الولايات المتحدة بمساعدة اسرائيل . وحاولت أن أفتح طريقا . »

وشعر دال أن لديه ما يكفي لبلاغه . وأحضر ويبر وآخرين إلى أكثر غرف السفارة أمانا - وهي غرفة مزودة بطبقة عازلة من الرصاص معروفة باسم « الفقاعة » ووضعت المجموعة تقريرا سريا للغاية إلى واشنطن يلخص معلوماتهم . وكانت رسالته الأساسية كما يتذكر دال ، « أن إسرائيل تستعد لتكيب الرعوس الحربية على الصواريخ حتى يمكنها سريعا تجميعها إلى أسلحة تقوم الطائرات بنقلها » . وكان يتعين أن يوافق السفير المصاب بالرعب على التقرير . ويتذكر دال أن « باربر تردد ثم قال « حسنا أعتقد أن الوقت قد حان استمروا فاننى أعتقد أنهم يستحقون ذلك فلترسلوه » وقدم دال التقرير باحساس بالنجاح ويعتقد دال أنه كان أكثر التقارير التي أرسلتها السفارة عن ديمونه دقة . وسأل دال : إذن ماذا حدث ؟ لاشيء على الإطلاق ولم يستجب أى شخص وفى النهاية حل شخص أقل اهتماما بديمونه محل ويبر كملحق علمى واستقال كولونيل البا من منصبه كمساعد لهيئة الأركان المشتركة .

ويقول دال إن مازاد من الاحباط تقديم يهودى أمريكى آخر للمزيد من المعلومات تكشف النوايا الاسرائيلية . فقد كانت السفارة تستضيف مجموعة من مسئولى الحكومة الامريكية في إجتماع اقليمى للملحقين الامريكيين الاقتصاديين والتجارىين ونظم حفل . فى تل أبيب مع المسئولين التجارىين الاسرائيليين وفى اليوم التالى اتصل ايوجين برادرمان مان مساعد نائب وزير الخارجية للشئون التجارية ، بدال وأبلغه أن « احد الاسرائيليين فى الحفل أبلغنى بأن مهمته الأولى كيهودى أمريكى هى مساعدة حكومة الولايات المتحدة فى قبول الأسلحة النووية الاسرائيلية » . ويقول دال « إن برادرمان بدا ثائرا للغاية وقال لى « إننى أمريكى أولا ولست يهوديا أولا » وأوضح لى أن فعل الشيء الصواب بهذه المعلومات ، وعند هذه النقطة ادرك أن رواية برادرمان ستصل لطريق مسدود وقال « إننى لم أفعل أى شيء بها . فقد كنت ادرك أنها لن تفيد » .

وكانت هناك قضايا أخرى بالطبع ، فى السفارة . فقد قررت اسرائيل فى أوائل يونيه ١٩٦٧ القيام بعمل وقائى ضد الحشد العربى فى سيناء ودخول الحرب . ووصل التوتر الدائم الذى استمر عاما إلى ذروته قبل أسبوعين بقرار مصرى بمحاصرة ميناء ايلات . وارسل ناصر المتمتع بثقة زائدة قواته لاحتلال شرم الشيخ فى الطرف الجنوبى لشبه جزيرة سيناء لسد

طريق السفن الاسرائيلية إلى مضيق تيران الذى يؤدى من البحر الأحمر إلى خليج العقبة ثم ايلات .

واعتبرت اسرائيل الاجراء المصرى من أعمال الحرب ولكن تحت ضغط من جانب إدارة جونسون بعدم شن الهجوم ترددت حكومة اشكول وتعرض رئيس الوزراء الذى يواجه رأى العام الراغب فى المبادرة بشن العرب مع الحرب ، لانتقادات شرسة لعدم حسمه للأمر وإخفائه للخبرة العسكرية السياسية وفى ظل التقارير الواردة إلى البيت الأبيض عن وجود مؤامرة للقيام بانقلاب عسكرى ، اضطر اشكول فى أواخر مايو للجوء إلى اعدائه السياسيين بمن فيهم ديان ومناحم بيجين وتشكيل حكومة وحدة وطنية . وبالنسبة لبيجين الذى شغل منصب وزير بلا وزارة فإن هذا التعيين أصبح يعنى دخوله الخدمة فى الحكومة الاسرائيلية للمرة الأولى فى حياته السياسية . وكان تعيين ديان وزيرا للدفاع أمرا أكثر صعوبة على اشكول ففى حقيقة الأمر كانت تعنى اعترافا بأنه غير قادر على قيادة الأمة فى زمن الحرب - فقد حظى ديان بصورته الرومانسية بالاعجاب بين صفوف الشعب وهو مالم يكن يتمتع به أشكول المتردد ووصل إلى منصب وزيرالدفاع مزودا بقوة سياسية ضخمة وزاد من احتمالات هيمنة حزب رافى المتشدد المؤيد للسلاح النووى بزعامة ديفيد بن جوريون مرة أخرى على الشئون العسكرية الاسرائيلية .

وأصبح الجيش بقيادة رئيس الأركان اسحاق رابين مستعدا . وبادرت اسرائيل بالهجوم فى ٥ يونيه وحقت انتصارها المذهل فى ستة أيام واحتلت شبه جزيرة سيناء المصرية وقطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن ومرتفعات الجولان السورية وأكثر الأمور إثارة تمثل فى تحقيق حلم دام ألفى عام باخضاع مدينة القدس القديمة للسيطرة اليهودية . الا أن إسرائيل وجدت نفسها فجأة تسيطر على مليون فلسطينى آخرين .

وأمضى باربر الجزء الأكبر من الحرب فى غرفة الحرب الاسرائيلية وشارك فى حالة الفرح الشديد التى اجتاحت الأمة وكثيرا من الامريكيين بسبب الانتصار الاسرائيلى المذهل . ولم يكن هناك إدعاء للموضوعة فى تقاريره لواشنطن فأراؤه وآراء القيادة الاسرائيلية بدت متطابقة . وعلى سبيل المثال حث باربر واشنطن على عدم ابراز الهجوم الاسرائيلى بالصواريخ والقنابل على السفينة الامريكية ليبيرتى وهى سفينة تابعة للمخابرات البحرية ، فى اليوم

الثالث للحرب . وكانت ليبرتي ترفع علما امريكى وتراقب حركة الاتصالات فى المياه الدولية للشرق الأوسط قبالة ساحل اسرائيل وحددت كسفينة امريكية قبل الهجوم الذى اسفر عن مقتل ٢٤ وإصابة ١٧١ ، وأثار الحادث الاستياء فى جميع أروقة الحكومة الأمريكية ، ومع ذلك لم يكن باربر غاضبا ، وتوضح برقية منشورة فى ملف ليبرتي أنه بعد ساعات من الحادث أبرق بأن اسرائيل لاتعتزم الاعتراف بالحادث وأضاف « أننى أناشدكم بقوة تجنب الدعاية فاقتراب ليبرتي من مسرح العمليات يغذى الشكوك العربية من وجود مؤامرة أمريكية اسرائيلية ... وقد أصيب الاسرائيليون بشكل واضح بالصدمة بسبب الخطأ ويوجهون اعتذارات صادقة » .

وفى نهاية الحرب استدعى باربر بيل دال وأبلغه بتغيير فى السياسة فيما يتعلق بجمع المعلومات عن ديمونه . وأصبح يتعين على دال إبلاغ الملحقين العسكريين فى السفارة بعدم تقديم تقارير عن ديمونه وعدم ملاحقة الاسرائيليين باجراء عمليات مع نظرائهم البريطانيين أو الكنديين . وأبلغ باربر دال « أن اسرائيل ستكون حليفتنا الرئيسى ولايمكننا اضعافها بالتعامل مع آخرين » وكانت هناك رسالة ثانية كما يتذكر دال « فقد قال باربر : البترول العربى ليس فى نفس أهمية اسرائيل بالنسبة لنا لذلك فإننى سأقف بجانب اسرائيل فى جميع تقاريرى وقد يكون على حق فمئذ هذا التاريخ أصبح وإلى باربر مختلفا تماما » .

واعترض دال على التغيير فى السياسة « وساعت علاقتنا » وبعد ذلك حاول باربر تعديل تقرير جيد عن صلاحية دال وظل مقتنعا بأن خلافهما حول ديمونه قد أضر بحياته العملية (فقد عين سفيرا فى جمهورية وسط أفريقيا فى ١٩٧٣ . ومع ذلك دون دال تقرير معلومات آخر فى السفارة عن ديمونه . ووصل فى خريف ١٩٦٧ هنرى كيسنجر الأستاذ بجامعة هارفارد ومستشار ادارة جونسون بشأن فيتنام والذى سيصبح وزيرا للخارجية فيما بعد ، وصل إلى تل أبيب لإعطاء دروس فى كلية الدفاع الاسرائيلية تستمر أسابيع . وفى نهاية الفصل الدراسى توجه كيسنجر إلى مكتب دال فى السفارة وأعلن حاجته لارسال برقية عاجلة على أعلى قدر من السرية إلى البيت الأبيض ويتذكر دال أنه كتبها كاملة وأعطاهها لى لإرسالها وقد كانت تحذيرا عن ديمونه ويتذكر دال بحيوية واستنتاجها النهائى الذى نص على أنه نتيجة « للفصل الدراسى الذى

قضيته هنا ، فأننى مقتنع بأن اسرائيل تقوم بتصنيع رءوس نووية » . ويتذكر بصفاء ذهن تحذير كيسنجر له وقولهاى « سوف أعاقبك بشدة إذا تسرب هذا الأمر » .

« وكانت هذه أولى أوامرى من كيسنجر » وبعد مغادرة اسرائيل قدم دال سلسلة من التقارير الروتينية عن ختام فترة الخدمة لواءت رءوستو مستشار جونسون للأمن القومى وعدد من كبار المسئولين الحكوميين ولم يكن مثيرا كما يقول « ألا يسألنى شخص عن القنبلة الاسرائيلية . » وحاول مرة أخرى فى منصبه التالى فى مجلس التخطيط السياسى بوزارة الخارجية إثارة الأسئلة حول ديمونه ولكنها أسفرت عن نفس النتيجة . ومن بين مهامه الأولى فى المجلس ، الذى يعد مركز التفكير فى الوزارة وضع ورقة عن منع الانتشار النووى وأراد أن يضمناها فصلا عن ديمونه ولكن لم يصرح له بمناقشة القضية مع أعضاء لجنة الطاقة الذرية فى الكونجرس . وحين أحتج أعلن مسئول كبير فى وزارة الخارجية أن القنبلة الاسرائيلية هى أكثر أمور السياسة الخارجية حساسية فى الولايات المتحدة . ولم تشر دراسته النهائية لديمونه .

وباستمرار باربر فى موقعه طويلا اختفت القنبلة الاسرائيلية بعد حرب ١٩٦٧ كقضية بارزة فى السفارة الامريكية . وأصبحت ديمونه مكانا مجهولا والقنبلة الاسرائيلية كأن لم تكن . وفى وقت مامن هذا العام دعت اسرائيل ارنولد كراميش ، الخبير الامريكى فى دوائر الوقود النووى لزيارة المفاعل ويتذكر كراميش « ارتكبت خطأ فقد أجريت مكالمة لباربر فلم يكن بوسعنا أن نزور المكان معا لأن ذلك سينطوي على الاعتراف بديمونه » وكان كراميش يزور اسرائيل كزميل فى معهد الدراسات الاستراتيجية فى لندن . وقد قرأ كراميش عن عمليات التفتيش الامريكية فى نيويورك تايمز وأثار حجة واضحة وقال : « أننى حتى لست مسئولاً زائرا » ولم يتزحزح السفير وقرر كراميش عدم تحدى نظريته المشكوك فيها « ولم يذهب للمفاعل »

واتبع جوزيف زورهيلين الذى حل محل بيل دال كنائب لرئيس البعثة خط السفير وكان أيضا أقل اهتماما بهذا الموضوع . ويوضح زورهيلين « أن باربر لم يكن على علم كبير بأي شىء فنى مثل كلمات على غرار محطة إعادة المعالجة أو نحوها وبالطبع كان يعلم أن شيئا مجنونا يحدث فى ديمونه وقد وضع الفرنسيون غمامه على أعيننا كما فعل ذلك الاسرائيليون » إلا أن زورهيلين يضيف : إن وجهة نظر السفارة ترى أن اسرائيل حظيت عن عمد

بقدر كبير من القلق الدولى تجاه سياستهم إقناع الآخرين بامتلاكهم للقنبلة وكان هذا تشويها للمعلومات ويقول « على أى حال فإن القضية النووية لم تكن في ذهننا فقد كان أمامنا حرب استنزاف » وفي ذلك يشير زورهيلين إلى المعارك الجوية ومعارك المدفعية التى تم تصعيدها بانتظام أواخر الستينات وأوائل السبعينات بين اسرائيل ومصر التى دعم الاتحاد السوفيتى جيشها وسلاحها الجوى بشكل ضخم بعد حرب الأيام الستة .

وبعد تنصيب الرئيس ريتشارد نيكسون فى يناير ١٩٦٩ أصبح باربر أقل اهتماما بديمونه فقد تخلص من القضية ويتذكر ضابط سابق كبير فى المخابرات الأمريكية أنه تم استدعاء مجموعة من فريق المعاوين لامداد باربر الموجود فى هذا الوقت فى نيويورك تقريراً خاصاً عن برنامج الأسلحة النووية الاسرائيلى وقال المسئول استمع له باربر إلى النهاية وقال بعد ذلك « أيها السادة إننى لا أومن بكلمة مما تقولون » وأصيب المسئول بالدهشة فقد قدم نفس التقرير لباربر فى اسرائيل دون معارضة قبل عدة أشهر وانتحى بباربر جانباً وقال : « سيدى السفير أنك تعلم أنه حقيقى ، ورد باربر إذا اعترفت بذلك فانه يتعين عليه أن أتوجه للرئيس وإذا اعترف به فسوف يتعين عليه أن يفعل شيئاً حيال الأمر . والرئيس لم يرسلنى هناك لتزويدته بالمشاكل فهو لا يريد أن يتم إبلاغه بالأنباء السيئة » .

وكان لدى باربر الكثير من الأسباب الجيدة لعدم رغبته فى إبلاغ الرئيس نيكسون بالأنباء السيئة . فحالة إنتفاخ الرئة التى يعانى منها ازدادت سوءاً وأصبح يعانى بشكل متزايد من الخوف المرضى من الموت كما يقول زور هيلين . وظل محتفظاً بخيمة أكسوجين بجوار فراشه . كما واصل السفير عاداته فى الإهمال فى العمل . ويتذكر زورهيلين مناسبتين فقط فى عملهما معاً الذى دام خمس سنوات انتظر فيها باربر فى السفارة بعد موعد مغادرته المعتاد فى منتصف النهار .

وتملك السفير البدين رعب شديد فى أوائل فترة رئاسة نيكسون من احتمال إبلاغه باختياره ليشغل أكبر منصب سفير تمتعاً بالهيبة فى وزارة الخارجية وهو منصب السفير الأمريكى لدى موسكو فالمرشح لهذا المنصب وكما هو الحال بالنسبة لمثل هذه المناصب فإنه يخضع للموافقة الطبية ولكن - وكما يقول « زورهيلين » لم يكن باربر قد خضع لمثل هذا الكشف الطبى فى

وزارة الخارجية منذ سنوات وكان يدرك أنه لن يتخطاه بنجاح . ويضيف كنا نتخلص من هذا الأمر من خلال طبيب اسرائيلي يكتب تقريراً كل عامين يفيد بأن « السفير قادر على الوفاء بمهام منصبه » وارسل الرد مصحوباً بالشكر لوزارة الخارجية على ثقتها وكان باربر يقول « طوال سبع سنوات قضيتها هنا حققت وضعاً فريداً » . وسمح لباربر في النهاية بالاستمرار في موقعه .

وفي عام ١٩٧٠ شارك باربر في واحدة من المناسبات النادرة التي ظهر فيها حيث شارك مع رئيسة الوزراء جولدا مائير في افتتاح مدرسة أمريكية في تل أبيب وهنا جولدا مائير لحضورها وقال « أرغب في أن أعرف كيف أؤثر على رئيسة الوزراء فيما أطلبه منها » وردت قائلة « سأكشف السر لك الآن فيجب فقط أن تطالبني بأن أفعل ما أريد أن أفعله . »

وحين تعلق الأمر بديمونه فإن باربر أراد ماتريد اسرائيل وكان تأييده لاسرائيل عميقاً ومخلصاً ، ومع ذلك فإن العديد من زملائه السابقين في وزارة الخارجية أصيبوا بالذهول والألم حين وافق في ٣ أبريل ١٩٧٤ ، بعد عام من تقاعده على أن يصبح عضواً في الفرع الأمريكي لبنك لويبي ، البنك الحكومي الاسرائيلي . ولم يكن هناك شيء غير قانوني في ذلك ، لكن الكثير من مسئولى وزارة الخارجية يعتبرون أن مثل هذه المناصب تطرح تضارباً واضحاً . ولم يكن باربر بالتحديد ليهتم كثيراً بما يفكر فيه زملاؤه وظل عضواً في مجلس الإدارة حتى وفاته .

قرار اسرائيلى

فى اوائل ديسمبر سنة ١٩٦٧ تلقى ايجال ألون بطل حرب سنة ١٩٤٨ والمؤيد لاعادة توطين الضفة الغربية رؤية سرية لمستقبل اسرائيل النووى . وقد هزه ذلك لدرجة البكاء . فقد دعى مع مجموعة من معاونين لتفقد الاعمال الاولى فى أول حقل للصواريخ النووية الاسرائيلية ، تحت التشييد فى مكان مجهول يعرف على الخريطة باسم هيربات زاتشرياه ، فى سفح جبال صهيون غرب القدس وسوف تدفن المخابىء المخفية بخبرة كبيرة ، التى لم تكتشفها المخابرات الامريكية طوال سنوات ، تحت الارض فى نهاية طريق بلا علامات مزود بكاميرات الدوائر المغلقة .

ومثلت المخابرات أفضل تكنولوجيا أنشأتها شركة تخطيط المياه المملوكة للدولة « تاهال » التى كانت تتفاوض حينئذ مع شاه ايران لبناء خط انابيب البترول سعة ٤٢ بوصة لنقل البترول الايرانى الي مينائى ايلات وأشدود الاسرائيليين . امتدت البراميل الملساء التى ستطلق من خلالها الصواريخ داخل البلاد بأطوال خطوط الانابيب . كانت سنوات طويلة تفصل اسرائيل عن الحصول على قدرة صواريخ نووية ، فقد كان أول اختبار لصاروخ « جيريتشو » قد تم بنتائج متضاربة فقط قبل عدة أشهر . واجه الصاروخ الذى انتج بالاشتراك مع شركة داسو الفرنسية ، مشكلات فى التوجيه ولم يكن بعد قادرا على المكان الموجه له .

ومع ذلك فإن هذه المخابىء الاولى مثلت كما فهم ألون بوضوح ، نوعا جديدا من الأمن العسكرى للأمة ، ويذكر مراقب اسرائيلى « ان الابتهاج كسا وجه ألون . فها هنا رجل حارب فى سنة ١٩٤٨ بمدفع نصف ألى فقط ، وبعد عشرين عاما تنتج اسرائيل صواريخ نووية . فنحن شعب عاد للحياة من الموت . ففى جيل واحد أصبحنا مقاتلى ، وأسبارتاكوس عصرنا » .

ولم يتمكن ألون من مقاومة التباهى بما شاهده . فبعد عدة ايام ، أصاب زملاءه فى الوزارة بالصدمة حين حذر مصر فى خطاب عام فى حيفا من ان اسرائيل سترد باستخدام اسلحة متطورة على أى هجوم مصرى على تجمع سكانى ، وقال « إن أى سلاح تتمكن مصر من انتاجه أو شرائه بمساعدة قوى عظمى يمكننا مواجهته أحيانا بمساعدة قوة عظمى وأحيانا بدون هذه المساعدة » وبصفته عضوا فى اللجنة المختارة لقضايا الامن القومى التابعة لمجلس الوزراء فإن ألون كان يتمتع بمصداقية كبيرة . ولكن لم يعترف أى مسئول اسرائيلى علنا بوجود نظام صاروخى نووى ، وهاجم المسئولون الحكوميون سر تأكيدات ألون الخفية بوصفها انتهاكا للأمن كما انتقد فى الصحف علنا لخلقها حالة رعب .

وقد تصور برنامج الصاروخ الاسرائيلى الذى اطلق عليه الاسم الشفرى ، « المشروع ٧٠٠ » قبل عدة سنوات ارنست ديفيد بيرجمان ليكون المرحلة الاخيرة المكلفة نحو الخيار شمشون . ويتذكر مسئول اسرائيلى سابق مشاهدة أشكال تشير الى ان القيمة الاجمالية طويلة المدى ، اذا أمرت بها لجنة الامن القومى لرئيس الوزراء ، ستكون ٨٥٠ مليون دولار وهو ما يزيد على ميزانية الانفاق الدفاعى الاسرائيلى ، وكانت العناصر الاخرى للبرنامج النووى تتخطى حتى التكلفة الباهظة للصواريخ وظلت التكلفة الاجمالية للبرنامج النووى حاجزا كبيرا لانتاج القنبلة واكبر عقبة أمام المسئول الذى تولى فى أواخر الستينيات مسئولية المستقبل النووى لاسرائيل وهو وزير الدفاع موشى ديان .

وكان هناك هدف استراتيجى من زيارة ألون لزاشارياه ، فقد تغطى ديان بالعصابة السوداء على عينه وميله نحو اثاره ألون وخرج من حرب الستة ايام كبطل عالمى ، كما منحت ظروف ما بعد الحرب ديان وزملاءه من مؤيدى البديل النووى فرصة متجددة لأن يدينوا علنا الهدف الضخم لقنابلهم المتوقعة وهو الاتحاد السوفييتى ، وكان ديان من بين الأوائل الذين تنبأوا فى وزارة أشكول بأن السوفييت - بحثا عن أى موطئ قدم - يمكنهم الوصول اليه فى صراعهم الأيديولوجى مع الولايات المتحدة وسيملاون فراغ القوة فى الشرق الأوسط ويصبحون التهديد الرئيسى لاسرائيل ، وفى أوائل يوليو حذر ديان فى حديث مع صحيفة « فرانكفورتر الجمانية » الألمانية الغربية بأنه اذا اختار السوفييت الوحدة مع العرب ضد اسرائيل فانه « لن يتردد لحظة فى أن ينصح

حكومته بمحاربة الروس وهزيمتهم مثل العرب تماما ... فاسرائيل ليست فى حاجة لأن يرهبها أى انسان .

وكان ديان يعكس بوضوح إحساس العزلة الذى شق طريقه داخل المستويات العليا فى القيادة الاسرائيلية ، نظريته لم يتم الاحساس بها منذ أزمة السويس عام ١٩٥٦ ، فقد رد « شارل ديغول » على الحرب باتهام اسرائيل بأنها المعتدى وألغى جميع صفقات السلاح لاسرائيل وأنهى ١٢ عاما من الدعم الفرنسى الوثيق لاسرائيل . كما أجل « ديغول » عملية الشحن الوشيكة لخمسین طائرة مقاتلة من طراز « ميراج - ٢ » تم شراؤها من قبل ، كما زعم للصحفيين أنه لم يعلم بعقد « داسو » مع اسرائيل حتى تم أول اختبار لصاروخ « جيرتشو إل » على الرغم من أن الشركة الفرنسية ستواصل العمل مع الاسرائيليين لعام آخر فى برنامج الصواريخ .

ومضى السوفييت وأتباعهم فى الكتلة الشرقية باستثناء رومانيا أبعد من ذلك ، فقد جمدت جميع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل . كما بدأ السوفييت على الفور إعادة تسليح عملانهم العرب . وقام الرئيس « نيكولاي بودجورنى » بزيارة رسمية مظفرة الى القاهرة فى أواخر يونيو وحياء مئات الآلاف من المصريين ، وبدأت طائرات محملة بالأسلحة السوفييتية الوصول بعد ذلك بفترة قصيرة لتبدأ عملية مكثفة وسريعة لملاء مخازن الأسلحة المصرية الخاوية التى ستجدد جميعها بأسلحة جديدة فى غضون عام . وفى النهاية أرسلت موسكو المستشارين السوفييت وطائرات ميج ذات مستوى الأداء المتقدم الى مصر ، وفى المقابل حصل الروس على معاملة خاصة فى أربعة موانئ على البحر المتوسط وسيطرة فعلية على سبع قواعد جوية مصرية . كما كان السوفييت على نفس القدر من السخاء فى دعمهم لسوريا والعراق الخاسرين الآخرين مع الأردن فى حرب الستة أيام .

واعترضت المخابرات الاسرائيلية الاتصالات التى تمت على مستوى عال بين القاهرة ودمشق وموسكو التى كانت مليئة بالحديث عن الحرب التالية فى الشرق الأوسط وقليل من المناقشة عن الحرب الأخيرة ، وفجأة انتشر الأسطول الروسى بقوة أكبر فى البحر المتوسط بوجود سفينتين أو ثلاث متمركزة قبالة الساحل الاسرائيلى ، فى محاولة واضحة لاعتراض الاتصالات الاسرائيلية ، لم يتم الرد على هذه الاستفزازات كما تراها اسرائيل ، من جانب القوة العظمى الأخرى الولايات المتحدة .

وفى أواخر أغسطس عام ١٩٦٧ اجتمعت الدول العربية يدعمها التأييد السوفييتى ونصيحته فى أول اجتماع قمة بعد الحرب فى الخرطوم واتفقت على ما سيصبح معروفا « باللامات الثلاثة » لا للسلام ولا للمفاوضات ولا للاعتراف .

وازداد توجه « ديان » نحو القنبلة باقتناعه بأن اسرائيل لا يمكنها الاعتماد على أمريكا لردع هجوم سوفييتى . ففى سنة ١٩٦٦ أمضى فترة كصحفى فى فيتنام الجنوبية وأبلغ فيما بعد « والتر روستون » مستشار الأمن القومى فيما بعد بأنه « خرج وقد انتابه قلق شديد بمدى تصميم الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها » . ففى أى أزمة يمكن أن تدعم واشنطن اسرائيل أو لا تدعمها ، كما حدث فى السويس ، وذلك وفقا لتقديرات البيت الأبيض لمصالحه الدولية والاقليمية ، واعتقد « ديان » أن موسكو بالمثل ستكون مستعدة لتقديم المعونة للعرب ليس من أجل اهتمامها العميق بالشرق الأوسط ولكن لحماية هيبتها ومصالحها الدولية . وأيا كانت دوافعهم فإن « ديان » بدا مقتنعا بأن القوتين العظميين ستمليان الأحداث فى الشرق الأوسط ما لم تصل اسرائيل الى الاكتفاء الذاتى من حيث التسليح . ويرى « ديان » أن بقاء اسرائيل يعتمد الآن على قدرتها على انتاج الأسلحة النووية على نطاق واسع وتوجيهها الى الاتحاد السوفييتى ، كما حددت فرنسا هدفها فى قوتها ليكون موسكو .

وتركزت مهمة ديان فى أواخر ١٩٦٧ وأوائل ١٩٦٨ فى اقناع زملائه من أعضاء الوزارة بأنه اذا تم اقناع السوفييت بأن التهديد الاسرائيلى مؤكد فإنهم قد يقررون أن الأمر لا يستحق نشوب حرب فى الشرق الأوسط . كما أن قنبلة اسرائيلية موثوق بها ستردع السوفييت من اتخاذ أى خطوات فى الشرق الأوسط تعرض بقاء اسرائيل للخطر مثل الموافقة على امداد الدول العربية بالسلاح النووى . ويرى سيناريو « ديان » أن عملاء المخابرات الاسرائيلية سيبلغون سرا نظراءهم السوفييت فور بدء عمل التجميع فى ديمونة بأمره . وحين تنتج اسرائيل أول قنابلها فانه سيتم أيضا ابلاغ موسكو وتذكيرها أنه لا يوجد سبيل لايقاف موسكو الموساد من تهريب سلاح نووى عبر الحدود بسيارة أو داخل ميناء سوفييتى بواسطة زورق ، أما بالنسبة لبقية العالم بما فيه الولايات المتحدة ، فسيظل هناك غموض يتم دراسته حول مسألة ما اذا كانت

اسرائيل تملك القنبلة . وولدت الحجة للاحتفاظ « بقنبلة اسرائيلية فى القبو » .
وحصل « ديان » على دعم لعملية الحشد فى وقت ما فى الأشهر الأخيرة
من عام ١٩٦٧ حين علم الاسرائيليون من المخابرات الأمريكية أن الاتحاد
السوفييتى أضاف أربع مدن اسرائيلية كبرى هى تل أبيب وحيفا وبير سبع
وأشدود لقائمة أهدافه النووية . وعلى ما يبدو أنه تم الحصول على هذه
المعلومات ذات الحساسية القائمة بصورة غير رسمية ويوضح عضو سابق فى
الفريق المعاون لرئيس الوزراء أشكول : « لقد حصلنا على هذه المعلومات
بطريقة غير مباحة » ولم يقدم أية تفاصيل أخرى .

وقدم « هنرى كيسنجر » الذى كان حينئذ مستشار السياسة الخارجية
لحاكم نيويورك « نيلسون روكفلر » فى حملته للحصول على ترشيح الحزب
الجمهورى دعما آخر . فقد التقى « كيسنجر » فى فبراير ١٩٦٨ مع مجموعة
من الدارسين الاسرائيليين فى منزل الجنرال « ايلاد بيليد » مدير الكلية
العسكرية الاسرائيلية فى القدس حيث كان قد قام بالتدريس فى العام السابق.
ويقول « شلومو أرونسون » الأكاديمى الذى كتب عن السياسة النووية
الاسرائيلية أن كيسنجر كان مثيرا حين قال ان الولايات المتحدة لن « ترفع
إصبعها من أجل اسرائيل » اذا اختار السوفييت التدخل مباشرة « على سبيل
المثال بهجوم سوفييتى ضد قواعد السلاح الجوى فى سيناء » . ونقل
« أرونسون » الذى حضر الاجتماع عن « كيسنجر » اعلانه ثلاثة أمور « أن
هدف أى رئيس أمريكى هو منع الحرب العالمية الثالثة ، وثانيا أن أى رئيس
أمريكى لن يخاطر بوقوع الحرب العالمية الثالثة من أجل الأراضى التى تحتلها
اسرائيل وثالثا أن الروس يعلمون ذلك » .

وفى أوائل عام ١٩٦٨ بدا واضحا أن الانتصار الساحق فى حرب الأيام
الستة لم يحل أيا من مشكلات اسرائيل السياسية والعسكرية فى الشرق
الأوسط . وطار « اسحق رابين » رئيس هيئة أركان الجيش الى واشنطن فى
منتصف ديسمبر ١٩٦٧ وقال الكثير فى اجتماع مع الجنرال « ايرل ويلر »
رئيس هيئة الأركان المشتركة . وأشار « ويلر » فى مذكرة سجلت عن الاجتماع
ونشرت فيما بعد ووضعت فى ملف فى مكتبة « ليندون جونسون » بدأ رابين
الحوار بأن أوضح أن اسرائيل تجد نفسها فى وضع فريد بعد انتصارها فى
الحرب ولكن لا تعيش فى سلام « وأبلغ رابين ويلر » ان اسرائيل فى وضع أقل

تميزا الآن مما كانت عليه قبل ٥ يونيه حين بدأت الحرب فالسوفييت لا يريدون تسوية سلمية . فهدفهم هو الابقاء على جو التوتر حيث يمكنهم زيادة اعتماد عربى متزايد على القوة والنفوذ السوفييتيين برؤية نحو المحافظة على المميزات السوفييتية فى المنشآت البحرية والجوية ، وفى النهاية السيطرة على البترول العربى .

وردت الجالية اليهودية الأمريكية على نصر يونيه المثير بفيض من المال والزيارات المتزايدة وانتعشت السياحة فى أواخر ١٩٦٧ ، وحدث نفس الشيء للاقتصاد الاسرائيلى ، وقال السفير « ووارث باربر » لفريق العاملين فى السفارة الأمريكية فى تل أبيب الشاعرين بالشك ، ان نجاح اسرائيل دعم علاقته بواشنطن . ومع ذلك أثبتت أمريكا عدم القدرة على الاعتماد الأساسى عليها كحليف فى أعين « ديان » والعديد من مؤيديه فى ديمونه ومجالات أخرى، وذلك قبل شهر من نشوب حرب الأيام الستة حين لم ترد على أغلاق « ناصر » المضيق تيران ومحاصرة ايلات . وأوضحت وثائق وزارة الخارجية الاسرائيلية أن « دوايت أيزنهاور » وعد كتابة بعد أزمة السويس عام ١٩٥٦ بأن الولايات المتحدة ستستخدم القوة اذا اقتضت الضرورة للابقاء على المضيق مفتوحا . وطالبت اسرائيل « جونسون » بتنفيذ الالتزام بعد حصار « ناصر » وشعرت بالخيانة بعد أن علمت أن وزارة الخارجية اعتبرت التزام « أيزنهاور » لاغيا بتركه للسلطة فى أوائل عام ١٩٦١ ، وتم ابلاغها أن اتفاقية يصدق عليها مجلس الشيوخ الأمريكى فقط هى الملزمة لأى ادارات تالية . وبدون أن تدرى واشنطن كانت ألعوبة فى أيدي ديان وطموحاته النووية .

ومع ذلك لم تكن اسرائيل قوة نووية كاملة : فلم يأمر أى مسئول المفاعل ومحطة اعادة المعالجة أن تبدأ فى انتاج البلوتونيوم . واستمرت المخاوف المالية تزعج القيادة ، ويتذكر مسئول اسرائيلى رؤية تقديرات تشير الى أنه بحلول أوائل السبعينيات فإن البرنامج الكامل للأسلحة النووية بما فى ذلك الصواريخ والرؤس الحربية سيكلفهم أكثر من عشرة فى المائة من اجمالى ميزانية اسرائيل - أو ما يقرب من مليار دولار . وأمن « بنحاس سابير » الذى اعتبر بين القيادة الاسرائيلية المسئول الاقتصادى لحزب العمل المشكل حديثا ، بقوة بضرورة أن تحقق القروض والاستثمارات الحكومية تطورا فى التنمية

الاقتصادية ولذلك لم يكن تخصيص الدولارات لديمونه أمرا ذا معنى بالنسبة له. واعتبر أن حصول اسرائيل على القنبلة سيؤدي فقط الى نزاعات مع الولايات المتحدة ويقلل تدفق المساهمات الأمريكية .

ويتذكر مسئول اسرائيلي أن « ديان » اتخذ قرارا حساسا في أوائل ١٩٦٨ . فقد اتصل « بسابير » وطالبه بأن يمضى يوما معه كما فعل تماما مع « ألون » وتوجه الرجلان الى « ديمونه » ويقول المسئول الاسرائيلي ان «ديان» جعله يشاهد كل شيء من الألف الى الياء . ولم يكن أى شخص قد شاهد منشأة اعادة المعالجة بأكملها . وبدا « سابير » مثل القطة التى وجدت قشدة لبن طازج . وعاد وقال لـ « ألون » الذى مازال يعارض الالتزام النووى الكامل : « هل رأيت المكان بأكمله ؟ لقد شاهدته وأنت لا تعلم أى شيء . وبعد الآن لن تحدث مذابح أخرى » .

وفى وقت ما فى أوائل ١٩٦٨ أمرت « ديمونه » أخيرا ببدء الانتاج على نطاق كامل وبدأت فى انتاج ما يتراوح بين أربعة وخمسة رعوس حربية سنويا - وبلغ عدد القنابل مع بدء حرب يوم « كيبور » فى أكتوبر ١٩٧٣ أكثر من ٢٥ قنبلة فى الترسانة ، ولا يوجد دليل على أن مجلس الوزراء الاسرائيلي اتخذ قرارا رسميا بشأن « ديمونه » ، ومع هذا فان الانتاج فى خط التجميع الأول للقنبلة سواء تم حظره رسميا أم لا ، أصبح أمرا معروفا فى الدوائر العليا من مسئولى الأمن القومى وحظى بإشادة واسعة النطاق ، ويتذكر مسئول اسرائيلي أنه تم فتح زجاجات الشمبانيا فى « ديمونه » وفى بعض المكاتب الحكومية فى تل أبيب والقدس حين وردت المعلومات عن تجميع القنبلة الأولى ، وكان يعتقد على نطاق واسع أن أول رأس حربية حفرت عليها عبارة بالانجليزية والعربية تعنى « لن يحدث بعد الآن » .

ويوضح مسئول سابق فى الحكومة الاسرائيلية الاجراء البيروقراطى وراء قرار بدء خط التجميع فى « ديمونه » بقوله ، برجفة وابتسامة أن « موشى ديان » قرر من جانب واحد أنه يملك تأييد كبار رجال المال ويملك كل السلطة التى يحتاجها - كوزير للدفاع - لتحويل اسرائيل الى قوة نووية ، وطرح « أموس ديشاليت » تكهن مماثل فى هذا الوقت للدكتور «ماكس بن» صديق « أرنست بيرجمان » الأمريكى . ويذكر بن : « كنا نتحدث عن ديمونه » وقال أموس (انه الشخص الذى يتصرف من تلقاء نفسه) .. «

وباتخاذ القرار أخيرا ضم الجهاز البيروقراطي صفوفه كما يفعل الاسرائيليون دائما فى شئون أمن الدولة ، وكانت الضرورة الملحة الاولى تتمثل فى الحصول على اليورانيوم الخام - وكميات كبيرة منه ، وعلمت الموساد بوجود مئات الأطنان من الخام فى مخزن بالقرب من « انتويرب » ببلجيكا متوافرة من أجل شرائها فى أوروبا ، ولكن البديل لم يكن قائما نظريا : فمثل هذه الصفقات فى أوروبا تخضع لرقابة « يوراتوم » السوق المشتركة للوكالة النووية ، وكان من غير المتوقع الموافقة على مثل هذه الصفقة الضخمة لاسرائيل ، فلم تكن « ديمونه » بعد كل هذا ، خاضعة للإشراف الدولى . وحتى اذا كان من الممكن ترتيب هذه الصفقة ، فلم يكن هناك أحد فى اسرائيل مستعدا لترك العالم يعرف بأن « ديمونه » تشتري إمدادات من اليورانيوم تكفى ثمانى سنوات ، وهى المفاعل الذى يسود اعتقاد بأن طاقته تبلغ ٢٤ ميجاوات ولا يستهلك أكثر ٢٤ طنا من الخام ، وتمثل الحل الذى طرحته « الموساد » فى الاتصال بأحد عملائها فى ألمانيا الغربية فى مارس ١٩٦٨ مطالبته بإبرام صفقة اليورانيوم مقابل ٤ ملايين دولار بزعم أنه يمثل شركة كيماويايت ايطالية فى ميلانو ، ووافقت « يوراتوم » على الصفقة فى أكتوبر وشحن اليورانيوم من « انتويرب » على متن سفينة أعيد تسميتها « شيربرج إيه » . وكان عميلا اسرائيليا فى مكان ما بتركيا قد اشترى هذه السفينة بأموال الموساد . وتفيد التقارير المنشورة التى أكدها مسئولون اسرائيليون أنه فور خروج السفينة الى عرض البحر تم نقل خام اليورانيوم على متن سفينة شحن اسرائيلية تحرسها الزوارق الحربية ونقل الى اسرائيل . وعلمت « يوراتوم » فى غضون عدة أشهر باختفاء الشحنة الضخمة من خام اليورانيوم ولم يمض وقت طويل حتى بدأت المخابرات الأوربية والأمريكية تقدم تقارير داخلية عن تورط الاسرائيليين فى الأمر . واستغرق الأمر تسع سنوات مع ذلك قبل أن تصل قصة اليورانيوم المسروق الى الصحافة وأصبحت الفضيحة فى النهاية موضوع كتاب صدر عام ١٩٧٨ بعنوان « فضيحة بلامبات » ، وتمثل رد فعل اسرائيل على الكتاب وعلى التقارير الصحفية السابقة على صدوره فى الاستمرار فى امتلاكها أى قدرة نووية ، ولم يبدو أن أحد يهتم بالأمر سوى عدد قليل من أصحاب الاجتماعات العامة وعدد محدود من الصحفيين .

هدية رئاسية

بعد حرب الستة أيام ورغم الشكاوى الإسرائيلية من التهديد السوفييتى المتزايد فى الشرق الاوسط . تحولت إدارة جونسون مرة أخرى لتبدو حليفا غير دائم فى أعين اسرائيل حيث انضم الرئيس - القلق من أجل تجنب قطيعة مع العالم العربى - إلى ديجول وحظر جميع شحنات الاسلحة لإسرائيل لمدة ١٣٥ يوما . ويشير الإسرائيليون الشاعرون بالمرارة إلى أن أمريكا فعلت ذلك فى حين واصل السوفييت إعادة امداد حلفائهم ، كما تحاشى جونسون أى التزام معلن قوى بالدفاع عن إسرائيل فى أى أزمة . فقد سأل دان راثر صحفى شبكة « سى بى أس » فى المؤتمر الصحفى لنهاية العام عما اذا كانت الولايات المتحدة متمسكة « بنفس نوعية الالتزام الثابت بالدفاع عن إسرائيل ضد الغزو كما فعلنا فى فيتنام الجنوبية » ولم ترض اجابته سوى عدد ضئيل من الإسرائيليين حيث قال « لقد أوضحنا اهتمامنا المحدد تماما بإسرائيل ورغبتنا فى المحافظة على السلام فى هذه المنطقة من العالم بكل الوسائل . ولكن نحن لا تربطنا بهم معاهدة أمنية مشتركة كما هو الحال فى جنوب شرق آسيا » .

ومع ذلك بدأ رئيس الوزراء أشكول متلهفا على القيام بزيارة رسمية لواشنطن فى يناير سنة ١٩٦٨ للمناشدة من أجل بيع طائرات « أف ٤ » لتحقيق توازن مع إمداد الاتحاد السوفييتى لمصر بطائرات ميج . وكانت الطائرة « أف ٤ » أكثر الطائرات تقدما فى الترسانة الامريكية وتحجج البنتاجون ووزارة الخارجية بأن إسرائيل ليست فى حاجة لهذه الطائرات من أجل المحافظة على التفوق العسكرى على المصريين الذين تعتبر طائراتهم « الميج ٢١ » ذات مدى أكثر محدودية وأقل قدرة ، كما يعنى ادخال طائرات أف ٤ المتقدمة فى الشرق الاوسط تصعيدا غير ضرورى وبدون سابق إنذار

وستظل إسرائيل متفوقة بقاذفات « آيه ٤ سكاي هوك » التي حصلت عليها من قبل . إلا أن جونسون أو بعض كبار مسئوليه - على ما يبدو - لم يأسوا من محاولة اقناع إسرائيل بالموافقة على معاهدة منع الانتشار النووي ويرغبون في مقايضة خمسين طائرة من طراز « أف ٤ » بهذه الموافقة . وفي مذكرة قبل القمة قدمت لجونسون في ٥ يناير سنة ١٩٦٨ ناقش والت روستو قائمتين « ماذا نريد » و « ماذا سنعطى » وتضمنت قائمة « ماذا نريد » تذكرة روستو بأننا نعتقد أن لدينا معاهدة مقبولة لمنع الانتشار النووي . ونعتقد ان ذلك سيخدم أمن إسرائيل على المدى البعيد . ونتوقع أن توقعها إسرائيل ، وتتضمن قائمة « ماذا نعطي » ٢٧ طائرة أخرى من طراز سكاي هوك ، ووعدا . بخفض المدة اذا احتاجت إسرائيل إلى طائرات فانتوم .

وكان اقتراح روستو بامكان الربط بين صفقة فانتوم ومعاهدة منع الانتشار النووي هزلية اذا وضع في الاعتبار التزام إسرائيل بديمونة والمعلومات الامريكية الوفيرة التي قدم معظمها سفارة والى باربر فى تل ابيب عن هذا الالتزام . وبعد سنوات طويلة وفى حديث صحفى اعترف روستو بأنه كانت لديه بعض الشكوك تجاه أهداف إسرائيل النووية وقال « اذا سألتنى عما كنت أعتقد فى الستينات فإننى أقول إننى تصورت أنهم يتحركون ليضعوا أنفسهم فى وضع يسمح بامتلاك القنبلة . فالجميع كانوا يعرفون ما كانت تقوم به إسرائيل . »

وظهر افتقار مماثل للواقعية فى أسلوب تناول البيت الابيض لصورة أوسع للشرق الاوسط كما لخصتها مذكرة روستو فى ٥ يناير « لا يمكننا تأييد إسرائيل التى تقف ساكنة .. فالعرب يحتاجون إلى الامل فى الحصول على تنازلات إسرائيلية فى مسائل اللاجئين والقدس والسماح للاجئين الجدد بالعودة إلى الضفة الغربية وتجنب اجراءات دائمة فى الأراضى المحتلة » وستظل القضايا هى نفس القضايا طوال الثلاثة والعشرين عاما التالية على الأقل .

وكان يتعين على روستو أن يدرك أن الجيش الإسرائيلى وصل إلى حالة ثورة فعلية مع نهاية حرب الأيام الستة فى المناطق الجديدة المحتلة فى القدس والضفة الغربية ومرتفعات الجولان ودمر البيوت العربية وقام بنهبها ، فى محاولة واضحة لدفع الفلسطينيين والعرب الآخرين خارج أراضيههم إلى داخل الاردن وسوريا ودمر أكثر من مائة منزل عربى فى مدينة القدس القديمة فى

اليوم الأول بعد الحرب على أيدي القوات الإسرائيلية العاملة تحت المصاييح القوية بواسطة البولوزورات ، وأوضح تيدي كوليك فى عام ١٩٧٨ فى مذكراته لماذا كانت هذه العجلة ضرورية « فقد كان احساس المسيطر هو أنه يجب أن نفعلها الآن فقد يكون الأمر مستحيلا فيما بعد ويجب أن تتم » . واستخدمت البولوزورات والديناميت بضرارة بصفة خاصة فى جميع أنحاء الضفة الغربية ، وفى قرية قلقلية غربى نابلس دمر ٨٥٠ منزلا من منازلها البالغ عددها ألفا خلال ثلاثة أيام من الاحتلال الإسرائيلى . واتهم موسى ديان فى وقت لاحق الجنود الإسرائيليين بالقيام بأعمال « عقابية » فى القرية وأمر بتوفير الاسمنت والسلع الأخرى للقرويين لاعادة بناء منازلهم . ومرت فترة قصيرة بعد الحرب تساعل فيها العديد من كبار المسئولين الإسرائيليين ، صراحة ، عن الحكمة من الابقاء على الاراضى المحتلة من بينهم ديان وبن جوريون . ووجدوا أن الحرب وفرت لإسرائيل فرصة فى مقايضة الأرض بالسلام الدائم وعادة ما كان بن جوريون يقول لاتباعه أن اليهود حكام يتسمون بالخسة « وصرح بن جوريون لصحفى أمريكى « سيئاء ؟ ... غزة الضفة الغربية فلتذهب جميعها . فالسلام أكثر أهمية من الاملاك . ونحن لا نريد أراضى » . وأعرب ليفى أشكول عن شكوكه الخاصة لأبى فينبورج الزائر بعد أسابيع قليلة من الحرب وقال باليهودية « ماذا أفعل بمليون عربى ؟ إنهم يتناسلون كالارانب » .

ونافست هذه المخاوف العملية الآراء الدينية والفلسفية للصهاينة الرجعيين الذين أمنوا مثل مناحيم بيجين ومعلمه المخلص فلاديمير جابوتنسكى ، أن التوسع الإسرائيلى الأخير فى الضفة الغربية ليس قضية سياسية ولكنه ضرورة تاريخية ، فالضفة الغربية هى موطن الشعب اليهودى والمنطقة جزء من إسرائيل الكبرى وهى لم تحتل خلال الحرب ولكن تم تحريرها ، وظهر الموقف الرجعى ليكون سياسة الحكومة على امتداد السنوات . وألقى العناد الإسرائيلى تجاه إعادة الاراضى ورغبة العرب الذين اعادوا تسليح أنفسهم من أجل الأخذ بالثأر ، بظلال قاتمة على قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الذى دعا للانسحاب الإسرائيلى من الاراضى المحتلة فى مقابل التزامات عربية بالسيادة الاقليمية والسلام . ووافق مجلس الامن التابع للأمم المتحدة على القرار بالاجماع فى أواخر نوفمبر سنة ١٩٦٧ .

ولم تكن الأمور لتسوء أكثر من ذلك ، من وجهة النظر الإسرائيلية ، فى قمة جونسون - اشكول فى أوائل سنة ١٩٦٨ فى مزرعة للرئيس فى تكساس فقد جلس اشكول ومستشاروه ومن بينهم أفرايم أفرون السفير الإسرائيلى فى واشنطن الذى كان شخصية مفضلة لدى جونسون ، فى مناقشات استمرت يوما كاملا قدم فيها سلسلة من مسئولى مجلس الشيوخ ووزارة الخارجية الحجج ضد بيع طائرات « أف ٤ » لإسرائيل . ويتذكر هارى ماكفيرسون أحد مستشارى الرئيس « أن جونسون كان يحاول جرهم من أجل الموافقة على معاهدة منع الانتشار النووى . وأخيرا هب واقفا وقال « هيا بنا جميعا كى نتبول » وبالفعل توجهنا إلى بورة مياه ضخمة وتبولنا جميعا . ولدى مغادرة جونسون لبورة المياه رأى أفرايم بيدوبائسا . وسأله « ماذا هناك ياافرى » ورد الأخير « نحن لن نحصل على طائرتنا الـ إف ٤ » فقال جونسون « سوف تحصلون على طائرات « أف ٤ » ولكن يجب أن أحصل على شىء من اشكول . ولكن لا تبلغه بذلك » .

واعتقد ماكفيرسون وأفرون أن تعليق جونسون يصل إلى حد الالتزام ولكن ما أراد جونسون أن يحصل عليه لم يكن فى وسع إسرائيل أن تعطيه . ويتذكر أحد أنصار ديان حالة اليأس تجاه ما بدا أن ضغطا أمريكيا لايلىن من أجل عمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ويقول « لقد اكتشفنا أننا نقف وحدنا » .

وبدا رجال ديان متشائمى للغاية . فقد كان لإسرائيل أفضل صديق يمكنها العثور عليه وهو الرئيس . وفى غضون أسابيع بعد القمة مع أشكول تلقى جونسون تقريراً « السسى . أى . أيه » استنتج للمرة الاولى أن إسرائيل صنعت أربعة رؤوس حربية نووية . وأمر ريتشارد هيلمز مدير « السسى . أى . أيه » . بـدفن التقرير وأطاع هيلمز الأمر كما كان يفعل دائما .

ولم يكن تقييم « السسى . أى . أيه » نتيجة أى اختراق للمخابرات كما يقول كارل دوكيت - الذى أصبح فى سنة ١٩٦٨ مساعد مدير الوكالة للعلوم والتكنولوجيا - ولكن نشأ من خلال حفل عشاء مع ادوارد تيلور عالم الفيزياء النووية البارز الذى كرس جزءا كبيرا من حياته لانتاج الاسلحة . واطلع دوكيت تيلور فى الماضى ، وكما اعترف فإنه مدين له . فقد رتب تيلور لعشاء خاص لينقل رسالة محددة . ويتذكر دوكيت « لقد بدا مقتنعا بأن إسرائيل تملك الان

العديد من الاسلحة مستعدة للانطلاق « وأوضح تيلور أنه عاد لتوه من إسرائيل ، حيث أن لديه شقيقة تعيش في تل أبيب وكان زائرا دائما لها ، حيث يتمتع بعلاقات عديدة في الجاليات العلمية ومجال الدفاع . وقال دوكيت « لقد تحدث مع العديد من أصدقائه القدامى وكان قلقا » . وكان تيلور حريصا لأن يقول إنه ليس لديه أى معلومات محددة عن الاسلحة النووية الإسرائيلية . وابلغ تيلور دوكيت أنه يفهم أن الوكالة تنتظر اختبارا إسرائيليا قبل أن تقوم بأى تقييم نهائى عن القدرة النووية الإسرائيلية . وإذا كان الأمر كذلك فإن « السى أى آيه » ترتكب خطأ ويتذكر دوكيت أن تيلور أوضح « أن الإسرائيليين يملكونها وإن يقوموا باختبارها . فقد يكونوا مخطئين فى بضعة كيلوطن من قوة القنبلة التى لم تختبر ولكن ماذا يهم فى ذلك ؟ » . (وقد تأثر دوكيت كما أراد تيلور وقال « لقد كانت هذه أكثر الادلة اقناعا التى حصلت عليها طوال عملى فى « السى أى آيه » ونقل الحوار إلى هيلمز فى اليوم التالى : وذكر « يمكننى أنؤكد لك أن الجميع قلقون » . وكان مكتب العلوم والتكنولوجيا قد وزع قبل ذلك مباشرة تقريراً سرياً للغاية عن منع الانتشار النووى وقرر دوكيت أن هذه المعلومات المواقبة للأمور الموجودة فى التقرير والذى عرف فى مجتمع المخابرات باسم « مذكرة لحاملها » سيتم توزيعه . ويتذكر دوكيت « لقد كان مختصرا للغاية والنتيجة مفادها أن الإسرائيليين يملكون أسلحة ذرية . »

وكان العامل الاخير فى هذا الاستنتاج الاعتقاد السائد على نطاق واسع داخل الوكالة بأن الإسرائيليين كانوا بشكل ما وراء اختفاء مائتى رطل من اليورانيوم المخصص للاستخدام فى الاسلحة من شركة المواد والمعدات النووية ، وهى محطة خاصة للتخصيب النووى فى أبولو فى بنسلفانيا . وأصر مالك الشركة زلمان مودر فاى شابيرو وهو يهودى مخلص لديه علاقات وثيقة داخل إسرائيل ، أن اليورانيوم - الذى أبلغ للمرة الاولى شابيرو عن اختفائه فى سنة ١٩٦٥ ، كان عاديا ومنتجا ثانويا حتميا لمهمة التخصيب المعقدة . وكان اعتقاد دوكيت وكثيرين آخرين فى المخابرات مختلفا . واعترف دوكيت بأنه لم يملك دليلا على أن يورانيوم شابيرو نقل إلى إسرائيل . ولكنه « وضع تصورا » يفيد بأنه نقل أثناء إعداد التقرير الإسرائيلى الحديث « وبافتراض وجود المادة الخام فإن إسرائيل قد تكون أنتجت اربعة اسلحة بمادة شابيرو » . وكشفت النسخة الاولى للمذكرة الخاصة بحاملها أنه يوجد دليل جديد يشير

إلى أن إسرائيل تملك مابين ثلاثة واربعة اسلحة نووية وبدون تقرير تيلور والشكوك حول شابيرو . ويعترف دوكيت بأن « السى أى آيه » لم تملك الكثير لتواصل عملها . فلم تتمكن الوكالة من تحديد ما إذا كانت إسرائيل قد بنت - كما تنور الشكوك - محطة لاعادة المعالجة تحت الارض فى ديمونه . كما لم تتمكن الوكالة من اختراق أى من القيادات العسكرية أو وكالات المخابرات لإسرائيل . ولم ينشق أى إسرائيلى إلى الولايات المتحدة مزود بمعلومات نووية . كما لم تفد كثيرا وكالة الامن القومى وعمليات التنصت الاليكترونية التى تقوم بها وذلك على الرغم من أنها - كما يقول دوكيت - قدمت ادلة مبكرة تشير إلى أن بعض طيارى السلاح الجوى الإسرائيلى قاموا بطلعات تجريبية لاطلاق قنابل تكون لها ما يبررها فقط إذا كان يتعين اسقاط اسلحة نووية .

وكما كانت الأدلة ضئيلة فإن دوكيت أصبح مستعدا لأن يذكر فى تقرير مكتوب سرى للغاية أن إسرائيل قوة نووية . وبدأ التقدير بعد مراجعته أكثر من مجرد حساس إلى حد ما ، كما أدرك دوكيت ، وقد أوضح الأمر أولا لديك هيلمز وأبلغ رئيس « السى أى آيه » دوكيت بعدم نشر التقرير بأى شكل ، وأعلن أيضا أنه سيكون الرسول الذى يحمل الانباء السيئة . ونقل هيلمز معلومات دوكيت إلى المكتب البضاوى وسلمها للرئيس وانفجر جونسون - كما روى هيلمز فيما بعد لدوكيت - وطالب بدفن الوثيقة قائلا « لا تبلغ أى شخص آخر حتى وزير الخارجية دين راسك ووزير الدفاع روبرت ماكنمارا . » وفعل هيلمز كما أمر تماما ولكن ليس بدون ذعر « ويدرى هيلمز أنه سيقع فى مشكلة مع راسك وماكنمارا إذا علما بأنه حجب المعلومات »

وكان هدف جونسون من حجب معلومات هيلمز ومخابراته ، واضحا فلم يكن يريد أن يعلم ما تريد « السى أى آيه » إخباره به لأنه فور علمه بالمعلومات سيتعين عليه أن يتصرف وفقا لها . وفى عام ١٩٦٨ لم تكن لدى الرئيس أى نية للقيام بأى شىء لاييقاف القنبلة الإسرائيلىة كما ادراك هيلمز ودوكيت ووالورث باربر وويليام دال وعدد قليل آخر فى الحكومة الأمريكية .

وأنطوى قرار موشى ديان المنفرد بدفع ديمونه إلى الانتاج بكامل طاقتها على ما يجب أن يعتبر مخاطرة ضخمة - فإن إسرائيل المسلحة نوويا ستجد من المستحيل توقيع معاهدة منع الانتشار النووى ، وبذلك فلن تحصل إسرائيل على طائرات « أف ٤ » من إدارة جونسون . وظل الضغط من الجهاز

البيروقراطي في واشنطن مكثفا وبخاصة في البنتاجون حيث اتسم كلارك كليفورد الذي حل محل روبرت ماكنمارا كوزير للدفاع في نهاية يناير ، وكبار معاونيه بالعناد . ولم يكن لدى كليفورد وزملائه ادنى فكرة عن الموقف الحقيقي لرئيسهم تجاه قضية إسرائيل ومعاودة منع الانتشار النووي ووافق جونسون في أكتوبر سنة ١٩٦٨ قبل شهر واحد من انتخابات الرئاسة رسميا على صفقة طائرات « أف ٤ » من حيث المبدأ ولكنه ترك المساومة على مواعيد التسليم والتفاصيل الأخرى ليتم التفاوض بشأنها . ويتذكر بول وارنك مساعد وزير الدفاع لشئون الأمن الدولي أنه اعتقد أنه مازالت توجد « فرصة خارجية » لاجبار إسرائيل على توقيع ، معاودة منع الانتشار النووي مقابل التسليم الفوري ، ويضيف « لقد كان الامر يستحق » كدليل على تناول أكثر عدلا للشرق الاوسط .

واستدعى وارنك اسحق رابين الذي عين حديثا سفيرا لإسرائيل لدى واشنطن وبدأ في توجيه بعض الاسئلة العنيفة عن القنبلة ، أسئلة مباشرة لم تطرح عليه مسبقا بهذا الوضوح من جانب مسئول أمريكي على مستوى عال . ويتذكر وارنك « أنني حاولت أن أكشف عما يمتلكون وأوقفه بعد ذلك » . وطالب رابين المحبط وارنك بتفسير محدد للسلاح النووي . وأضاف وارنك « وقلت إنه يعني أن تمتلك وسيلة نقل في غرفة ورأس نووية في الغرفة الأخرى » وسأل السفير بعد ذلك « هل تمتلك سلاحا نوويا ما لم تعلن إنك تمتلكه ؟ » ويتذكر هاري شوارتز مساعد وارنك الذي نقل عنه قوله « سيدى السفير نحن مصدومون بالسلوك الذي تتعاملون به معنا .. إنكم حليف وثيق ، وتنتجون قنابل نووية في إسرائيل خلف ظهورنا » وقال شوارتز إن رابين نفى ذلك .

وبالطبع غضب السفير من هذه المواجهة التي زعم فيما بعد أنها لم تكن لها صلة بالأسلحة النووية . وفي مذكراته التي نشرت في عام ١٩٧٩ حدد الموضوع الاساسى بأنه إصرار وارنك على السماح للولايات المتحدة بالاشراف المباشر على كل مصانع السلاح الإسرائيلية وكل منشأة عسكرية تشارك في الابحاث والتطوير كشرط لتسليم طائرات « أف ٤ » ، وكتب رابين « والقول باننى أصبت بالرعب يكون أساءة تقدير ضخمة ، فقد جلست هناك مخدرا والدم يصعد إلى رأسى » وأضاف إنه غادر الاجتماع وبدأ في ارسال « اشارات عديدة » إلى مؤيدى إسرائيل فى الكونجرس وخارجه لحشد التأييد لصفقة طائرات « أف ٤ » .

وقد فعل رابين أكثر من بعث الاشارات ، فقد صاحب الميجور جنرال موردخاي هود رئيس هيئة أركان السلاح الجوى لرؤية أبى فينبورج واحد من الأمريكيين القلائل الذين يمكنهم اقناع الرئيس بتغيير رأيه . ويتذكر أبى فينبورج أنهما « كانا غاضبين وكانا فى حاجة لرؤيتى على الفور وقال كل شىء فعلته من أجل طائرات الفانتوم ذهب سدى وكليفورد يصر على معاهدة منع الانتشار النووى » وكان فينبورج قد التقى فى لقاء خاص قبل عدة اسابيع مع الرئيس وولتر دى ستو واستمع للرئيس وهو يقول إنه « لن توجد اى شروط » لصفقة أف ٤ « وقال فرفضت التليفون واتصلت بالبيت الابيض وطلبت الحديث إلى روستو » . وكان مستشار الامن القومى يتناول العشاء فى منزل كليفورد وتم ايضا ل فينبورج الذى كان معروفا تماما لعامل التحويلة فى البيت الابيض بهما ومضى فينبورج يقول « والتقط ولتر التليفون وقلت له » والتر لقد كنا أنا وأنت والرئيس معا وقال الرئيس « لا شروط » وأقر ولتر بذلك . وقلت « حين تعود إلى المائدة أبلغ كليفورد بذلك »

واتصل كليفورد - الذى لم يذكر الواقعة فى مذكراته التى نشرت فى سنة ١٩٩١ بعنوان « مستشار الرئيس » - بالرئيس وتلقى الرسالة . ووصل بول وارنك إلى اجتماع لاحق مع فريق العاملين معه وجميعهم يؤيدون ربط صفقة « أف ٤ » بقبول إسرائيل معاهدة منع الانتشار النووى ووضع بشكل مثير يديه حول عنقه فقد استبعدت المعاهدة . ويتذكر هارى شوارتز راوية وارنك لحديث جونسون وكليفورد وقال « اتصل كليفورد بجونسون الذى قال « بع لهم أى شىء يريدونه » « سيدى الرئيس اننى لا أريد أن أعيش فى عالم يملك فيه الإسرائيليون أسلحة نووية » .

« لا تزعجنى بهذا الأمر بعد الان ثم انهى المكالمة » وكان جونسون قد وجه نفس الرسالة لديك هيلمز فى بداية العام .

ويروى الرئيس ليندون جونسون فى مذكراته تفاصيل المراسم الرسمية فى البيت الابيض التى وقعت خلالها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وأكثر من خمسين دولة أخرى على معاهدة منع الانتشار النووى وكتب يقول إن المعاهدة « كانت أصعب وأهم » الاتفاقيات التى تم التوصل إليها مع موسكو خلال فترة رئاسته ، فلماذا إذن سمح لاسرائيل بأن تتجنب المعاهدة وتحفظ بطائرات « أف ٤ » ؟ لم يكن لقرار جونسون أية صلة بالسياسات الداخلية أو

الضغط الشديد من جانب مؤيدي إسرائيل في الكونجرس حول القضية فقد تمت محادثته المفاجئة مع كلارك كليفورد بعد فوز نيكسون بانتخابات الرئاسة سنة ١٩٦٨ كما لا يوجد دليل على أمن جونسون أمن أنه مدين للحكومة الإسرائيلية لتأييدها لسياساته في فيتنام فاليهود الأمريكيون رغم هذا التأييد كانوا مناهضين بشكل كاسح للحرب . وشكا الرئيس لوزير الخارجية الإسرائيلي ابا اييان في أواخر سنة ١٩٦٨ من أن « مجموعة من الأرانب جاءت إلى في أحد أيام سنة ١٩٦٧ لتبلغني بأنني يجب الا أرسل أى آلة صغيرة لفيتنام ، ولكن على الجانب الآخر يجب أن تدفع الولايات المتحدة جميع حاملات الطائرات عبر مضيق تيران لمساعدة إسرائيل » .

ولا يوجد تفسير معد لرفض جونسون التعامل مع القنبلة النووية الإسرائيلية ، وكما علم جونسون بالتأكيد فإن قراره بعدم وقف صفقة طائرات « أف ٤ » أعطى لإسرائيل طائرة متقدمة للغاية قادرة على حمل سلاح نووى فى مهمة عودة إلى موسكو . ومن المحتمل الا تكون أكثر من هدية الوداع للشعب الإسرائيلي ووسيلته فى مكافأة ، أبى فينبورج لولائه .

ولا يوجد شك فى أن فينبورج تمتع باكبر قدر من النفوذ والاتصال بالرئيس طوال عشرين عاما قضاها كجامع تبرعات يهودى ومسئول عن حشد التأييد مع ليندون جونسون . وتوضح الوثائق فى مكتبة جونسون أنه حتى كبار أعضاء مجلس الامن القومى يدركون أن أى قضية يثيرها فينبورج يجب تلبيتها . وفى أواخر أكتوبر سنة ١٩٦٨ على سبيل المثال ، يسلم أحد المعاونين فى البيت الابيض مذكرة لروستو عن التغطية الصحفية الاسرائيلية « لمشكلة معاهدة منع الانتشار النووى وطائرات الفانتوم لاعطائك اساسا حقيقيا لتعاملك المستمر مع فينبورج ..» وفى عام ١٩٦٨ كانت حكومة إسرائيل قد كافأت فينبورج على خدماته بالسماح له بأن يصبح من كبار مالكي امتياز كوكا كولا فى إسرائيل . وسوف يصبح سريعا مركز ارباح يقدر بعدة ملايين من الدولارات .

ولم يواز أى دور ذلك الذى قام به فينبورج كجامع تبرعات فى فترة وجود جونسون فى البيت الابيض : فأحيانا كانت أمواله تحول مباشرة إلى والترجنكينز أكثر الاعوان الشخصيين للرئيس حظيا بثقته ، وأعوانه السياسيين فى البيت الابيض وليس للحزب الديمقراطى . وهناك آخرون فى المؤسسة

السياسية اليهودية ضمت رجالا مثل أرثر كريم محامى نيويورك ورئيس شركة يونيتد آر티ستس « الذى جمع كميات ضخمة من المال بصفة خاصة للحزب الديمقراطي . وكان وضع فينبورج مختلفا كما يتذكر ماير فيلدمان ، مساعد جونسون للشئون اليهودية » لقد جمع أبى الاموال فقط وكان يعلم إلى أين تذهب » .

واعترف فينبورج بأنه كان يمتلك مخبأ خاصا « وكان هناك الكثير من المواطنين يخشون أن يتبرعوا علنا بما يستطيعون التبرع به ، لذلك تبرعوا بتبرعات مالية سرية . وكان يتعين أن تتم بالكاد وجها - لوجه فعملية جمع المال عملية مهينة للغاية . فأولئك الذين لا تحترمهم يتبولون عليك » . وقد أصبح وضع فينبورج الخاص واضحا في البيت الابيض بعد أن كشفت الصحافة فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٤ أن والتر جنكينز ألقى القبض عليه قبل اسبوع فى دورة مياه بجمعية الشبان المسيحيين فى واشنطن بتهمة الاغواء على ممارسة الشذوذ الجنسى . ووقع الاعتقال قبل ثلاثة أسابيع من انتخابات الرئاسة لعام ١٩٦٤ . وكان جونسون فى نيويورك حين أعلنت أنباء الحادث والتى حاول التعطيم عليها وأصر على أن يبعد نفسه والآخرين فى البيت الابيض عن الحادث الذى ينطوى على فضيحة محتملة وكانت مشكلة فورية ، فقد جمع فينبورج ٢٥٠ ألف دولار نقدا ووضعت فى خزانة جنكينز وكان يتعين الحصول عليها . وأتصل جونسون بفيلدمان وأمره وبيل ماير أحد المعاونين الآخرين الموثوق بهم وكاتب خطاباته فى وقت ما بتنظيف خزانة جنكينز . ولم يكن فيلدمان مندهشا لهذه المهمة « فقد كان جنكينز هو الوحيد الذى على دراية بكل ما يحدث . وكان يدون مذكرات مختزلة - إنها مذكرات كثيرة حتى منذ أن دخل جونسون الكونجرس - كما كان فيلدمان يعلم أن جنكينز كان يحظى بالثقة بصفة خاصة فيما يتعلق بقضايا الامن القومى . ومالم يكن يعرفه مايرز أنهما سيجدان أموال فينبورج وتساعل بيل « ماذا يتعين أن نفعل بها ؟ » وأجبت قائلا « لا أعرف . تولى الامر » « وكانت الاموال فى حقيبة الاوراق .

وقال مايرز حين سئل عن الحادث فى اوائل سنة ١٩٩١ أن ذاكرته مشوشة ولكنه أعترف بأن « الظروف أدت لأن أعتقد » أن جنكينز كان يملك مخبأ خاصا للاموال فى خزانته « واعتقد أنه كان هناك اعتماد خاص فقد كانت هناك أموال كثيرة فى واشنطن هذه الايام » . وردا على سؤال عما إذا كان

المال مخصصا تحديدا للحملة الديمقراطية قال مايرز « لا أعرف ماذا حدث لها فأنى شخص يكون فى حاجة للمال كان يذهب دائما إلى والتر فقد كان همزة الوصل للمساهمين وأخذ معه أسرارهم إلى القبر » .

ويتذكر مايرز الشخصية التلفزيونية البارزة حاليا ما حدث فى البيت الابيض أثناء وجود جونسون : « حين جاء لرؤيتى شخص من نورث كارولينا . وقد أرسله والتر الذى لم يكن موجودا ليرانى . وكان معه حقيبة من الجلد وتركها فى مكتبى . وهرعت خلفه . وابلغت سكرتيرتى بالعثور عليه » وتم اللحاق بالرجل حين كان على وشك مغادرة المدخل الغربى ، ولكنه رفض استعادة حقيبة الاوراق ، وتذكر مايرز أنه قال « لقد تركتها من أجل جنكينز ومايرز » وطالبت سكرتيرتى بأن تأخذها لمبلدريد سكرتيرة والتر جنكينز » .

ويضيف مايرز أن الرئيس جونسون « كان انتهازيا تماما . وكان يأخذ من أصدقائه ومعارضيه لأنه يعتقد بأن هذه هى الطريقة التى يسير عليها النظام . ولم يكن أى قرار يتخذ على اساس المال ولكن المال يعطيك حرية حركة » وردا على سؤال عن فينبورج أجاب مايرز « لقد اعتقدت دائما أن أبى فينبورج لديه تأثير كبير على جونسون فقد كان له دور كبير يلعبه » .

وكان لهارى شوارتز نائب جول وارنك ، الذى توفى فى أوائل سنة ١٩٩١ سبب خاص للشعور بالاحباط لعجز إدارة جونسون عن اقناع إسرائيل بالتوقيع على معاهدة منع الانتشار النووى . فقد بهت فى العام السابق حين جاء عدد من المحققين العسكريين الإسرائيليين إلى مكتبه فى البنتاجون . وطالبوه بنظام صواريخ للارتفاعات المنخفضة للأسلحة النووية . ويوفر النظام الذى يعمل بالكمبيوتر وقتا للطائرة لاسقاط الأسلحة والابتعاد لتجنب آثار الانفجار . ويتذكر شوارتز « لقد سخرت منهم » ، وأشار الإسرائيليون إلى حشد الجيش المصرى على الضفة الأخرى واصرروا على أن الضرورة تقتضى الحصول على هذا النظام لاسقاط قنابل ذات قدرة تدميرية عالية على التجمعات المصرية . وأضاف شوارتز « وابلغتهم بأن أى أمريكى يبيع لكم أداة لضبط إلقاء القنابل لهذا الغرض يكون معنوها وأنا لست معنوها » .

وعقد حفل غداء ودى خاص فى أوائل عهد إدارة نيكسون مع السفير رابين بعد أن بدأت إسرائيل تتسلم طائرات « أف ٤ » . وقرر أن يثير شوارتز موضوع القنبلة الإسرائيلية التى كانت إسرائيل مازالت تصر علنا على أنها

بدیل فقط . وقال « أعتقد أن هذا ما يتعين عليكم أن تفعلوه وتقوموا به بالفعل
فلا تحاولوا إخراج أحد منه مطلقا لأن حكومتهم الصغيرة ستختفى حينئذ .
فيكاد يكون من المؤكد أن السوفييت يضعون بلدكم ضمن أهدافهم » .
ورد رابين بهدوء بعد لحظة صمت « سيد شوارتز هل تعتقد أننا
معتوهين ؟ » .

عصير الكتب
www.ibtesama.com/vb
منتدى مجلة الإبتسامة

النفق

قامت إسرائيل بأفضل اعمالها من اسفل . هكذا فقد كان للمعامل الضخمة تحت الأرض في ديمونه سابقاتها في الكفاح اليهودي بعد الحرب العالمية الثانية ضد سلطة الانتداب البريطانى فى فلسطين . وقد أغضبت السلطات البريطانية ديفيد بن جوريون وانصاره بالاصرار على التزامهم بالقيود الصارمة المفروضة على الهجرة اليهودية إلى فلسطين التى وضعت فى سنة ١٩٣٩ بعد ثلاث سنوات من الثورات العربية . وأصبح القرار البريطانى يعنى عدم تمكن مئات الآلاف من يهود اوربا الشرقية حينئذ من الهروب من المحرقة الجماعية . والآن فإن اولئك الذين نجحوا بوسيلة ما من النجاة يحرمون من فرصة الحضور بشكل شرعى لفلسطين . وواجه الكثيرون معضلة يائسة : فإما يعودون إلى ما تبقى من مواطنهم قبل الحرب وحياتهم قبل الحرب أو البقاء فى المخيمات المزدحمة اللا إنسانية المتناثرة فى أوربا .

وبدأ أعضاء الهجاناة - الحركة السرية اليهودية - قليلو العدد والذين يتفوق عليهم الجانب الآخر فى التسليح ، حرب عصابات حتمية ضد القوات البريطانية لا يملكون خلالها أكثر من تصميمهم ومكرهم . وتضمنت واحدة من أكثر العمليات الساحرة فى الحرب ما يبدو انه مستعمرة زراعية أخرى أنشئت فى سنة ١٩٤٦ على بعد ١٥ ميلا خارج تل ابيب بالقرب من قاعدة عسكرية بريطانية . وتم بناء المبنى الإدارى للمستعمرة ، على ما يبدو عشوائيا على بعد نصف ميل من القاعدة .

ويتذكر « أبى فينبورج » الذى جنده بن جوريون قبل عام للمساهمة فى جمع المال لهذه العملية وغيرها من عمليات الفدائيين : « الا ان الامر بأكمله كان خدعة لهم . فمهمة المستعمرة لم تكن الزراعة ولكن توفير غطاء لمصنع سرى

محكم تحت الأرض لانتاج الطلقات لدفع نصف ألى من طراز ستين وهو السلاح الاساسى للهجانه » . وشحن المعدن الخاص بالطلقات إلى إسرائيل بدعوى أنه أصابع أحمر شفاه وأفرجت عنه سلطات الجمارك البريطانية دون معارضة .

وقال « فينبورج إن المنشأة تحت الأرض » اكتملت فى ٢٧ يوما . وتناوب الرجال والنساء العاملون تحت الأرض العمل فى المنشأة والزراعة فالذين ينهون ودديتهم فى مصنع الاسلحة يؤمرون بتلطيح احذيتهم بالطمى ويجلسون تحت المصابيح الشمسية ليبدوا للبريطانيين والآخرين كما لو كانوا يزرعون المحاصيل حقا أو يتفقدون أبقار وخراف المستعمرة . وخلال العامين التاليين كان الجنود والضباط البريطانيون باستمرار دون ان تنتابهم الشكوك زبائن لمخبز المستعمرة ومعمل الالبان بها اللذين عرضا خدماتهما بترحاب للجيش . ويتذكر فينبورج ان عددا قليلا من الجنود البريطانيين وصل بهم الامر إلى حد حضور حلقات العشاء فى المستعمرة مساء أيام الجمعة . واليوم فان المصنع المبنى تحت الأرض يعرف باسم متحف اليون ويتمتع بقدرة كبيرة ذائعة الصيت لجذب أطفال المدارس الاسرائيلية لزيارته .

وتبدو محطة اعادة المعالجة الكيميائية فى ديمونة التى تقع على بعد عدة مئات من الاقدام من المفاعل ، من السطح مثل مبنى ادارة تقليدى - منشأة مكون من طابقين بلا نوافذ تنسم بالغرابه مساحتها ثمانون قدما فى مائة قدم وتحتوى على مقصف للعمال وغرف استجمام وبعض المكاتب ومنطقة للتخزين ومحطة لتنقية الهواء والمبنى مزود بجدران كثيفة مدعمة وهو اجراء امنى ليس بغريب اذا وضع موقعه فى الاعتبار . وفور الدخول اليه ، فلا يوجد أى اشارة لما تم حفره تحت الأرض ، بما يوازى نفس الحجم تقريبا على عمق ثمانين قدما . حيث توجد محطة لاعادة المعالجة الكيميائية تعمل بالاجهزة الآلية المتقدمة . وعادة ما يتم سد مجموعة من المصاعد فى الطابق العلوى بقوالب الحجارة على نحو روتينى قبل ان يسمح للزوار الاجانب مثل فرق التفتيش الأمريكية برئاسة فلويد كولر بدخول المبنى . وأشار كولر فى تقاريره الرسمية خلال الستينات إلى ان فريقه شاهد دليلا على حوائط ملصقة ومدهونة حديثا فى ديمونه . ومن غير المعروف انه سمح لاي شخص من الخارج بالوجود داخل

محطة اعادة المعالجة التى لم يتأكد وجودها المشكوك فيه لفترة طويلة إلا فى عام ١٩٨٦ حين نشرت صحيفة صنداي تايمز تحقيقا داخليا عاديا على اساس الاحاديث المكثفة مع يهودى مغربى يبلغ من العمر ٣١ عاما يدعى موردخاى فانونو .

وقد بدأ فانونو العمل كفى فى ديمونة فى أغسطس ١٩٧٧ وأمضى الفترة الأكبر من السنوات الثمانى التالية فى عدة مهام داخل محطة اعادة المعالجة التى تعرف رسميا باسم « ماتشون » (وماتشون تعنى منشأة أو معهدا بالعبرية) وتعرف بشكل غير رسمى باسم النفق . وكانت محطة المعالجة التى تتعامل مع مواد على درجة حرارة غير عادية ودرجة اشعاع عالية أكثر المناطق حساسية فى ديمونه ، حيث كان يعمل بها ١٥٠ فقط من بين العاملين فى ديمونه البالغ عددهم ٢٧٠٠ ، ولدخول المحطة يجب حمل تصريح خاص وتخضع جميع التحركات فى الداخل سواء إلى داخل دورة المياه أو أثناء الخروج منها للمراقبة الدقيقة . وجد فانونو لدى انخراطه فى العمل فى النفق ان نظام الأمن الصارم موجود نظريا فقط . فنظرا لوقوعه فى مشاكل دائما بسبب آرائه الموالية للعرب فقد تم ابعاده فى اطار عمليات الحكومة لخفض الانفاق . قدم فانونو التماسا عبر نقابته القوية مثل جميع النقابات فى اسرائيل واستعاد عمله . وفى هذا الوقت قام بتهريب كاميرا داخل محطة اعادة المعالجة خلال وردية ليلية وتحرك فى الداخل دون اعاقه لمدة اربعين دقيقة والتقط ٥٧ صورة ملونة . وبعد عدة اسابيع تم الاستغناء عنه بعد مطالبته باقامة دولة فلسطينية خلال اجتماع عربى ، ورغم ذلك وبمساعدة نقابته تمكن فانونو من التفاوض للتوصل لتسوية مع ادارة ديمونة التى منحته أجر الانقطاع عن العمل وخطابا يشيد بسجله الطيب .

ودفعته سلسلة من العوامل بعدم الرضا عن حياته واحباطه تجاه معاملة العرب فى اسرائيل وما علمه داخل ديمونه إلى الإقامة فى المنفى فى استراليا وفى النهاية اتصل بصحيفة صنداي تايمز ، وقد انتابت الشكوك محررو ومندوبو الصحيفة تجاه رواية فانونو عما يحدث داخل ديمونه ولكن الصور التى التقطها كانت حاسمة فى تأكيد مصداقيته . ومع ذلك فحتى أثناء حديثه مع صنداي تايمز كان خاضعا للرقابة الصارمة للحكومة الاسرائيلية التى كانت

عملياتها ترتبط بعلاقات قديمة مع عالم الصحافة فى لندن . وحصل عميل للمخابرات الاسرائيلية يتخفى فى شخصية مندوب صحفى امريكى فى لندن على نسخة من بعض صور « قانونو » الحساسة ، وذلك قبل نشر القصة بالصنداي تايمز . وارسلت الصور مع رسول إلى مكتب رئيس الوزراء «شيمون بيريز» الذى امر الموساد باخراج «قانونو» من لندن واحتجازه فى اسرائيل . ولم يكن من الممكن القيام بعملية اختطاف فى لندن لاسباب دبلوماسية . وبدلا من ذلك غوت عميلة للموساد تدعى « سندی حنين بنتوف » وهو اسم مستعار ، «قانونو» الوحيد ليتوجه إلى روما لعدة أيام قبل نشر القصة ، وفور ذهابه إلى روما ، نقل « قانونو» كما قال لافراد عائلته بسيارة أجرة إلى أحد المنازل حيث تم تخديره واعيد بالسفينة إلى إسرائيل لتقديمه للمحاكمة . وصدر ضده حكم بالسجن لمدة ١٨ عاما فى مارس سنة ١٩٨٨ فى سجن مزود بأقصى الاجراءات الامنية صرامة .

وأمد حديث « قانونو » مع صنداي تايمز وصوره للكثير من وحدات الانتاج فى النفق أو ما تشعر به المخابرات الامريكية على القيام بأول دليل مؤكد على قدرة اسرائيل على القيام بالانشطار أو الاسلحة النووية الحرارية ، كما تلقت المخابرات الامريكية نسخة من العديد من مذكرات حديث الصنداي تايمز مع « قانونو» وقدمت هذه المذكرات - التى حصل مؤلف الكتاب على بعضها - تفاصيل أكثر دقة عن الاعمال الداخلية لديمونه تزيد على ما تم نشره وأتفق كبار المسؤولين الامريكيين رجالا ونساء ممن يعملون فى انتاج الاسلحة النووية والمخابرات النووية ، بشكل مطرد على ان المذكرات التى لم تنشر لقانونو ذات مصداقية عالية .. والتقط مسئول مخابرات ظل يحلل القدرات النووية الاسرائيلية منذ اواخر الستينات ، معلومات قانونو التى تتضمن اختراقا للعملية المحددة لكل وحدة داخل النفق وأوضح « ان مجال هذا العمل أكثر ضخامة بكثير مما كنا نعتقد . فهذه عملية ضخمة » .

وقام قسم « زد » وهو وحدة مخابرات خاصة فى معامل ليفر مور التى يعتبر خبراءها أصحاب الكلمة الاخيرة فى قضايا الانتشار النووى ، قام بأكثر وأهم تحليل لمعلومات قانونو ، وهذا القسم مسئول عن تحليل الاسلحة النووية الخارجية مع التاكيد على التسليح السوفييتى ، ويتذكر مسئول سابق عن منع

الانتشار النووي فى البيت الأبيض « ان الخلاف الوحيد داخل قسم زد كان حول العدد » . وقد ابلغ قانونو الصنداي تايمز بأنه يعتقد ان المخزون النووي الاسرائيلى يزيد على مائتى رأس حربى وهو عدد ضخم مثير للدهشة ، فقد كانت تقديرات « السى اى ايه » ووكالة مخابرات الدفاع تشير فى اوائل الثمانينات إلى امتلاك اسرائيل ما يتراوح بين ٢٤ و ٣٠ رأسا حربيا . ويضيف مسئول البيت الأبيض « على أساس ما ادركه قسم زد ولم يكن بوسعه الربط بين ما يعرفون من ارقام وما تمكنوا من الاطلاع عليه » فى صور قانونو .

ولم يوجد دليل فى معلومات قانونو عن وجود طاقة تبريد اضافية فى مفاعل ديمونه الذى من الضرورى ان يكون انتاجه قد زاد لينتج بلوتونيوم يكفى مائتى رأس حربى . ومع ذلك نشر قانونو فى جزء من حديثه لم ينشر ولم يحصل عليه قسم زد شرح أن وحدة تبريد جديدة تم ضمها للمفاعل أثناء عمله فى ديمونه . وعلم خبراء منع الانتشار النووي الامريكيون بشكل مستقل فى العام الاخير من ادارة كارتر بدعم طاقة التبريد فى ديمونه وهو دليل آخر عن مصداقية قانونو بالاضافة إلى دليل على قدرة المفاعل على العمل على مستوى أعلى وانتاج المزيد من البلوتونيوم .

وكانت صور قانونو عما بدا نماذج كاملة للأسلحة النووية الاسرائيلية مصدر اهتمام الولايات المتحدة إلى أقصى حد . وتوافرت تسع من هذه الصور لمصممي الأسلحة فى معامل لوس الاموس وليفر مور لتقييمها وتحليلها واقامة نسخ من الأسلحة الاسرائيلية كما حدث بالنسبة للأسلحة السوفيتية فى الماضى ، وتضمنت قدرة إسرائيل على تصنيع واحد من اكثر الأسلحة تقدما فى الترسانة النووية وهو قنبلة نيوترونية ذات طاقة تدميرية منخفضة ، وتؤدى هذه الأسلحة التى دخلت المخازن الامريكية للمرة الأولى فى منتصف السبعينات إلى استخدام الاشعاع وأقل قدر من الانفجار فى قتل أى شئ حى فى مجال محدد بأقل قدر من الاضرار للممتلكات . والسلاح فى الواقع هو جهاز نووى حرارى من مرحلتين يستخدم التريتيوم وديوتريوم وكلاهما منتجان جانبيان للهيدروجين وليس ليثيوم ديوتريد من أجل اطلاق النيوترونات .

كما ساعدت معلومات قانونو خبراء المخابرات الامريكية فى تحديد مدى تقدم الترسانة النووية الاسرائيلية . وكشف قانونو على سبيل المثال ، ان

الوحدة ٩٢ فى النفق تتأبر على فصل التريتيوم من الماء الثقيل منذ الستينات مما يشير إلى ان الفيزيائيين فى ديمونة فى اعقاب مناشدة « ليفى اشكول » من أجل الابحاث المتقدمة ، يحاولون من الايام الاولى لدخول ديمونه تطوير الانتاج وتصنيع اسلحة انشطارية ذات قوة دفع . وبدأت الولايات المتحدة تجريب هذا النوع من الاسلحة فى الخمسينات مما يزيد بشدة القدرة التدميرية لعلاج انشطار من مرحلة واحدة . والدفع بعملية تدخل بواسطتها كميات ضئيلة (عدة جرامات) من التريتيوم والديوتريوم مباشرة فى رأس من البلوتونيوم وتخصص لغم الرأس الحربى بنيوترونات إضافية فى لحظة الانشطار مما يؤدى فى الواقع إلى دفع السلاح بقوة فى لحظة الانفجار الحاسم مما يعطيه دفعة أقوى أو قوة تدميرية بقدر أصغر من البلوتونيوم . كما ابلغ فانونو الصنداي تايمز بأنه لدى عودته من عطلة فى سنة ١٩٨٠ من أول رحلة فى الخارج منذ هجرته مع عائلته فى سنة ١٩٦٢ ، عين للعمل فى محطة انتاج جديدة لمادة « ليثيوم ٦ » وهو عنصر أساسى آخر فى القنبلة الهيدروجينية . وفى سنة ١٩٨٤ افتتحت وحدة جديدة هى الوحدة ٩٣ من أجل أنتاج التريتيوم على نطاق واسع . ويتم معالجة الليثيوم فى المفاعل ثم ينقل إلى الوحدة ٩١ حيث يتم تسخينه ليخرج الليثيوم فى حالة غازية مع الهيليوم والهيدروجين . ثم تضغط الغازات تحت ضغط عال عبر اسطوانة مصنوعة من اسبيسدوس البلاديوم ويتم فصلها . ويخزن الهليوم فى مسحوق اليورانيوم ويمكن فصله بعد ذلك بالتسخين . ويشير افتتاح الوحدة ٩٣ إلى بدء أنتاج الاسلحة النيوترونية على نطاق كامل حينئذ حيث يستخدم نحو عشرين جراما من التريتيوم فى كل رأس حربى نيوترونية .

وتتضمن ديمونه كما شرح فانونو - وتؤكد المؤلف فيما بعد فى احاديث مع مسئولين اسرائيليين - على المفاعل وعلى الأقل ثمانية مبان أخرى « ماتشون » أهمها محطة إعادة المعالجة الكيميائية . وكل مبنى على ما يبدو مكتف ذاتيا « فالماشون » هو مفاعل ضخمة ذوقبة فضية قطرها ستون قدما ويمكن رؤيته بوضوح من الطريق السريع القريب . وتظل قضبان وقود اليورانيوم لثلاثة أشهر فى المفاعل الذى يتم تبريده وتهدئته بالماء الثقيل . ويتم تبريد الماء الثقيل نفسه بالماء العادى المتدفق عبر مبدل حرارى مما يسفر عن

بخار يمكن فى محطة الطاقة النووية ان يسير توربينين ويولد طاقة كهربائية . وبدلا من ذلك فإن البخار فى « ماتشون ١ » يخرج للهواء ويكون سحابة مشعة . أما « ماتشون ٢ » فهو محطة اعادة المعالجة الكيميائية . ويحول « ماتشون ٣ » الليثيوم ٦ إلى صلب من أجل ادخاله فى الرأس الحربى ومعالجة اليورانيوم الطبيعى الخاص بالمفاعل ويحول « ماتشون ٤ » محطة لمعالجة النفايات من المخلفات المشعة من محطة اعادة المعالجة الكيميائية فى « ماتشون ٢ - أما « ماتشون ٥ » فيغلف قضبان اليورانيوم من « ماتشون ٣ » بالالمنيوم لاستهلاكها فى المفاعل. وفور وضع القضبان فى مركز المفاعل توفر الوقود المطلوب لاحداث رد الفعل المتسلسل ، والحصول على نظائر البلوتونيوم لاستخدامها فى الاسلحة . أما « ماتشون ٦ » فيوفر الخدمات الاساسية والطاقة لديمونه . ويحتوى « ماتشون ٨ » على معمل لاختبار العينات وتجربة عمليات الانتاج الجديد كما أنها موقع وحدة ٨٤٠ الخاصة حيث انتج العلماء الاسرائيليون وسيلة غازية لتخصيب اليورانيوم للاستخدامات العسكرية . ويوجد أيضا منشأة اعادة معالجة للنظائر بالليزر لتخصيب اليورانيوم فى « ماتشون ٩ » ويفصل اليورانيوم المستنفد ، الذى لا يحتوى على يورانيوم ٢٣٥ أو كميات ضئيلة منه ، بطريقة كيميائية فى « ماتشون ١٠ » من أجل شحنه فى النهاية إلى وزارة الدفاع الاسرائيلية أو بيعه لمنتجى السلاح فى أوروبا أو أى مكان آخر لاستخدامه فى انتاج الطلقات والالواح المدرعة وقذائف المدفعية والقنابل . ويمكن للقذائف المدعومة باليورانيوم الثقيل الأكثر كثافة من القصدير ان تخترق بسهولة الالواح المدرعة وأصبحت جزءا ثابتا فى الترسانات الحديثة . (وابلغ قانونو صنداي تايمز انه لم يكن هناك « ماتشون ٧ » خلال سنوات عمله فى ديمونه لذلك فانه لا يعلم عنه شيئا إذا كان قد حدث به أى عمل اصلا) .

وبالطبع فإن أهم منشأة فى ديمونه هى محطة اعادة المعالجة فى « ماتشون ٢ » حيث أمضى قانونو الجزء الاكبر من حياته العملية . فهنا يتم استخراج البلوتونيوم أحد المنتجات الفرعية لعملية الانشطار فى المفاعل ، بالوسائل الكيماوية من قضبان اليورانيوم المتخلف واعادة تشكيله لاستخدامه فى قضبان وقود جديدة .

ويوجد على الأقل ٣١ وحدة منفصلة فى ستة مستويات تحت الأرض للنفق أهمها قاعة الانتاج حيث تتم اعادة معالجة قضبان اليورانيوم المستهلكة . وقبل امكان بدء عملية اعادة المعالجة مع ذلك يجب تبريد القضبان لأسابيع فى خزانات مليئة بالمياه وخفض درجة الاشعاع بعنصر وسيط . وعندئذ فإن القضبان المشعة تظل مهلكة ودائما ما يتم التعامل معها عن طريق التشغيل عن بعد ومن وراء درع من القصدير . وتسيطر قاعة الانتاج فى النفق على المستوى الأول عبر أربع ارضيات سفلية ، وتراقب غرفة تحكم ضخمة العمل هناك وتتضمن منطقة ملاحظة معروفة للفنيين باسم « شرفة جولدا » نسبة لزيارات جولدا مائير المتكررة بعد ان أصبحت رئيسة للوزراء فى عام ١٩٦٩ . ويقول فانونو ان النتيجة النهائية لعملية اعادة المعالجة الكيميائية تبلغ فى المتوسط تسعة « كريات » اسبوعيا من البلوتونيوم النقى تبلغ زنتها مجتمعة ١٢ كيلوجرام .

ويصنع البلوتونيوم بواسطة آلة فى مكان مأمون فى المستوى الخامس وهو الدور الوحيد فى النفق الذى لم يسمح لفانونو الدخول إليه . وفى النهاية حصل على المفتاح ووجد سلسلة من الغرف المنفصلة - معزولة لاسباب أمنية ، حيث يتم تخزين البلوتونيوم الخاص بالاستخدام فى الاسلحة ، فى صورته الصلبة كمعدن ، داخل صناديق مبطنة مغلقة مملوءة بالأرجون كغاز جامد . وتصمم الصناديق المبطنة من أجل ان يتمكن العمال من الوقوف خارج المنطقة « الحارة » ويقومون بتشغيل الاجهزة الآلية التى تعمل بالتحكم عن بعد بأيديهم لتعليب كريات البلوتونيوم فى انصاف كرات دقيقة رفيعة من أجل ادخالها فى الرعوس النووية . كما يتم تصنيع المواد الكيماوية الأخرى التى تستخدم فى الترسانة النووية الاسرائيلية مثل مكونات الليثيوم وابيرليوم فى المستوى الخامس . ويضم هذا المعمل آلات متقنة . فإن خطأ دقيقا فى السطح الداخلى لمركز القنبلة يمكن ان يسبب خفضا ملحوظا فى قوى الانفجار أو يؤدي إلى عدم حدوثه . ومن الصعب على أى شخص من الخارج ان يدرك القدرة على الاحمال المسموح بها ، فعلى سبيل المثال نصف الرأس الحربية للبلوتونيوم الامريكية الصنع يسمح لها بأن تنحرف عن السمك المسموح به بمقدار يقل على واحد على خمسة من عشرة من الألف من البوصة أو ما يوازي سدس قطر شعرة الانسان .

وفور اكتمالها فإن أجزاء الاسلحة تنقل بقوافل من السيارات غير المزودة بعلامات تحت حراسة مسلحة إلى منشأة أخرى شمالا لا يعرفها قانونو لتجميعها في رعوس حربية . وبعد ذلك ابلغنى مسئولون اسرائيليون بأن المرحلة النهائية من انتاج الرأس الحربية يتم في مصنع عسكري في شمال حيفا يقوم بدارته رجال وكالة الابحاث والصناعات الاسرائيلية السرية المسئولة عن غالبية الاسلحة الحساسة الاسرائيلية . ويظل النفق يعمل طوال الاربع والعشرين ساعة لمدة أربعة وثلاثين اسبوعا سنويا كما يقول قانونو والغلق اعتبارا من يوليو حتى نوفمبر من أجل الصيانة الروتينية والاصلاح . ويصف الخبراء النوويون الامريكيون الذين تم استشارتهم بشأن رواية قانونو بأن الوسائل المستخدمة لإعادة معالجة اليورانيوم المستنفذ في ديمونه روتينية اساسا فالمذيبات الصناعية والمحاليل التي يستخدمها الاسرائيليون هي نفسها التي يعتمد عليها في محطة ريفر بلانت في ايكن بولاية ساوث كارولينا حيث تعمل مفاعلات انتاج الماء الثقيل الكلاسيكية منذ منتصف الخمسينات .

ومع ذلك فما اثار الدهشة هو نطاق العملية الاسرائيلية . فاذا كانت رواية قانونو عن نسبة اعادة معالجة البلوتونيوم صحيحة ، بمعدل ثابت ١٢ جرام اسبوعيا ، فإن المفاعل ينتج مواد مخصصة تكفى لما يتراوح بين أربع إلى ١٢ قنبلة أو أكثر سنويا ، ويعتمد هذا على تعميم السلاح . كما يتعين على المفاعل أيضا ان يعمل بطاقة تتراوح بين ١٢٠ و ١٥٠ ميجاوات وهو مايزيد خمسة أضعاف على قدرته المعلنة رسميا ، ويستهلك نحو مائة طن من اليورانيوم الخام سنويا . ويعتقد بعض الخبراء الامريكيين ان احصائيات قانونو الذي لا تعد دقتها أساسا محل شك ، وقد تعكس الانتاج في فترة الذروة وليس ما هو معروف عن معدل الانتاج العادى . واذا كان الامر كذلك فان ديمونه في امكانها انتاج ما يتراوح بين ١٦ إلى ٢٠ كيلو جراما من البلوتونيوم الذي يستخدم في الاسلحة سنويا بما يكفى لأربعة أو خمسة رعوس حربية .

وما أدهش الخبراء الامريكيين بصفة خاصة عن محطة إعادة المعالجة في ديمونه هو مكانها ، تحت الارض ، وتقدمها . ويوضح خبير امريكى « يجب ان ندرك ان « ماتشون ٢ » متقدمة للغاية لأنها على هذا القدر من الحرارة . فهناك مستوى غير تقليدى من الشعاع . وانت تحتاج لجدران من ثلاث طبقات

جميعها تتحرك آليا . ورجال فى حل خاصة وأجهزة إنسان آلى . وسوف تواجه وقتا عصيبا حتى تتأكد انها لا تتعرض للمراقبة والمتابعة . لذلك فانت تذهب لمسافة عميقة تحت الأرض . وهذا بدوره يرفع من تكلفة أسطوانات التهوية لشفط الهواء ،أنظمة التكيف بالاضافة إلى جميع تكاليف التشييد العادية .

كما طرح البناء تحت الأرض مخاطر هندسية ضخمة كان يمكن مواجهتها فقط بتخطيط متميز رائع ومعلومات الخبراء . فعلى سبيل المثال ، قررت فرق التشييد التى شيدت فى البداية محطة نهر الفاتا التابعة للجنة الطاقة الذرية الامريكية . فى ساوث كارولينا وضع ابواب سميكة مبطنة بالقصدير تحمى قوة العمل على قواعد دائرية عادية بمحركات آلية صممت هندسيا خصيصا للفتح والاعلاق . ويضيف الخبير الامريكى « ولكننا عادة لم نحرك الابواب بما فيه الكفاية وسويت القواعد بالارض . وكانت الابواب ثقيلة وبدا أننا أخطأنا الفيزياء . واضطررنا لوقف العملية لازالتها . ولم نختبر هذا النظام قبل تطبيقه لاننا لم نفكر فى هذه النتيجة » .

ويقول المسئول ان الاحتمال يبقى قائما فى ان الاسرائيليين صمموا منذ البداية على تجنب مثل هذه المشاكل باكتشاف نقاط الخطأ والصواب من الامريكيين الذين قاموا ببناء محطة سرية ، فهو امر يجب ان يتم . فهذه النوعية من المعلومات حيوية لعدم وقف العجلة . وادى شئ يمكنك تعلمه كما تعلمه الآخرون من اخطائهم يدفعك خطوات للامام » . ويفترض ان هذه كانت احدى مهام بنيامين بلومبيرج ومكتبه للمهام الخاصة الذى أصبح معروفا فى منتصف السبعينات باسم مكتب العلاقات العلمية أو « لاكام » . وانتشر عملاء بلومبيرج فى جميع أنحاء العالم لجمع المعلومات الفنية المتاحة وانشاء شركات وهمية فى أوروبا وأمريكا اللاتينية من أجل شراء معدات التكنولوجيا المتقدمة من الولايات المتحدة التى لم يكن مسموحا تصديرها لاسرائيل .

وتضمن مجالا حساسا آخر وهو علم الإنسان الآلى أو الروبوت الذى جاء أول استخدام له فى الولايات المتحدة فى معامل الأسلحة الحارة حين لم يكن فى وسع الإنسان أن يعمل . فالدقة المتناهية المطلوبة فى عملية تصنيع نصف كرات البلوتونيوم ووضعها حول الغازات المطلوبة لإنتاج اسلحة نووية مدعومة

تحققت فقط بعد قفزات واسعة في مجال التحكم عن بعد . ولم يكن من قبيل المصادفة أن يشتهر أهارون كاتزير أو كاتشالسكي رسميا - الذي أصبح مثل ارنست بيرجمان قوة عقلية داخل لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية - بأبحاثه في مجال الإنسان الآلي في معهد فايتسمان . وظهرت صورة كاتزير مع بعض عملياته البحثية على غلاف مجلة « ساتر داي ريفيو » في يوم السبت ٣ ديسمبر ١٩٦٦ . وكان عنوان المقال « أول إنسان آلي بعضلات » . وتحدث عن عمل كاتزير الرائد في تحويل الطاقة الكيماوية إلى طاقة حركة . كما كان فريق كاتزير في معاهد فايتسمان يركز على تطوير أنسجة عضلات صناعية لاستخدامها في الإنسان الآلي . ومولت أبحاثه بشكل ضخم من جانب مكتب الأبحاث العلمية التابع لسلاح الجو الأمريكي . وكان اهتمام سلاح الجو الأساسي ينصب على استخدام الإنسان الآلي في الأبحاث في الفضاء الخارجي . ولم يكن لدى القوات الجوية أدنى فكرة عن أنها تساعد أيضا على الموافقة على أبحاث خاصة بالترسانة النووية الإسرائيلية كما أنها لم تكن تدري أن عمل كاتزير الأساسي كان يتم في « ديمونه » وليس في معهد فايتسمان .

وأعادت اكتشافات فانونو بقوة التأكيد على الشكوك القائمة لدى الكثيرين في المخابرات الأمريكية من أن إسرائيل قامت سرا باختبار أسلحة نووية حرارية متطورة ، فبعضها كانت في حاجة لتقليل حجمها لتلائم القنابل ودرع الصواريخ أو أنها نجحت بشكل أو بآخر في الحصول بشكل غير شرعي على نتائج الاختبارات الأمريكية . ويتذكر خبير أسلحة « لقد مررنا بعشر أو اثني عشر اختبارا تحت الأرض في مركز الاختبارات الأمريكي الموجود تحت الأرض في نيفادا » لتتوصل فقط لبعض المعلومات . فكيف يمكنهم انفاق هذا القدر من المال على محطة إعادة المعالجة تحت الأرض بدون إجراء اختبارات (يجب أن تكون واثقا تماما من معلوماتك فأنت ببساطة لا يمكنك تحمل أن تكون على خطأ) .

ورغم هذه التعليقات يظل لا يوجد أي دليل فعلى على أن إسرائيل احتاجت مساعدة خارجية من أجل الحصول على أسلحتها النووية . واعترف دكتور جورج كوان الذي أمضى أكثر من عشرين عاما في تصميم الأسلحة النووية في لوس الاموس بأن هناك ارتباطا وثيقا دائما مع الفيزيائيين

الإسرائيليين من معهد فايتسمان (ولقد زاروا المعامل في لوس الاموس وليفر مور ومن المحتمل أنهم عوملوا بشكل أكثر صراحة من الزائرين الآخرين هنا ولكن هناك تركيزا شديدا على الفكرة التي تفيد بأن شخصا ما أطلعهم على أسرار معينة . إن الإسرائيليين أذكاء بما يكفى لأن يقوموا بالأبحاث الخاصة بهم وقد أذكى كتاب قصص الجاسوسية إلى حد كبير فكرة الحاجة للحصول على معلومات سرية . وهناك قدر من الحقيقة يرتبط بهذه الأمور أقل كثيرا مما يعتقد غالبية الناس) . ومثل العديد من العلماء في المعامل النووية الأمريكية فقد كان لكوان صديق إسرائيلي حميم مشارك في العمل في « ديمونه » ويقول : (لم يسألنى مطلقا عن أى شئ طوال السنوات عن القنبلة ولم يكن ليفعل) . وبالمثل فإن الفيزيائى هانر بيت الحائز على جائزة نوبل الذى ساهم فى تصميم أول الأسلحة النووية ، والنووية الحرارية الأمريكية يتذكر ثلاث زيارات قام بها لمعهد فايتسمان « أخذنى خلالها مضيفى فى كل مكان وناقش كل شئ معى فقد ادركوا أننى مهتم بمفاعلات الطاقة النووية . ومع ذلك فانهم لم يعرضوا نقلى لزيارة ديمونه . ووجدت ذلك أمرا ذا دلالة » .

وإذا كان هناك أى عزاء للمخابرات الأمريكية عقب اكتشافات فانونو المذهلة التى اعطت واشنطن أكثر الأدلة تحديدا عن محطة إعادة المعالجة الاسرائيلية ، فقد تمثل فى الاقتناع بوجود تخطيط عبقرى غير عادى تم فى ديمونه لم يتقبله كبار المسئولين فى سلسلة القيادة الاسرائيلية . وقال أحد الخبراء « من غير المرجح ان كبار المسئولين فى الحكومة الاسرائيلية تفهموا حقا » ماذا يحدث فى ديمونه ، كما فشل تماما خبراء المخابرات الأمريكية فى ذلك .

وقد ادرك الخبراء الأمريكيون هذا على الأقل . وقد اعترف شيمون بيريز لاصدقائه بأنه . فى المراحل الأولى من بناء ديمونه كان يوقع عادة على أوامر طلبات ووثائق فنية أخرى باسم حكومة بن جوريين بدون ان يعرف بدقة ماذا وافق عليه .

مقدمات الحرب

لم يكن تطور اسرائيل الى قوة نووية كاملة فى سنة ١٩٦٩ لىأتى فى وقت أسعد حظا فيما يتعلق بالرئاسة الأمريكية . فقد حضر « ريتشارد نيكسون » و « هنرى كيسنجر » يوم التنصيب فى ٢٠ يناير ١٩٦٩ مقتنعين بأن الطموحات النووية الاسرائيلية لها ما يبررها ويمكن تفهمها ، وفور توليها السلطة مضيا خطوة أبعد حيث أيدا الطموحات النووية الاسرائيلية .

كما تقاسم الزعيمان الأمريكان احتقار معاهدة منع الانتشار النووى التى أيدها علنا « ليندون جونسون » بحماس ، وأثار « نيكسون » فى منتصف حملته الانتخابية ضد نائب الرئيس « هوبرت هامفرى » استياء مجتمع الحد من التسليح بمناشدة الكونجرس تأخير التصديق على المعاهدة حتى بعد الانتخابات. ثم مضى أبعد من ذلك بعد عدة أيام وصرح للصحفيين فى « تشارلوت » بنورث كارولينا بأنه تحديد قلق تجاه عدم سماح المعاهدة بنقل الأسلحة النووية الدفاعية ، مثل الألغام أو الأنظمة المضادة للصواريخ غير الباليستية الى القوى غير النووية ، وشعر مسئولو الحد من التسليح فى الحكومة بارتياح شديد فى أوائل فبراير ١٩٦٩ حين طالب « نيكسون » مجلس الشيوخ رسميا بإقرار المعاهدة ثم أعلن فى مؤتمر صحفى أنه سيفعل ما فى وسعه لمناقشة فرنسا وألمانيا الغربية المعترفتين بتحفظاتهما بالتوقيع عليها وقال « سوف أوضح إننى أعتقد أن التصديق على المعاهدة ، من جانب كل الحكومات، نووية كانت أو غير نووية ، هو فى صالح السلام وفى صالح خفض احتمال الانتشار النووى »

ومع ذلك أصدر « نيكسون » و « كيسنجر » سرا من مكنتيهما فى نفس الوقت أمرا رئاسيا للجهاز البيروقراطى بضرب عرض الحائط بما قيل علنا

وهو ما علمه عدد قليل فقط فى الحكومة ، تنص الوثيقة الرسمية المعروفة رسميا باسم مذكرة قرار الأمن القومى رقم ٦ « أنه يجب ألا تبذل أى جهود من جانب الولايات المتحدة للضغط على الدول الأخرى وبصفة خاصة حكومة ألمانيا الاتحادية لتحنو حنوها والتصديق على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، ويجب أن تعكس الحكومة فى موقفها المعلن نبرة التفاؤل من أن الدول الأخرى ستوقع أو تصدق على المعاهدة فى الوقت الذى تنأى بوضوح عن نفسها سرا عن أية خطة لممارسة الضغط على هذه الدول للتوقيع أو التصديق . »

ويتذكر « مورتون هالبرين » أقرب مساعدى « كيسنجر » حينئذ من بين العاملين فى مجلس الأمن القومى « لقد كان هذا تغييرا كبيرا فى السياسة الأمريكية فقد أمن « هنرى » بأنه من الجيد أن تنتشر الأسلحة النووية فى جميع أنحاء العالم . ولقد سمعته يقول إنه اذا كان هو من الاسرائيليين فسوف يحصل على أسلحة نووية . ولم يعتقد أن الولايات المتحدة يجب أن تحاول ولا تتحدث معهم عن الأمر . » كما أبلغ « كيسنجر » فريق العاملين معه فى الشهور الأولى من عام ١٩٦٩ بأن اليابان مثل اسرائيل ستكون فى وضع أفضل بالقنبلة عنه بدونها ، وكان مقتنعا كما يقول « هالبرين » بأن الأسلحة النووية ضرورية للأمن القومى للدولتين ، واتسمت رؤية « كيسنجر » فى أساسها بالبراجماتية كما يضيف « هالبرين » فغالبية القوى العظمى ستحصل فى النهاية على أسلحة نووية ويمكن أن تستفيد الولايات المتحدة الى أقصى حد بمساعدتها لأن تفعل ذلك بدلا من الاشتراك فى ممارسة أخلاقية بلا طائل مثل معاهدة منع الانتشار النووى .

وكان تأييد « كيسنجر » لبرنامج الأسلحة النووية الاسرائيلى كما أعلنه خلال اجتماعه فى منزل الجنرال « ايلار بيليد » معروفا للقيادة الاسرائيلية ، واذا كانت الضرورة تقتضى صدور إشارة صريحة عن موقف الادارة فقد جاءت سريعا بعد انتخابات عام ١٩٦٩ بقرار صدر ينهى عمليات التفتيش التى يقوم بها « فلويد كولر » على « ديمونه » ، وقد ظل مسئولو الحد من التسليح الأمريكيون يعتبرون هذه العمليات التى بدأت فى سنة ١٩٦٢ مهمة من حيث المبدأ ولكن عمليا كانت ذات فائدة هامشية ، فقد تمت بدون تغيير ، مع ذلك

طوال سنوات جونسون ، واعتبرت إسرائيل عمليات التفتيش تدخلا فى سيادتها كما كانت هناك مخاوف من احتمال أن يصدّم « كولر » أو أحد أفراد فريقه بشيء مفيد خاصة مع بدء « ديمونه » العمل بكامل طاقتها فى أواخر الستينيات من أجل الانتاج الكامل للرووس الحربية .

وبدت عملية التفتيش التى قام بها « كولر » عام ١٩٦٩ لبعض الأمريكين بلا هدف محدد فى أعقاب قرار « جونسون » فى اللحظة الأخيرة بالسماح لاسرائيل بشراء أى عدد تريد من طائرات « أف - ٤ » بل أنه يصر كما أرادت وزارة الخارجية والبنّاجون على تصديق اسرائيل على معاهدة منع الانتشار النووى مقابل ذلك، ويذكر « جوزيف زورهيلين » الراحل الذى كان حينئذ نائبا للسفير الأمريكى فى تل أبيب والى باربر « وصل فريق كولر يوم السبت وأمضى عدة ساعات فقط ، فلا يمكنك فقط أن تتجول فى الداخل فى رحلة بصحبة مرشدين . ولكن يتعين أن تقوم بعمل ضخم مروع كى تتأكد ماذا حدث لأى مفاعل » . ولم تكن لدى « زورهيلين » أية أوام تجاه ما يحدث فى « ديمونه » ويوضح فى مذكرة قدمها لواشنطن كانت واحدة من التى استخدمت فى العلاقات العامة « لقد قام الفرنسيون بربط عصابة على أعيننا وكذلك فعل الاسرائيليون ، فالاسرائيليون يمكنهم أن يدعوا أن عمليات التفتيش التى قمنا بها على « ديمونه » أوضحت أنه نظيف فى حين أنها لم توضح شيئا على الإطلاق » . وكانت مثل هذه الشكاوى قد ترددت من قبل .

إلا أن واشنطن الآن وجدت أنه من الملائم إنهاء التمثيلية وانتهت عمليات التفتيش . ولم تتكرر بعد ذلك مطلقا ، كما أصدرت ادارة « نيكسون » حكما سيصبح سياسة أمريكية طوال العقدين التاليين . فاسرائيل تملك سلاحا نوويا ولا يوجد شيء يمكن أن تفعله الولايات المتحدة أو تريد أن تفعله .

وشقت السياسة الجديدة طريقها عبر أروقة البيروقراطية التى جاء رد فعلها كما هو الحال دائما فى الجهاز البيروقراطى : وقد اتبعت التعليمات بدرجات متفاوتة من الخضوع . فقد بدا « تشارلز فان دورين » نائب المستشار العام لوكالة الحد من التسليح ونزع السلاح فى إدارة « نيكسون » مقتنعا بأن اسرائيل هى « كعب أخيل » فى سياسة أمريكا تجاه معاهدة منع الانتشار النووى . وقال « فان دورين » الذى خدم طوال ١٩ عاما فى جهاز الحد من

التسلح : « لقد كنا نتفاوضى عنها » ويتذكر أنه حاول مرارا تحت قيادة « نيكسون » و « كيسنجر » .. « وضع معاهدة منع الانتشار النووى فى جدول أعمال المحادثات حول الشرق الأوسط ولكن أبلغت بأنه توجد موضوعات كثيرة على المائدة » . وأدرك السبب المؤكد بالطبع « فقد صدر أمر بعدم طرح أى معلومات نووية عن اسرائيل . وكان هذا محبطا للغاية » .

كما انعكس تحمل « نيكسون » و « كيسنجر » لاسرائيل النووية فى وسائل الاعلام ، ففي يولييه ١٩٦٩ شق تقرير مخابرات « ديكر » حول ترسانة اسرائيل النووية الذى حظره فى عام ١٩٦٨ « ليندون جونسون » وبعد ذلك «ريتشارد هيلمز» مدير الـ « سى آى آيه » طريقه للصفحة الأولى من نيويورك تايمز - ولم يهتم أحد ، وقد مست قصة النيويورك تايمز التى كتبها مراسلها فى واشنطن « هيدريك سميث » الرأى العام الأمريكى بأول معلومات عن تقييم الـ « سى آى آيه » للترسانة النووية الاسرائيلية . وبدأت بحملة تقول : « طوال عامين على الأقل ظلت حكومة الولايات المتحدة تدير سياستها فى الشرق الأوسط على أساس افتراض أن اسرائيل إما تمتلك قنبلة ذرية أو تمتلك أجزاء المكونات المعدة للتجميع السريع » . كما وصفت قصة « سميث » تقدم اسرائيل فى تطوير نظام صاروخها « جيريتشو - ١ » وكشف أن مصنع تصنيع الصاروخ أنشئ بالقرب من تل أبيب لانتاج أجهزة الدفع الصلبة والمحركات اللازمة للصواريخ ، ويتذكر « سميث » محاولته - طوال عامين - نشر الموضوع فى التايمز وفشله « لأننى فقط لم أكتف بالقوة الكافية » وحصل على دعم فى شهر يوليو هذا من جانب السيناتور « ستيفارت سيمينجتون » الديموقراطى من « ميسورى » الذى اعترف فى حديث تليفزيونى يوم الأحد أنه « لا يوجد شك فى أن اسرائيل تفعل ما فى وسعها لانتاج أسلحة نووية » . وساندت حجة « سيمينجتون سميث » فى نشر القصة بعد عدة أيام وانتظر المندوب المتمرس فى تغطية الشئون الدبلوماسية الاهتمام الذى كان متأكدا أن المقال سيحظى به من الآخرين فى وسائل الاعلام والكونجرس ، ولم يحدث شئ ، وقال « سميث » : « لقد أصيب بالذهول فلم يقترب منه أحد ، ولم تتحرك شبكات التليفزيون نحوه » . كما لم تفعل أى صحيفة منافسة للتايمز التى وجدت أنه من المستحيل تأكيد القصة « وتملكنى شعور بأننى وحدى فى الميدان » . ولم

يتلق المندوب أى شىء من سفارة اسرائيل فى واشنطن وعقد اجتماعا بعد ذلك؛ مع السفير « المنزعج للغاية » (إسحق رابين) بعد ذلك . ويقول « سميث » الذى يتذكر أنه سأل « رابين » اذا كان ينفى بالتحديد القصة « أنه لم يجب وكرر الموقف الثابت لاسرائيل من أنها لن تكون البادئة باستخدام هذه الأسلحة » .

وفى منتصف عام ١٩٧١ جعل سلوك البيت الابيض المتساهل تجاه القنبلة الاسرائيلية من الممكن حتى لهؤلاء الاسرائيليين المسئولين عن مراقبة شحنات المواد الحساسة أن ينظروا للجهة الأخرى . وقد عين « جلين سيلا » المسئول فى وزارة الخارجية الذى عين هذا الصيف لتناول الشئون السياسية والعسكرية فى المكتب الاسرائيلى فى وزارة الخارجية ، كما عين ممثلا للوزارة فى قوة مهام الشرق الأوسط وهى مجموعة داخل الوكالة مهمتها الأساسية مراقبة سياسات نقل الأسلحة الأمريكية . وبدأ « سيلا » الذى خدم فى المغرب والجزائر ومصر فى السؤال عن القنبلة الاسرائيلية ، وعلم سريعا بتقدير « دوكيت » المحظور . كما علم بأنه اذا حدث أى ضغط على اسرائيل لوقف برنامجها للأسلحة النووية فلن يأتى من قوة المهمة الخاصة أو وزارة الخارجية . وكانت اسرائيل تضغط من أجل الشحن الفورى للمزيد من طائرات « أف - ٤ » . وصدرت الأوامر لمكتب المعلومات والأبحاث بوزارة الخارجية بوضع دراسة عن التوازن العسكرى فى المنطقة . وحين انتهت الدراسة لم تشر للقدرة النووية الاسرائيلية مما أثار استياء « سيلا » . وقال : « اعتقدت أننا يجب أن نواجه حقيقة امتلاكهم لها ولكن لم يسمح لأى شخص بالحديث عن هذا الأمر » .

وبعد عدة أشهر أبلغ « سيلا » بأنه تمت الموافقة على طلب اسرائيلى لبيع « كريترونات » بشكل روتينى من جانب نظيره فى مكتب القوة الخاصة عن البنتاجون . وأبلغ « سيلا » الفضولى بأن الكريترونات هى أجهزة توقيت اليكترونية حساسة لاشعال أنوار من نوعية معينة . ويتذكر « سيلا » : « اننى أذكر أننى اتصلت بعضو البنتاجون فى القوة الخاصة واننى أبلغت بأنك يمكن أن تشتري هذا الشىء من متجر « هيشينجر » الشهير فى واشنطن للمعدات الثقيلة ولكنه لم يتم إبلاغى بأنها جزء أساسى فى الأسلحة النووية . ثم علمت أن « كريترونات » تشتمل القنابل النووية » . ويعد الجهاز ذو السرعة العالية الذى عادة ما تخضع عملية تصديره لرقابة مشددة ، ضروريا للتفجير الدقيق

للمتفحرات الكيماوية التي تسبب الانفجار الداخلى فى السلاح النووى وجميعها يجب أن تكون معروفة لمسئول فى البنتاجون .

وظل « سيلا » فى مكتب الشرق الأوسط عامين وأصبح يوصم سريعا به مناصر للعرب ويقول : « وهو الأمر الذى قبلته » وقد تعلم الدرس مع هذا ، فبعد عام تضمنت الميزانية الأمريكية بشكل ما اعتمادات مخصصة لامداد معهد « فايتسا » بجهازى كمبيوتر عملاقين ، وعلم « سيلا » أن مهام الكمبيوتر تتضمن التقليد النووى ، وقال : « بدا واضحا الهدف من الحصول عليهما ولكنى حتى لم أحاول دخول المعركة » .

ولم يكن المناخ أفضل فى الـ « سى آى إيه » . فقد واصل « ريتشارد هيلمز » البيروقراطى البارع فى ارضاء رؤسائه بكبت أى معلومات ذات قيمة عن القنبلة الاسرائيلية ، كما وصل الى اقاع شخصية أبلغها مرارا لمعاونه ونوابه بأنه مقتنع بأن اسرائيل تقدم معلومات القمر الصناعى الأمريكى للاتحاد السوفييتى من خلال جهاز مخابراتها ، وأوضح « كارل دوكيت » أن الـ « سى آى إيه » حصلت على نسخة من قائمة طلبات المخابرات الاسرائيلية فى أواخر ١٩٧٢ . وطالب الاسرائيليون مندوبيهم فى أمريكا بالحصول على معلومات متقدمة عن القمر الصناعى الخاص بالتجسس . وبدا « هيلمز » مقتنعا بأن الاسرائيليين يقومون بالمهمة نيابة عن السوفييت . كما أعتقد أن اسرائيل خط مفتوح لضخ المعلومات لموسكو » وكان هناك بالطبع تفسير مباشر بصورة أكبر وهو تفسير لم يكن فى وسع « دوكيت » و « هيلمز » اكتشافه فى أوائل السبعينيات . فاسرائيل أرادت صور القمر الصناعى عن الاتحاد السوفييتى من أجل احتياجاتها لتوجيه الأسلحة النووية لأهدافها .

وأدرك الرجال والنساء فى الجهاز البيروقراطى كما فعل « هيلمز » أن القضية النووية الاسرائيلية تعد أمرا محرما ويقول « ديفيد لونج » خبير شئون الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية : « لم يتم تناول القضية على المستوى العامل فى وزارة الخارجية » . ولم يتمكن مسئولو وزارة الخارجية والبنتاجون الذين أرادوا فى أوائل السبعينيات من معرفة مزيد من المعلومات عن الأسلحة النووية الاسرائيلية ويضيف « لونج » مثل هذه المعلومات تحمل أعلى درجات السرية » وكلما تحركت بوصة فى هذا الاتجاه ، عليك أن تقرر ما اذا كنت تريد

أن تقوم بحملة أو أن تحافظ على عملك » . وعلى الجانب الآخر قال « لونج » أنه وآخرين ظلوا يسألون بشكل غير رسمي بانتظام عن الأسلحة النووية الاسرائيلية من جانب دبلوماسيين من الشرق الأوسط « وكان على أن أرد بأننا لا نعلم أى شيء وهذا هو ما يقوله الاسرائيليون » . ويتذكر « لونج » أن أحد رؤسائه سأل في إحدى المرات أن يضع هذا الرد كتابة في مذكرة دبلوماسية رسمية لإحدى دول الشرق الأوسط ورفض ، ويتذكر قائلا : « لقد تراجعت وحجتى أننا يجب أن نقول « لا تغليق » وأعتقد أن نقل انطباع كاذب على نحو متعمد يتخطى الحيلة . ولم أكن قائد حملة ولكننى طلبت أن ينقل أحد غيرى المذكرة ، وقد فعلوا ذلك » . وبالمثل أمضى « كورتيس جونز » عمله كخبير فى شئون الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية وكان عمله الأخير مديرا لشئون الشرق الأدنى وشمال افريقيا وجنوب آسيا فى مكتب الأبحاث والمعلومات . ويقول « جونز » : « لم يكن قصف الأسلحة النووية الاسرائيلية فى أى وقت يمثل قضية للحكومة الأمريكية ، فطوال الوقت الذى قضيته هناك لم نجلس ونحدث عن هذا الأمر » .

وأزال تخفيف الضغط من جانب واشنطن أى قيود على « ديمونه » والقيادة الاسرائيلية التى فسرت على نحو صحيح انتهاء عمليات تفتيش « كولر » كتصريح على بياض . وبدأ الفنيون والعلماء فى « ديمونه » العمل فى أوائل السبعينيات كما فعل نظراؤهم الأمريكيون والسوفييت فى الأيام الأولى من الحرب الباردة . وأنتج الاسرائيليون أكبر قدر ممكن من القنابل .

وفى عام ١٩٧٣ وفقا لما يذكره مسئولون حكوميون اسرائيليون سابقون، وصل اجمالى الترسانة النووية الاسرائيلية الى عشرين رأسا حريبيا على الأقل وثلاث منصات إطلاق صواريخ أو أكثر معدة للعمليات فى « هيربات زاخاريا » ، كما امتلكت اسرائيل عددا غير معروف من المنصات المتحركة لصواريخ « جيرييتشو-١ » تم تصنيعها فى اطار المشروع ٧٠٠ . وكان الصاروخ قادرا على إصابة أهداف فى جنوب روسيا بما فى ذلك « تبليسى » بالقرب من حقول البترول السوفييتية وباكوا بالاضافة إلى العواصم العربية منذ سنة ١٩٧١ كما كان يوجد سرب من طائرات « أف - ٤ » القادرة على حمل أسلحة نووية فى حالة تأهب طوال الأربع والعشرين ساعة فى مخابىء تحت الأرض فى قاعدة

« تل نوف » الجوية بالقرب من « ربحونوت » ، وكان طيارو « أف - ٤ » المدربون تدريباً خاصاً هم صفوة سلاح الجو الاسرائيلي وتم منعهم من مناقشة مهمتهم مع أى شخص من الخارج ، وكانت طائرات « إف - ٤ » بعيدة المدى قادرة على القيام برحلة بلا عودة الى موسكو وهى حاملة قنبلة نووية وسيتعين على الطيارين الجسورين أن يعاد تزويدهم بالوقود فى الجو من أجل العودة الى الوطن .

وفى هذا الوقت حلت « ديمونه » الكثير من المشكلات الأساسية حول تصغير حجم الأسلحة وأمدت الروس الحربية الأصغر حجماً مصممة الأسلحة الاسرائيليين باحتمالات متنوعة تضمنت نشر أسلحة تكتيكية ذات قوة تفجيرية صغيرة لاستخدامها فى ميدان القتال . وقامت الولايات المتحدة بدورها بالموافقة على بيع مدافع بعيدة المدى لجيش الدفاع الاسرائيلي من عيار ١٧٥ ميلليمتر و ٢٠٣ ميلليمتر فى أوائل السبعينيات . وهذه الأسلحة القادرة على ضرب أهداف على بعد ٢٥ ميلاً أصبحت أيضاً جزءاً من الخيار النووى الاسرائيلي . وعلمت المخابرات الأمريكية فيما بعد بأن الاسرائيليين اختبروا انتاج مدفع قادر على اطلاق قذيفة لمسافة تزيد على ٤٥ ميلاً عن طريق صهر ماسورتى مدفعين بعيدى المدى .

كما تعاقدت اسرائيل مع الدكتور « جيرالد بول » مصمم الأسلحة الكندى - المثير للجدل - لامدادها بقذائف المدفعية المصممة خصيصاً التى يمتد مجالها الى ٢٥ فى المائة ، وكان يوجد بعض خبراء الأسلحة الإمبريكيين الذين أدركوا هدف اسرائيل الحقيقى فى ضوء عدم دقة قذيفة مدفعية أطلقت على هذا المدى البعيد ، ويقول أحد الخبراء : « اذا كنت ستطلق قذيفة مداها ٤٥ ميلاً واختلفت الدقة بنسبة ٣ فى المائة على المدى فماذا ستصيب بقذيفة ذات قوة تدميرية عالية ، ليس ذلك بالأمر الكثير . وستحتاج الى سلاح نووى » . وقد زار هذا الأمريكى الذى كان مسئولاً كبيراً فى واحدة من منشآت تجارب الأسلحة التابعة للجيش الأمريكى اسرائيل فى عام ١٩٧٣ وأبلغ بالاستخدام المعتزم للمدافع بعيدة المدى وهى معلومات أبلغها للمخابرات الأمريكية كما يقتضى عمله . ويضيف هذا الأمريكى أنه ترددت تكهنات بأن اسرائيل تستهدف ضرب دمشق عاصمة سوريا بالمدافع الخاصة خلال حرب يوم « كيפור » . وتلقت

واشنطن الرسالة . ويتذكر مسئول كبير فى مخابرات وزارة الخارجية حالة القلق واسع النطاق التى سادت فى أوائل السبعينيات تجاه برنامج المدفعية الاسرائيلى الطموح . وقال المسئول : « تركّز افتراضنا فى أنهم طوروا قذيفة مدفعية صغيرة ويريدون تجربتها .

ومع ازدهار برنامج الاسلحة الاسرائيلية ظهر عامل جديد للحذر داخل الحكومة الاسرائيلية والقيادات العسكرية . فقد وضعت الصراعات السياسية والمعارك الداخلية جانبا مع وصول السلاح الجديد الى المستوى اللائق لاستخدامه فى ميدان القتال ، وكان هناك أمر يجب كتابته وبرنامج تدريب يجب تنفيذه . وأصبح يتعين على القيادة الاسرائيلية أن تتخذ الاجراءات اللازمة للاستخدام الفعلى للقنبلة وفى مرحلة مبكرة تم الاتفاق على عدم تسليح واطلاق سلاح نووى بدون أمر مباشر من رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس أركان الجيش ، وفيما بعد تم تعديل اجراءات المشاركة لتتضمن قائد السلاح الجوى الاسرائيلى ، وأفادت الأنباء بأن الرؤوس الحربية الخاصة بالقوات الجوية محفوظة فى وحدات مجهزة سلفا فى صناديق مأمونة خاصة يمكن فتحها فقط بثلاثة مفاتيح يقوم ممثلون من أعلى قيادة مدنية وعسكرية بامدادها ، ولم يتم التعرف على آليات أخرى لاتباعها فى هذا المجال ، إن وجدت أصلا . وأوضح مسئول عسكري اسرائيلى « فى اليوم الذى امتلکنا فيه عددا من القنابل يشعرونا بالارتياح توقفنا عن الحديث عنها ، واكتشف الشعب أنه فى اللحظة التى أصبحت فيها القنبلة فى حيازتنا فإننا سنكون هدفا نحن الآخرين » .

وأدت الاجراءات الأمنية المتزايدة فى أوائل السبعينيات الى خسارة فورية واحدة تمثلت فى وزير الدفاع « موشى ديان » . فقد كان موقف « ديان » بين أنداده فى المؤسسة العسكرية والدوائر العليا فى الحكومة الاسرائيلية كان أقل مما هو عليه بين الشعب ، فقد كان يعتبر كقائد عسكري يحظى بتقدير زائد على الحد . وتثور حوله الشكوك بسبب علاقاته النسائية ومعاملاته المالية وكان هناك دليل مطلق لم يتم الاعتداد به رسميا عن احتفاظه بأثار تم استخراجها لاستخدامه الشخصى فى انتهاك مباشر للقانون الاسرائيلى ، وكانت الشكوى الأساسية من ديان مع ذلك تتعلق بعشقه للحديث ، ويقول أحد معاونيه المقربين فى الجيش إنه « امثلک أكبر فم فى العالم وينتابک احساس

بأنه مدفع منطلق فى وقت كانت فيه اسرائيل فى وضع حذر للغاية ، لقد كنا نريد أن يعرف العرب ماذا نمتلك . بدون أن نعلن ذلك صراحة ، ودمر « ديان » بتصريحاته العامة والبيانات التى صرح بها للصحافة هذا التكتيك . ويضيف هذا الاسرائيلى أنه كانت هناك مشكلة أخرى « فديان ذهب للفراش مع أى شىء يتحرك ولكنه كان يملك القدرة على مقابلة سيدة جميلة والحديث معها عن « ديمونه » . وشعر هو و« بيريز » كما لو كانا والدين للمجمع النووى » . ولم تكن مغامرات « ديان » العاطفية أمرا غريبا بين العسكريين الاسرائيليين العدوانيين ، ورغم أن « ديان » لم يفقد أى سلطة فإنه لم يعد يحظى بالترحاب فى « ديمونه » ولم يعد يملك الضرورة العسكرية لأن يعلم كل شىء عن البرنامج النووى الاسرائيلى الذى أصبح يدار من مكتب رئيسة الوزراء .

وأصابت كارثة البرنامج فى مايو ١٩٧٢ قتل « أهارون كاتزير » الفيزيائى المبدع المسئول عن « ديمونه » فى هجوم إرهابى للجيش الأحمر اليابانى فى مطار اللد بالقرب من تل أبيب ولا يوجد دليل بأن « كاتزير » هو المستهدف بالتحديد ، وكان « شالهيخيث فراير » الذى حل محله عالم فيزياء نووية يملك مؤهلات لا غبار عليها ، فقد عمل كمستشار علمى للسفارة الاسرائيلية فى باريس فى الأيام الحرجة من الخمسينيات حين تم التوصل للتفاهم النووى الاسرائيلى - الفرنسى ، كما تمتع « فراير » بمستوى عال بين العلماء الدوليين واشتهر بالتحديد بين مصممي الأسلحة الأمريكين الذين أدرك الكثيرون منهم تماما مهمته التى يقوم بها .

واستمر الباحثون فى « ديمونه » ومعهد « فايتسمان » يقومون بعمل رائع ، وفى عام ١٩٧٣ أحدث عالمان اسرائيليان ضجة فى العالم الاكاديمى وعالم المعلومات حيث تلقيا براءة لعملية تتم بالليزر يمكنها - كما زعما - انتاج سبعة جرامات من اليورانيوم المخصب بنسبة ستين فى المائة من اليورانيوم ٢٣٥ فى ٢٤ ساعة ، ويقول « موردخاى فانونو » إن البحث أنتج ربعا بعد ست سنوات حين افتتحت « ديمونه » ماتشون خاصا لانتاج اليورانيوم المخصب بالليزر .

وقد يكون الحصن النووى المزدهر فى « ديمونه » قد ظل رسميا سرايا بالنسبة للعالم ولكن اكتشفت المخابرات الاسرائيلية فى أوائل السبعينيات أن

المخابرات السوفيتية « كى جى بى » اخترقت المكاتب العليا لوزارة الدفاع ومؤسسة المخابرات وتنقل الخطوط الأساسية للقرارات الاستراتيجية لموسكو وحلفائها فى الشرق الأوسط ، ويادر بكشف العمليات السوفيتية واحد من أكثر الوحدات سرية فى الجيش الاسرائيلى هى الوحدة ٥١٥ التى أعيد تسميتها فيما بعد بالوحدة ٨٢٠٠ المسنولة عن اشارات المخابرات واختراق الشفرات وهى الجهاز الموازى لوكالة الأمن القومى الأمريكى .

وكان من أهم كبار ضباط الوحدة ، روفين (روى) سير دور ، أخصائى اللغويات المتميز الذى اخترق شفرة سوفيتية وتلقى مقابل ذلك فيما بعد أعلى وسام إسرائيلى ، وكانت هذه الشفرة تخفى الاتصالات بين مقر الـ « كى.جى.بى » فى موسكو وقاعدتها الأمريكية فى قبرص ، وبدأ الإسرائيليون المراقبة الدقيقة لعملية خط الرسائل السوفيتية واكتشفوا أن العديد من القرارات السرية لوزارة الدفاع الاسرائيلية بما فى ذلك تلك المتعلقة بالأسلحة النووية أبلغت لموسكو فى غضون ١٢ ساعة فى بعض الأحيان ، ويتذكر ضابط سابق فى المخابرات الإسرائيلية « انتابهم الهلع وشكلوا فريقا خاصا للتحقيق » وقامت برئاسة الفريق وكالة الأمن الداخلى الإسرائيلية « شين بيت » وضمت أعضاء من الموساد ومن مكتب جولدامائير رئيسة الوزراء ، ومع ذلك لم تتمكن من معرفة كيف نجحت الـ « كى جى بى » التى استمرت عمليات تجسسها أثناء التحقيق السرى ، من نقل معلوماتها خارج اسرائيل ، ومع ذلك؛ نجح المحققون فى أن يحددوا أن عددا ضئيلا للغاية من المسؤولين الاسرائيليين اطلع على جميع المعلومات التى نقلت لـ « كى جى بى » بمن فيهم أحد معاونى الشخصيين على الأقل لجولدا مائير، وبرأ عدد من المشتبه فيهم من بينهم هذا المساعد بالخضوع لاختبارات كشف الكذب ، واختار آخرون عدم الخضوع للاختبار وترك الأمر دون حل مما أثار احباط المحققين بشدة .

وحدث تحول ساخر لفضيحة التجسس فقد أدرك كبار أعضاء القيادة للحكومة الاسرائيلية من لحظة التعاون الأولى مع الفرنسيين أن السوفييت لم يكونوا فقط الأهداف الأولى للترسانة النووية ولكنهم سيكونون من أوائل من يبلغون بوجودها . وفى عام ١٩٧٣ مكن نجاح « ديمونة » من تصغير حجم القذائف فنيها من انتاج رعوس حربية أصغر حجما تكفى لأن توضع فى حقيبة أوراق ونقلت معلومات عن القنبلة التى توضع فى حقيبة أوراق الى

الاتحاد السوفييتي كما يقول مسئول سابق في المخابرات السوفييتية وذلك خلال واحد مما بدا أنه سلسلة من الاجتماعات الروتينية في أوروبا بين مندوبي الموساد والـ « كى جى بى » ، وأدرك السوفييت أن أى قدر من المراقبة لن يمنع العملاء الاسرائيليين من تهريب قنابل نووية عبر الحدود في سيارات وطائرات أو سفن تجارية .

وفي أوائل السبعينيات لم يكن لدى القيادة الاسرائيلية وبصفة خاصة « موشى ديان » سوى الاحتقار لقدرة العرب القتالية واعتبروا أن العدو الرئيسى لاسرائيل فى الشرق الأوسط هو الاتحاد السوفييتي وسيظل كذلك . وستردع ترسانة « ديمونه » - التى يعلم الكرملين أنها تستهدف المدن السوفييتية بأكبر قدر ممكن - السوفييت من مساندة هجوم عربى شامل ضد اسرائيل كما ستوقف هذه القنابل أى خطط غزو مصرية أو سورية .

وكانت تلك سنوات الابقاء على الوضع القائم بالنسبة للدبلوماسية الاسرائيلية . وتلقت اسرائيل فيضا مستمرا من الأسلحة الأمريكية والتأييد الأمريكى فى احتفاظها بسيطرتها على الأراضى المحتلة ، حيث بدأت المستوطنات تنشأ بانتظام . ولم تفعل هذه الأراضى والمناطق التى أضافوها للحدود القومية أى شئ لتقليص تهم اسرائيل للحصول على المزيد من الأسلحة المتقدمة - وارتفع الانفاق العسكرى بنسبة ٥٠٠ فى المائة بين عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٢ .

ولم تغير وفاة « ناصر » فى سبتمبر عام ١٩٧٠ المعادلة الأساسية فى الشرق الأوسط فلم يكن خليفته « أنور السادات » فى رأى رئيسة الوزراء « جولدا مائير » وحكومتها سوى تهديد غير مثمر لليهود ، فقد سجنّت السلطات البريطانية الزعيم المصرى الجديد طوال الجزء الأكبر من الحرب العالمية الثانية بسبب موقفه العلنى الموالى للألمان وتأييده العلن لهتلر . وكون أفعاله معادية للبريطانيين أكثر منها موالة للألمان لم يقدم عزاء كبيرا للقيادة الاسرائيلية ، ومع ذلك قطع السادات أرضا جديدة حين عرض على الاسرائيليين اتفاق سلام بعد فترة قصيرة من توليه منصبه ، ليكون أول زعيم عربى مستعدا حتى لمناقشة مثل هذا الالتزام . ورفضت « جولدا مائير » تماما عرض « السادات » وكان « ديان » هو الوحيد الذى حث على استثماره ، واعتبرت أن التسوية ليست أكثر من نقطة بدء لمفاوضات ممتدة .

وانتظر « السادات » أن تتدخل واشنطن ، ولم يحدث ذلك ، وحاول الرئيس المصري المحبط الذى يعانى من مشكلات فى الداخل والسخرية من غالبية نظرائه فى الشرق الأوسط ، حاول مرة أخرى فى منتصف عام ١٩٧٢ أن يحظى باحترام واشنطن حيث أمر فجأة القوات والمستشارين السوفييت بمغادرة مصر ليوضح ، الى حد ما ، أن مصر ليست موالية للشيوعية . وأصيب « نيكسون » و « كيسنجر » بالدهشة ، ولكنهما اعتبرا ذلك اعادة تأكيد فقط لسياستهما المؤيدة لاسرائيل وهو ما كان تفسيراً خاطئاً . ومضى « كيسنجر » أبعد من ذلك ووصف « السادات » بشكل غير معن بانه أحق أضاع بتصرفه العاطفى من جانب واحد فرصة لاستخدام عملية السوفييت كورقة مساومة . ولم يصل « السادات » لمكاسب سياسية من الغرب ، وفى النهاية استنتج أن الطريق الوحيد الذى يمكن أن ينظر اليه والى مصر من خلاله بجدية هو الدخول فى حرب مع اسرائيل .

واعتبرت اسرائيل المهمة بالتهديد السوفييتى ، طرد السوفييت على أساس أنه تقليص لى فرصة حقيقية للحرب ، وعلى الورق كان الجيش والسلاح الجوى الاسرائيلى أعلى كفاءة حتى بالنسبة لقوات الشرق الأوسط مجتمعة . وبدون المساندة السوفييتية فإنه لن تجرؤ أى دولة عربية على القتال . وقد لا يتحقق السلام على الأرجح ولكن لن يكون هناك تهديد فوري لاستمرار السيطرة الاسرائيلية على الأراضى المحتلة ، وجاءت هذه الرسالة عالية وواضحة فى أواخر سنة ١٩٧٣ لكنيث كيتنج السيناتور الجمهورى من نيويورك الذى حل محل والى باربر كسفير أمريكى لدى إسرائيل . وفى أغسطس قام كيتنج ونائبه نيكولاس فالويوتيس بزيارة مجاملة لموشى ديان فوجداه ليس فقط مملوءاً بالثقة ولكن مختلاً أيضاً . لقد دار حوار مستمر هذا الصيف حول هجوم عربى وشيك ويتذكر « فالويوتيس » أن السفارة وضعت فى حالة تأهب أعلى ، وسئل « ديان » عما اذا كان قلقاً ويتذكر فالويوتيس ان رده جاء كما يلى : « لا تقلق » ووصف الجيوش العربية فى الصحراء بأنها « سفن صدئة تغرق ببطء » كما لو كانت الصحراء بحراً . وكان هذا غروراً شديداً . وقبلت تعليقات « ديان » بدون مناقشة فى هذا الوقت ، ويقول فالويوتيس : « لقد كان لدينا ايمان عميق بأن الاسرائيليين على علم بالأمور أكثر منا . كما كنا منومين مغناطيسياً بسبب حرب الأيام الستة فى عام ١٩٦٧ » .

ولم تكن اسرائيل مستعدة حين شن « السادات » هجومه عبر سيناء وغزت سوريا مرتفعات الجولان فى يوم السبت ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ فى يوم كيبور (يوم الغفران) أقدس أيام السنة لدى اليهود . وكانت الأيام الأولى فوضى مذهلة ، وقتل الجنود الاسرائيليون كما لم يحدث من قبل وفرت بعض الوحدات ببساطة من جبهة القتال فى فوضى شاملة وفقدت خمسمائة دبابة وتسع وأربعين طائرة من بينها ١٤ طائرة من طراز فانتوم « إف - ٤ » فى الثلاثة أيام الأولى . وفى سيناء شقت القوات المصرية المزودة بصواريخ ودفاعات اليكترونية طريقها عبر خط « بارليف » الدفاعى الممتد على طول الضفة الشرقية للقناة ، وأصبح لديها سريعا جيشان كبيران على الضفة الشرقية . وتحطمت الهجمات المضادة الاسرائيلية الأولى ، تمت بثلاث فرق دبابات . وفى هضبة الجولان اقتحمت القوات السورية تدعمها ١٤٠٠ دبابة الدفاعات الاسرائيلية وتحركت حتى حافة الجليل ، ووقفت دبابات اسرائيلية محدودة بين السوريين وقرية « هولا » ذات الكثافة السكانية العالية وكانت « حيفا » تبعد بمسافة عدة ساعات .

واعتقد كثير من الاسرائيليين أن كل شىء قد انتهى ، كما قال « موسى ديان » : « ان هذه نهاية المعبد الثالث » . ولم يتم الاعلان مطلقا عن مدى الرعب الذى انتاب « ديان » يوم الاثنين ٨ أكتوبر ولكنه أصبح معروفا على نطاق واسع بين الاسرائيليين . وكانت احدى مهام « ديان » كوزير للدفاع امداد الصحافة الخاضعة للرقابة ورؤساء التحرير بتقرير يومى عن الحرب وذلك فى الواقع من أجل السيطرة على ما يكتبونه ، ويتذكر صحفى وهو جنرال متقاعد من الجيش ، حضر جلسة الاثنين أن تقييم « ديان » كان كالاتى : « الوضع مينوس منه . لقد خسرنا كل شىء . ويجب أن ننسحب » . ودار حديث فى اجتماع لاحق لتوجيه مناشدات ليهود العالم وتوزيع الأسلحة المضادة للدبابات على كل مواطن والمقاومة فى كل مراكز التجمعات المدنية كخط دفاع أخير . وكانت تلك أكثر ساعات اسرائيل سوادا . ولكن لم تصدر أوامر بالانسحاب .

وبدلا من ذلك أعلنت اسرائيل أول حالة تأهب نووى وبدأت تسليح ترسانتها النووية . واستخدمت حالة التأهب تلك فى ابتزاز واشنطن فى تغيير ضخم لسياستها .

الابتزاز النووي

تحولت مخاوف موشى أرينز والقتامة التي سيطرت على اسرائيل للاتجاه المعاكس خلال اجتماع درامى عقد فى ٨ أكتوبر فى مكتب جولدا مائير على بعد مئات من الأقدام فقط من « البور » المجمع الحربى المبنى تحت الأرض التابع للمؤسسة العسكرية . واجتمع أقرب معاونى مائير أو ما يطلق عليهم مطبخ مجلس الإدارة فى اجتماع استمر طوال الليل ومن بين من حضروا الاجتماع بالاضافة إلى ديان ومائير الجنرال دفيد (داود) اليسار رئيس أركان الجيش وإيجال الون نائب رئيسة الوزراء والبر يجادير جنرال ايزرائيل ليومى المساعد العسكرى لرئيسة الوزراء واسرائيل جاليلى الوزير بالوزارة صاحب النفوذ الذى حظى بثقة مائير لفترة طويلة . وطوال الساعات التالية . قررت القيادة الإسرائيلية التى تواجه أعظم أزماتها تطبيق قرارات حيوية : فسوف تحشد قواتها المبعثرة من أجل شن هجوم مضاد وتقوم بتسليح وتوجيه ترسانتها النووية صوب أهدافها فى حالة الانهيار الكامل والحاجة للبديل شمشون ، وأخيرا فسوف تبلغ واشنطن بإجرائها النووى غير المسبوق . والخطة غير المسبوقة التى تواجهه - وتطالب الولايات المتحدة بأن تبدأ جسرا جويا عاجلا لتعويض الأسلحة والذخيرة المطلوبة لمواجهة جهد حربى ممتد .

ووافق مطبخ مجلس الادارة على ضرورة تشغيل منصات إطلاق الصواريخ النووية فى هيربات زفارياء المعدة للعمل جميعا بالاضافة إلى ثمانى طائرات من طراز إف ٤ معدة خصيصا فى حالة تأهب دائم طوال الاربع والعشرين ساعة فى تل نوف القاعدة الجوية القريبة من ريهوفوت وتضمنت

القائمة الاولى للأهداف لمقر القيادتين العسكرية والمصرية والسورية بالقرب من القاهرة ودمشق . ولم يتسن معرفة عدد الأسلحة التى أعدت على الرغم من أنه كان معروفا أن « ديمونه » أنتجت أكثر من عشرين رأسا حربيا بحلول ١٩٧٣ ولم يتم توجيه أية أسلحة صوب الاتحاد السوفييتى ولكن قليلا من الشك فى أن السوفييت سيعلمون سريعا بما يجرى . وكانت المخابرات الإسرائيلية تعترض الاشارات التى من الصعب فك طلاسمها كان يعترض مراكز عمليات سوفيتية داخل البلاد . وكانت الرسائل الشفوية تبث خلال الصباح الباكر .

وجميع اللاعبين الكبار أصبحوا الآن فى عداد الموتى ولم يترك أى منهم تسجيلا لما حدث (ففى يومياته التى نشرت بالعبرية استبعد الجنرال اليسار ليلة ٨ أكتوبر وسجل فقط الجملة التالية « اجتماع حاسم ») . وهناك معلومات منتشرة على نطاق واسع بين القيادتين السياسية والعسكرية عما حدث فى الاجتماع الحاسم ولكن فى السنوات التالية لم يتحدث أى من الذين حضروا الاجتماع علنا عما دار خلاله بما فى المستشارين وكتاب الاختزال .

ووردت المعلومات الوحيدة ذات الدلالة من داخل المجتمع النووى الذى ردد أحد المصادر الإسرائيلية أن بعض كبار مسئوليه ، ولكن ليس فراير ، اتهم كبار المسئولين بالإصابة بالرعب . وكانت رؤيتهم أن الوضع لم يصل إلى حد اللجوء للأسلحة النووية كملاذ أخير كما كانت تسمى على نحو ملائم أسلحة « المعبد » .

ولاحظ مسئول حكومى اسرائيلى سابق . كان فى مكتب رئيسة الوزراء هذه الليلة ماثير التى تدخن بشراهة كالمدخنة والتى لم تنم كثيرا طوال المراحل الأولى من الحرب وقد أصيبت بالقلق والاضطراب بسبب تقرير ديان عن الانهيار الوشيك . ويقول إنه تم التوصل بسهولة لقرار تحميل أسلحة الملاذ الأخير ودارت مناقشات أكثر تعقيدا حول عدد الرؤوس الحربية التى يتم تحميلها والأهداف التى ستوجه إليها . وقدم خبراء فنيون من « ديمونه » برئاسة شاليفيت فراير تقريراً أوليا ووصف الأسلحة والأهداف المتوافرة للتجميع الفورى كما وصف المسئول الكبير الخوف الذى انتشر بين فريق العاملين مع رئيسة الوزراء حين أصبح تجهيز الأسلحة النووية معروفا ، ويقول :

« لقد مرت بضعة أيام حين بدا نهاية العام أصبحت وشيكة . وبالنسبة لأمثالنا الذين عاصروا المحرقة الجماعية ، كنا نعلم شيئا واحدا أنها لن تحدث مرة أخرى » . وعلم المعاون بما حدث من الجنرال ليور المساعد العسكري لمائير وقال : « أبلغنى جنجى بأمر تحميل الأسلحة فقد كنا على ثقة وطيدة » . وكان لدى الجنرال الشاب الذى توفى بالسرطان ابن فى الخدمة على الجبهة وكان - كما أبلغ هذا المعاون - مرعوبا لدرجة الموت » .

وكان أحد التصورات الإسرائيلية يرى أن السوفييت الذين قد يكونوا قد علموا بأسرار أخرى داخل إسرائيل خلال السنوات الأخيرة بالتسليح النووى سيضطرون حينئذ إلى مناشدة حلفائهم فى مصر وسوريا بالحد من هجومهم وعدم محاولة التقدم أبعد من حدود ما قبل ١٩٦٧ . ويقول محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الاهرام فى ذلك الوقت وهى أكبر الصحف المصرية والذى كان على علاقة وطيدة بناصر والسادات ، إن إنذارا سوفيتيا صدر بهذا الشأن . وفى حديث كشف هيكل النقاب عن قيام الاتحاد السوفييتى بإبلاغ كبار أعضاء القيادة فى مصر فى مرحلة مبكرة من الحرب بأن الإسرائيليين يملكون ثلاثة رؤوس حربية مجمعة ومعدة » . وسلمت المعلومة للواء محمد عبد الغنى الجمسى رئيس هيئة الأركان المصرية بواسطة ضابط مخابرات سوفيتى عمل بشكل وثيق مع الجمسى حين خدم فى وقت سابق كرئيس للمخابرات العسكرية . ويتذكر هيكل أن الرسالة السوفييتية . أفادت بأن موشى ديان زار الجبهة وعاد إلى تل أبيب بتقرير مرعب « قدم لمطبخ مجلس الوزراء الذى كان على نفس درجة الانزعاج والخوف . كما كان هناك سبب ثان على نفس درجة الأهمية لتحميل الأسلحة النووية كما يقول مسئولون حكوميون اسراييليون سابقون : فمثل هذه الخطوة العنيفة ستجبر الولايات المتحدة على البدء فى عملية إعادة امداد فورية ومكثفة للجيش الاسرائيلى . وحدثت ثورة واسعة النطاق داخل الحكومة الإسرائيلية تجاه البيت الأبيض ونيكسون وبصفة خاصة تجاه هنرى كيسنجر عما اعتبر بصدق فى اسرائيل استراتيجية أمريكية لتأجيل عملية إعادة الامداد لاتاحة الفرصة للعرب بالحصول على بعض الارض وقدر من احترام النفس ، وبذلك تطرح امكانية اتمام عملية مقايضة للارض مقابل السلام . وسيقوم كيسنجر الذى أدى اليمين لتوه كوزير بإدارة المفاوضات .

ولم يخف كيسنجر استراتيجيته الاولى فى الحرب وأبلغ جيمس شليزنجر وزير الدفاع بأن هدفه هو « جعل اسرائيل تخرج من الأزمة ولكن بعد أن تنزف » . ودافع عن هدف كيسنجر بعض زملائه الدبلوماسيين ؟ بوصفه عملا بحتا كما هى العادة . وطرح نيكولاس فالويوتيس السؤال البلاغى التالى « يحاول الاستفادة من الموقف ؟ نحن نفعل ذلك دائما » .

وفى الجزء الثانى من مذكراته « سنوات الصعود » لم يشر كيسنجر لآى تهديد نووى ولكنه وصف سلسلة من المكالمات التليفونية العاجلة من سيمحا دينيتز السفير الاسرائيلى فى واشنطن التى بدأت فى الساعة ١٤٥ صباحا يوم الثلاثاء ٩ أكتوبر فور انتهاء الاجتماع الذى عقد فى مكتب جولدا مائير واستمر طوال الليل حتى الساعة ٨٤٥ صباحا فى اسرائيل . وركز دينيتز على سؤال واحد كما كتب كيسنجر هو ماذا سنفعل حيال إعادة الامداد ؟ « وسئل السؤال مرة ثانية فى مكالمة تليفونية فى الثالثة صباحا . وكتب كيسنجر يقول ما لم يكن يريد أن يثبت لمجلس الوزراء الاسرائيلى أنه بإمكانه إخراجى من فراشى كلما أراد فإنه بالتأكيد كان يوجد شيء خاطيء » . واجتمع بيتر ودمان مساعده لفترة طويلة ودينيتز الذى صاحبه الجنرال موردخاي جور الملحق العسكرى الاسرائيلى فى الساعة ٨٢٠ صباحا فى غرفة الخرائط فى البيت الأبيض حيث أبلغ كيسنجر بالوضع البائس للجيش الاسرائيلى والحاجة لمزيد من الدبابات والطائرات . وقال كيسنجر « ووقفت اسرائيل فى مواجهة حرب استنزاف مريعة لم يمكن من المحتمل أن تكسبها فى ضوء تباين القوة البشرية وكان يتعين أن تفعل شيئا حاسما » وكتب كيسنجر فى أثناء اجتماع غرفة الخرائط أصر دينيتز على أن ينفرد بكيسنجر . وخرج من الغرفة جور ورودمان اللذان كان يكن الوثوق بهما فيما يتعلق بأكثر المعلومات حساسية ، وفور انفرادهما كانت رسالة دينيتز كما يقول كيسنجر . « أن جولدا مائير مستعدة للحضور إلى الولايات المتحدة شخصيا لساعة واحدة لمناشدة الرئيس نيكسون بإرسال معدات عسكرية عاجلة ... » وكان هذا طلبا كما عقب كيسنجر « يمكن أن يرفضه وقد فعل تماما على الفور بدون الرجوع لنيكسون . فمثل هذا الاقتراح سيعكس إما حالة الهذيان أو الابتزاز » .

وتوضح رواية كاملة لرسالة دينيتز دون شك أنها كانت أقرب إلى الابتزاز كما أدرك كيسنجر وقد حققت هدفها . وقال كيسنجر فى مذكراته « فى مساء ٩ أكتوبر تم التأكيد لاسرائيل بأن الخسائر الحربية سوف تعوض . واعتمادا على هذا التأكيد صعدت استهلاكها من الآلات الحربية كما اعتزمنا » ولكن كيف قدم الانذار الاسرائيلى حول المعركة الفاصلة للامريكيين ؟ فلم يتسن الوصول لكيسنجر أو دينيتز لمناقشة الأمر على الرغم من اصرار دينيتز على أن اجتماعه المنفرد مع كيسنجر ، بالاضافة إلى وصف كيسنجر لرسالة دينيتز بأنها « ابتزاز - يبدو أنه مرتبط بالمسألة النووية . كما وردت معلومات عن التسليح النووى الاسرائيلى من السوفييت ، كما يقول مسئول سابق فى المخابرات الإسرائيلية . وقال المسئول إن الفرقة ٨٢٠٠ بوكالة مخابرات الاتصالات الإسرائيلية التى التقطت التحذير السوفييتى للقاهرة - كما اعترف هيك - التقطت هى الأخرى فى صباح ٩ أكتوبر تحذيرا سوفييتيا لواشنطن بشأن تسليح اسرائيل بأسلحة نووية . وردا على سؤال عن سبب اعتقاده عدم إعلان الولايات المتحدة مطلقا هذا الانذار بقوله « من فى الولايات المتحدة مستعد للاعتراف بتفوق السوفييت ؟ » .

ولم يتحدث كيسنجر علنا مطلقا عن التسليح النووى الاسرائيلى وقال أقرب مستشاريه فى هذا الوقت بمن فيهم رود مان وويليام هايلند المسئول عن الشؤون السوفييتية فى مجلس الأمن القومى أنهم لم يعلموا بمثل هذه المعلومات . ومع ذلك فإن أفضل مصدر لمعرفة ما حدث هو كيسنجر نفسه الذى اعترف على نحو خاص بأنه حدث تحذير نووى اسرائيلى لكل من أنور السادات وهيرمان أيلتس السفير الأمريكى فى القاهرة الذى عمل بشكل وثيق مع كيسنجر خلال الدبلوماسية المكوكية فى منتصف السبعينيات فى الشرق الأوسط .

وقد اختار كسينجر ايلتس فى أكتوبر ١٩٧٣ ليعين فى القاهرة ووصل فى نهاية حرب يوم كيبور ولم تكن أول محادثة له مع كيسنجر حول منصبه الجديد لتكون أكثر إثارة . وتمت بناء على طلب كيسنجر على افطار عمل أعد على عجل فى اوائل نوفمبر فى اسلام اباد عاصمة باكستان حيث توقف كيسنجر أثناء الليل فى طريقه للقيام برحلته للصين التى تأجلت كثيرا . ويتذكر

ايلتس « أن هنرى تحدث كثيرا عن حالة الرعب التى أصابت الاسرائيليين فى اليوم الرابع من الحرب (٩ أكتوبر) وهنا صدر القرار بمساندتهم . وفى هذه المرحلة « وفى مناقشة أخرى مماثلة مع كيسنجر بعد ثلاث سنوات « لم تصدر كلمة « التسليح النووى » . وعقد اجتماع أخير أواخر ١٩٧٦ فى نهاية حكم فورد وانتهاء عهد كيسنجر كوزير للخارجية ، وأثار كيسنجر مرة أخرى موضوع حرب ١٩٧٣ ويقول ايلتس « وحينئذ وفى اشارة بدت عابرة أوضح كيسنجر أنه القلق من احتمال أن تكون إسرائيل مسلحة تسليحا نوويا وحدث تصريح بأنه إذا لم يحصلوا على معدات عسكرية كافية وسريعة فإنهم قد يلجأون إلى البديل النووى » ويذكر ايلتس دهشته من عدم ظهور أى شىء من ذلك من قبل ، كما أصيب أيضا بدهشة من سلوك « كيسنجر » فقد بدا كما لو أنه يلقى بتعليق عابر .

وقد كان كيسنجر لايبالى كثيرا حين علم بنوايا اسرائيل فلم يبلغ أيا من زملائه فى الوزارة بالتهديد النووى بالطبع ، ولكنه غير فكره خلال الليل بشأن شحن معدات عسكرية بكميات ضخمة لاسرائيل . ويتذكر جيمس شليزنجر فيما يعكس القدرة القتالية للجيش والسلاح الجوى الاسرائيلى « وكان الاستهلاك الاسرائيلى من الذخيرة ضخما بالنسبة لحرب من سبعة أيام ولكن موقف كيسنجر تحول تماما وبدا مصابا بلوثة إلى حد ما « وهو يحث على بدء عمليات إعادة الامداد الضخمة على الفور . وأضاف شليزنجر « بدا هنرى أكثر قلقا أكثر منى حول إمكان تبادل الاشتباك النووى « فى الشرق الأوسط » . ودفعت تصرفات كيسنجر بعض كبار المسؤولين لأن يستنتجوا أن استخدام اسرائيل السلاح النووى ليس امرا مستبعدا . وقال شليزنجر « من هكنا كان هناك تصور بأن اسرائيل بها بعض القنابل وإذا حدث انهيار فهناك احتمال بأن تستخدمها » . واتفق ويليام كولبى رئيس الـ « سى آى آيه » حينئذ مع هذا التصور وقال « لقد كنا خائفين من أن تذهب اسرائيل إلى هذا الحد ، فقد اعتقدنا أن الأسلحة النووية ستستخدم فقط فى أسوأ الأوضاع » .

وأشار كيسنجر إلى التهديد النووى الاسرائيلى فى أول اجتماع مطول عقده فى القاهرة فى ٧ نوفمبر ١٩٧٣ مع الرئيس أنور السادات وكان هذا

نذيرا بدبلوماسية كيسنجر الشهيرة في الشرق الأوسط التي ستبدأ في العام التالي . وأطلع السادات فيما بعد هيكل بالاجتماع السرى ، ويقول هيكل إنه أبلغ مسئولا أمريكيا كبيرا ، « ولم يكن هذا سوى كيسنجر » الذي شرح الجسر الجوي الأمريكى المفاجيء لاسرائيل بأنه يهدف إلى تجنب التصعيد النووى . كما نقل السادات عن كيسنجر قوله « أنه خطير ، أكثر خطورة مما يمكنك تصوره » . فإسرائيل كانت تملك ثلاثة رؤوس حربية على الأقل ومستعدة لاستخدامها - كما قال السادات لهيكل - وعلى ما يبدو اعتمد كيسنجر على تقدير الـ « سى أى آيه » لعدد الرؤوس الحربية الإسرائيلية الذى وضعه كارل بوكيت فى عام ١٩٦٨ وهو التقدير الحكومى الأمريكى الوحيد المتوافر فى عام ١٩٧٢ الذى حدد عدد الرؤوس الحربية بثلاثة أو أربعة . ولم يبلغ الرئيس المصرى - الذى ظل وفيا لوعده لكيسنجر بالتزام السرية - هيكل صراحة عن مصدر معلوماته ولكن لم يكن لدى هيكل أى شك فى هذا الوقت أو فيما بعد : « فالأمريكى الوحيد الذى يملك هذا القدر من المصادقية والذى يمكن أن يقنع السادات بتصديقه (عن التهديد الاسرائيلى) هو هنرى كيسنجر » . وبعد ذلك كتب هيكل عن تعليق كيسنجر بدون أن يقول إن السادات كان مصدره فى الاهرام ، وقال إن إدارة نيكسون تخوفت خلال القتال من الاسرائيليين « قد يفقدون أعصابهم ويستخدمون واحدة من ثلاث قنابل يملكونها من أجل رد الهجوم العربى » .

وأثناء هذه الفترة ، حصلت المخابرات الأمريكية على ما يبدو على أول نظرة من خلال « كى أتش - ١١ » لمنصات إطلاق الصواريخ المكتملة والمستعدة فى سفح الجبل فى هيربات زاخاريا . وتركت المنصات فى العراء على ما يبدو عمدا ، مما جعل الأمر أكثر سهولة بالنسبة لمفسرى الصور الأمريكين لأن يلاحظوها كما كان للسوفييت قمر صناعى فى الشرق الأوسط ويفترض أن شاهدوا حقل الصواريخ نفسه . كما يتذكر مسئول أمريكى رؤيته مستودعات تخزين فارغة وأبواب تفجير ضخمة بقضبان سكك حديدية تؤدي إلى منصة إطلاق متحركة قريبة .

وفى منتصف أكتوبر نجح الجيش الاسرائيلى فى شن هجوم مضاد على مرتفعات الجولان وسيناء وانتهى التهديد الفورى ، وضرورة إعلان حالة التأهب

النوى . ورفعت الاسلحة من مواقعها الامامية فى ١٤ أكتوبر ، ومع ذلك بدأ المصريون يدعمهم جسر جوى متجدد من الاسلحة السوفيتية بدأ فى ١٠ أكتوبر فى شن هجوم ثان فى سيناء أحبطه فى النهاية هجوم إسرائيلى عبقرى عبر قناة السويس فى جيب فى الخطوط المصرية .

ومع تحول مصر فجأة لموقف الدفاع طار رئيس الوزراء السوفييتى اليكسى كوسيجن إلى القاهرة فى ١٦ أكتوبر واقنع السادات بالدعوة لوقف اطلاق النار . وطار كيسنجر إلى موسكو فى ٢٠ أكتوبر وإلى إسرائيل بعد يومين حيث تلقى قبول إسرائيل لوقف فوري لاطلاق النار ، وفى الوقت نفسه كان الجيش الثالث المصرى فى خطر لتعرضه للتطويق وتركه بشكل فعلى تحت رحمة جيش الدفاع الاسرائيلى . وواصل الاسرائيليون هجومهم فى الاراضى المصرية وتحركوا شمالا وغربا إلى نقطة تمتد لمسافة ستين ميلا من القاهرة . ودفع التطويق المستمر للجيش الثالث ليونيد بريجنيف زعيم الحزب الشيوعى السوفييتى لأن يزيد من حالة التأهب لفرقه المحمولة جوا ويحذر البيت الأبيض من أنه ما لم تتوقف إسرائيل عن انتهاك وقف اطلاق النار « فإننا سنواجه ضرورة دراسة مسألة اتخاذ الخطوات المناسبة من جانب واحد على الفور » وبدا أن المعنى ينطوى على قيام بريجنيف بارسال بعض من قواته كقوة عاتقة خلف الخطوط الامامية فى مصر لمنع الاسرائيليين من التقدم إلى القاهرة .

وجاء التهديد المفهوم بعد أن قام نيكسون الذى كان محاصرا بقوة على نحو أكبر بفضائح ووترجيت باقالة ارشيبالر كوكس المدعى الخاص لووتر جيت علنا ثم قبوله استقالة المدعى العام اليوت ريتشارد سون وويليام روكيلشاوس نائب سون ، فيما أصبح يعرف « بمذبحة مساء السبت » وقد صدم الرئيس من قبل بالاتهامات بالفساد واستقالة سبيرو أجنيو نائب الرئيس بعد ذلك . وجاء تعقيد آخر للأمور بالمقاطعة العربية المعلنة على مبيعات البترول للولايات المتحدة والقرار العربى برفع أسعار البترول الخام بصورة ضخمة .

ولا يوجد دليل على أن السوفييت توقعوا بالفعل أى انتشار ذى دلالة لقواتهم المحمولة جوا رغم حالة التأهب العالية بين صفوفها . ويتفق غالبية الدارسين اليوم على أن تحذير برجنيف للبيت الأبيض استهدف إجبار واشنطن

على مناشدة الاسرائيليين للالتزام بوقف إطلاق النار . وضغط كيسنجر على الاسرائيليين (لا يوجد دليل على أن نيكسون المستهلك بسبب ووترجيت لعب أى دور ملحوظ فى القضية) من أجل قبول وقف إطلاق النار ولكنه فى الوقت نفسه أمر الفرقة ٨٢ المحمولة جوا وقاذفات بى ٥٢ النووية التابعة للقيادة الجوية الاستراتيجية بأن تعلن حالة التأهب . كما تحركت حاملة الطائرات جون كنيدي إلى البحر المتوسط وأعيد نشر خمسين طائرة بى ٥٢ على الأقل من جوام إلى الولايات المتحدة، وبيّنت الأمة التى مازالت تعاني مما تكشفه فضيحة ووترجيت ، كما شعرت بالقلق تجاه التحرك الأمريكى من جانب واحد وساد اعتقاد على نطاق واسع بأن حالة التأهب لم يصدر الأمر بها سوى لأهداف سياسية داخلية وليس بسبب استعداد السوفييت للتحرك فى الشرق الأوسط .

وردت اسرائيل على حالة التأهب الأمريكية ، بإعلان حالة التأهب النووى للمرة الثانية خلال حرب يوم كيبور كما يقول يوفال نيمان الفيزيائى والخبير النووى الذى خدم فى الوزارة الإسرائيلية فيما بعد كوزير للعلوم والتكنولوجيا ، وهذه المرة حلت الأزمة نفسها سريعا حيث أمرت جولدا مائير جيشها بالتوقف عن أى عمل هجومى ضد مصر والسماح لقوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بفرض وقف إطلاق النار .

ومع ذلك ففى هذه المرحلة نقلت وحدة سرية للمخابرات تابعة للبحرية الأمريكية معروفة باسم (قوة المهام رقم ١٥٧) تعمل فى مياه البوسفور قبالة تركيا ، معلومات لواشنطن تفيد بأن إحدى السفن السوفيتية تغادر البحر الأسود فى طريقها إلى البحر المتوسط تحمل مواد مشعة . وانتشر التقرير الوارد من البحرية سريعا بين صفوف أجهزة المخابرات والبيت الأبيض . وخلال السنوات القليلة التالية بدأ يظهر فى الصحف وصف دقيق للتهديد السوفييتى بما فى ذلك تفاصيل مثيرة عن شحناته من الرعوس النووية إلى مصر وذلك فى الوقت الذى هاجم فيه السوفييت والكثير من أعضاء الكونجرس والصحافة الأمريكية نيكسون وكيسنجر بالمبالغة فى رد فعلهما ، ونشرت أكثر الروايات اكتمالا عن التصعيد السوفييتى المزعوم كما رآه البيت الأبيض فى قصة حياة كيسنجر التى نشرت فى عام ١٩٧٤ وكتبها مارفين . ورنارد كالب

اللذان كانا مراسلين لـ « سى بى . اس » حينئذ . ويقول كيسنجر المصدر الرئيسى للكتاب إنه فى الصباح التالى لإعلان حالة التأهب . أبلغته الـ « سى أى آيه » بتقرير مثير للانزعاج من مصر يفيد بأن الروس قد يكونوا قد نقلوا أسلحة نووية إليها . وكتب كالب يقول إن المخابرات الأمريكية « ظلت تراقب سفينة سوفيتية تحمل مواد مشعة وتتوجه صوب بورسعيد » وساد اعتقاد بأن العديد من الرعوس النووية السوفيتية سلمت لمصر لنشرها فى صواريخ سكود . وأضاف كالب : « انتهى التقرير إلى تقوية تقييم كيسنجر بأن السوفييت سيرسلون قوات محمولة جوا إلى مصر . ويمكن أن تعمل الأسلحة النووية كخط حماية خلفى للقوات السوفيتية . وعلى الجانب الآخر . لم يكن فى وسع كيسنجر استبعاد احتمال قيام السوفييت بتحريك أسلحة نووية فى مصر لأنهم يعتقدون أن الإسرائيليين يملكون أسلحة نووية ويعتزمون استخدامها ضد مصر » .

وكان الخلل الوحيد فى رواية كيسنجر ، كما أبلغها لكالب فى أنها لم تكن حقيقية . ففى الواقع استبعدت المخابرات على الفور تقرير القوة الخاصة ١٥٧ . وقال مسئول أمريكى كبير كان مسئولاً عن وكالة مخابرات كبيرة فى هذا الوقت ان عمليات التجسس أثبتت أن السوفييت شحنوا رعوساً نووية فى سفينة فى البحر الأسود ولكنهم لم يبحروا بها مطلقاً . وأوضح المسئول « أن سفينة مختلفة تماماً تحركت وأسرع أعضاء الفرقة ١٥٧ الأغبياء إلى حد ما بإرسال البرقية » التى تفيد بأن رعوساً نووية سوفيتية فى طريقها إلى البحر المتوسط ومن المحتمل إلى مصر . « وأصيب الجميع فى الولايات المتحدة بالجنون ولكن تحول الأمر ليكتشف أنه تقرير كاذب تماماً . وكانت سفينة مختلفة » هى التى تحركت فى البحر الأسود . وتم الاتصال مباشرة بالمسئولين السوفييت . وقال السوفييت « نحن لم نرسل أى شىء للخارج » واستنتجت المخابرات أنه لا يوجد دليل على محاولة سوفيتية لإدخال رعوس نووية فى منطقة القتال . والدليل القائم فى الواقع لم يتم إبلاغه فى حينه ، وأوضح كيسنجر فى مذكراته فيما بعد أن الدليل أوضح أن السوفييت أمروا مدمراتهم وسفنهم الأخرى فى الشرق الأوسط بالنوجه لأقرب الموانئ وتفريغ شحناتها النووية . وساد إجماع بين كبار مسئولى المخابرات فى البنتاجون كما يقول

باتريك باركر مساعد نائب وزير الدفاع لشئون المخابرات حينئذ « بأن السوفييت مرعوبون من الموقف على نحو مفهوم ويتلهفون على إحتوائه » كما لم يشركيسنجر إلى الشحنة المزعومة من الرعوس الحربية السوفييتية فى الجزء الثانى من مذكراته ، كما أنه أو أى مسئول أمريكى آخر لم يكشف أن إسرائيل أعلنت حالة التأهب النووى مرتين خلال الأزمة . ومع ذلك فقد خرج بعد أزمة أكتوبر بقلق رسمى متجدد تجاه « ديمونه » . وبعد عدة أسابيع ، سأل كيسنجر الـ « سى أى آيه » بتقديم تقييم « مخابرات قومى رسمى » حول البرنامج النووى الإسرائيلى ، واستغرق الأمر من مكتب كارل دوكيت للعلوم والتكنولوجيا عدة أشهر لإعداد التقرير الذى أوضح أن إسرائيل تملك عشرة رعوس حربية نووية على الأقل وتم تسليمه للبيت الأبيض فقط .

واستنتجت الحكومة الإسرائيلية فى نهاية الحرب أن مجتمع المخابرات الأمريكى علم بشكل أو بآخر بخلاف ماكشفه السوفييت أو السفير دينيتز ، بأمر تسليح الرعوس الحربية الإسرائيلية . ويقول عضو سابق فى الفريق التابع لجولدا مائير « اكتشف الأمريكيون الأمر بشكل أو بآخر وأنا واثق من هذا الأمر وأجرت الموساد تحقيقا حول كيفية توصل الأمريكيين لذلك . وطالبت الموساد بالتحقيق فى قدر ما أحدثه هذا من ضرر » ، كما يضيف هذا المسئول الإسرائيلى أن التحقيق تناول جانبا آخر مبنيا على أساس تصور إسرائيل أن المخابرات الأمريكية اكتشفت تحرك رعوس حربية سوفييتية عبر البحر الأسود « فهل هناك تهديد ، وماحجم ما أبلغنا به الأمريكيون ؟ وماذا علمت الولايات المتحدة ومتى أبلغتنا به ؟ » .

وليس فى الإمكان معرفة نتيجة تحقيق الموساد ولكن بدأ قلق جولدا مائير حول قدرة أمريكا لإختراق إسرائيل فى التضاؤل مع بدء دبلوماسية كيسنجر المكوكية . ومع ذلك توجد إشارة علنية واحدة محيرة نشرت بعد سبع سنوات تفيد بأن الولايات المتحدة علمت بشكل منفصل بأمر التأهب النووى . وفى ١٠ مارس ١٩٨٠ تضمن عمود الصحفى جاك اندرسون اليومى الذى يتعلق بشكل كبير بتأثير صناعة البترول الأمريكية داخل وزارة الطاقة ، إضافة من أربع فقرات بعنوان « مكالمة سرية » وذكر فى جزء من الموضوع « يوجد فى ملفات

سرية فى البنتاجون دليل مثير على أن إسرائيل قامت بمناورة خطيرة ووصلت إلى حافة الحرب النووية بعد الهجوم العربى فى حرب ١٩٧٣ وتزعم الوثائق السرية أن إسرائيل أصبحت فى غضون عدة ساعات لامتلك الأسلحة الضرورية الأساسية ، ويقول أحد التقارير « فى هذا الوقت الحرج نوقشت احتمالات استخدام الأسلحة النووية مع الإدارة الأمريكية » وخشت السلطات الأمريكية من احتمال لجوء الإسرائيليين للأسلحة النووية لضمان بقائهم . وكان هذا هو أكثر الأسباب التى أجبرت الولايات المتحدة - كما تقول الأوراق السرية - على الإسراع بإرسال أسلحة تقليدية لإسرائيل «

وقدم دليل آخر على استعداد إسرائيل لاستخدام الأسلحة النووية فى حرب ١٩٧٣ ، العام التالى بين ديفيد إليسار والليفتنانت جنرال أودوين تالبوت نائب قائد قيادة التدريب والتعليم للجيش الأمريكى . فقد كان تالبوت يقوم بزيارة طويلة لإسرائيل لمناقشة بعض دروس حرب أكتوبر وتفقد بعض المعدات العسكرية العربية والسوفييتية التى تم الاستيلاء عليها ، وحدث اتصال ملحوظ مع « إليسار » الذى كان رئيسا للأركان فى إسرائيل - وفى أحد الاجتماعات يتذكر تالبوت أن إليسار بدأ فجأة الحديث « بون مناسبة » عن تهديد إسرائيل باستخدام الأسلحة النووية فى اللحظات اليائسة من حرب ١٩٧٣ . « وكان انطباعى فى هذا الوقت أنه يحاول أن يطلع واشنطن من خلالى على مدى خطورة الوضع . حين يقترب من النقطة التى يصبحون خلالها مستعدين لاستخدام أسلحتهم النووية » وأدرك تالبوت دلالة المعلومات وكتب سريعا مذكرة سرية من صفحة واحدة للجنرال كرايتو ابرامز رئيس أركان الجيش . « لم احتفظ بأى نسخ ولم أعطه لأى شخص آخر » ويضيف الجنرال المتقاعد حاليا « لقد تصورت أن هذه معلومة لا يتعين مناقشتها فى هذا الوقت . واعتقدت أن دارو يحاول إبلاغنا بالرسالة . »

وقد قام الجنرال تالبوت بدوره ولكن لم يذهب تقريره إلى كرايتون أو إلى أى مكان آخر ، فقد علم كارل دوكيت الذى أصبح يتولى فى هذا الوقت المسئولية المباشرة عن معلومات الـ « سى أى آيه » عن الترسانة النووية الإسرائيلية ، لأول مرة برسالة تالبوت من المؤلف كما قال إنه لم يبلغ مطلقا بأى معلومات تفيد بأن إسرائيل قامت بإعلان حالة التأهب النووى مرتين أثناء حرب يوم أكتوبر .

وحين يصل الأمر لإسرائيل المسلحة نوويا فإن الاستياء يكاد يكون كاملا : فقد حصل مسئول للـ « سى أى آيه » - عين فى إسرائيل - على معلومات مباشرة عن التأهب النووى ولم يبلغ رؤسائه بما علم تماما كما لم يبلغ كيسنجر أى شخص . وكان مسئول السى أى آيه خبيراً فى مخابرات الاتصالات وأمضى ثلاث سنوات فى إسرائيل فى أوائل السبعينات تحت دعوى أنه ضابط اتصال مع الفرقة ٨٢٠٠ وكانت إحدى مهامه مساعدة الإسرائيليين فى مراقبة أجهزة الاتصالات والرادارات السوفيتية المتقدمة التى حصلت عليها مصر خلال حرب الاستنزاف . كما كانت إسرائيل تقوم بمساعدة جهاز حصلت عليه من وكالة الأمن القومى بتشكيل ثلاث محطات تنصت سرية للغاية قادرة على اعتراض الاتصالات فى الشرق الأوسط وحتى شمال أو جنوب روسيا . وتقاسمت المعلومات التى يتم اعتراضها مع الولايات المتحدة ، وتمكن العميل الأمريكى السرى من معرفة الكثير عن عمليات مخابرات الاتصالات الإسرائيلية .

وبعد الحرب أعد المسئول تقريراً سرياً للغاية عن بعض الأساليب الخداعية الإسرائيلية التى استخدمت بنجاح فى توجيه أوامر مزيفة للقوات السورية والمصرية بالإضافة لمهام أخرى . وقال فى التقرير « لقد كتبت تقريراً قصيراً لجسيب بيدر حسيب الذى عاد كرئيس لمحلة السى أى آيه ثانية فى أوائل السبعينات » إلا أننى علمت أن الإسرائيليين سيطلقونه من واشنطن إذا وضع فى الملفات ، لذلك كنت حريصاً للغاية فيما قلته . ولم أشر إلى أن الحوارات مع نظرائه الإسرائيليين تطرقت للتهديدات النووية . وعلمت بأن الأسلحة المتوافرة كانت شيئاً يمكن الاعتماد عليه ، وأنهم أبلغونى بأن هذا نقل إلى المصريين وقالوا « لقد طورنا وسيلة الاتصال تلك بيننا » .

وقد أعيد مسئول الـ « سى أى آيه » إلى واشنطن بعد حرب ١٩٧٣ واستدعاه جيمس انجلتون رئيس المخابرات المضادة الذى كان يتولى الشؤون الإسرائيلية . وقد شاهد انجلتون تقريره عن وسائل الخداع الإسرائيلية وأراد استجواباً مختصراً . وكانت تلك تجربة غريبة ، كما يتذكر مسئول

الد سى أى آيه « فقد قضيت يومين خاضعا لاستجواب من جانب أحد رجال انجلتون فى الوقت الذى ظل فيه الأخير جالسا خارج الغرفة على مكتب السكرتير » . وبدأ واضحا أن الغرفة مجهزة بما يسمح لانجلتون بمراقبة الحوار وكان المساعد يقوم من حين لآخر بمفادرة الغرفة ليناقدش واقعة أو مسار التحقيق مع انجلتون الذى لم يظهر مطلقا والذى اقتصر وجوده على تلمس مقعده من حين لآخر .

واعترف مسئول الد سى أى آيه « باننى لم أتحادث مطلقا عن القضية النووية ولم أضعها فى أى رسائل . وشعرت إنه شىء يعلمه الآخرون ولا يوجد أحد يريد أن يسمع عنه من جانبى » . وعادت كل من الحكومتين الإسرائيلية والامريكية إلى سياسة « لا أرى لا أسمع لا أتكلم » . وفى يونيه ١٩٧٤ مع ذلك أعلن أنور السادات أن بلاده حصلت على معلومات تشير إلى أن اسرائيل طورت أسلحة نووية تكتيكية وبعد أسبوع نفى شيمون بيريز وزير الدفاع فى الحكومة الإسرائيلية الجديدة اسحاق رابين ، نفى تماما وجود أى من هذه الأسلحة ، واتهم السادات « بجمع معلومات من صنعه » وعومل الجدال بين الدولتين بروتينية من جانب الصحافة ولم يثر أى اهتمام من جانب الرئيس جيرالد فورد أو كبار معاونيه ، وتناول مسئول فى مجلس الأمن القومى الأمر برقة متناهية مع دبلوماسى اسرائيلى على الغداء بعد أكثر من عام وقال « أبلفته بأننى أعتقد ، أن شعبى لديه اقتناع بأن اسرائيل تملك أسلحة نووية » وكتب المسئول هذا فى مذكرة داخلية قدمها فيما بعد . ونفى الدبلوماسى الاسرائيلى وجود أى قنبلة نووية ، وبدأ « منزعجا للغاية » .. فلم يكن سعيدا بالطبع من هذا الحوار وقام بتحويل الحديث إلى الموسيقى والفنون حيث استمر لنهاية اللقاء « وارتكب كارل دوكيت خطأ انهى على حياته المهنية فى مارس ١٩٧٦ فقد تحدث صراحة عن اسلحة اسرائيل النووية . وفى ١١ مارس ١٩٧٦ كان دوكيت ضمن مجموعة من مسئولى الد سى أى آيه « الذين شاركوا فى ندوة غير رسمية أمام مجموعة من الأعضاء المحليين للمعهد الأمريكى للفضاء والطيران ، وكانت مثل هذه الاجتماعات التى تعقد فى قاعة استماع بالقرب من المقر الرئيسى لـ « سى أى آيه » فى ماكلين بفرجينيا معيارا لواشنطن ، فأنى تعليقات تفهم كأنها معلومات سرية . وخلال جلسة للرد

على الأسئلة سنل دوكيت عن قدرة اسرائيل النووية ورد بدون تردد بأن التقديرات تشير إلى أن اسرائيل تمتلك ما بين عشرة وعشرين سلاحا نوويا « متوافرة من أجل الاستخدام وفى غضون عدة أيام نشر تقرير بالتصريحات فى صحيفة «واشنطن بوست» مما اجبر جورج بوش الذى عين حديثا رئيسا لل « سى أى آيه » أن يصدر بيانا رسميا يتحمل فيه « المسئولية الكاملة » لكشف هذه المعلومات السرية وأضاف بوش الذى بدا عليه الغضب بوضوح أنه « مصمم ألا يحدث هذا مرة أخرى » وترددت شائعات بأن دوكيت كان مخمورا نوعا ما حين شارك فى الحوار وهو افتراض يشير إلى أن شخصا مخمورا فقط يمكنه أن يناقش باهمال التسليح النووى الاسرائيلى علنا وقبل بوش طلبه بعد ذلك من أجل التقاعد .

واعترف دوكيت الذى ناقش هذه الأمور بعد سنوات بأن الشائعات الخاصة بافراطه فى الشراب « أدت إلى مناقشة مع بوش وقرارى بالرحيل » . ومع ذلك فالقضية الحقيقية هى كما يصر لىست افراطه فى الشراب ولكن عدم رغبة بوش فى تصعيده نائبا لمدير ال « سى أى آيه » .

وكانت توجد شرعية دائمة واحدة ، فسوف تستمر ال « سى أى آيه » على علم ضئيل بالترسانة النووية الإسرائيلية . وسيظل تقييم دوكيت لعام ١٩٧٤ الذى يقدر امتلاك إسرائيل لعدد من الأسلحة النووية يصل إلى العشرين هو التقدير المخابراتى الأمريكى الرسمى حتى أوائل الثمانينات وهى سنوات قامت فيها اسرائيل بزيادة مخزونها من الأسلحة النووية بصورة كبيرة واعترف دوكيت بأنه لا توجد معلومات محددة وراء التقدير « فقد كنا نحاول أن نفكر فى الأهداف التى سيوجهون إليها سلاحهم » واستخدام هذه المعلومات فى تحديد عدد الرعوس التى ينتجونها . وقال لأحد أعضاء فريق العاملين معه « لقد كنا ، نتكهن وتوقعاتنا أفادت بأن الاسرائيليين لن يكون لديهم أسباب لإنتاج المزيد من القنابل أكثر من عشرة أو عشرين ، وهذا هو السبب الوحيد فى بقاء العدد ثابتا . فقد كان الأمر مبنيا على معلومات ضئيلة للغاية » .

عصير الكتب
www.ibtesama.com/vb
منتدى مجلة الإبتسامة

الظلم

أشار تقرير كارك « دوكيت » السرى للغاية فى الـ « سى أى آيه » فى عام ١٩٦٨ إلى امتلاك إسرائيل ثلاث أو أربع قنابل نووية ، وكان مبنيا أساسا على اقتناعه بأن أمريكا يهوديا يدعى « زلمان شابيرو » هرب أكثر من مائتى رطل من اليورانيوم المخصب إلى إسرائيل - بما يكفى أربعة قنابل . كما كان اليورانيوم المهرب المزعوم عاملا رئيسيا فى ثانى تقييم لـ « دوكيت » فى ١٩٧٤ الذى أفاد بامتلاك إسرائيل عشر قنابل على الأقل . وبنى هذا على أساس كمية اليورانيوم الذى أعتقد أن « شابيرو » قد نقلها ، بالإضافة إلى افتراض بأن الفرنسيين فى « ديمونة » قد يكونوا قد نجحوا فى فصل بلوتونيوم كاف من المفاعل لإنتاج ستة أسلحة أو أكثر منذ ١٩٧٠ . ولم يكن واضحا كيفية قيام إسرائيل بكل هذا بدون محطة لإعادة المعالجة فلم تكن الـ « سى أى آيه » قد حصلت بعد على دليل بوجود مثل هذه المحطة فى إسرائيل إلا أن ما بدا واضحا لـ « دوكيت » « وزملائه وخاصة « ريتشارد هيلمز » هو استحقاق « شابيرو للوم » فقد كانت قضيته مفروغا منها ومن وجهة نظر الـ « سى أى آيه » فإن « شابيرو » أكثر من مجرد يهودى يؤيد إسرائيل فقد كان يهوديا فى مجال إعادة معالجة الوقود النووى ، فقد سافر بانتظام إلى إسرائيل وشارك الحكومة الإسرائيلية فى بعض المشاريع التجارية وهو يلائم نموذج الولاء المزدوج فى نواح أخرى : فهو الابن الناجح لحاخام ارثونوكسى هاجر من ليتوانيا وتولى إلقاء خطبة الوداع نيابة عن فصله الدراسى فى باسايك بنيوجيرسى قبل دخول جامعة جون هوبكينز وحصل على درجة الاستاذية خلال حضوره فصول ليلية بمساعدة من ستاندرارد أويل فى لندن وحصل على الدكتوراه فى الكيمياء فى

١٩٤٨ فى سن ٢٨ عاما . وكان « شابيرو » بذكائه وقدرته على العمل الشاق بين أول العلماء ، بالتاكيد أوائل اليهود ، الذين يتم استخدامهم لتطوير مفاعلات الغواصات فى المعمل الجديد الذى بدأ تشغيله فى ويستنجهاوز إليكتريك كوربوريشن لحساب البحرية الأمريكية .

ومع تقدم حياته العملية ، لم يخف « شابيرو » الذى خضع لعمليات تفتيش أمنية صارمة أثناء وجوده فى ويستنجهاوز بالتزامه القوى تجاه إسرائيل ، فقد كان بعض أفراد عائلته ضحايا للنازى وأمن بضرورة وجود دولة يهودية مستقلة . وأصبح عضوا نشطا للمنظمة الصهيونية الأمريكية ودعم بسخاء الجمعية الأمريكية للفنيين التى تجمع التبرعات وتقدم المعدات للمعهد الفنى الإسرائيلى للتكنولوجيا فى حيفا أكثر مدارس إسرائيل تقدما فى العلوم والهندسة .

وفى عام ١٩٥٧ شكل شركة لمعالجة الوقود النووى مملوكة ملكية عامة تضم ٢٥ على الأقل من حملة الأسهم فى مصنع مهجور للصلب من أيام الحرب العالمية الثانية فى أبولو بولاية بنسلفانيا على بعد ٢٥ ميلا شمال شرق بيتسبروج . وكان المصنع الذى عرف باسم مؤسسة المواد والمعدات النووية عبارة عن شركة صغيرة فى عالم معالجة الوقود النووى الذى تسيطر عليه شركات « فورتون ٥٠٠ » . وكان هناك صراع دائما من أجل الحصول على العقود . واتسم « شابيرو » بعدوانيته فى ممارسة العمل لصالح شركته الصغيرة وفى أوائل الستينات بدأت الشركة تقدم خدماتها لتسع دول أجنبية على الأقل وأصبح هناك تدفق دائم من الزوار الأجانب للمصنع كثيرون منهم بتحريض من وزارتى التجارة والخارجية التى كانت حريصة على لفت الأنظار للجهود الحكومية . فى مجال الذرات من أجل السلام . وكان هناك ثلاثة عاملون أجانب على الأقل فى الشركة من بينهم عالم معادن إسرائيلى تولى مسئولية أبحاث وقود المفاعل . كما ظل هناك شد وجذب فى هذه السنوات بين مسئولى الأمن فى لجنة الطاقة الذرية وشركة المواد والمعدات النووية حول أسلوب التعامل مع المواد السرية وتمت مطالبة الشركة بتحسين إجراءاتها .

وفى عام ١٩٦٥ بعد سنوات من عمليات المراجعة والفحص الداخلية قرر فريق تفتيش من لجنة الطاقة الذرية أن أكثر من مائتى رطل من اليورانيوم

المخصب قدمتها شركة ويستنجهاموس والبحرية إلى هذه الشركة لمعالجتها وتصنيعها لم يتم الإبلاغ عنها وفي النهاية ثارت شكوك لجنة الطاقة الذرية المشتركة و الـ « سى أى آيه » فى أن « شابيرو » نقل اليورانيوم إلى إسرائيل .

وسيظل « شابيرو » محاصرا بهذه الشكوك طوال الخمسة وعشرين عاما التالية على الرغم من أن ابرز دليل ضده هو يهوديته وأن أحد كبار المستثمرين فى الشركة يشاركه تأييده القوى لإسرائيل . واعتقد عدد من المحققين المتفرسين من الحكومة والكونجرس وعشرات من الصحفيين أن علاقات « شابيرو » العاطفية مع إسرائيل كافية كدافع له للقيام بالتجسس النووى وهى جريمة عقوبتها الاعدام وفقا لقانون الطاقة الذرية .

ورغم التحقيقات المكثفة التى استمرت عشر سنوات وتضمنت عمليات مراقبة نشطة من جانب مكتب التحقيقات الفيدرالى فلم يعثر مطلقا على دليل واضح يثبت أن « شابيرو » نقل أى يورانيوم من مصنعه . ومع ذلك ظل مذنبا فى عقول الكثيرين فى الحكومة والصحافة ، ونشر الصحفيون باستمرار روايات عن علاقات « شابيرو » بإسرائيل ونقل اليورانيوم من شركته فى أى موضوع عن تطور الأسلحة النووية فى إسرائيل . وأشارت بعض الروايات الصحفية والكتب إلى أن الاتهامات ضد « شابيرو » لم تثبت صحتها مطلقا واكتفى آخرون ببساطة أن يعلنوا أن يورانيوم « شابيرو » هو الذى منح إسرائيل القنبلة النووية .

ولم ينقل « زلمان شابيرو » يورانيوم من مصنع المعالجة الخاص به لإسرائيل ولكن لا يوجد قدر كبير من العزاء للصناعة النووية فى هذه الحقيقة : فاليورانيوم المفقود لم يتعرض للسرقة على الإطلاق ، وانتهى المطاف فى الماء والهواء فى مدينة أبولو ، وفى أنابيب وأرضيات ومجارى المصنع . كما لا يوجد قدر كبير من العزاء للمخابرات الأمريكية فى عدم تورط « شابيرو » فى التحول النووى حيث أنها فشلت فى معرفة علاقات « شابيرو » الوثيقة بـ « ارنست بيرجمان » و « ينيامين بلومبرج » والمهمة الحساسة والمشروعة التى قام بها لمحبوته إسرائيل .

ولم يكن عمل « شابيرو » جميلا فالعديد من عقود شركة المواد والمعدات النووية « نوميك » تضمنت العزل الكيميائى واستخراج اليورانيوم المخصب من

النفاية والقضايا الناجمة عن تصنيع الوقود النووي . وكانت الذرات تعالج كيميائيا وأحيانا مرتين أو ثلاثا فى محاولة لعزل اليورانيوم المسترد . اسفرت العملية بشكل متلازم عن بعض الخسارة ، فقد كانت كميات صغيرة من اليورانيوم المخصب تتدفق بانتظام فى فاقد المياه أو تقرر فى فرش التنظيف وفتحات الهواء ونظم التنقية وقطع النظافة وأقنعة الهواء . وكانت هذه نوعية العمل التى لا يريدونها منافسو « نوميك » الأكبر المتمتعين بتمويل أضخم . وتضمنت العقود الأخرى عمليات أكثر نظافة مثل تحويل اليورانيوم شديد الخصوبة (٩٣ فى المائة يورانيوم ٢٣٥) من حالة اليورانيوم هيكسا فلوريد الغازية - الحالة التى يشحن فيها من مصانع إنتاج اليورانيوم الحكومية الضخمة ، إلى ذرات أوكسيد اليورانيوم القابل للاستخدام فى إنتاج الوقود النووى لمفاعلات البحرية - وأسفرت العملية أيضا عن نفاية . وفى النهاية تحول ١٥ فى المائة من اليورانيوم إلى نفاية واحتاج لإعادة تجميعه . وبما أن العمل فى المادة التى تستخدم فى الأسلحة أمر فى غاية الخطورة فإنه تعين على « نوميك » أن تقسم اليورانيوم الذى يتم إنتاجه لمقادير صغيرة ، مما يقدم فرصة أكبر للفاقد ، لحراسته من أى احتمال مرعب لحدوث رد فعل متسلسل .

وفى ظل القيود الصارمة للجنة الطاقة الذرية التى تحكم عملية إعادة معالجة يورانيوم وبلوتونيوم الأسلحة ، فإن شركة « شابيرو » كان يتعين عليها دفع مبالغ ضخمة مقابل أى كمية من المواد المخصبة التى لا يتم التعرف على مصيرها ، التى تزيد على عشرة جرامات ويعنى غياب رطل واحد خسارة تقدر بمبلغ ٤٥٠٠ دولار .

وأصبح اصطلاح « أم يو أف » أو المادة التى لا يتم الإبلاغ عنها هو الاصطلاح المشترك الشائع فى صناعة المعالجة النووية . وأصبح إجبار المقاولين على دفع غرامة للمواد الضائعة هو العمود الفقرى لبرنامج الإجراءات الأمنية للجنة الطاقة الذرية والافتراض كان عدم قيام أى مصنع بتحويل أو سرقة اليورانيوم إذا أسفر عن منتج نقى .

وفى النهاية أصدرت اللجنة قيودا معقدة للبلاغ عن المادة المفقودة مما سمح لشركات مثل « نوميك » أن تقدر فى تقاريرها المنتظمة حجم الفاقد ، ولكن اليورانيوم الذى أبلغ عن فقدته كان يعتقد أنه مدفون فى أجهزة التنقية أو

فى مجارى النفايات . وسوف تبلغ « نوميك » بشكل روتينى عن فقد ما يبدو أنه كميات ضخمة من المواد المخصبة عن أى شركة أخرى حيث أن ثلاثين أو أربعين رطلا أمر غير عادى ، ثم تقدر أن ٨٠ فى المائة أو أكثر من المواد المفقودة سيتم اكتشافها خلال عمليات التنظيف . وقبلت لجنة الطاقة الذرية هذه التقديرات بوصفها حقيقية ومنعت عمليا ، تقييم أى عقوبات .

ولم يكن سرا أن النفاية النووية تعتبر منتجا ثانويا حتميا للعملية كما تنتج مصانع الاخشاب تراب الخشب فقد كانت فقط إحدى الحقائق التى لا يحتاج الرأى العام إلى أن يعرفها وبخاصة مع تزايد حساسية الامة تجاه نتائج الصناعة النووية على البيئة . ولم تكن المواد المخصبة التى تتعامل فيها شركة نوميك « ساخنة » كما ساد الاعتقاد ولذلك لم تسفر عن إشعاع سام متسلل فى الطبقات . وجاء الخطر الذى يواجه العاملين فى الشركة من تنفس اليورانيوم أو تناوله فى الطعام حيث أنه مثل جميع المعادن الثقيلة يبقى فى العظام حيث يترك فى النهاية آثاره على أساس العظام مما يتسبب فى سرطان الدم . وإذا تم استنشاق لليورانيوم المخصب فى الرئة يسفر أيضا عن سرطان الرئة وكانت تتم مناشدة العاملين فى الشركة بانتظام بارتداء أقنعة الوجه على الرغم من أن العديد منهم كانوا يرفضون القيام بذلك فى الصيف .

وبدأت المشكلات المدمرة لحياة « زلمان شابيرو » العملية تبدأ فى عام ١٩٦٢ حين كان صاحب العرض الأقل لعقدين مركبين من ويستنجهاوز يتضمنان معالجة أكثر من ٢٥٠٠ رطل من اليورانيوم المخصب . وأكدت ويستنجهاوز لنوميك أن ٦٠ فى المائة أو أكثر من كل مائة كيلو جرام من اليورانيوم سيتم معالجتها بنجاح . مما يعنى أن ٤٠ فى المائة من اليورانيوم يتحول لنفايات ليتم تجميعها بشكل منفصل . وفى الواقع وجدت نوميك العملية أكثر صعوبة مما ادعت ويستنجهاوز فى أحد العقدين مما اسفر عن عدم تخطى المنتج القابل للمعالجة نسبة ٣٥ فى المائة . وتحول ثلث اليورانيوم الذى امدتها به ويستنجهاوز إلى نفاية أغلبها كما اعتقد « شابيرو » ومساعدوه دفن فى النهاية فى براميل مع الأشياء الملونة ومعدات التنظيف فى حفرتين ضخمتين للنفايات فى أرض نوميك . وتضمنت الحفرتان الفاقد الملوث ليس فقط من عقد ويستنجهاوز ولكن أيضا من عمليات المعالجة الأخرى لشركات

خاصة ، ولم يعزل « شابيرو » الفاقد الخاص بكل عملية كما طالبت لجنة الطاقة الذرية . وبعد ذلك بدا محققو الوكالة مقتنعين بأن « شابيرو يتعمد مزج النفايات من مختلف العقود كأجراء لتوفير النفقات كما أثار شابيرو غضب اللجنة باعتماد لأسباب تتعلق بالنفقات ، بتردده فى بدء عملية إعادة معالجة النفايات لاستخراج اليورانيوم المفقود المضيعة للوقت ، وبدلا من ذلك أبقى موظفيه فى العمل فى عقود معالجة جديدة يحصل من خلالها على أجور فورية . وأصبح تأخير فرق التفتيش التابعة للجنة الطاقة الذرية التى تطالب بالإبلاغ عن اليورانيوم المفقود بشكل أو بآخر هو أسلوب العمل فى نوميك .

وحاولت اللجنة أن تحل حالة الفوضى المعقدة فى سلسلة من التحقيقات المكثفة فى عام ١٩٦٤ وعام ١٩٦٥ مع اشارة شابيرو بانتظام إلى الظروف المالية غير المستقرة لنوميك لتبرير أفعاله . وفى النهاية تم استخراج نسب من حفرة النفايات لعام ١٩٦٣ يؤكد محققو وكالة الطاقة الذرية أن نسبة اليورانيوم المخصب المدفون لا تكفى لمواجهة نسبة الفاقد الضخمة . واستنتج المحققون وجود فاقد قدره ٩٣.٨ كيلو جرام من اليورانيوم المخصب ٢٠.٦ أرطال لم يتم الإبلاغ عنها . كما أبلغوا المركز بأنه « نظرا لسجلات البلاغ غير الملائمة والناقصة » لشركة نوميك فإنه لا يمكن أستبعاد نقل اليورانيوم على الرغم من « عدم وجود أى دليل على حدوث ذلك . وأثيرت القضية فى اجتماع خاص عقد فى فبراير عام ١٩٦٦ لمفوضى وكالة الطاقة الذرية وكبار العاملين بها ووفقا لمذكرة معلنه عن هذا الاجتماع وافق المفوضون على سؤال العاملين فى نوميك لمعرفة ماحدث كما تمت الموافقة على القيام برحلة إلى كابيتول هيل لإبلاغ اللجنة المشتركة للطاقة النووية بالفاقد .

وكان التقرير الذى قدم للكونجرس قنبلة . فقد اهتز المجتمع النووى الأمريكى بالفعل فى أكتوبر عام ١٩٦٤ لدى سماعه أنه تم تفجير أول قنبلة نووية صينية بواسطة اليورانيوم وليس البلوتونيوم كما تصورت الـ « سى أى آيه » ووكالات المخابرات الأخرى . وثار شكوك قوية فى أن الصين ابتاعت من السوق السوداء أو سرقت اليورانيوم المخصب اللازم لقبيلتها ، (ولن تعلم الـ « سى أى آيه » إلا بعد عام أن الصين انهدت مصنعا ضخما للإنشطار قبل موعده المتوقع بوقت طويل) . وصدرت الأوامر بتقديم

دراسة خاصة عن إجراءات الأمن لوكالة الطاقة الذرية وشككت فى اعتماد اللجنة الضخم على الغرامات المالية كوسيلة كافية لمنع تحويل المواد النووية . وأشار تقرير اللجنة المشتركة إلى أن موقف لجنة الطاقة الذرية يشير إلى أن جميع مسئوليتها (يتم الوفاء بها ... طالما سدد ثمن المادة المفقودة) .

وكانت اللجنة التى تتسم بالحساسية تجاه قضية نقل المواد النووية قد أحالت خسائر نوميك إلى مكتب التحقيقات الفيدرالى فى أكتوبر عام ١٩٦٥ إلا أن المكتب لم ير أى أساس للتحقيق واستنتج كبار مسئولى التجسس المضاد وفقا لوثيقة معلنة أن (هذا الوضع حتى الآن يعامل على نحو صحيح من جانب وكالة الطاقة الذرية كأمر إدارى ولا يبدو أى أساس لأن تتخذ أى إجراء ..) ومع استجواب فريق التفتيش التابع للجنة - أكثر من ١٢٠ من العاملين فى نوميك - فى النهاية لم يتم التوصل لدليل على نقل المواد النووية .

ومع ذلك وجدت الـ « سى أى آيه » أن علاقات « شابيرو » القديمة مع إسرائيل مصدر دائما للاهتمام . فقد كان « شابيرو » زائرا دائما لإسرائيل وكان الإسرائيليون من بين الكثير من الزوار الأجانب الذين سجلوا أسماعهم للقيام بجولات داخل نوميك . كما كان شابيرو شريكا مع الحكومة الإسرائيلية فى معاملات تتضمن تعقيم الأطعمة وتعقيم المواد الطبية بالإشعاع وشحنات شحنات من وإلى نوميك من وإلى إسرائيل وفى أول فبراير عام ١٩٦٦ ، وعلى الرغم من أن التقارير الخاصة بالتقدم الإسرائيلى فى مجال الأسلحة النووية بدأت تتدفق من السفارة الأمريكية فى تل أبيب . فإن أرجون هادين رئيس محطة الـ « سى أى آيه » لم يكن قد تمكن بعد من العثور على دليل على أن إسرائيل تملك محطة لإعادة المعالجة الكيميائية فى « ديمونة » . وبدون مثل هذه المحطة فإن إسرائيل كانت فى حاجة لمصدر مستقل من اليورانيوم المخصب أو البلوتونيوم لتصنيع القنابل التى ابلغ عملاء هادين بوجودها .

واتفق « دوكيت » وهيلمز مع هادين فى أنه من المؤكد أن « شابيرو » هو مصدر التقدم الإسرائيلى فى الأسلحة النووية وسيمضى الرجلان عدة سنوات يدفعون شكوكهم لأى شخص بمن فيهم الرئيسان « جونسون » و « نيكسون » ، الذى سيستمع لهما وسيطر على تفسيرهما علاقات « شابيرو » بإسرائيل وأن أحد حملة الأسهم فى نوميك هو « ديفيد لوينثال » ساعد على

احضار مهاجرين إلى إسرائيل قبل عام ١٩٤٨ بطرق غير مشروعة . كما وصل « بوكيت » إلى حد الاعتقاد ، كما أبلغ محققو الكونجرس فيما بعد ، أن « شابيرو » أنشأ نوميك فى عام ١٩٥٧ كجزء من برنامج مخابراتى بعيد المدى لنقل اليورانيوم وأيد « بوكيت » وهيلمز « فى غالبية شكوكهما جورج مورفى مساعد مدير اللجنة المشتركة للطاقة الذرية الذى كان مقتنعا هو أيضا بأن المائتى رطل من اليورانيوم المخصب لم يكن فى الوسع اقتناؤها ببساطة فى فتحات الهواء وحصر الفاقد فى نوميك . ووجد مورفى الذى لم يكن لديه إدراك فنى بدائرة الوقود النووى فى عمليات التسجيل غير المتقنة المزعومة « لشابيرو » التى أوردتها لجنة الطاقة الذرية ، منافية للعقل وفى رؤية (أن شابيرو يعد أذكى رجل أعمال وأكثرهم عنادا عرفته فى حياته) كما روع « مورفى » بما اعتبره افتقادا للإجراءات الأمنية فى نوميك وأبلغ محقق من الكونجرس عن مشاهدة كرات اليورانيوم متناثرة (فوق المقاعد) خلال زيارة لمصنع أبولو . وبدا احتمال نقله إلى إسرائيل قويا وخضع « شابيرو » لمراقبة مكتب التحقيقات الفيدرالى فى أواخر الستينات .

ومن ناحية أخرى عين « شابيرو » - فى محاولة يائسة لإنقاذ شركته - جيمس لوفيت العالم الكبير فى وكالة الطاقة الذرية ليتولى مسئولية الإبلاغ عن المواد النووية فى نوميك . وكان من أول إجراءات لوفيت الإصرار على حماية الأرضية الاسمنتية للمصنع القديم بمادة الستنليس ستيل . فقد كان لوفيت يعلم أن الأسمنت يحتوى على قدر كبير من اليورانيوم أكثر مما هو متوقع . ويتذكر لوفيت أن « شابيرو » والمسئولين الآخرين فى الشركة كانوا يضللون أنفسهم ، فقد كانوا يعتقدون بصدق إذا وصلت الأمور لنهايتها فانهم سينقذون القدر الأكبر من المائتى رطل ، أو أكثر ، المفقودة من اليورانيوم فى حفر النفايات فى نوميك .

ولكن لم يكن أغلب اليورانيوم فى هذه الحفر ولكنه كان فى الأرضية الاسمنتية ومعلقا فى فتحات التهوية وممتزجا مع النفايات الأخرى للمصنع وذهب فى الممرات المائية المحلية ومنتشرا فى الهواء .

وأصبح الجدل المستمر حول عملية النقل المزعومة معروفا على نطاق واسع فى المجتمع النووى المتشابك بقوة وعانى شابيرو كثيرا ويتذكر بمرارة :

« لقد كنت سمكة نتنة ميتة وابتعدت عنى العقود واعطيت للآخرين » ، وفى عام ١٩٦٧ اضطر « شابيرو » وشركاؤه على دمج مصالح نوميك مع شركة اطلانتيك ريتشفيلد واستمر « شابيرو » يدير الشركة بما له من خبرة خاصة فى شئون الطاقة الذرية .

وكان « لشابيرو » حياة سرية وهو مالم تعلمه الـ « سى أى آيه » أو لجنة الطاقة الذرية فقد ربطته صداقة مع كبار العلماء النوويين الإسرائيليين خلال زيارته لإسرائيل وكان صديقا حميما بصفة خاصة « لارنست ديفيد بيرجمان » رئيس لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية حتى عام ١٩٦٦ ويقول « شابيرو » عن « بيرجمان » : (أنه عبقرى حقا . أنه شديد العبقرية . ويعمل ليلا ونهارا . ولا أعرف متى ينام) وأضاف « شابيرو » أن « بيرجمان » كان مهتما بصفة خاصة بمحطة لتحلية المياه تعمل بالطاقة النووية .

والمياه بالطبع هى أغلى متطلبات الإعاشة فى إسرائيل . وفى عام ١٩٦٤ أنهت البلاد خط أنابيب يمتد بطول ١٥٠ ميلا لنقل المياه من الشمال إلى النقب عرف باسم (خط نقل المياه القومى) وربط النظام الذى كان حينئذ أضخم مشاريع التنمية فى إسرائيل شبكات المياه المحلية والإقليمية الإسرائيلية لتشكّل شبكة موحدة تسعى للسيطرة على جميع كميات الأمطار وضخها فى خزانات لحفظها . ولم يكتمل الخط القومى مع ذلك بدون سلسلة من الخلافات مع سوريا وبخاصة حول هدف إسرائيل من نقل المياه جنوبا من بحيرة كينيرت فى الجليل . وكانت هناك مساحات ضخمة فى شمال إسرائيل تتحرك خلالها المياه إلى الجنوب فى العراء يتم حمايتها بالأسلاك الشائكة فقط وأصبح ممر المياه هدفا واضحا للإرهابيين . وهددت منظمة فتح الفدائية (والعضو الهام فى منظمة التحرير الفلسطينية) بتسميم المياه . وفى إحدى المراحل ثارت شكوك مسئولى الأمن الإسرائيليين فى قيام فتح بمحاولة قطع السياج الذى يحمى أعمال المياه فيما أثار الشكوك عن وجود محاولات لزراعة قنبلة .

وفى هذه المرحلة طلبت إسرائيل من « زلمان شابيرو » أن يتوصل لوسيلة سريعة ودقيقة لتحديد ما إذا كانت المياه قد لوّث بمواد سامة . وكانت هناك مشكلة ثانية ، فنسبة تصل إلى ٣٠ فى المائة من المياه تختفى أثناء نقلها

جنوباً، وفشل المسؤولون الإسرائيليون فى تحديد كيف وأين يحدث هذا الفاقد، واعترف « شابيرو » بتردد ، بأنه نصح أيضاً بشأن هذا الموضوع بتوصية بإضافة جهاز مراقبة يعمل بالإشعاع فى المياه فى بحيرة كينيرت لمراقبة تدفقها . وقرر ألا يناقش بشكل محدد كل هذه الأنشطة نيابة عن إسرائيل خلال العديد من التحقيقات الحكومية ومن جانب الكونجرس حول نوميك بسبب التهديد المستمر لإمدادات المياه الإسرائيلية كما قال : (لم أكن أريد أن أصنع أى أفكار فى أذهان المواطنين) .

وفى أواخر الستينات عقد « شابيرو » سلسلة من الاجتماعات . بعضها فى منزله ، للعلماء الأمريكين والإسرائيليين كما قال لمناقشة قضية كيفية حماية الخط القومى لنقل المياه من الإرهاب المحتمل . وكان مكتب التحقيقات الفيدرالية يراقب بعض العلماء الذين اعتبرهم « دوكيت » وزملاءه من الفاشيين الجدد . وفى هذا الوقت أبرمت نوميك عقداً لإمداد إسرائيل بمصادر الطاقة الصغيرة المتخصصة التى رفض « شابيرو » أن يعلن عن مهمتها أكثر من الاعتراف بأنها مرتبطة بأمن خطوط المياه . ووافقت وزارة التجارة على تصدير جميع النوعيات التى تم شحنها وقال (حصلنا على تصاريح لما فعلناه . ولم أنقل أى وثيقة لأى شخص واقتصرت الاجتماعات فقط على إمدادات المياه) .

ولم يقل « شابيرو » وما إذا كان قد علم - كما هو الحال بالنسبة للعديد من الصحفيين الأمريكين - بما يدور فى « ديمونة » . واعترف بعلاقته بـ « بنيامين بلومبرج » مدير مكتب الاتصالات العلمية الإسرائيلى وقال : (لم أقل مطلقاً أننى لا أعرفه) ولكنه نفى الكشف عن أى أسرار أمريكية أو نقل أية مواد « فقد بذلت ما فى وسعى لضمان أمن هذا البلد فهل تعتقد للحظة أننى سأفعل أى شئ يضر بأمنها ؟ » .

وظل « دوكيت » وهيلمز مقتنعين بأن « شابيرو » مدان بالتجسس . ودفع حوار « دوكيت » مع ادوارد تيلور وتقريره فى أوائل عام ١٩٦٨ عن القدرة النووية الإسرائيلية بهيلمز ، لأن يحث مكتب التحقيقات الفيدرالى على تجديد تحقيقاته فى تعاملات « شابيرو » مع إسرائيل وكان « ادجار هوفر » رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالى حينئذ على خلاف شديد مع مكتب التجسس

المضاد برئاسة « جيمس انجلتون » حول أسلوب تعامل الـ « سى أى آيه » مع المنشقين واستمرار عمليات التجسس غير الشرعية للـ « سى أى آيه » داخل الولايات المتحدة بمقتضى تفويض رئاسى لتحديد ما إذا كانت الحركة المناهضة لحرب فيتنام خاضعة لتوجيه من موسكو . واختار « هوفر » أن يختلف مع « هيلمز » حول قضية « شاببيرو » طوال العام التالى وذلك كما يقول محقق من الكونجرس سابقا راجع ملفات لجان المخابرات فى مجلسى الشيوخ والنواب . حول « شاببيرو » . ويتذكر هذا المحقق ، (لقد قالت الـ « سى أى آيه » لهوفر : (أنت مسئول إذا كان جاسوسا القى القبض عليه) ويرد هوفر قائلا : (نحن لا نعلم حقا ما إذا كان أى شئ قد نقل . اذهبوا لإسرائيل وإلى داخل « ديمونة » وإذا عثرتم على أى دليل على وجود يورانيوم خاص « بشاببيرو » فلتعلمونا . وهكذا سارت اللعبة . واتسمت المذكرات بالهستيرية وظلت تتردد جيئة وذهابا) .

وقد ظل ملف نوميك مدفونا واستمر « شاببيرو » مرة أخرى يعمل لحساب ويستجهاوس حتى عام ١٩٧٥ حين عين « جيمس كونران » لكتابة تاريخ إجراءات الأمن النووى وكان كونران محللا فى لجنة التشريعات النووية أحد وكالتين شكلتا حين تم حل لجنة الطاقة الذرية فى وقت سابق من هذا العام . ولم يسمح له بالحصول على ملف نوميك لأسباب أمنية ، وبدأ حملة نشطة للحصول على معلومات عن نوميك للمفوضين الخمسة فى لجنة التشريعات النووية والعاملين معهم . ولم يتمكن من كتابة تقريره كما يقول حتى حصوله على هذا الملف .

وكانت هناك قضية جوهرية أخرى مطروحة فصناعة الطاقة النووية كانت تضغط من أجل التمتع بالشهرة والدعم الحكومى لصناعة ضخمة لإعادة معالجة البلوتونيوم . وبدأ كما لو أن مستقبل الطاقة النووية يعتمد الآن على القبول العام لمفاعلات أسرع فى المعالجة قادرة على إنتاج كميات من البلوتونيوم تزيد عما تستهلكه . وكانت قضيته السياسية العامة واضحة : فكيف يمكن لحكومات العالم أن تمنع نقل البلوتونيوم للاستخدامات العسكرية ؟ وخلق طرح قضية نوميك مرة أخرى مشكلة لم يكن مرغوبا فيها إلى حد كبير . فاما حدثت عملية نقل أو أن الفاقد المتضمن فى منشآت المعالجة مثل نوميك وغيرها

المتناثرة فى جميع أنحاء البلاد ، من اليورانيوم والبلوتونيوم أكبر بكثير مما هو معروف علنا .

وارتعد مؤيدو الطاقة النووية الذين يضمون الكثير من أعضاء لجنة التشريعات النووية لفكرة القيام بمزيد من الدعاية المعاكسة لإجراءات أمن المفاعلات النووية والتلوث واسع النطاق المحتمل . وشكلت جماعات مناهضة للطاقة النووية فى جميع أنحاء العالم وبدأت مظاهرات ضخمة وأحيانا عنيفة فى محاولة لوقف استخدام الطاقة النووية .

ولم يكسب كونران الكثير من الأصدقاء داخل اللجنة بإصراره معرفة ما حدث لليورانيوم المفقود فى نوميك ورتب « كارل دوكيت » اجتماعا على أعلى مستوى لمناقشة احتمال نقل المواد . ويتذكر فيكتور جيلينسكى أحد مفوضى لجنة التشريعات النووية ان « دوكيت » سئل عن القنبلة الإسرائيلية وقال أن الـ « سى أى آيه » تعتقد أن إسرائيل لديها أسلحة نووية . وأن الوكالة تعتقد أنه حدثت عملية نقل ولم يقل أى شئ يمكن أن يقنعك أن هذه هى القضية ولكن القضية من رؤيتك ومن عالمنا الصغير أنه فعل ما فعل فلم نكن فى اللجنة نملك مسئولية التعامل مع الإسرائيليين . ونأخذ ما نتوصل إليه الوكالات الأخرى كنقطة بدء . وكان جيلينسكى يرى أن اللجنة ليس عليها التزام بأن تحدد ما إذا كانت تأكيدات « دوكيت » صحيحة ولكن أتفقت على أساس ما قاله « دوكيت » على تشديد الإجراءات للتعامل مع المواد النووية . وأغلب الذين حضروا اجتماع « دوكيت » لم يكونوا معنيين بالشئون الدولية ولكنهم كانوا يقومون بحماية فكرة وضع إجراءات كافية من جانب لجنة التشريعات النووية لحماية البلوتونيوم . وكان هذا تهديدا لإدعاءاتنا بأنه يمكن حماية العاملين) .

وفي الوقت الذى أدى فيه تقرير « دوكيت » للجنة التشريع النووى وحديثه غير الرسمى بعد ذلك فى الـ « سى أى آيه » أمام اتحاد الفضاء ومعهد علوم الفضاء الأمريكى لأثار مدمرة على حياته العملية فإنها أثارت موجة من القلق لم تستمر طويلا حول نوميك فى البيت الأبيض أثناء حكم فورد ، حيث بدأ تحقيق آخر حول « شابيرو » . ومرة أخرى مع ذلك لم يجد مكتب التحقيقات الفيدرالى أى دليل على نقل المواد النووية .

وبالإضافة إلى ذلك هناك دليل مستقل يوضح أن مشكلات « شابيرو » في تشغيل نوميك لم تكن غير عادية كما أشارت لجنة الطاقة الذرية في منتصف الستينات . وأسفر تحقيق مستمر للجنة التشريع النووي عن المصنع الذي أصبح في أوائل السبعينات تابعا لأحد أكبر مصممي المفاعلات في البلاد هي شركة بابوك ودبلوكوكس ، عن اكتشاف فقدان ١٩٨ رطلا أخرى من اليورانيوم المخصب خلال فترة ٢٩ شهرا اعتبارا من عام ١٩٧٤ وأوضحت دراسة أخرى أنه لم يكن في الوسع الإبلاغ سوى عن ١١٠ أرطال فقط فيما وصفته دراسة اللجنة سابقا (بفاقد مواد غير محدد وغير موثق) مثل تلويث ملابس العمال والفاقد من أنظمة جهاز غسل الغاز والمواد الموجودة في الأرضيات والإيداعات المتخلفة في معدات المعالجة . وأرجع اليورانيوم المفقود المتبقى إلى (الشكوك الحتمية في أنظمة القياس وأخطاء في نظام الإبلاغ) . وبعبارة أخرى فإن فاقد اليورانيوم من الصعب قياسه . وأثار الكم الضخم من فاقد اليورانيوم قضايا واضحة خاصة بالتلوث في المنطقة المحيطة مباشرة فقد ظل مصنع أبوللو يضحخ ١٣ ألف و ٢٠٠ جالون من المياه ومواد النفايات يوميا في نهر كاسكيميتيتس المجاور وهو فرع لنهر اليجنى الذي يعد المصدر الرئيسى لمياه الشرب للعديد من التجمعات في منطقة بيتسبورج .

وفي أكتوبر عام ١٩٧٧ أعلن جون باور السكرتير الصحفى للرئيس جيمى كارتر أن (أربعة أعوام من التحقيقات) من جانب لجنة الطاقة الذرية ومكتب التحقيقات الفيدرالى والمكتب العام للتسجيل (فشلت في الكشف) عن تحول اليورانيوم إلى إسرائيل . ومع نهاية العام تولت لجنة فرعية للمراقبة والتحقيقات تابعة لمجلس النواب المسئولية الفعلية عن قضية نوميك وكانت تلك اللجنة واحدة من أكثر وحدات التحقيق دقة وعدوانية في الكونجرس مع لجنة فرعية للطاقة والبيئة في مجلس النواب . وتعاون « كارل بوكيت » و « جون هادين » اللذان تقاعدا من ال « سى أى آيه » تماما مع اللجنتين الفرعيتين في إحدى المراحل . واتصل « بوكيت » بأحد المحققين في منتصف الليل وأصر على أنه سيذهب إلى تليفون عام في محطة بنزين ليرد على المكالمات . ثم حدث على المضى قدما في التحقيق المرتبط بشابيرو . ومن ناحية أخرى كرر هادين تكهنه بوجود « عميل » إسرائيلى سرى داخل لجنة الطاقة الذرية كان يحمى

« شابيرو » فى التحقيقات الأولى حول عملية النقل المحتملة .

ولم يكن هناك دور كبير « لشابيرو » فى كل هذا . فقد بدا أن المحققين فى اللجنتين الفرعيتين يأخذون كل ما يقوله « دوكيت » و « هايدن » من مزاعم كحقائق مسلم بها . ولكن من خلال هذه المزاعم بدأ الغرباء يدركون كيف تقيم الـ « سى أى آيه » واللجنتان الفرعيتان الأدلة وما هى نوعية التحقيقات والتوازنات الداخلية المفروضة على تحقيقاتهم .

وعبر « دوكيت » عما يعتقد مباشرة فى حديث تليفزيونى مع محطة « آيه بى سى » عام ١٩٨١ حين قال أنه كان يوجد (إجماع واضح) داخل الـ « سى أى آيه » بأن الأمر الأكثر ترجيحاً (أن إسرائيل أصبحت قوة نووية بفضل اليورانيوم الذى أمدها به « شابيرو » وقال : (اننى أؤمن بشكل مؤكد أن هذه هى المسألة ... وأعتقد أن جميع المحللين الكبار لدى الذين عملوا فى هذه القضية يتفقون معى تماماً) . ولم يكن لدى محقق اللجنتين الفرعيتين أى وسيلة ليعرف بالطبع الحجم الضئيل من المعلومات الذى تمكن « دوكيت » (وكبار محلييه) من الوصول إليه . كما لم تعلم اللجنتان الفرعيتان أن تقدير « دوكيت » الأول عن القدرة النووية الإسرائيلية بنى أساساً على هذا الأساس من جانب « ادوارد تيلور » وليس على أى معلومات محددة عن قدرة المفاعل الإسرائيلى أو وجود محطة لإعادة المعالجة فى « ديمونه » . ولا يوجد أيضاً أى دليل محدد على شحن « شابيرو » اليورانيوم المخصب لإسرائيل . كما لم تكتشف اللجنتان الفرعيتان أن تقرير « دوكيت » لكـ « سى أى آيه » فى عام ١٩٧٤ لم يكن دون انتقادات فى هذا الوقت . وأصر مسئولو المخابرات فى لجنة الطاقة الذرية على ضرورة إضافة حاشية للتقرير تشير إلى أن (أى معلومات) حول نقل اليورانيوم لإسرائيل غير معروفة للجنة (وقد ضغط « دوكيت » بشدة داخل مجلس مخابرات الولايات المتحدة لتضمين إسرائيل و « أبوللو » فى التقرير الخاص (كما يذكر مسئول فى اللجنة الذى يضيف (إنه نجح فى ذلك) .

ومع ذلك أمضى « هنرى مايرز » و « بيتر ستوكتون » أكبر محققين فى لجنتى الكونجرس الفرعيتين نحو ١٥ عاماً يعتمدان على تكنات « دوكيت » و « هايدن » للصحفيين بوصفها آراء مصادر مطلعة فى المخابرات ونشر الكثير من الصحفيين معتقدات « دوكيت » و « هايدن » بوصفها (حقائق) .

فعلى سبيل المثال أبلغ مايرز المتخصص فى شئون الطاقة ، مؤلف الكتاب أنه فى بداية بحثه عن « زالمان شابيرو » (كانت توجد أسباب لأن أعتقد أن نوميك أنشئت فقط لنقل المواد والسبب فى ذلك أنه لم يعرف بوضوح مصادر تمويلها) وأشار مايرز إلى نور ديفيد لويژثال فى إسرائيل عام ١٩٤٨ وأضاف (وردت تقارير عن وجود خط تليفونى مؤمن وخط تلکس بين السفارة الإسرائيلية ونوميك) كما تحدث مايرز عن حضوره اجتماع حول « نوميك » بين « ريتشارد هيلمز » ومجموعة من المشرعين وقال : (ذكر هيلمز فى الواقع أن شابيرو هو رئيس مجموعة من الأشخاص تجمع المعلومات بعضها سرى وبعضها غير سرى لحساب إسرائيل) . كما تردد ادعاء آخر بأن عملاء لك « سى أى آيه » فى إسرائيل وجدوا (أثارا لليورانيوم المخصب) بالقرب من « ديمونه » يشبه المنتجات المخصبة التى سلمت لمعالجتها فى مصنع شابيرو ، كما عقد اجتماع مثير للشكوك الكبيرة فى مطار بيتسبورج بين « شابيرو » و « جيروهام كافكافى » الملحق العلمى الإسرائيلى الذى قال مكتب التحقيقات الفيدرالى إنه طار من واشنطن إلى بيتسبورج من أجل هذا اللقاء وعاد على الفور إلى واشنطن . ووصف مايرز كافكافى بأنه (ضابط محتمل للمخابرات الإسرائيلية) .

واستمر مايرز فى الاعتقاد تماما حتى أوائل التسعينات أن بياناته صحيحة . إلا أن الحقيقة هى أن « ديفيد لويژثال » كان واحدا من عدد من المستثمرين فى نوميك بعضهم لم يكونوا يهودا . ولا يوجد أى خط تليفونى مؤمن أو تلکس فى نوميك وهى حقيقة اعترف بها « بوكيت » وآخرون قاموا بالتحقيق فى عملية النقل المزعومة ، وقد يكون ريتشارد هيلمز كان أيضا مقتنعا بأن « شابيرو » هو رئيس شبكة تجسس إسرائيلية ولكن لا يوجد أساس من الحقائق على هذا التاكيد . واعترف « بوكيت » والمحققون الآخرون فى قضية نوميك بأنه لا يوجد تطابق ذو معنى بين اليورانيوم الذى يتم معالجته فى نوميك وبقايا اليورانيوم المخصب الذى التقطها عملاء الـ « سى أى آيه » خارج « ديمونه » . وأخيرا فإن « شابيرو » أبلغ محققى الكونجرس ، الذين لم يصدقوه على نحو واضح ، بأن لقاءه مع كافكافى رتب له بناء على طلبه لأنه لم يحصل على ثمن معدات مكافحة التجسس التى شخصها لإسرائيل وكانت

نوميك الطرف الدائن بمبلغ ٢٢ ألف دولار ، وهي حقيقة وجدها «مخرجة» ولكن الشركة كانت فى حاجة إلى المال .

وانكر « نوكيت » فى حديث عام ١٩٩١ بشكل أساسى غالبية تأكيدات السابقة وقال : (بكل الأسى الذى تسببت فيه) فى إشارة إلى حياة « شابيرو » العملية التى تعرضت للدمار (أعلم الآن أنه لا يوجد أى شئ يدين « شابيرو » ويوجد معلومات وردت مصادفة ولكن لم أحاول أن أصدر حكما على ذلك . ولم يكن لدى فى أى وقت مصلحة شخصية فى تلك العملية بأكملها . وكانت محاولة للتأكد حين يكون لديك معلومات يجب أن ترفعها للرؤساء . وفى النهاية لا تملك أى سيطرة على المعلومات . ولم التق مطلقا مع « شابيرو » ولم أكن فى أى وقت مهتما بالتلاعب فى القصة) .

كما اعترف بيتر ستوكتون فى حديث عام ١٩٩١ بأنه كان لديه شك مستمر فى مصداقية هايدن وقال : (لم أكن مقتنعا تماما به) فقد عانى من الانزعاج حين أبلغ ستوكتون محقق اللجنة الفرعية والمشرعين الرواية على نحو ما ، ثم أبلغ رواية مختلفة تماما حول نفس الموضوع لمكتب التسجيل الحكومى الذى كان يقوم بتحقيق منفصل حول نفس الموضوع الخاص بنقل نوميك للمواد النووية . وقال ستوكتون : (لقد اعتمدنا على أشخاص بعينهم حولنا لمجموعة من الأغبياء) ومع ذلك استمر ستوكتون يلتقى بالصحفيين حول نوميك واستمر فى نشر نفس المعلومات غير الصحيحة وظل كثير من الصحفيين مقتنعين بأن « شابيرو » نقل اليورانيوم اللازم للقنبلة الإسرائيلية . وأشار أندرو وليزلى كوكبورن فى كتابهما «العلاقة الخطرة» الذى نشر عام ١٩٩١ ، إلى دور « شابيرو » فى حصول إسرائيل على القنبلة النووية من خلال حديث أجرياه مع ستوكتون عام ١٩٨٩ ووصف هذا الدور بأنه (حساس) لدرجة أن خمسة رؤساء أمريكيين قاموا بالتعظيم عليه . ثم كتبوا يقولان (وجد ستوكتون أن مسئولا واحدا على الأقل فى الـ « سى آى آيه » كان يملك فكرة واضحة عن حقيقة فضيحة نوميك هو جون هايدن) .

وأغلقت شركة بابكوك وويلكوكس مصنع أبولو الخاص بزالمان شابيرو فى عام ١٩٧٨ حين تعرضت عمليات الوقود النووى لانتكاسة بسبب تراجع التعاملات مع البحرية . وأثار إصرار « شابيرو » على أن اليورانيوم المفقود

إما تسرب إلى الأرض أو تبخر فى الهواء جدلا كبيرا حول التلوث النووى .
ووافقت شركة بابلوك وويلكوكس تحت ضغط الرأى العام على الإبقاء على
مصنع أبولو مفتوحا فى محاولة لتحديد نسبة التلوث القائمة . وفى عام ١٩٨٩
بدأت الشركة تطهير المصنع من التلوث فى عملية مكلفة تضمنت إزالة بعض
القطاعات أبلغت بابلوك وويلكوكس سكان المنطقة بأنها ستستغل السبل
لإعادة المكان لحالة صالحة للإنتاج ووعدت بأن العمليات المستقبلية لن
تتضمن مواد مشعة .

وفى أواخر عام ١٩٩٠ وافق الكونجرس على مشروع قانون مخصصات
وزارة الدفاع تضمن ٣٠ مليون دولار لإنفاقها فى محاولة لتطهير المصنع مع
تحويل اعتمادات من بابلوك وويلكوكس . واعترف مسئولو الشركة بأن قطاعات
عديدة من المصنع وأرضيته الأسمنتية ملوثة لدرجة تقتضى إزالتها قطعة قطعة،
ودفنها فى أماكن مناسبة بعد إزالة اليورانيوم القيم . بعد ذلك اعترف مسئولو
لجنة التشريعات النووية بأن أكثر من مائة كيلو جرام من اليورانيوم المخصب
وهى الكمية التى يزعم أن زلمان شاببيرو نقلها لإسرائيل ، تم رفعها من المصنع
غير المعد للعمل مع حلول عام ١٩٨٢ مع استمرار رفع المزيد سنويا (وتطلق
لجنة التشريعات النووية على هذه العمليات اسم « المكاسب المجردة » ولم يتضح
ما إذا كانت الستين مليون دولار التى خصصتها الحكومة وشركة بابلوك
وويلكوكس ستكون كافية لإتمام المهمة ، ولم يتضح ما إذا كان الموقع سيصبح
مأمونا بعد الآن فى أى وقت لشغله وإعادةه للعمل مرة أخرى) .

عصير الكتب
www.ibtesama.com/vb
منتدى مجلة الإبتسامة

قلق كارتر

أنهى الانتصار المفاجيء لحزب الليكود بزعامة مناحيم بييجين فى الانتخابات العامة فى مايو سنة ١٩٧٧ ، ٢٩ عاما من هيمنة حزبي العمل والماباي على العملية السياسية فى إسرائيل . وجاءت إلى السلطة حكومة أكثر التزاما من العمل بالخيار شمشون وضرورة وجود ترسانة نووية إسرائيلية . ومثل بييجين واتباعه السياسيون وجهة نظر شعبية - قومية عن إسرائيل الكبرى وحققها فى السيادة الدائمة على الضفة الغربية ومن وجهة نظرهم فإن رجالا يمثلون الخط الرئيسى للصهاينة مثل ديفيد بن جوريون دخلوا ثلاث حروب بدون استراتيجية ضخمة وبدت نظرتهم تتلخص فى الجانب الآخر الذى أختار زعماءه متى تبدأ الحرب وعلى أى جبهة تبدأ ، هم الذين فرضوا الاهداف العسكرية الإسرائيلية وبدأ بيجين وائتلافه مصممين كما سيظهرون فى الاثر المأساوى لحرب لبنان أنهم قادرون على استخدام قوة إسرائيل لاعادة رسم خريطة الشرق الاوسط .

وكانت الاسلحة النووية توافق الجانب الآخر من شخصية بييجين ، وهى افئتنانه بالتحركات العسكرية المثيرة كما جسدها حتى إصراره على تدمير مفاعل أزيراك النووى وتورطه كزعيم لمنظمة الارجون السرية اليهودية الإرهابية فى تدمير فندق الملك داود فى القدس فى يوليو سنة ١٩٤٦ وعلى عكس الكثير من الإسرائيليين الذين هاجروا من أوروبا الشرقية فقد حمل بييجين كراهية كبيرة للشيوعية والاتحاد السوفييتى وقد فر هو وعائلته إلى شرق بولندا بعد بدء الغزو الالمانى سنة ١٩٣٩ ، ومثل العديد من الصهاينة أعتقلته القوات السوفييتية وطردته إلى سجن فى سيبيريا وأطلق سراحه ضمن كتيبة شكلها الجيش الأحمر على عجل من البولنديين بعد الغزو النازى لروسيا فى عام ١٩٤١ .

وتؤكد جميع الروايات أن بيجين لم يزر ديمونة قبل أن يصبح رئيسا للوزراء كما أنه لم يطلع على نحو خاص بما يدور بها وأمده اسحق رابين رئيس الوزراء الذى أنهى فترة حكمه باول تقارير عن الشئون الحساسة المتعلقة بالامن القومى ويتذكر أروبن ميناش الخبير السابق فى مخابرات الاتصالات الإسرائيلية ، كان يخدم حينئذ كمسئول مدنى فى وزارة الدفاع - أن بيجين أيد بقوة خطط ديمونه ولتحديد أهداف داخل الاتحاد السوفييتى . كما مضى بيجين خطوة أبعد من ذلك كما يقول بن ميناش « فقد أصدر أوامره بتحديد المزيد من المدن السوفيتية كأهداف لديمونه » . وقال بن ميناش أن زيادة الاهداف خلق مطلبا متزايدا على مخابرات القمر الصناعى الأمريكى . ولكن كان الدبلوماسيون والملحقون العسكريون الإسرائيليون يواجهون أذانا صماء فى واشنطن حيث تراجعت إدارة كارتر عن العلاقة الوثيقة التى تطورت فى ظل الرئيسين نيكسون وفورد . واكتشف ضابط أمريكى تولى مسئولية المخابرات العسكرية فى الاعوام الأولى من رئاسة كارتر انتشار الاسرائيليين فى جميع انحاء البنتاجون واهتمامهم المكثف بالمعلومات عن السوفييت وقال « كانوا ينتشرون فى كل مكان . ويحاولون أن يتخطوا كل عائق وارادوا أن يصرخوا ماذا يبلغنا به ملحقونا العسكريون وما هى متطلباتنا . وبدت مؤسستنا مثل خلية النحل بالنسبة لهم » .

ولم تدرك المخابرات الامريكية تأييد بيجين المتحمس لتوجيه الاسلحة لأهداف فى الاتحاد السوفييتي حيث أنها كانت قلقة بشأن محاولاتها لاثبات نقل زلمان شابيرو لليورانيوم لإسرائيل . ولم يكن هناك شك داخل مجتمع المخابرات فى إسرائيل تملك القنبلة ومع ذلك لم يجد أى شخص فى واشنطن سببا لإثارة القضية حتى إدارة جيمى كارتر الجديدة التى كانت أول من يلتزم بجدية بعدم الانتشار النووى .

وواصلت الحكومة الاسرائيلية - القلقة من حدوث ردة من جانب مؤيديها الأمريكيين - ، نفيها المعلن لوجود أى أسلحة نووية حتى حين واجهت دليلا ، على العكس ففى عام ١٩٧٦ بعد أن كشف كارل دوكيت بإهمال فى واشنطن أن « السى آى إيه » تقدر ترسانة إسرائيل بعشرة رعوس على الأقل، استدعى إيجال ألون وزير الخارجية السفير الأمريكى مالكولم تون لمناقشة

القضية وقال تون فى رسالة لوزارة الخارجية « بدا ألون منزعجا للغاية تجاه هذا التطور وشعر أنه لا يكاد يتلام مع العلاقة بين بلدينا .. وتسائل لماذا فعلت الـ « سى آى إيه » ذلك » . وقال تون إنه شرح لألون كما يقضى منصبه أن تصريحات بوكيت يفترض أنها لم تكن للنشر ثم سأل ألون عما إذا كانت استنتاجات بوكيت صحيحة ، وأضاف تون « إن ألون نظر إلى مندهشا بعض الشئ وقال « إنها غير صحيحة » .

واعتمل نفى ألون المجرد فى الأذهان وبعد عام بعد انتخاب كارتر أبلغ تون وفدا من أعضاء مجلس الشيوخ يزور إسرائيل أنه على ثقة من امتلاك إسرائيل للقنبلة .

وكان أعضاء مجلس الشيوخ برئاسة إبراهيم ريبيكوف الديمقراطى من كونيكتيكات فى جولة لتقصى الحقائق عن إمكانات عدم الانتشار النووى فى الشرق الأوسط . وطلبوا السماح لهم بالتفتيش على ديمونه وأبلغوا صراحة بأنه لا يسمح لأى شخص من الخارج بزيارة المفاعل منذ أن انتهت عمليات التفتيش الأمريكية فى عام ١٩٦٩ وأنه لا يتم الترحيب بأى شخص هناك . وأبرق تون لوزارة الخارجية بهذه المعاملة وشكا بأنه « من غير اللائق أن يبقينا الاسرائيليون خارج ديمونة » . ويتذكر جيدا الرد البيروقراطى الذى تلقاه وتمثل فى جملة واحدة هى « لا تثر المياه » .

ومضى أعضاء مجلس الشيوخ أبعد من وزارة الخارجية فى تقريرهم عن منعهم من دخول المفاعل . وأشار تقريرهم المنشور بعد ذلك « إلى أن هذا المنع تم تضخيمه من جانب الصحافة أكبر من دلالاته الحقيقية . فلم يكن غالبية أعضاء الوفد يريدون زيارة ديمونة لأنهم يفترضون إلى الخبرة الفنية لأن تكون مثل هذه الزيارة مفيدة . ولم يتلق الوفد أية معلومات عما إذا كانت إسرائيل تملك أسلحة نووية أم لا .

وبدا أعضاء مجلس الشيوخ حساسين بصفة خاصة تجاه القضية فقد وافق الكونجرس قبل فترة قصيرة على تعديل فى قانون مراقبة صادرات الأسلحة يجعل تخصيص الولايات المتحدة لمعونات مالية فارمة للدول التى تبيع أو تتلقى منشآت لإعادة المعالجة النووية أو مواد أو معدات أو تكنولوجيا التخصيب أمرا غير قانونى . ولم يكن للتعديل كما وضع أى تأثير على هذه

الدول كإسرائيل التي تورطت فى عمليات نقل أو شراء مواد نووية قبل التعديل، وبعبارة أخرى تم استبعاد إسرائيل تماما . كما منح التعديل الذى تبناه السيناتور ستيوارت سيمينجتون للرئيس سلطة تخطى القانون إذا صمم على أن عدم تقديم هذه المعونة سيلحق الضرر بالأمن القومى الأمريكى ، وطبق القانون مرتين على باكستان ولم يطبق على أى دولة أخرى منذ الموافقة عليه .

وفى الواقع كان الكونجرس والبيت الأبيض يقبلان ما أصبح التنظير العقلى لأنصار الحد من التسليح لفشلهما فى إثارة الأسئلة عن القنبلة الاسرائيلية : فإسرائيل لم تعد مشكلة انتشارنووى - فقد امتلكت بالفعل الانتشار النووى . ويتذكر مسئول كبير فى مخابرات وزارة الخارجية كانت شهادته حساسة لقطع المعونة الخارجية لباكستان فى المرة الأولى ، سخريته تجاه تشريع سيمينجتون ويقول « هل وجه أى من هؤلاء الرجال (الشيوخ) الذين يشوننى بون رحمة بشأن باكستان سؤالاً واحداً حول إسرائيل » ويتذكر مسئول سابق بلجنة التشريع النووى كان مسئولاً عن الشهادة حول موقف اللجنة تجاه التزام إسرائيل لتعديل سيمينجتون ، أنه أدرك أن الكونجرس « لا يريد أن يكشف أى شىء فى لجنة إستماع علنية » . وعلى الرغم من اقتناعه الشخصى بأن إسرائيل أنتجت أسلحة نووية فإن المسئول قال أنه شهد مرارا بأنه « لا يملك دليلاً » على وجود مثل هذه الأسلحة فى إسرائيل . ويضيف المسئول إذا وجدت أى بيانات عن معلومات ذات دلالة يتعين نقلها « فانت تبلغها للأشخاص المعنيين أثناء تناول القهوة ولكن ليس فى جلسة إستماع علنية » .

وقد يبدو أن تحمل أمريكا لتسلح إسرائيل نووياً لم يكن يزعج الكونجرس أو الصحافة ولكنه أثار الرئيس الباكستانى محمد ضياء الحق . ويتذكر جورج راشجينز نائب جيرارد سميث المبعوث الخاص للرئيس المسئول عن قضايا منع الانتشار النووى فى السنوات الأولى لإدارة كارتر ، يتذكر جيداً رد ضياء الحق حين أثار سميث التساؤلات حول برنامج باكستان النووى حيث قال ضياء الحق « لماذا تتحدثون مع إسرائيل ؟ » وأصيب سميث بالمفاجأة « ويضيف راشجينز » ولكن لم يكن هناك سبيل للإجابة على ضياء الحق بإجابة مرضية « ويضيف » لم يكن البرنامج النووى الإسرائيلى أمراً يريد أعضاء الحكومة الأمريكية أن يتحدثوا عنه أو يناقشوه . وكان أمراً مثيراً للحرص .

وبدأ التعاون بين إسرائيل وجنوب أفريقيا فى المسائل النووية بجدية بعد حرب الستة أيام سنة ١٩٦٧ حين اضطرت إسرائيل بعد أن صدها شارل ديغول للبحث عن طريق آخر للحصول على الدعم . ويتحدث بيربان فى كتابه « القنبلتان » عن اللقاء المفاجىء فى جوهانسبرج عام بين ١٩٦٧ بين عالم نووى فرنسى كان يعمل فى ديمونة ومجموعة من العلماء النوويين الإسرائيليين الذين عملوا قبل عشر سنوات مع الفرنسيين فى ساكلاى وماركول ، وقد ساعد الفيزيائى الفرنسى وزملاؤه الإسرائيليون على تعلم الكثير من المهارات وكانوا يتعاونون وقتها مع جنوب أفريقيا . وكانت إسرائيل تقدم خبرتها فى الفيزياء النووية مقابل خام اليورانيوم والمواد الاستراتيجية الأخرى التى كانت موجودة بوفرة فى جنوب أفريقيا . وبدأت جنوب أفريقيا فى حاجة لكل دعم حتى يمكنها الحصول عليه ويتذكر بن ميناخ « أنهم لم يكونوا بارعين على الاطلاق كدولة نووية . وكان يتعين علينا أن نساعدهم طوال الوقت » .

وفى عام ١٩٦٨ توجه ارنست ديفيد بيرجمان الذى ترك منصبه فى إسرائيل ولكنه ظل صاحب نفوذ فى القضايا النووية إلى جنوب أفريقيا حيث تحدث علنا عن التحرك نحو التعاون الدولى « فى القضايا النووية . وفى خطاب أمام معهد جنوب أفريقيا للشئون الدولية فى جوهانسبرج لم يقل بيرجمان شيئا عن الاسلحة النووية ، ولكنه تحدث صراحة عن « المشكلة المشتركة » التى تواجه إسرائيل وجنوب أفريقيا وقال « لا يوجد لدى كل منا جيران يمكننا التحاور معهم ويمكننا أن نتحاور معهم فى المستقبل القريب . وإذا كنا نعانى من حالة العزلة هذه فقد يكون أفضل شىء لبلدينا أن نتحدث لبعضنا البعض » .

وبدا حديث بيرجمان عن العزلة كالنبوءة حيث قطعت جميع الدول الأفريقية السوداء باستثناء ثلاث دول هى مالاوى وليسوتو وسوازيلاند علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل فى اعقاب حرب يوم كيبور واستمرار إصرار إسرائيل على الاحتفاظ بالأراضى المحتلة . وبدأ الكثير من حلفاء إسرائيل السابقين فى أفريقيا على نحو متزايد يؤيدون الطموحات الفلسطينية . وفى نوفمبر سنة ١٩٧٣ صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية سبعين صوتا مقابل ٣٥ صوتا وامتناع ٣٢ عن التصويت تأييدا لقرار يصف الصهيونية بأنها « شكل من الفاشية والتمييز العنصرى » ورد المندوب الإسرائيلى حاييم

هيرتزوج باتهام اللامم المتحدة بأنها تحولت إلى « المركز العالمى المناهض للسامية » .

وتحولت إسرائيل وجنوب أفريقيا وكلاهما دولتان « منبوذتان » تجاه بعضهما بابرار صفقات تجارية ومبيعات سلاح جديدة بعد الحرب وفى غضون ثلاث سنوات زاد التبادل التجارى من ٢٠ مليوناً إلى مائة مليون دولار سنوياً . وظلت الجالية اليهودية الصغيرة فى جنوب أفريقيا وصاحبة النفوذ التى يبلغ تعدادها ١١٨ ألف نسمة تساهم مساهمة ضخمة فى التبرعات والمساهمات المالية وأصبحوا الآن أكثر صراحة فى تأييدهم للحزب السياسية الأكثر محافظة بما فيها حزب الليكود بزعامة مناحيم بييجين . وفى سنة ١٩٧٤ قام موشى ديان وزير الدفاع بزيارة سرية لبريتوريا حيث بحث كما يقول أرى بن ميناش امكان إجراء اختبار نووى إسرائيلى على أرض جنوب أفريقيا وترك ديان مجلس الوزراء الإسرائيلى بعد عدة أشهر حين أصبح أسحق رابين رئيسا الوزراء ولكن أستمروا التعاون الدفاعى بين إسرائيل وجنوب أفريقيا تأكد بتعيين رابين لشمعون بيريز وزيرا للدفاع . وبعد عامين زار رئيس الوزراء جون فورستر الذى ايد المانيا خلال الحرب العالمية الثانية ، إسرائيل وهى أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس وزراء من جنوب أفريقيا فى تاريخ إسرائيل .

وقام بيريز بزيارة خاصة واحدة على الاقل لبريتوريا قبل زيارة فورستر كما قام بزيارات خاصة لفرنسا قبل عشرين عاما لترتيب التعاون فى مجال الاسلحة والمجال النووى . وتضمن جدول أعماله التجارب النووية . وهو الأمر الذى أثاره - فى البداية - موشى ديان وفاز بالتزام مبدئى من جون فورستر كما يؤكد بن ميناش لاجراء سلسلة من التجارب المشتركة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا فى أراضى الأخيرة . وأسفرت زيارة فورستر لإسرائيل التى حظيت بدعاية كبيرة عن إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة وابرار اتفاقيات سرية لبيع الاسلحة تمكن الدولتين من العمل معا فى تحد للرأى العام الدولى وعقوبات الامم المتحدة لتبرزان فى أوائل الثمانينات كاقصاديات تعتمد إلى حد كبير على مبيعات السلاح الخارجية .

وحددت المصادر الإسرائيلىة عدد مذكرات التفاهم السرية حول النواحي العسكرية والنووية فى نهاية زيارة فورستر بين إسرائيل وجنوب أفريقيا بـ

« ست أو سبع » مذكرات . ويطرح مسئول إسرائيلي سابق السؤال البلاغى « لماذا » ويحدد فى إجابته أربعة أسباب « الأول اقتسام المصادر الاساسية . فجنوب أفريقيا دولة غنية للغاية وإسرائيل دولة فقيرة ثانيا امدادات المواد الخام . ثالثا أراضى الاختبارات فمحاولة إجراء اختبار فى إسرائيل سوف يؤدى لأن يشتعل الجحيم . وفى جنوب أفريقيا الوضع مختلف . ورابعا يوجد نوع معين من التعاطف للوضع فى جنوب أفريقيا بين الإسرائيليين . فهم أيضا مستوطنون أورييون يقفون فى وجه عالم عدائى .» وأضاف الاسرائيلى الذى يدرك معلومات مباشرة عن السياسة النووية الإسرائيلية «وايضا حين أرادت جنوب أفريقيا أن تصبح دولة نووية أكتشفت أنه توجد دولة واحدة يمكن أن تلجأ إليها ، « وظلت قضية الاسلحة النووية الإسرائيلية فى خلفية الاحداث طوال السنوات الأولى من إدارة كارتر الذى تركزت أولوياته الرئيسية فى حل مشكلة الشرق الاوسط . وكان خبراء المخابرات النووية فى لوس الاموس وليفرمور يحاولون مراقبة شحن اليورانيوم الخام من جنوب أفريقيا إلى إسرائيل منذ أوائل الستينات ولكنهم فشلوا ببساطة فى اكتشافه أو فشلوا فى فهم المجال الكامل لجهود جنوب أفريقيا فى مجال التكنولوجيا النووية ففى عام ١٩٧٠ أبلغ رئيس الوزراء جون فورستر البرلمان بأن العلماء النوويين فى البلاد طوروا وسيلة فريدة لتخصيب اليورانيوم تنطوى على تكنيك مندفع متطور وفى غضون سنوات قليلة بدأت جنوب أفريقيا تشغيل محطة ضخمة لانتاج اليورانيوم المخصب لاتخضع لاجراءات أمن الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى محطة تسمى فالينداب بالقرب من بريتوريا . ولم تعلم المخابرات الامريكية أى شى عن المفاوضات السرية بين فورستر وبيريز ولكن كان هناك بعض المحللين الذين علموا أن شيئا يتم بين الدولتين . وفى منتصف السبعينات يتذكر مسئول أمريكى أن « إسرائيل وجنوب أفريقيا بدأتا فجأة تقومان بأشياء بأسلوب مختلف أخذنا على غرة . فقد تحركتا من تشكيل مجلس إلى انتاج اليورانيوم المخصب . وتقدموا علينا فى تصميم الانتاج والناج ولم نكن ننظر فى الاتجاه الصحيح » وجهة نظر المسئول هى أن عملية الانتاج النووى فى الولايات المتحدة كانت ضخمة وغير طيبة لدرجة أنه كان من الصعب تحقيق ابتكار وأى عملية جديدة تخضع للتجارب لسنوات فى إحدى محطات الانتاج قبل تطبيقها

فى خط تجميع الاسلحة الحكومى الرئيسى بالقرب من أماريلو بولاية تكساس القادر على إنتاج خمسة الاف رأس حربى أو أكثر سنويا .

وفى منتصف السبعينات أعتبرت جنوب أفريقيا فى موقف مشابه لذلك الذى واجه إسرائيل بعد سنة ١٩٦٧ فقد كانت تقاتل حربا داخلية ضد المؤتمر الوطنى الافريقى وحركة مناهضة العنصرية بالاضافة إلى حرب الانفصال فى ناميبيا وحربا خارجية ضد القومية السوداء المتنامية والاستقلال الصاعد لأنجولا وموزمبيق فى نول خط المواجهة فى الجنوب الافريقى . وعلى المدى البعيد بدت إلامكانيات العسكرية لجنوب أفريقيا كئيبة ووجد زعماء جنوب أفريقيا كما فعل الرجال الذين يحكمون إسرائيل أنفسهم وقد تفوق عليهم إعداؤهم بصورة كبيرة من حيث العدد .

وأمن الأفريكان المستوطنون البيض من أصل أوروبى - أن الامن يكمن فى القنبلة النووية ومثل إسرائيل ستحتاج جنوب أفريقيا إلى سلاح عبارة عن قذيفة مدفعية نووية ذات قدرة تدمير محدودة يمكن استخدامها فى حالة تصدع دفاعات خط المواجهة وتعرض المناطق الحضرية للخطر . وفى أغسطس سنة ١٩٧٧ حذر الرئيس السوفييتى ليونيد بريجنيف إدارة كارتر من أن القمر الصناعى السوفييتى كوزموس التقط دليلا على إستعدادات جنوب أفريقيا لاجراء اختبار نووى أو سلسلة اختبارات فيما بدا من المؤكد أنه مركز للاختبارات تحت الارض فى كالهارى . وارسلت تحذيرات مماثلة لبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية وجميعهم شركاء مع السوفييت والولايات المتحدة فى مؤتمر لندن سنة ١٩٧٥ الذى أنشأ مجموعة الامداد النووى التى وضعت مجموعة من الخطوط العريضة الاختيارية للحد من المعونة التقنية والمادية للدول غير النووية .

وتحرك على الفور قمر صناعى أمريكى فوق كالهارى وعثر على ادلة تقليدية عن استعدادات لاجراء اختبار نووى تحت الارض فقد حفرت حفرة اختبارات زودت بغلاف خارجى حولها وبني برج مراقبة والكابلات العديدة اللازمة للقياسات انتشرت فى المكان . وأسفر تعاون كارتر وبريجنيف معا إلى حملة احتجاج دولية ومع مواجهة حكومة جنوب أفريقيا لخطر فقدانها للعلاقات الدبلوماسية اضطرت للتراجع فى نهاية أغسطس . وأعلن كارتر « أن جنوب

أفريقيا أبلغتنا بأنها لا تريد أن تملك وسائل تفجير نووية لآيه أسباب ولا ترغب فى امتلاكها سواء لأسباب سلمية أو كسلاح » كما أعلن الرئيس التأكيد له أن مركز التجارب فى كالهارى ليس مصمما .. من أجل تفجيرات نووية وأنه لن يتم تفجير نووى فى جنوب أفريقيا الآن أو فى المستقبل .

ورتب البيت الابيض المنتشى باول نجاح كبير فى سياسته الخارجية ، سلسلة من بيانات الايضاح لوسائل الاعلام عن تعقيدات دبلوماسيته الناجحة ، ومع ذلك لم يتم إبلاغ المراسلين بأن « السى أى آيه » قدمت تقارير عن وجود عسكريين إسرائيليين فى ملابس مدنية فى موقع تجارب كالهارى وإنهم كما يقول ضابط فى « السى أى آيه » كانوا يعلمون كل شئ عنه « كما لم يتم إبلاغ الصحافة بأن دبلوماسيا كبيرا من جنوب أفريقيا أكد للولايات المتحدة سرا فى ذروة الازمة فى أوائل أغسطس أن جيشه لا يعتزم اختبار صاروخ بعيد المدى ولكن فقط « صاروخ أو دفعة مدفعية أو شيئا من هذا القبيل » .

ويشير استنتاج « السى أى آيه » بعد ذلك فى تقييم رسمى للبيت الابيض أن الاحتجاجات الدولية القوية بشأن كالهارى منعت جنوب أفريقيا « على الأقل مؤقتا » من تنفيذ الاختبار المعتزم وأضاف تقييم « السى أى آيه » أن الإسرائيليين « شاركوا فى بعض أنشطة الأبحاث النووية لجنوب أفريقيا خلال الأعوام القليلة الأخيرة » .

وفى الواقع فإن انتصار الصحراء الدبلوماسى لكارتير الذى تم تضخيمه كان أقل دلالة مما بدا عليه ، فإى انتصار حقيقى كان سيعنى المضى خطوة إلى الامام ومهاجمة البرنامج النووى الإسرائيلى ولم يكن فى وسع أى شخص فى بيت كارتير الابيض أن يتحمل مسئولية القيام بذلك .

وقد وصل إلى واشنطن إسرائيلى يملك معلومات من الداخل عن ديمونه يسعى لتبادل هذه المعلومات مقابل الصعود الشخصى وذلك فى أواخر هذا العام . واتصل بمسئول كبير فى مجتمع المخابرات النووية الأمريكى تعامل معه مهنيا فى الماضى وعلى الفور كشف حقيقة تجمع إسرائيل لاكثر من مائة رأس نووى حربى وأنه سيكون هناك أكثر من مائتى رأس أغلبها من النوعيات ذات قوة التدمير المنخفضة بحلول عام ١٩٨٠ وأدرك المسئول الأمريكى وهو يهودى سبب رغبة هذا الإسرائيلى فى الحديث « فقد كان شخصا فنيا يبحث

عن المكاسب . و اراد أن يصبح مواطننا أمريكيا « . ويضيف المسئول الأمريكى « أن حقيقة امتلاك إسرائيل أسلحة نووية كان أمرا معروفا بشكل عام فى داخل الحكومة الأمريكية . وشعورى كان أن هذا الشخص اراد أن ينقل معلومات لمصلحته الشخصية . فقررت تجاهل الأمر » .

وبذلك لم يقدم المعلومات لرؤسائه وزملائه على الرغم من أنه لم ينتبه أدنى شك فى دقة المعلومات . وقال المسئول الأمريكى الذى علم عن إسرائيليين فى مجالات فنية أخرى على ما يبدو ومستائين من انتخاب بيجين الذين اتصلوا بنظرانهم الأمريكيين وقدموا عروضاً لمبادلة المعلومات مقابل فرصة الهجرة للولايات المتحدة .

كانت هناك اتصالات أخرى تقليدية على نحو أكبر مثل تلك العلاقة بين جيمى كارتر ومناحيم بيجين أصبحت أكثر توترا فى أعقاب كامب ديفيد ومع محاولة بعض المسئولين الإسرائيليين على ما يبدو بدون موافقة الجهات العليا ، الحصول على معونة استراتيجية لطموحات إسرائيل ووضع نهاية للرفض الأمريكى الاعتراضى بحقيقة الترسانة النووية الإسرائيلية .

وكانت خططهم الاستراتيجية فى ركن غامض على نحو ملائم فى البنتاجون يعرف باسم مكتب شبكة التقديرات الذى أمد مديره أندرو مارشال المحلل السابق فى شركة راند « وزراء الدفاع بسيل مستقل من المعلومات والتحليلات طوال عشرين عاما . وفى الأشهر الأخيرة لإدارة فورد قبلت خطة مارشال لبدء حوار استراتيجى مع إسرائيل أحد أهدافها بحث إبرام معاهدة دفاع إسرائيلية - أمريكية للتعاون المحتمل . وعين رئيس الوزراء رابين بعضاً من أكثر المفكرين الإستراتيجيين تطوراً فى مجموعة الحوار من بينهم افراهام تامير الجنرال فى الجيش الإسرائيلى الذى سيصبح فيما بعد مديراً عاماً لوزارة الخارجية . ويقول أحد أعضاء مجموعة مارشال أن تامير هو الذى سعى على نحو متكرر لمناقشة القضايا النووية بعد زيارة أنور السادات المثيرة للقدس. فى نوفمبر سنة ١٩٧٧ وأول خطوة فى طريق محادثات كامب ديفيد وكان السؤال هل يناقش مارشال وفريق وزارة الدفاع خططا للطوارئ؟ تستهدف توجيه الاسلحة النووية لاهداف فى جنوب روسيا فى حالة الحرب ؟

وكان هذا السؤال حساسا للغاية كما ادرك جميع المشاركين حيث أن أمريكا مازالت تقبل رسميا تأكيدات إسرائيل بعدم امتلاكها أسلحة نووية وأشير إليه كتابة في مناسبتين على الأقل لوزير الدفاع هارولد براون لاصدار توجيهاته . والإجابة في الحالتين جاءت سريعا وهى : يجب ألا تحدث مناقشة للمبدأ النووى من جانب مجموعة مارشال .

واستبعد براون في حديث بعد ذلك حول مبادرة تامير ، أن تكون مثال آخر لحاجة المخططين العسكريين لوضع خطط طوارئ . ثم تحدث قائلا « اذا جاعنى مثل هذا الطلب ، فلن أقضى وقتا طويلا أفكر فيه » وفى النهاية أعترف بأنه رفض الطلب الإسرائيلى بدون مناقشته مع الرئيس كارتر . وأكد براون أن إدارة كارتر « لم تكن لتريد أن تتورط فى نزاع اسرائيلى - سوفييتى، وتبدو فكرة تحول إسرائيل إلى مصدر قوة لنا بالنسبة لى حمقاء فسوف يقول الإسرائيليون « فلتسمحوا لنا بمساعدتكم » وبعد ذلك ينتهى بك الأمر أن تكون اداتهم .. ولدى الإسرائيليين مصالحهم الامنية الخاصة ونحن لدينا مصالحنا . وهى ليست متطابقة » . وأعتبر أندرو مارشال وزملاؤه فى مكتب شبكة التقييم موقف براون كما وصفه أحد الأمريكيين « ضبط نفس أحق » ولكنه أتبع توجيهاته وبالطبع لم يبلغ أى شخص آخر فى الحكومة الامريكية عن الطلب الإسرائيلى للاشتراك فى تحديد أهداف نووية .

وكان هذا انفصالا آخر مع استمرار الجهاز البيروقراطى الأمريكى بشكل غريزى .فى حماية رئيسه من معرفة حقائق عن القدرة النووية الإسرائيلية ومن اضطراره لاتخاذ موقف بناء على هذه المعرفة ، ووصلت الغريزة لذروتها فى خريف سنة ١٩٧٩ حين أجرى الإسرائيليون وجنوب أفريقيا اختبارهم .

عصير الكتب
www.ibtesama.com/vb
منتدى مجلة الإبتسامة

اختبار اسرائيلي

فى صباح يوم عاصف فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧٩ وقبل الفجر تماما انقشعت الغيوم فوق جنوب المحيط الهندى فجأة وتمكن قمر صناعى أمريكى من تسجيل وميضين لامعين مميزين من الضغوط فى جزء من الثانية وهما دليل مرجح على تفجير نووى وقد شاهد القمر الصناعى المخصص لاكتشاف التفجيرات النووية والمعروف باسم « فيلا » شعاعات مشابهة من الضوء فى ٤١ مناسبة مشابهة وفى كل حالة كان يتأكد فيما بعد انه حدث تفجير نووى . وأغلب هذه المشاهدات كانت تتم فوق « لاب نور » حيث تمت التجارب النووية الصينية فى الجو أو فى المحيط الهادى موقع الاختبارات الفرنسية . ولم يستنتج سوى عدد محدود من مسئولى المخابرات وخبراء الحد من الانتشار النووى فى ادارة كارتر على الفور ان اسرائيل وجنوب أفريقيا أجريا أخيرا اختبارا نوويا وهو اختبار فشلا فى القيام به قبل عامين .. وكانوا على حق .

وقال مسئولون حكوميون اسرائيليون سابقون تم التأكد من معلوماتهم عن النواحي الأخرى لأنشطة ديمونه ، ان الرأس الحربى الذى اختبر صباح هذا السبت كان قذيفة مدفعية ذات قوة تفجير منخفضة وضعت كنموذج كى يستخدمه جيش الدفاع الاسرائيلى ، وقالت المصادر الاسرائيلية ايضا ان الحالة التى التقطها القمر الصناعى فيلا لم تكن أول بل ثالث اختبار لسلاح نووى فوق المحيط الهادى ، وقد ابهرت سفينتان اسرائيليتان على الأقل مقدا الى الموقع وراقب الاختبار كتيبة من العسكريين والخبراء النوويين الاسرائيليين مع بحرية جنوب أفريقيا ، وأوضح مسئول اسرائيلى « لم نكن لنرسل السفن الى هناك من أجل اختبار واحد . وكان ما حدث شيئا مزعجا وذلك فى إشارة إلى التقاط القمر فيلا للاختبار ، وذكر انه « كانت هناك عاصفة وتصورنا انها

ستعوق فيلا ولكن كانت هناك فجوة فى المناخ أو نافذة وأصيب فيلا بالعمى من الوميض .

ونقل القمر الصناعى فيلا وفقا لاسلوب برمجته بصورة رقمية ما شاهده الى مقر قيادة مركز التطبيقات التكنولوجية للقوات الجوية فى قاعدة باتريك الجوية فى كاب كانا فيرال بولاية فلوريدا وكان الوقت مساء الجمعة ٢١ سبتمبر على الساحل الشرقى . وفور تقييمها والتأكد منها نقلت المعلومات عبر وكالة مخابرات الدفاع الى المركز القومى للقيادة العسكرية للبنتاجون ول كبار المسئولين العسكريين والمدنيين . وأشارت التقديرات الى ان الاختبار النووى وقع قبالة ساحل جزيرة برينس ابوارد على بعد ألف وخمسمائة ميل جنوب شرق رأس الرجاء الصالح فى جنوب أفريقيا فى منتصف الطريق الى انتاركتيكا وتصدرت المعلومات تقرير «السى أى إيه» ووكالة مخابرات الدفاع للرئيس كارتر وبرجينسكى مستشاره للامن القومى .

وكان جيرالد أوبلينجر مساعد برجينسكى للشئون العالمية يمضى عطلة نهاية الاسبوع فى بداية الخريف فى منزله الصيفى فى ديب كريك ليك بولاية ماريلاند حين وردت المعلومات عن الاختبار المحتمل : واستدعى لحضور اجتماع عاجل فى غرفة تقييم الموقف فى البيت الأبيض وكان اوبلينجر قد تقاعد من الخدمة فى مجال الخارجية وانضم للجنة التشريع النووى قبل ان ينضم لفريق برجينسكى ، وكان معتادا على برنامج فيلا ويعلم ان تحديده للاختبارات الجوية الصينية والفرنسية كان دقيقا على نحو لا يقبل الخطأ . ويتذكر اوبلينجر « ان الجميع حضروا » بما يعنى اشتراك برجينسكى فى الاجتماع « وتحاورنا وسألنا هل هو اختبار » وقالت « السى أى إيه ووكالة أمن الدفاع » ان التقديرات تشير بنسبة ٩٠ فى المائة الى انه كان تفجيرا نوويا « ولم يكن لدى اوبلينجر شخصا أدنى شك ، ويتذكر « ان المنطق اكد لى ان هناك احتمالا كبيرا فى ان الامر على نحو ما حدث - ولكن فقط كان أمرا مستحيلا على التصديق » .

ويتذكر سبور جيون كينى جونيور نائب مدير وكالة الحد من التسليح ونزع السلاح « لقد وقف الجميع هناك وقد أصيبوا بالشلل » وأضاف كينى وهو مسئول بيروقراطى كبير شارك فى قضايا علمية كبيرة منذ ادارة ايزنهاور انه

اكتشف انه زملاؤه « انهم يحتاجون بعض الوقت فحتى اذا كان قد تم اختبار فنحن لا نعرف من قام به . وكان هذا أمرا خطيرا » كما انزعج كيني من تأكيدات المخابرات بأن تقييمها دقيق بنسبة ٩٠ فى المائة . ومن وجهة نظره فإن مسئولى المخابرات ووكالة أمن الدفاع فى الاجتماع الذى عقد فى غرفة تقييم الموقف من المحتمل ألا يكونوا قد أدركوا جميع الحقائق « فهم بيروقراطيون من المستوى المتوسط ينقلون معلومات » .

وفى رواية كيني فانه هو الذى طرح فكرة تشكيل لجنة خارجية لدراسة معلومات فيلا والتأكد من أن القمر الصناعى لم يرتكب خطأ يكون له عواقب سياسية ضخمة ، ويروى اوبلينجر رواية مختلفة ويقول « كان الاجتماع يسير لطريق مسدود وقال فرانك برس المستشار العلمى للرئيس فلنجر إنها دراسة خارجية غير منحازة » ولم يكن لدى اوبلينجر أى أوهام تجاه ما يعنيه فرانك برس ويقول « ظل برس يسأل » ماذا نفعل اذا تسربت معلومات عن اننا استنتجنا انه اختبار « . ولم يكن من الممكن ان تؤكد نتيجة اللجنة انه تفجير نووى » ولم يكن لدى برجينسكى الكثير لكى يقوله خلال الاجتماع كما يذكر اوبلينجر .

وكان فرانك برس خبير الزلازل الذى عمل لسنوات فى قضايا التعقب النووى الحساسة على علم ببرنامج فيلا اكثر من أى من أقرانه فى البيت الابيض . وكان يعلم ان هذه الاقمار عتيقة بمستويات الاقمار الصناعية حيث أطلق بعضها منذ اوائل الستينيات وكانت تجدد بانتظام وتخضع لتحليل العلماء فى المعامل العلمية فى لوس الاموس الذين ساهموا فى تصميم النظام لضمان عدم تدهور حالتها . وثار بعض القلق أخيرا من ان تؤدي انذارات كاذبة الى صدور تقرير معلومات زائف ، وبدت اللجنة الخارجية خطوة طبيعية ستوفر الوقت وستضيف قدرا من الشرعية على تأخير التحرك . ومن ناحية أخرى أصبحت مشاهدات فيلا واحدا من أهم أسرار ادارة كارتر .

وأدرك المسئولون فى قمة ادارة كارتر المضطربة ان كشف مشاهدات فيلا على الملأ باستدلالها القوى على اجراء اختبار غير شرعى مشترك بين اسرائيل وجنوب أفريقيا سيخلق مشكلة رهيبة للرئيس قبل عدة اشهر فقط من حملة انتخابات الرئاسة سنة ١٩٨٠ . فقد احاط كارتر نفسه بشعار منع

الانتشار النووي وإذا لم يتخذ موقفا عنيفا تجاه الدولتين المنبوذتين فإنه سينتقد لنفاقه ، وإذا سعى لفرض عقوبات فإنه سيدفع ثمنا سياسيا فادحا ، ويتذكر هودينج كارتر الذي كان مساعدا لوزير الخارجية للشئون العامة « حين ظهرت هذه المعلومات وبدأت تتلألأ أذكر أنني أخذت أهول في الدور السابع « حيث يوجد مكتب سيروس فانس وزير الخارجية « ويضيف كارتر « كانت تسود حالة من الرعب الشديد . وكان الموقف كبيرا وكان يردد يا للعنة ماذا نفعل حيال ذلك ؟ » .

ويتذكر مسئول حكومي آخر « كنا في أسوأ موقف ممكن فنحن كنا نستعد لارسال معاهدة سولت الى مجلس الشيوخ ونعلم انه حدث انتهاك لمعاهدة حظر التجارب لعام ١٩٦٣ ولا يمكننا اثباته ولا يمكننا أن نحمل أى شخص المسؤولية عنه . وظهر أمر استراتيجى فوري بضرورة تجاهل الامر « وقال المسئول الذى امتلك حرية الاطلاع على جميع مشاهدات فيلا ، انه بدا من المؤكد ان القمر الصناعى لاحظ « ما يمكن ان يكون فقط اختبارا نوويا . والتقاطه مصادفة كان مصدر حرج ومشكلة سياسية ضخمة ، وكان هناك الكثيرون يريدون التعطيم على الحادث » .

وفى هذا الوقت كانت السياسة الأمريكية فى إيران تعاني من حالة فوضى والشاة المريض الذى قوبل بترحاب حار قبل عامين من جانب جيمى كارتر فى المكسيك ويناشد السماح بدخوله الولايات المتحدة - وقد حدث خطأ مخابراتى مذهل قبل عدة أسابيع فقط حول تقرير مثير يشير إلى تحرك كتيبة سوفيتية إلى كوبا مما مثل تحديا مباشرا لكارتر ، كما تحدى السوفييت جون كنيدي فى سنة ١٩٦٢ . وتسربت المعلومة وطالبت الإدارة ، التى اتخذت موقفا متشددا معلنا ، السوفييت بإزالة قواتهم . ولم يتحول الأمر إلى أزمة صواريخ كوبية ناجحة مع ذلك حيث اضطر مسئول كارتر إلى الاعتراف بأن تقرير مخابراتهم الأولى كان خطأ فقد كان الجنود السوفييت فى كوبا منذ أوائل الستينات . ومما أضاف إلى الشعور بالخزى أن الإدارة كانت تستعد لما كان من المؤكد أن يصبح معركة مريرة مع أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين حول قدرة الحكومة الأمريكية على التحقق من اتفاقيات سولت ، وكان من المقرر أن يتم إبراز معاهدات سولت ونجاحه فى كامب ديفيد فى حملة كارتر الانتخابية .

وهددت قنبلة إسرائيلية كل هذا وجعلت من الواجب ألا يعلم الرئيس مرة أخرى بما يتعين أن يعلمه . فقد ظلت الإدارة البيروقراطية الأمريكية مدربة طوال ثلاثين عاما وأكثر على تحويل أنظارتها حين يتعلق الأمر بالبرنامج النووي الإسرائيلي ، وسعى كل جزء من النظام على نحو غريزي لإيجاد سبيل لتجنب وصف اختبار إسرائيل وجنوب أفريقيا بأنه اختبار .

وشاع أمر الاختبار على نطاق واسع في إسرائيل . ويتذكر أري بن ميناش أنه شاهد رسائل متبادلة حول هذه القضية في مكتبه في وزارة الدفاع بعد فترة قصيرة من انتخاب مناحم بيجين في سنة ١٩٧٧ . وساد افتراض على نطاق واسع بأن هناك دبلوماسية سرية بين وزير الدفاع السابق شيمون بيريز وجون فورستر خلال زيارة بيريز لجنوب أفريقيا في سنة ١٩٧٦ ولكن لم يكن معروفا على نحو واسع النطاق داخل الحكومة الإسرائيلية طبيعة الالتزامات التي تمت . ويقول بن ميناش أنه كان مفهوما أيضا أن بيريز لن يبلغ مناحم بيجين بها . وبيجين بدوره لن يسأل بيريز مباشرة خاصة أنه عامله مع بن جوريون باحتقار وسخرية طوال حياته السياسية . وتمثل الحل الذي توصل إليه بيجين في إرسال عيزا فايتسمان وزير الدفاع الجديد إلى جنوب أفريقيا . وقال بن ميناش أن مهمة فايتسمان كانت « فقط لمعرفة ما يحدث » .

ويتذكر بن ميناش أن فايتسمان عاد وقال « لقد وعدنا هؤلاء بالحصول على رعب حربية نووية » وأوصى بيجين بأن ينفذوا الوعد . ويقول بن ميناش أنه وآخرين في العلاقات الخارجية علموا بأن بيجين رد على ذلك بقوله « حسنا فلتقم بذلك » .

وقال إسرائيلي آخر أطلع على نحو مباشر على جميع معلومات وزارة الدفاع الخاصة بالاختبار في جنوب أفريقيا ، إن فايتسمان وقع اتفاقا قبل اختبارات سنة ١٩٧٩ لبيع التكنولوجيا والمعدات المطلوبة في تصنيع قذائف مدفعية نووية من عيارى ١٧٥ و ٢٠٣ ميللتر ذات قوة التفجير المنخفضة إلى جنوب أفريقيا . كما أثار فايتسمان جدلا داخليا مع كبار المسؤولين النوويين الذين احتجوا - كما يقول هذا المسئول الإسرائيلي - على قرار الحكومة ببيع معلومات يعتبرها الرجال الذين يديرون ديمونه « أفضل معلومات لدينا » .

وفى النهاية عين فرانك برس ، جاك رويونا أستاذ الهندسة الكهربائية في

معهد التكنولوجيا فى ماساشوسيتس ليرأس اللجنة الخارجية ويحدد ما إن كانت بعض من « أفضل ما تملكه » إسرائيل قد انتهى فوق جنوب المحيط الهادى . وكان رويانا اختيارا ممتازا فى ضوء الحذر فهو حين قضى فترة طويلة مستشارا للبنتاجون للشئون العلمية والعسكرية أجرى العديد من أكثر التقارير حساسية فى المجتمع العسكرى والعلمى الأمريكى وخدم كمدير فى أوائل الستينات لوکالة مشروعات الأبحاث المتقدمة وهو فرع بحثى للبنتاجون وأدار بعد ذلك معهد تحليلات الدفاع أهم مركز فكرى تابع للبنتاجون . وكان رويانا رجلا محترما وحذرا يمكن الاعتماد عليه من أجل تنفيذ التعليمات ولا يتحدث مع الصحفيين وخاصة بعد اطلاعه سرا على أزمة البيت الأبيض . ويتذكر رويانا « أن برس اتصل بى وسألنى أن أحضر إلى البيت الأبيض وأبلغنى لا يمكننى الحديث عن هذا الأمر تليفونيا . عليك أن تحضر فوراً فقط » .

وبعد مرور أسابيع ومع استمرار سر البيت الأبيض فى طى الكتمان ، شكل برس ورويانا لجنة من ثمانية علماء بارزين وكانت مصداقيتهم بعيدة عن الشبهات . ومن بين زملاء رويانا الرئيسيين لويس الفاريز من قسم الفيزياء فى جامعة كاليفورنيا والحائز على جائزة نوبل وولف جانج بانوفسكى من مركز لينر اكسيليريتور بجامعة ستانفورد وريتشارد جاروين من مركز أبحاث توماس واطسون التابع لـ « أى.بى.إم » وقد عمل جاروين وبانوفسكى عادة كمستشارين حكوميين وكانا معروفين باستقلاليهما .

ولم يصب أحد بالدهشة من أن مهمة اللجنة التى حددها بعناية سبورجيون كينى وفرانك برس تركزت فى القيام بتحقيق دقيق فى إمكان أن تكون مشاهدات فيلا إنذارا كاذبا كما أبلغت لجنة رويانا بالتحقيق فى إمكان أن تكون الإشارة المسجلة « ناتجة عن مصدر طبيعى ومن المحتمل أنها ناجمة عن مصادفة مرتبطة بظاهرة أو بظاهرتين طبيعيتين » .

وكان رويانا واضحا بشأن حدود مهمته وقال « تفويضى كان بحث المعلومات الفنية فقط » . وتم إمداده وزملائه بجميع المعلومات المتوافرة عن مشاهدات فيلا ، ويضيف « ولكننا لم نحصل على أى معلومات سياسية مثل هل الإسرائيليون مهتمون بالأسلحة النووية فلم يكن ميثاق عملنا يتضمن ذلك »

وشعر أعضاء اللجنة بالارتياح تجاه تفويضهم . والدراسات الفنية البحتة كان أسلوب حياة المستشارين العلميين للحكومة .

ورغم إثارتها فإن نتيجة تقرير فيلا ظل سرا لأكثر من شهر حتى أبلغ صديق قديم لمراسل شبكة « إيه بي سى التلفزيونية » جون سكالى صديقه بأنه تم تجنب هجوم نووى سوفييتى زائف على الولايات المتحدة بواسطة نظام إنذار مبكر أمريكى . ويتذكر سكالى أن صديقه كان محافظا للغاية واعتقد أن الفضل الأمريكى « إهانة » وأذاع سكالى الذى كان مندوبا فى الولايات المتحدة فى عهد نيكسون القصة بلسان صديق آخر فى البنتاجون وفى غضون ساعات تم استدعاؤه لمكتب مسئول كبير فى وزارة الدفاع أعطاه الحقائق الضرورية ثم أذاع قصته مساء ٢٥ أكتوبر : فقد حفظ السر لأكثر من شهر وهى فترة كافية للغاية لأن يضع البيت الأبيض قصته الوهمية . وعلى الفور أبلغ المتحدث باسمه وسائل الإعلام بأنه لا يوجد « تأكيد » على حدوث اختبار . وكما صرح وزير الخارجية فانس وفقا للخط المتبع ، للصحفيين بأنه لا يوجد دليل مؤكد على حدوث اختبار وأصدرت جنوب أفريقيا نفيا حماسيا . وكتبت صحيفة نيويورك تايمز تقول إنه فى مواجهة هذا النفى من جانب جنوب أفريقيا ونظرا لافتقارها لدليل أكثر من الدليل غير المؤكد لقمر صناعى واحد سعت حكومة الولايات المتحدة لأن تتجنب مواجهة كبيرة حول ما قالت إنه فقط احتمال أن تكون دولة قد أجرت سرا تفجيراً نووياً فى منطقة تقع على بعد ٤٥٠٠ ميل « كما صرح فانس للصحافة بأنه فى غضون ساعات من إشارة فيلا الأولى بحث الأمر مع برجينسكى ووزير الدفاع هارولد براون .

ولم يعلم أى من المراسلين بالطبع أن مكتب شبكة التقييم التابع لبراون اتصل به بالفعل مسئولون إسرائيليون مرتين فى محاولة لمناقشة استراتيجية أمريكية - إسرائيلية مشتركة لتحديد أهداف داخل الاتحاد السوفيتى ، فهل أبلغ براون سيروس فانس بهذا التناول النووى فى حينه أو هل أبلغ هذا الأمر للرئيس ومستشاره للأمن القومى ؟ وهل راجع أى مسئول فى الحكومة الأمريكية ملفات المخابرات حول اختبار جنوب أفريقيا الذى كان مقررا فى سنة ١٩٧٧ فى كالهاري ؟ وهل تساعل أى من مسئولى البيت الأبيض عن سبب مراقبة وكالة الأمن القومى وعناصر المخابرات الأخرى للسفن الحربية

الإسرائيلية ومن جنوب أفريقيا لموقع يقع على بعد ألف وخمسمائة ميل من ساحل جنوب أفريقيا ؟

وفى النهاية هل لاحظ أى شخص ما قاله رئيس الوزراء بوتّا بعد ثلاثة أيام من الاختبار وهى ثلاثة أيام لم يصدر فيها أى تعليق أو احتجاج دولى ؟ فقد كان لدى بوتّا سبب لأن يعتقد أن دولته وشركاها الإسرائيليين أجروا الاختبار . وبدأت نبرة احتياليّ فى تعليقاته أمام اجتماع مؤتمر الحزب الوطنى فى الكاب حيث حذر وفقا لما أوردته « راند ديلى ميل » من أن جنوب أفريقيا تملك وستنتج الأسلحة الكافية لأن تواجه الإرهاب وهو إشارة واضحة إلى المؤتمر الوطنى الأفريقى وزعماء الحركة المناهضة للعنصرية . ونقلت الصحيفة عن بوتّا قوله « إذا كان هناك من يفكرون فى القيام بأى شئ آخر فإننى أقترح أن يفكروا مرتين فى هذا الأمر . فقد يكتشفون أننا نملك أسلحة عسكرية لا يعلمون عنها أى شئ » .

وسيمضى أعضاء لجنة رويّنا شهروا ينقبون عن فجوات ويثيرون أسئلة مشروعة عن مصداقية وسلامة نظام القمر الصناعى فيلا . واختارت اللجنة التركيز على ما أصبح معروفا بقضية « الإنذار الكاذب » فالتفجيرات النووية تنتج وميضين من الضوء منفصلين وكل منهما له سماته من التفجير : الأولى كرة النار التى تعقبه بفاصل ثلث ثانية ويسجلهما القمر الصناعى فيلا كسنامين على أداة تسجيل . وانزعجت اللجنة بسبب الأشياء الشاذة التى وجدتّها فى السنامين كما سجلّا فى ٢٢ سبتمبر واستنتجت كما أعلنت فى تقريرها النهائى أن مشاهدة فيلا « تحتوى على تضارب داخلى كاف ليلقى شكوكا خطيرة عما إذا كانت الإشارة ناجمة عن تفجير نووى أو عن أى مصادر ضوء فى مجال القمر الصناعى فيلا » . كما لم تتمكن اللجنة من العثور على أدلة مصاحبة لحادث نووى - مثل إشارات زلزالية أو موجات سمعية أو اختلالات أيونية أو نبضات مغناطيسية أو كهرومغناطيسية مثل تلك التى صاحبت تقارير فيلا السابقة . ولم يتم تحديد غبار مشع ملحوظ أو أى أنقاض أخرى كما لم يوجد « عمود دخان » - مما جعل استنتاج اللجنة من المتعذر تجنبه . ولم يكن الافتقار إلى هذه الأمور أمرا غير عادى فى حد ذاته فى ضوء القوة التفجيرية المنخفضة للاختبار ومكانه المنزل ، وكانت الصحافة وأعضاء اللجنة يعلمون أن علماء الزلازل التابعين للحكومة الأمريكية شكوا طويلا فى أن السوفييت أجروا

اختبارات كثيرة ذات قوة تفجير منخفضة فى الخمسينيات والستينيات لم تكتشفها الأنظمة الأمريكية المتوافرة .

وفى النهاية أعلنت اللجنة فى تقريرها فى يوليو سنة ١٩٨٠ بعد عشرة أشهر من الحادث أن الوميض الذى لاحظته القمر الصناعى « من المحتمل ألا يكون نتيجة تفجير نووى . وعلى الرغم من أنه لا يمكننا استبعاد أن يكون ناتجا عن مصدر نووى فإن اللجنة تعتبر أن الأمر المرجح بصورة أكبر أن تكون الإشارة ناجمة عن سبب غير معروف ومن المحتمل نتيجة تأثير نيزك صغير على القمر الصناعى » .

وأثارت نتائج العلماء النوويين وصانعى القنبلة المحترفين فى لوس الاموس الذين صمموا فيلا . وكان العديد من هؤلاء أعضاء فى لجنة المخابرات النووية أعلى مجموعة مخابرات نووية سرية فى الحكومة الأمريكية . وأجرت اللجنة تحقيقها الخاص فى اختبار فيلا وأمرها البيت الأبيض لأسباب تتعلق بالأمن القومى بعدم مناقشة الأمر علنا .

ووجدت نتائج التحقيق الذى ناقشه أعضاء لجنة المخابرات النووية مع المؤلف ، أنه يكاد يكون من المؤكد أنه تم تفجير سلاح نووى ذى قدرة تفجيرية منخفضة فى ٢٢ سبتمبر . وشعروا بالاستياء لمدى تدخل البيت الأبيض فى التحقيق ، وقال هارولد أجنو عضو اللجنة ومدير معمل لوس الاموس من سنة ١٩٧٠ حتى سنة ١٩٧٩ « إذا بدت مثل الأوزة فيجب أن تكون أوزة . ولكن لم تكن تلك الإجابة التى يفضلها كارتر » . ومن وجهة نظر أجنو فإن القضية التى تم تجاهلها لم تكن ما إذا كان قد تم تفجير نووى ولكن هى « من قام به ؟ » واستنتج عضو آخر فى اللجنة هو لويس روديس جونيور الذى لعب دورا رئيسيا فى تطوير الأسلحة النووية الأمريكية فترة ما بعد الحرب أن الاختبار المشترك بين جنوب أفريقيا وإسرائيل تم فى زورق بخارى أو على أحد الجزر فى أرخبيل جنوب المحيط الهادى . وأعرب أيضا عن غضبه تجاه فرانك برس والبيت الأبيض وقال روديس « لقد بذل جهد حقيقى من جانب الإدارة للتعتيم عليه وقاموا بالفعل بإخفاء الحقائق ، وتزويرها وبدا الجميع فى نيو مكسيكو متاكدين من أنه اختبار » .

وأشرف على الدراسة السرية للجنة المخابرات النووية رونالد كير جونيور

الذى خدم فى إدارة كارتر كقائم بأعمال مدير برامج الدفاع فى وزارة الطاقة وكان المسئول عن القنابل النووية الأمريكية ، وقال كير « لقد كنا جميعا من المسئولين الكتومين للأسرار ولم يكن بيننا هذا النوع الذى يدلى بالمعلومات علنا » وجاء ذلك فى معرض تفسيره لعدم تناول أى من أعضاء اللجنة لهذه القضية فى حينها علنا . وأضاف « لم يكن لدينا شك فى أنها قنبلة » ويرى كير أن لجنة رويانا كانت مدفوعة بأهداف سياسية من وجهة نظره كى « تجد تفسيراً مختلفاً » .

والسر الوحيد هو لماذا يضع جميع أعضاء لجنة رويانا - وهم من الرجال الشرفاء - أنفسهم فى موضع يمكن للآخرين أن يحددوا لهم المعلومات التى يتعين تقييمها . فقد تم التأكيد لهم أنهم سيحصلون على جميع المعلومات المتعلقة بالأمر والخاصة بالقمر الصناعى ومع ذلك فإنه لم يتوافر لهم واحد من أهم الاكتشافات وهو الأمر الذى كشفه رويانا وعلم به البيت الأبيض .

فقد كان رويانا مديراً لبرنامج « أم . أى . تى » للحد من التسليح ونزع السلاح ولذلك شارك فى أواخر سنة ١٩٧٩ فى إعداد تقرير تمويله فيدرالى لتقييم توافر المكونات الحساسة لتجميع صواريخ باليستية قصيرة المدى فى الخارج ومقارنة هذه المكونات بتلك التى تصنع فى الولايات المتحدة . وكان أحد زملاء رويانا الثلاثة فى إعداد التقرير دارساً إسرائيلياً .

وبعد اشتراك رويانا بفترة قصيرة فى فحص مشاهدات فيلا أصبح الأمر معروفاً لـ « إم . أى . تى » وبدأ العالم الإسرائيلى الذى أعلن أنه عمل فى أنظمة الصواريخ النووية الإسرائيلية يتحدث لرويانا عن قدرة إسرائيل النووية ويتذكر جورج رانجينز مسئول منع الانتشار النووى السابق فى إدارة كارتر « لقد كان لدى شعور بأن هذا الإسرائيلى يعرف كما ضحنا من المعلومات وكان يعلم عن الصواريخ وعن أنظمة التوجيه الكثير كما تحدث بحرية عن كل شئ . وبدأ كما لو كان هذا عملاً عادياً وقدم رويانا بشكل ملائم المعلومات الخاصة بالإسرائيلى فى تقرير مكتوب لسبورجيون كينى وقال كينى عن هذه المعلومات « إن البعض فى المخابرات اعتقد أنه يرويها كما هى والرسالة هى ما يلى « نحن نملك نظاماً ضخماً أكثر تطوراً مما تعتقدون ، وقال الرجل : إن وميض ٢٢ سبتمبر كان محاولة مشتركة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا » .

وظل كيني الذي واجه المعلومات المحتمل أن تكون مثيرة للغاية عما حدث وهوية المتورطين ، وفيما لرئاسة كارتر واستبعد التقرير ووصفه بأنه عبث واعترف قائلا « لقد استنتجت أنه مشكوك فيه للغاية ولم أخذه مأخذ الجد » . وقال كيني إن زملاءه في البيت الأبيض اتفقوا معه في الرأي الذي يرى أن الإسرائيلى الدارس الذى عمل مع رويانا كان يقوم بنشر معلومات إسرائيلية مضللة ، ولم تعرف المخابرات أو زملاء رويانا فى اللجنة بهذه المعلومات وظلت مدفونة فى الجهاز البيروقراطى .

وكان هناك عدد ضئيل من خبراء الحكومة فى سياسة منع الانتشار النووى مقتنعين بأن فرائك برس وسيور جيون كيني فعلا الشئ الصواب فى سعيهما لتخفيف أثر الاختبار النووى المشترك لإسرائيل وجنوب أفريقيا وقال أحد المسئولين فى هذا المجال « أعتقد أن نتيجة لجنة رويانا كانت النتيجة الصحيحة لهذا الوقت . فماذا نفعل ؟ انظر إلى القضايا التى تنطوى عليها المسألة : التمييز العنصرى ، كامب ديفيد ، معاهدة منع الانتشار النووى ، وحقوق الإنسان والتعامل مع الهند فى مجال الانتشار النووى ووقف عملية إعادة المعالجة فى جميع أنحاء العالم وسيتعين عليك أن تقوم بإجراء قوى خاصة تجاه إسرائيل ولكن كان هناك قطاع ضخم من الشعب لم يكن فى وسع كارتر الانعزال عنه » .

وقامت المخابرات الأمريكية بعمل أفضل كثيرا فى تقريرها عن اختبار جنوب أفريقيا فقد أصرت الـ « سى آى إيه » فى تقديراتها الداخلية طوال سنة ١٩٧٩ وسنة ١٩٨٠ على أنه حدث اختبار ولكن ظلت أساسا تجهل مدى تطور البرنامج النووى الإسرائيلى . وفى عام ١٩٨٠ نشرت الوكالة تقدير مخابرات قووى آخر عن قدرة إسرائيل ووصلت بشكل أساسى لنفس الأرقام التى توصل إليها كارل دوكيت عام ١٩٧٤ . وأعلنت الـ « سى آى إيه » أن إسرائيل صنعت عشرين رأسا حربية على الأقل وثلاثين رأسا على الأكثر . ومع ذلك كان التقدير الجديد أكثر شمولاً من الدراسات السابقة . وتمكنت الـ « سى آى إيه » من الإبلاغ عن زيادة الإسرائيليين لقدرة مفاعلهم لزيادة إنتاجه وأيضا طورت قدرة نظام التبريد به وهى دلائل واضحة على إنتاج كميات أكبر من البلوتونيوم اللازم للأسلحة النووية . ولم يعد هناك أى شك - كما يقول

التقدير - فى أن إسرائيل استكملت إنشاء محطة لإعادة المعالجة الكيميائية ولكن لم يكن معروفا أين وكيف ؟ .. وأعلن مسئول فى إدارة كارتر « لقد كان أول تقييم جاد ومكنت الذين يعملون فى المجال من النظر لما تملكه إسرائيل » . وحتى رغم هذا فقد قلل تقرير الـ « سى آى إيه » بشكل خطير من تقديره لعدد الرؤس الحربية الإسرائيلية وتطور عملياتها النووية .

وفى بعض الأحيان قيدت الحقائق لإبقاء العدد قليلا . فقد اكتشف القمر الصناعى كى إتش - ١١ بكل صوره الفوتوغرافية العبقورية وجود موقع تخزين إسرائيلى للصواريخ ، وتمكن الخبراء فى المركز القومى لتفسير الصور من جمع عشر معدات تم التأكد منها فيما بعد بوصفها رؤسا نووية حربية . ومع ذلك لم ير أى شخص رأسا حربيا إسرائيلىا من قبل واختارت المخابرات أن تأخذ بالحقيقة التى تؤكد رؤية عشرة رؤس حربية ويتذكر أحد المسئولين « كتاكيد لتكهناتنا اعتقدنا أن الصور غير تقليدية ولكننا قررنا أنها لا تضيف أى شئ جديد . وكانت مستقيمة على أعدادنا » .

وأمر نائب وكيل وزارة الخارجية « جوزيف نى » الذى برز كأهم مستشار لإدارة كارتر فى سياسة منع الانتشار النووى وذو الميول التقدمية للغاية ، بإجراء تقدير الـ « سى آى إيه » . واعترف « نى » بأن التعامل مع القنبلة الإسرائيلىة لم يحظ بأولوية متقدمة فى عهد جيمى كارتر . ويقول « لم يكن هناك الكثير الذى يمكن عمله . فالإسرائيليون أنتجوها بالفعل . ولم يكن أمرا يمكنك تقديم احتجاج دبلوماسى بشأنه . والسؤال هو هل تثير ضجة ضخمة بشأنه ؟!

وكانت الإجابة لا .

الجاسوس النووي الإسرائيلي

بالنسبة لكثير من الامريكيين فإن جوناثان جاى بولارد هو أمريكى يهودى تجسس لحساب اسرائيل انطلاقا من ولاء مضلل وهو رجل يؤمن بأن وثائقه ومعلوماته ستجعل إسرائيل أكثر احساسا بالأمان فى صراعها ضد الارهاب الدولى وحين ألقى القبض عليه فى نوفمبر سنة ١٩٨٥ زعم أنه كان ينقل وثائق سرية ، اعترف أن كثيرا منها كان يجب أن تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل ، طوال ١٤ شهرا . وأعتذرت الحكومة الإسرائيلية عن تجسسها وأصرت على أن تجنيد بولارد كان أجراء شاذا وعملية « منحرفة » لم يصدر أمر بها . ويقضى بولارد حاليا عقوبة السجن مدى الحياة لقيامه بالتجسس .

وقد تجسس بولارد بالفعل لسحاب إسرائيل انطلاقا من ولاء مضلل ومن أجل المال - جميع المعتقدات التى انتشرت على نطاق واسع حول هذه القضية غير صحيحة فقد كان أول جاسوس نووى إسرائيلى .

وقد عرض بولارد الذى بدأ العمل فى سنة ١٩٧٩ موظفا مدنيا فى مخابرات البحرية الامريكية أمداد إسرائيل بالمعلومات منذ سنة ١٩٨٠ ، ولكن لم يتم تجنيده كعميل حتى خريف سنة ١٩٨١ وقبل ثلاث سنوات من اعتقاله وإسرائيل باتمام ذلك . كان يعمل حينئذ متخصصا فى المخابرات مع مكتب عمليات المخابرات فى البحرية . وفى ذروة نشاطه فى عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ تمثلت واحدة من أهم مهامه فى جمع المعلومات الامريكية المرتبطة بتوجيه إسرائيل لاسلحتها النووية إلى حقول البترول والمنشآت العسكرية السوفيتية فى جنوب روسيا وهى حقيقة ظل المسئولون الإسرائيليون يخفونها عن محققى وزارة العدل . وأصر بولارد فى جميع استجواباته فى وزارة العدل على أن

تجسسه لم يبدأ حتى يوليه سنة ١٩٨٤ بعد لقاء اجتماعى مع الكولونيل سيلا أحد أبطال سلاح الجو الإسرائيلى الذى شارك فى قصف إسرائيل للمفاعل النووى العراقى فى أزيراك فى سنة ١٩٨١ وفى الواقع كان سيلا واحدا من كبار خبراء القصف وتحديد الاهداف النووية فى سلاح الجو الاسرائيلى وعين بصفة خاصة ليكون المسئول عن التعامل مع بولارد . وتضمنت معلومات تحديد الاهداف النووية التى قدمها بولارد معلومات سرية للغاية عن موقع الاهداف العسكرية السوفيتية بالاضافة إلى معلومات محددة عن الوسائل السوفيتية لحماية هذه الاهداف النووية التى قدمها بولارد معلومات أمريكية سرية للغاية عن مواقع الاهداف العسكرية السوفيتية بالاضافة إلى معلومات محددة عن الوسائل السوفيتية لحماية هذه الاهداف باخفائها أو تدعيم مواقعها . كما قدم بولارد للإسرائيليين معلومات أمريكية عن الدفاعات الجوية السوفيتية التى أظهرت فعالية ضخمة ضد طائرات « بى ٥ » الأمريكية فى حرب فيتنام وفى النهاية سلم بولارد نسخة من التقرير السنوى للمخابرات الأمريكية عن أنظمة الأسلحة الاستراتيجية السوفيتية المعروفة باسم « ١١ - ٣٨ » وتعتبر نظرا لتعاملها الزائد مع صور القمر الصناعى وعمليات اعتراض الاتصالات ومعلومات الرادار وتقارير العلماء واحدة من أكثر الوثائق حساسية فى الحكومة الأمريكية كما أمد بولارد إسرائيل برموز الاتصالات الدبلوماسية الأمريكية مما مكن وكالة مخابرات الاشارات الإسرائيلية من اعتراض البرقيات والرسائل السرية من وإلى مكتب صامويل لويس السفير الأمريكى المطلع الذى عين فى إسرائيل عام ١٩٧٧ . وبشكل إجمالى وكما يقول ممثلو الادعاء الفيدراليون فان بولارد أمد إسرائيل بعدد ١٨٠٠ وثيقة بما يقدر بخمسة آلاف صفحة قبل اللقاء القبض عليه .

وادر كبار المسئولين السياسيين فى إسرائيل بمن فيهم شيمون بيريز واسحق رابين واسحق شامير أنه يوجد مصدر على المستوى داخل الولايات المتحدة . وفى الواقع أن بعضا من أهم وثائق بولارد اعيد نسخها وتصحيحها من قبل مسئولى المخابرات الإسرائيلية ثم قدمت بعد ذلك للاتحاد السوفيتى كإشارة على حسن نوايا إسرائيل فى توجيه خاص من اسحق شامير الذى أيد لزمّن طويل إقامة علاقات أوثق بين إسرائيل والاتحاد السوفيتى . وتم بنجاح

أخفاء كل هذا بواسطة الحكومة الاسرائيلية بعد اعتقال بولارد والمساومة من أجل قبول التماس خاص به . وما زالت إسرائيل تصف فضيحة بولارد بأنها عملية منحرفة تمت إدارتها بدون تورط رفيع المستوى .

وبدأت قصة بولارد بالفعل باللقاءات الامريكية - الإسرائيلية التي تمت داخل بيت ريجان الابيض فى سبتمبر سنة ١٩٨١ بعد ثلاثة أشهر من الغارة على أزيراك فقد وصل أرييل شارون الذى عينه مناحيم بييجين حديثا وزيرا للدفاع ، إلى واشنطن مع بييجين لتقديم جدول أعمال بعيد المدى للتعاون الاستراتيجى الإسرائيلى الأمريكى . وستصبح بمقتضاه إسرائيل الشريك العسكرى لأمريكا وذراعها العسكرية فى الشرق الأوسط والخليج الفارسى وتعمل كمخزن للأسلحة والذخيرة المخزونة مسبقا لتستخدمها القوات الامريكية . وعقد الاجتماع الذى طال شوق الإسرائيليين لعقده فى غرفة مجلس الوزراء مع الرئيس ريجان وكبار مستشاريه بمن فيهم كاسبر واينبرجر وزير الدفاع واليكسندر هيچ وزير الخارجية وريتشارد آلان مستشار الامن القومى .

كما حضر الاجتماع السفير الأمريكى لدى إسرائيل سام لويس ويتذكر لويس « أن بييجين قال « سيدى الرئيس نحن نعتنق نفس الاراء تجاه التهديد الشيوعى . ويجب أن نضم علاقتنا فى إطار رسمى . واقترح تحالفا رسميا » ووافق ريجان . ومضى بييجين قائلا سيدى الرئيس أود أن أسأل الوزير شارون أن يحدد لكم أفكارنا » . وقدم شارون بعد ذلك شرحا استمر نصف ساعة عن كيفية تحقيق المصلحة الاستراتيجية الامريكية والإسرائيلية . وحتى هيچ المؤيد القوى لإسرائيل بدا شاحبا . كما ساد الشحوب وجوه ديك الان وبقية العاملين فى البيت الابيض . وأحمر وجه كاسبر واينبرجر . واعتقدت أنه سينفجر » .

كما دعت خطة شارون التى طرحت فى غرفة اجتماعات مجلس الوزراء للاستخدام المشترك للقوات الجوية والموانئ البحرية . كانت أحد الجوانب الجوهرية تبادل المعلومات بما فى ذلك حصول إسرائيل رسميا على حق الاطلاع على معلومات القمر الصناعى « كى أتش » « وهو ما سعت إليه إسرائيل من أجل تحديد أهداف اسلحتها النووية فى الاتحاد السوفيتى وهو ما لم يفهمه غالبية الامريكيين فى الاجتماع الذى عقد فى غرفة مجلس

الوزراء . وفى نهاية عرض شارون تحول بيجين إلى الرئيس الذى لم يكن فى الوسع إدراك ردود أفعاله وقال كما يؤكد لويس « لماذا لا نطالب وزيرى دفاعينا بصياغته . » وأعتقدت أن كاسبر سيسقط مغشيا عليه «

وخلال الشهور القليلة التالية مضى واينبرجر « فى ايقاع شارون فى شرك » خلال المفاوضات ويذكر لويس أن شارون تحول إلى فأر « . فلن توجد أى قواعد أمريكية إسرائيلية مشتركة فى الشرق الاوسط ولن تحصل إسرائيل على ما تريده من معلومات القمر الصناعى الأمريكى كما ابلغ شارون بأن إسرائيل لن يسمح لها بالحصول على محطة فى تل أبيب للصور الفورية » لكى اتش - ١١ «

وفى البداية أصر شارون على كل تفصيلة فى خطته الاستراتيجية وكان مستعدا للقتال من أجلها ولكن بيجين كما يوضح لويس كان متلهفا على « ابرام تحالف رسمى مع الولايات المتحدة - وبصفة خاصة بعد سنوات كارتر » . وفى النهاية اضطر شارون إلى قبول النسخة الأمريكية المخففة التى عارضها تماما واضطر للدفاع علنا عنها بعد ذلك فى الكنيست . وظل مخلصا لرئيس وزرائه وملتزما بتوجيهاته . فقد كانت هناك سمكة أكبر يتعين عليها .

وخلال الاشهر التالية وجد شارون وسيلة لتنفيذ أهدافه الاستراتيجية بدون مساعدة واشنطن فقد قاد إسرائيل بتأييد من بيجين لغزو لبنان فى محاولة لتدمير منظمة التحرير الفلسطينية واستغلال الهيمنة الاسرائيلية من أجل تغيير البناء السياسى للشرق الاوسط . وكان يتعين على إسرائيل الحرب حتى مشارف بيروت وتعمل كقوة عازلة مناهضة لسوريا فى الوقت الذى يقوم فيه حلفاؤها من القوات المسيحية اللبنانية « الكتائب » بتطهير المدينة من أتباع منظمة التحرير الفلسطينية . ، ولكن لم تتحرك الكتائب وتم استدعاء سلاح الجو الاسرائيلى للبدء فى قصف بيروت . وبدلا من النصر وقع المأزق حيث قتل خمسمائة جندي اسرائيلى مع أكثر من عشرة آلاف لبنانى وفلسطينى بعضهم فى مذبحة مرعبة فى مخيمى اللاجئين الفلسطينيين صابرا وشاتيلا .

وقبل تنفيذ هذه الخطة كان شارون فى حاجة للسيطرة على خدمات المخابرات الاسرائيلية وأسلحة « المعبد » أو الترسانة النووية . وعين رجالا مخلصين له ولاهدافه الاستراتيجية فى المواقع المهمة . وكان أحد أفراد الحرس

القديم الاوائل الذين يتم استبعاده هو بنيامين بلومبرج الذى عمل منذ الخمسينات كرئيس لمكتب المهام الخاصة الذى عرف فى اوائل الثمانينات بالاسم العبرى « لاكام » وأصبح الرئيس الجديد « للاكام » رفيق شارون الضابط السرى لفترة طويلة رافائيل إيتان الذى كان فى هذا الوقت المساعد الشخصى لبيجين لمكافحة الارهاب . وسيحتفظ بالمنصبين . وقد شارك إيتان المعروف فى اسرائيل بأكملها باسم « رافى الحقيقير » فى اختطاف أدولف ايخمان عام ١٩٦٠ فى بوينس ايرس واشترك فى العديد من العمليات داخل العالم العربى . واضطر إلى الاستقالة مع ذلك من الموساد قبل سنوات وظل يشعر بالمرارة تجاه حياته العملية المبتسرة وفشل الموساد ووكالات المخابرات الاسرائيلية فى التعاون مع مكتبه فى مكافحة الارهاب .

ولم يخف شارون جدول أعماله السياسى ولكنه أعلنه فى مناسبات عديدة بعد أن ترك الجيش الاسرائيلى ١٩٧٣ وتضمنت أهدافه الرئيسية الاطاحة بالملك حسين عاهل الاردن وتحويل بلاده إلى دولة فلسطينية - ينقل اليها « أو يطرد اللاجئين الفلسطينيين . وبعد عدة أسابيع من عودته من واشنطن فى أوائل خريف ١٩٨١ دعا شارون كبار قادة جيش الدفاع الاسرائيلى وأبلغهم للمرة الاولى بالخطط التفصيلية لتنفيذ جدول أعماله السياسى فسوف تقوم اسرائيل بغزو لبنان ويتذكر ضابط كان حاضرا أنه و آخرين استأعوا من سماع شارون وهو يتحدث عن ضرورة الدخول فى لبنان وتدمير عاصمة الارهاب » . وتحدث عن الذراع الطويلة لجيش الدفاع الاسرائيلى وضرورة « تغيير الانظمة فى العالم العربى ولانكتفى بالكلمات » . ويتذكر الضابط الاسرائيلى وهو خبير مخابرات سابق حديث شارون عن ضرورة تغيير هيكل المخابرات الاسرائيلية وأضاف الضابط « لقد كنت أجلس مع مجموعة من الضباط برتبة بريجاديرجنرال وقلت سوف يقودنا لحرب فى الشرق الأوسط وتساعدت ضحكات عصبية فى أرجاء المكان » .

وتضمن حديث شارون عنصرا آخر أكثر وضوحا فقد عاد من واشنطن معاديا للأمريكيين بشكل لم ألاحظه من قبل . وأعطانا انطباعه عن واشنطن . وقال « إن الأمريكيين يعاملوننا مثل حاملة طائرات - قاعدة عائمة ولا يفهمون دلالتنا فنحن لسنا حاملة طائرات واحدة فنحن عشرون حملة طائرات ونحن

أكثر أهمية مما يعتقدون وفي وسعنا أن نأخذ الشرق الأوسط معنا حيث نذهب ، وكان هذا عرضا غريبا ومشوشا كما اعتقد الضابط وانطوى على تهديد شارون بتقديم أى شخص يناقش علنا ما رده إلى « محاكمة عسكرية » وألح شارون فى ١٥ ديسمبر فى خطاب قرأه أهارون ياريف (حيث لم يكن شارون حاضرا) فى مؤتمر معهد الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب ألح إلى أن الولايات المتحدة مسئولة بشكل غير مباشر عن التهديد المتزايد الذى تمثله موسكو فى الشرق الأوسط « لقد أصبح تقدم السوفييت فى المنطقة ممكنا خلال السبعينات بسبب السلبية الاستراتيجية الأمريكية وحرية الحركة التى تمتع بها الاتحاد السوفييتى .. » وأضاف أن حرية المناورة المتزايدة فى الشرق الأوسط وأفريقيا « تعرض استقرار المنطقة والمصالح الحيوية للعالم الحر للخطر . وأريد التأكيد على هذه النقطة بكل قدر ممكن . وسيظل الخطر الشديد على العالم الحر فى الثمانينات مطلق العنان . بسبب التفكير المبني على أساس التمنيات لا الحقائق والعجز الذى اتسم به السلوك الغربى تجاه التوسع السوفييتى التدريجى خلال العقدين الماضيين » .

ودعا شارون اسرائيل لأن توسع نطاق مصالح أمنها القومى « لتضمن بخلاف الشرق الأوسط والبحر الأحمر دولا مثل تركيا وإيران وباكستان ومناطق الخليج الفارسى وشمال ووسط أفريقيا » وبدا أن وزير الدفاع الجديد يبلغ شعبه بأن الأمن القومى الاسرائيلى يعتمد الآن على قدرتها فى التأثير على الأحداث فى منطقة شاسعة تمتد من كينيا حتى جنوب تركيا ومن موريتانيا إلى غرب باكستان .

وكانت هناك وسيلة وحيدة أكيدة للتصدى للتهديد السوفييتى الممتد : وهو اعتماد اسرائيل بشكل متزايد على ترسانتها النووية . ولكن ليس فى الامكان تحقيق ذلك بدون معلومات القمر الصناعى « كى اتش - ١١ » والمعلومات الأخرى من الولايات المتحدة .

وفى الوقت الذى بدأ فيه شارون يعيد رسم الموقف الاسرائيلى الاستراتيجية تلقت واشنطن أخيرا بعض المعلومات القوية عن الرسالة النووية الاسرائيلية وكانت تلك « عملية اختراق » قام بها عالم أو فنى اسرائيلى عمل فى ديمونه والتقط بعض الصور لاماكن التخزين الموجودة تحت الارض هناك

كما سيفعل موردخاي فانونو بعد خمس سنوات . ويتذكر مسئول كبير فى المخابرات : « كانت هذه أول رؤية داخلية نحصل عليها ، والأمر الذى جذب انتباهنا تمثل فى أن هذا العميل يعمل داخل منشأة للتخزين » وأوضحت الصور أن كل واحدة من الرؤوس الحربية الاسرائيلية تحفظ على حدة فى صناديق مصنوعة من القصدير الثقيل وتشبه إلى حد كبير تلك التى تستخدم فى مباني التخزين النووية الأمريكية وقال « لقد شاهدنا بالفعل الأسلحة وهى مصطفة هناك » .

وكان الرجال الذين تعاملوا مع هذا المنشق خبراء فى إنتاج الأسلحة ويعلمون أنهم يشاهدون شيئا حقيقيا هو رؤوس نووية حرارية . وأبلغهم المنشق أن اسرائيل تملك أكثر من مائة سلاح محفوظ . ويتذكر أحد الأمريكين المشاركين فى العملية : « كان اعتقادنا السابق أحمق . فكيف حدث هذا الخطأ الشديد من جانبنا ؟ » حيث ظللنا نردد عبارة حسنا أن الاسرائيليين يملكون عشرة رؤوس حربية فماذا فى ذلك ؟ وأى شخص يمكنه أن يتتبع هذا العدد » وفجأة نعلم أنهم أصبحوا متطورين وأصابنا الأمر جميعا بالانزعاج الشديد . فلما تحتاج امتلاك سلاح نووى حرارى ؟ فنحن نعرف أن عشرين كيلو طنا كافية لتدمير القاهرة . واسرائيل أكثر تقدما وأفضل مما كان يمكن أن يعتقد أي فرد فى شعبنا حيث تملك قنابل نظيفة ورؤوسا حربية أفضل . وتم اطلاق البيت الابيض بالأمر ولكن ليس بالعبارات التى أحدثك بها لأنه كان أمرا مخزيا لمجتمع المخابرات . » .

كما وفر المنشق معلومات محددة عن حجم الرؤوس الحربية وأنظمة النقل « لقد تلقينا كما ضحنا من الاوراق » أقنعت الأمريكين بأن الاسرائيليين قادرون على توجيه رأس حربي نووى بدقة . وكان واضحا من معلومات المنشق - كما يقول المسئول الأمريكى - « أن الاسرائيليين » فى وسعهم القيام بأى شئ نقوم به نحن أو الاتحاد السوفييتى » .

وحدثت حالة الانفصال التقليدية كما هو الحال بالنسبة لجميع المعلومات الاسرائيلية منذ أواخر الخمسينات ولم يطلع على المعلومات هذا المنشق خبراء الانتشار النووى فى وزارة الخارجية أو أى من المحللين فى « القسم زد » فى ليفرمور الذين كانوا يعتبرون ليبراليين : ويقول مسئول إدارة ريجان « تأكد أنها

حجبت عن العاملين فى القسم « زد » أنتابتنا حالة هلع من احتمال حصولهم عليها بأى صورة « وظلت معلومات المنشق متروكة دون اهتمام ولم يعلم بها أولئك الأمريكيون الذين يجب عليهم أن يدركوا مدى وطبيعة القدرة النووية الاسرائيلية .

كان جوناثان بولارد طفلا غير سعيد فى ساوث بند بولاية انديانا . وهو ابن أستاذ فى جامعة نوتردام . وتعرض للضرب والتعذيب فى أحد فصوله التعليمية لكونه يهوديا . وصرح فى حديث صحفى بأن « نقطة التحول » فى حياته جاءت نتيجة لحرب الأيام الستة حين كان فيها فى الثالثة عشرة من عمره ، وكان النصر الاسرائيلى « مسكرا للغاية » وقد فجر اهتمامه بأمن اسرائيل الذى صاحبه طوال حياته وأحلامه من أن يكون جزءا منه . وأبلغ زملاءه الدارسين فى جماعة ستانفورد بأنه يملك مواطنة مزدوجة وأنه كولونيل فى الجيش الاسرائيلى وامتدت ادعاءاته الخالية الكاذبة سنوات دراسية فى كلية فليتش للسياسة والقانون فى جامعة تونتنس فى بوسطن حيث انضم اليها فى ١٩٧٧ ، وفشل فى الحصول على درجته العلمية وفشل فى محاولة للانضمام للسى أى آيه . وفى أوائل ١٩٨١ سعى بولارد للحصول على وظيفة كمحلل دفاعى فى لجنة الشئون العامة الامريكية الاسرائيلية « ايباك » وهى واحدة من أكثر جماعات الضغط تأثيرا فى واشنطن . ووجد مسئولو ايباك أن ادعاءه الاطلاع على معلومات سرية غير ملائم و « مرهق » ويتذكر أحد مسئولى ايباك أن رواية بولارد « بدت بعيدة للغاية عن التصديق . لذلك تخلصنا منه » وساد شعور بأن بولارد جزء من عملية « ضخمة تهدف إلى الالتفاف حول ايباك . وبدت مشكلة حقيقية واضحة كما عرض بولارد خدماته على اسرائيل فى ١٩٨٠ و ١٩٨١ ولكن لم يدرس أى مسئول مخابرات اسرائيلى بجدية تجنيد يهودى أمريكى موال علنا لاسرائيل يعمل فى مجتمع المخابرات الأمريكى . كما كان هناك قانون غير مكتوب يمنع تجنيد أي يهودى أمريكى سواء كان مواليا لاسرائيل أم لا . فقد كان هذا محفوفا بقدر كبير من المخاطر .

وتكرار بولارد لعرضه للتجنس لحساب دولة اسرائيل لم يهز مجتمع المخابرات الاسرائيلى . ويقول ضابط سرى سابق فى الموساد « رفض عرضه فى ١٩٨٠ فهو مخبول ويهودى فلا تجندوه وكان الأمر يشبه تجنيد شيوعى فى

الولايات المتحدة لحساب الـ « كى . جى . بى » . فهو مثار للشكوك بشكل آلى .
وقدر رافى ايتان المدير الجديد « للكام » أن يغير القواعد بعد اللقاءات
غير المثمرة مع الرئيس وكبار معاونيه فى واشنطن . واتفق مع شارون على أن
الولايات المتحدة تحجب معلومات ضرورية لأمن اسرائيل - مثل صور « كى
اتش - ١١ » ويتذكر اسرائيلى عمل فى الموساد مع ايتان « كان هذا سببا
أساسيا للشك فأى شىء تحصل عليه ليس المادة الحقيقية - وهناك مزيد من
المعلومات المحجوبة » .

كما انزعج ارى بن ميناش وزملاؤه فى قسم العلاقات الخارجية حين
جند ايتان بولارد فى أكتوبر ١٩٨١ . فقد كان بولارد عضوا فى فريق
البحرية الذي زار اسرائيل هذا الخريف لتنسيق تبادل المعلومات مع البحرية
الاسرائيلية ، وكانت مثل هذه الزيارات روتينية . وضع الاسرائيليون نظاما
جديدا يجعل نظراهم يشعرون بأنهم يلقون الترحيب : فكل أمريكى يدعى
بمنزل ضابط اسرائيلى لتناول العشاء ويتساعل بن ميناش « تكهن من دعا
بولارد على العشاء أنه » رافى الذى جنده فى أحد الأيام . ولم يدفع له بسخاء
ولكنه أعطاه هذه الرواية الضخمة . « ويوضح بن ميناش أن ايتان بدا فى حاجة
لأن ينقل إليه بولارد الأوراق التي يعلم بها . وكان فى حاجة إلى محلل . »
واعتبرت المخابرات العسكرية تجنيده « أسوأ عمل كان يمكن أن يقوم
به رافى » .

وفى أوائل ١٩٨٢ تم تصعيد « روفين رودى يريدىر » لرتبة بريجادير
جنرال وتولى المسئولية عن الوحدة ٢٠٠ وهى خدمة مخابرات الاتصالات
الاسرائيلية . وكان يريدىر محلا كبيرا عمل بشكل وثيق مع نظرائه فى وكالة
الأمن القومى الامريكى . وسافر إلى واشنطن كل ثلاثة أشهر لحضور
اجتماعات الاتصال . وكان اللقب الرسمى ليريدير هو نائب رئيس الاركان
للمخابرات العسكرية فى جيش الدفاع الاسرائيلى ورئيسه المباشر الميجور
جنرال يهوشوا ساجوى رئيس أمان (المخابرات العسكرية) ونائب شارون
والذى كان مثل شارون قد أقيل بعد مذبة صابرا وشاتيلا . وأدرك كل
المسؤولين الكبار أن ساجوى كرئيس للمخابرات العسكرية مسئول مسئولية
مباشرة ، وفقا للإجراءات العسكرية عن تقديم التقارير لرئيس الوزراء . ولكن

كان ساجوى مشهورا فى صفوف صفوة المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بتردده فى تحدى شارون ورغبته التنحى جانبا والسماح لشارون بأن يكون حلقة الاتصال الرئيسية لنقل المعلومات العسكرية لبيجين ومجلس الوزراء الاسرائيلى .

وطوال العام الجديد ١٩٨١ / ١٩٨٢ استدعى ساجوى يريدير وأعطاه لفتين من الوثائق لتقييمهما « وأبلغنى بما تعتقد » وتناولت المجموعة الأولى المعلومات الفنية الأمريكية المتقدمة التى تصف نظاما عسكريا سوفيتيا يملكه العرب ، أما مجموعة الوثائق الثانية وكانت أقل إثارة لاهتمام يريدير فكانت نسخا من الملخصات اليومية والأسبوعية لعمليات الاعتراض التى تقوم بها وكالة الأمن القومى فى جميع أنحاء العالم ويتذكر مسئول اسرائيلى « أبلغه روى بأن المادة الفنية رائعة ولكننا لن نتمكن من الحصول عليها بهذا الشكل من الولايات المتحدة » . أما بالنسبة لأحد زملائه فيما بعد ، إن وكالات المخابرات الخاصة بحكومته جندت شخصين داخل الولايات المتحدة وهى خطوة اعتبرها قصيرة النظر وتبعث على الأسى . ففى النهاية بدأت المادة تنهمر بكميات ضخمة وأضطر يريدير لتعيين فريق لقراءتها وتحليلها .

وفى فبراير علمت اسرائيل أن السوفييت قرروا دعم قيادة الدفاع الجوى السورية وامدادها بثلاث كتائب من « أس إيه - ٥ » أكثر أنظمة الصواريخ المضادة للطائرات على ارتفاعات مرتفعة تقدما . وكان هذا أول ظهور لهذا النظام فى الشرق الأوسط ، وظلت الصواريخ تحت السيطرة السوفيتية ولكن استهدفت حماية صواريخ أس أس ٢١ السورية قصيرة المدى القادرة على ضرب اسرائيل كما مثلت تهديدا لأكثر طائرات اسرائيل القاذفة المقاتلة تقدما من طرازى إف ١٥ وإف ١٦ . كما بدت تصعيدا منذرا بالخطر . وقدم طلبا رسميا للولايات المتحدة للحصول على معلومات عن قدرات صواريخ « إس إيه - ٥ » ولكن تم ابلاغ يريدير كما تكهن بأنه لا توجد معلومات كثيرة عن هذا النظام فقد كان شديد الحساسية ويقول صديق ليريدير « بعد يومين حصل يريدير من السماء الصافية على المعلومات الأمريكية الكاملة عن « أس إيه - ٥ » التى توضح أنه ليس بالكفاءة التى كنا نخشاها » . وكما أبلغ يريدير صديقه فيما يتعلق بمصدر التقرير « فإنه لم يأت عبر قنوات طبيعية »

وفى منتصف مايو ١٩٨٢ قبل ثلاثة أسابيع من غزو لبنان تسلم مكتب يريدير مجموعة مدهشة من المعلومات الفنية الامريكية التى لاتقدر بثمن عن أنظمة الدفاع الجوى فى سوريا . وتضمنت مادة لم تمد أجهزة المخابرات الامريكية اسرائيل بها مطلقا ، ومعلومات تفصيلية عن رادارات المراقبة والخرائط الالكترونية والذبذبة الدقيقة لعمليات صواريخ « أس أيه - ٦ وأس آيه - ٨ » السورية وأنظمة « أس أيه - ٣ » الصاروخية أرض - جو . وأثار يريدير مرة أخرى تساؤلات مع الجنرال ساجوى وقال « نحن لانهصل على هذه المعلومات وإذا طلبناها فلن نحصل عليها » وسوف يقوم سلاح الجو الاسرائيلى مستخدما الاجراءات المضادة الاليكترونية بتعجيز سلاح الجو السورى وتدمير أكثر من سبعين منصة صواريخ خلال حرب لبنان .

وكان هناك ما يزيد كثيرا على هذا . ويتذكر اسرائيلى مطلعُ تماما « أنه بدأت تصل عمليات الاعتراض التى تقوم بها وكالة الامن القومى » وحضر رافى إيتان بنفسه الى مكتب يريدير « وألقى إليه بتقرير اعتراض يومى » يتعلق بالانشطة الدبلوماسية لسام لويس . وأبلغ يريدير ايتان « لن أقربها مطلقا » . وكان لويس الدبلوماسى المحنك الذى سيخدم فى منصبه كسفير حتى سنة ١٩٨٥ مشهورا على نطاق واسع بأنه صديق جيد لاسرائيل ولكنه يعارض أيضا أرييل شارون وسياساته .

ولم يكن يريدير يكنُ قدرا كبيرا من الاحترام لايتان ويشعر بالقلق تجاه العواقب بعيدة المدى لانشطة المخابرات الاسرائيلية فى الولايات المتحدة أفضل حلفائها . وبدا مقتنعا بأن ايتان مدفوعا بطموحه الشخصى وحاجته لتسوية حسابات قديمة مع اسحق هوفى رئيس الموساد وأفراهام شالوم مدير « شين بيت » كما بدا مقتنعا على الاقل حتى تفجير فضيحة بولارد بأن إيتان جند امريكيين أو أكثر ولم يكن واضحا كيف يمكن لشخص واحد أن يطلع على هذا الكم المتنوع من المادة السرية للغاية التى تتدفق على مكتبه . وعلم يريدير بعد ذلك أن بولارد سمح له رغم آرائه العلنية الموالية لاسرائيل ، بالاطلاع على أكثر المعلومات حساسية فى الحكومة الامريكية ويستخدم مكتبه فى مخابرات البحرية لوضع الأوامر الحيوية لاقسام الحفظ فى منطقة واشنطن بأكملها وظل بن ميناخ مثل يريدير مقتنعا حتى بعد القاء القبض على بولارد واقراراه

بأنه مذنّب بأن ايتان كان يعمل مع أكثر من أمريكي واحد . وفى ظل الظروف العادية فإن الأمور كانت مغلقة بجو قلق فى مكتب بن ميناخ للعلاقات الخارجية فقد أسفرت عمليات لاكام فى الولايات المتحدة عن فيض ضخم من الوثائق العملية والفنية التى يتم نقلها بشكل روتينى يشبه المعلومات الأمريكية السرية للغاية التى بدأت تصل منذ أواخر الخمسينات حين شكلت الوكالة . والآن بدأت تصل المعلومات التى يتم الحصول عليها بشكل غير شرعى بكميات ضخمة من لاكام إلى المخابرات الاسرائيلية وأضيف اسم شفرى « جامبو » لعمليات الترقيم الأمنية المزودة بها الوثائق بالفعل وكانت هناك تعليمات صارمة كما يذكر بن ميناخ « فأى شىء مزود بكلمة « جامبو » لم يكن من المفترض أن يناقش مع نظرائك الأمريكين وعقب مذبحه صابرا وشاتيللا ظل شارون فى وزارة بيجين ولكن كوزير بلا وزارة وعين موشى ارينز مهندس علوم الفضاء السابق وزيرا للدفاع ، وساد السياسة الاسرائيلية اضطراب أكثر من المعتاد طوال العام التالى فقد توفيت زوجة مناحم بيجين فى الربيع وانتابت بيجين الشاعر بعقدة الذنب لوجوده فى واشنطن لحظة وفاتها حالة من الاحباط الشديد . واستقال من منصبه كرئيس للوزراء فى سبتمبر ١٩٨٢ وحل محله اسحق شامير أحد المسئولين السريين السابقين فى الموساد والعضو المحافظ فى تكتل الليكود . ولم يحصل حزب العمل أو الليكود على الأغلبية فى الانتخابات العامة فى مايو ١٩٨٤ . وشكلت بعد مفاوضات حكومة وحدة وطنية فى غضون الشهور التالية تقاسم فيها شيمون بيريز واسحق شامير السلطة : على أن يشغل بيريز منصب رئيس الوزراء وشامير منصب وزير الخارجية حتى سبتمبر ١٩٨٦ على أن يتبادلا منصبيهما بعد ذلك . وعين رابين وزيرا للدفاع طوال فترة الوزارة . وأصبح بيريز ورايين وشامير يعرفون باسم الثلاثى الحاكم فى اسرائيل .

وطوال حالة الاضطراب ظل رافى ايتان . فى منصبه ونفس الحال بالنسبة لجوناثان بولارد . وحدد أسلوب لابلاغ المعلومات . حيث يقوم ايتان بتلخيص المعلومات . التى ينقلها بولارد ثم يقدمها بدون تحليل أو تقييم فى مذكرة لرئيس الوزراء ووزيرالدفاع . وفى هذا الوقت تضمنت معلومات بولارد صور « كى اتش - ١١ » الضرورية بالاضافة إلى تقارير وعمليات من السفارات الأمريكية وعناصر المخابرات داخل السعودية والاردن ومصر وتعرف

هذه المعلومات فى المجتمع الدبلوماسى باسم « معلومات الطرف الثالث » ولا تقدم لى شخص من الخارج وبالطبع علم كبار أعضاء القيادة بما يحدث ، ويتذكر مسئول كبير سابق فى المخابرات الاسرائيلية أن بيريز ورايين وكليهما على قدر متقدم للغاية فى التعامل مع المعلومات ، سارعا بالسؤال حين قدم المسئول المعلومات « من اين نحصل على هذه الاشياء ؟ » .

وأضاف هذا المسئول أنهما أبلغا بأن المخابرات الاسرائيلية اخترقت مجتمع المخابرات الامريكية وتغاضى الرجلان عن الأمر ولم يقل أى شخص « ولتوقفوا هذا الأمر فوراً » . واعتبر موشى ارينز أقل تقدما من بيريز ورايين بشأن ادراك الفارق فى قيمة المعلومات . ولم يثر أية أسئلة – وقال المسئول الاسرائيلى إنه « كان أغبى من أن يسأل » ولكنه تم اطلاعه على الاختراق الامريكى « بواسطة رجال فى المخابرات يريدون حماية ظهورهم » .

وبعد القبض على بولارد نفت القيادة العليا معرفتها بأنشطته وأصدر مجلس الوزراء والكنيست أوامر بتشكيل لجنتين داخليتين للتحقيق فى الفضيحة وبراأت القيادة ، من معرفتها بالأمر . وبدا أن بولارد يدرك الأمر على نحو أفضل وفى التماس قدمه قبل اصدار الحكم ضده بالسجن مدى الحياة فى مارس ١٩٨٧ تحجج بأن الذين تعاملوا معه من اسرائيل أبلغوه « بأن اعتماد اسرائيل على مصدر خاص تم ذكره فى اجتماعات مجلس الوزراء الاسرائيلى كما قال إنه زود بشكل روتيني بقوائم من المعلومات المطلوبة وتم تنسيق القوائم وتحديد اولوياتها . بواسطة رؤساء جميع وكالات المخابرات العسكرية المختلفة ، وقال إن الجزء الأكبر من المعلومات التى نقلها كانت صورا للقمر الصناعى وعمليات اعتراض الاتصالات ، وهى مادة كان فى مقنور أى مسئول اسرائيلى أن يدرك « أنها لم تكن تنقل عبر القنوات الرسمية » . بل وصل الأمر بالذين اشرفوا على عمل بولارد فى الولايات المتحدة ، ومن بينهم أفيم سالا فى منتصف ١٩٨٤ رتبوا لأن توفر الحكومة الاسرائيلية عبر سفارتها فى واشنطن أكثر آلات نسخ الصور تطورا من أجل إعادة نسخ الوثائق السرية للغاية بما فى ذلك القمر الصناعى « كى أتش ١١ » . ووصلت آلات نسخ الصور مع واق معدنى خاص لمنع اختراقها بالاشعاعات الاليكترونية .

وكان أرى بن ميناخ مدركا لاحباط روى يريودر تجاه التجسس وقال
« كان يريودر يشكو من تعريض ايتان لعلاقات اسرائيل مع الولايات
المتحدة للخطر بل إن ميناخ أدرك ماهو أكثر من ذلك .فقد كانت لديه معرفة
شخصية بأن اسحاق شامير أثناء شغله منصب رئيس الوزراء ١٩٨٣ و١٩٨٤
أمر بأن يتم تلخيص بعض معلومات بولارد ونسخها ونقلها إلى مسئولى
المخابرات السوفيتية .

وكان بن ميناخ اليهودى العراقى ، على علاقة وثيقة بشامير وفى ١٩٨٧
قبل عامين من اعتقاله فى الولايات المتحدة وما تلا ذلك من سقوط من جانب
اسرائيل ترك قسم العلاقات الخارجية وتوجه للعمل مباشرة مستشارا لشامير
لشئون المخابرات حين كان رئيسا للوزراء حينئذ . وفى الواقع فإنه كما يقول
فإنه ادار عمليات سرية لحساب شامير وكانت تلك خطوة لأعلى فقد كانت
علاقات بن ميناخ مع شامير عائلية فوالدة خدم مع شامير فى عصابة شتيرن
المنظمة المناهضة للبريطانيين قبل حرب الاستقلال ١٩٤٨ وقال بن ميناخ إن
شامير الذى يكره من أعماقه الولايات المتحدة « لم يكن بوسعه تحمل بيجين
وتناوله الاخلاقى للعلاقات الخارجية . وكان أول شىء يقره شامير « لدى توليه
رئاسة الوزراء « بدون تردد أن يفتح الكتلة السوفيتية لاسرائيل « يقول بن
ميناخ إنه كان لذلك تأثير فوري على مجتمع المخابرات ، تلقى ممثل الموساد
فى بوخارست أمرا بتبادل المعلومات وكشف الأمور . ولم يكن أى شخص فى
مجتمع المخابرات يجرؤ على القيام بذلك بدون موافقة رئيس الوزراء . »

ويذكر بن ميناخ أن السوفييت اكتشفوا التحول ، وفى أواخر العام
دعوا اسرائيل لحضور مؤتمر المخابرات فى الهند لمناقشة منشأة الاسلحة
النووية الباكستانية فى كشمير ، وحين كان شامير فى أوائل ١٩٨٤ رئيسا
للوزراء « أمر بتبادل المعلومات مع السوفييت حول أنظمة الأسلحة الأمريكية
وفجأة أصبحنا نتبادل المعلومات « ولم تكن المعلومات الامريكية الخاصة تسلم
مباشرة للسوفييت ولكن يعاد صياغتها فى محاولة للحد من الضرر الذى
تعرض له الوسائل والعملاء الامريكيون وأدى تبادل المعلومات لدفعة فورية
تتخطى تخفيف حدة التوترات الدبلوماسية وتدفق المهاجرون من اليهود
السوفييت لاسرائيل كما يؤكد بن ميناخ . وفى أواخر ١٩٨٤ سمحت له

الحكومة البولندية كممثل لدولة اسرائيل بأن يتوجه إلى وارسو ويتفاوض على صفقة من الاسلحة لايران وتضم من بين أشياء أخرى مثل أنظمة « أيه كي - ٤٧ » وأس أيه - ٧ » .

وقد تبدو رواية ميناش مثيرة للدهشة إلى حد يجعلها تكاد لا تكون قابلة للتصديق مالم يؤكد لها بعد ذلك اسرائيلي آخر ليس في الامكان الكشف عن هويته . وقال هذا الاسرائيلي إن مادة بولارد كانت تلخص وتملى لأحد موظفي السكرتارية قبل نقلها للسوفييت وتم تسليم بعض المعلومات مباشرة لافجيني بريماكوف الخبير في وزارة الخارجية السوفييتية لشئون الشرق الأوسط الذي التقى سرا وعلنا مع شامير حين كان رئيسا للوزراء ، وبدا تحول شامير نحو السوفييت متفقا مع شخصيته ومعتقداته السياسية كما يقول هذا الشخص . وفي أثناء خدمته في الموساد خلال الخمسينات من نظرائه في الكي جي بي وترك خدمة المخابرات في منتصف الستينات لينضم لحزب بزعامة بيجين وأصبح رئيسا للكنيست في ١٩٧٧ حين أصبح بيجين رئيسا للوزراء . وعمل بجهد واتقان لتطوير العلاقات مع الاتحاد السوفييتي الذي اعتبره وسيلة لموازنة أو تغيير اعتماد اسرائيل التقليدي على الولايات المتحدة . ويضيف هذا الاسرائيلي « ظل شامير دائما مفتونا بالسلطة والأنظمة القوية وشكاكا للغاية في الحكومات الديمقراطية ويرى أن الولايات المتحدة لينة للغاية وبرجوازية ومادية وعاجزة . »

ويقول هذا الاسرائيلي أن نقل معلومات بولارد إلى السوفييت بالنسبة لشامير كان وسيلة لأن يعلن أن اسرائيل يمكن أن تكون شريكا أكثر أهمية واستعدادا للاعتماد عليها في الشرق الأوسط من العرب المتقلبين . فماذا يمكن أن يقدم لكم العرب ؟

وقال هذا المصدر الاسرائيلي إن قرار شامير الفردي من جانب واحد بتقديم المعلومات للسوفييت أصبح معروفا الآن على نطاق واسع في الدوائر السياسية الكبرى في اسرائيل . وانتابت رابين الذي يرتبط بشكل وثيق بالولايات المتحدة « حالة صدمة فعلية حين أبلغ بالأمر ولكنه احتفظ بهدونه » . وادرك رابين وبيريز ومستشاروهم السياسيون أن عمل شامير إذا تم إعلانه سيعنى نهاية تحالف الليكود الذي يعاني من الاهتزاز على نحو متزايد .

واكتشفا أيضا - كما يقول هذا المصدر الاسرائيلي - أن العلاقات الاسرائيلية الامريكية باكملها « ستصبح معرضة للخطر » . ولذلك التزما بالصمت كما علم بعض المسئولين في حزب ما بام وهو حزب العمل اليساري الذي تربطه علاقات وثيقة بالكتلة السوفييتية ، بخطوة شامير ودراسة تسريب المعلومات للصحف ، وقرر زعماء المابام أن الأمر ينطوي على قدر كبير من الخطورة . ومن جانبه يتحجج شامير واتباعه أمام زملائهم بأن هدفه إنهاء العداء القديم بين اسرائيل والاتحاد السوفييتي والمبادرة ببدء نوع من التعاون الاستراتيجي . كما زعم شامير ، كما يؤكد هذا المصدر الاسرائيلي أنه ليلحق الضرر بهذا القدر بالولايات المتحدة بابلأغه السوفييت مالا يستطيعون اخفائه - فالامريكيون في وسعهم أن يسمعو ويروا كل شيء .

وأكد مسئول كبير في المخابرات الأمريكية أنه حدثت خسائر واضحة في الأفراد والقدرة الفنية على جمع المعلومات داخل الاتحاد السوفييتي تم ارجاعها بعد تحليل مكثف لبولارد ، ويضيف مسئول سابق في « السى أى آيه » أن الهدف الاسرائيلي من التعامل مع بولارد كان جمع مايمكنهم وأن يجعلوا السوفيت يعرفون أنهم يملكون قدرة استراتيجية على البقاء وعلى اخراج شعبهم من الاتحاد السوفييتي « ومايؤلنا أن عملاعا تم كشفهم وتقلصت قدرتنا على جمع المعلومات الفنية ، وحين اكتشف السوفييت ماتم تسريبه في الوثائق التي قدمها بولارد للاسرائيليين قضوا على المصدر » وكان أكثر المسئولين الاسرائيليين تضرر بسبب الفضيحة رافى إيتان وأفيم سيلا ولكن إيتان لم يعان ماديا . وعين بعد ذلك في منصب إداري عال مع شركة الكيماويات الاسرائيلية أكبر مؤسسة مملوكة للدولة في اسرائيل .. ولم يكن الذى أمر بتعيينه المفاجيء سوى اريل شارون الذى عين وزيرا للتجارة والصناعة فى ١٩٨٤ ، أما بالنسبة لسيلا فقد رقى إلى رتبة بريجادير جنرال بعد عودته من الولايات المتحدة وعين قائدا لتل نوف موقع لسرب السلاح الجوى المعد نوويا . وبعد احتجاجات امريكية عين سيلا بدلا من ذلك رئيسا لكلية أركان جيش الدفاع وبدأت فرص صعوده فى مجال السلاح الجوى ضئيلة وقدم استقالته .

ويرى دبلوماسى أمريكى مطلع « أن الجميع قرروا أن يتحمل رافى

المسئولية ولن يهتم شارون بأمره » فقال هذا الامريكى الذى أجرى تحقيقه الخاص فى فضيحة بولارد بعد كشفها بفترة قصيرة أن القيادة الاسرائيلية وافقت على عملية تعقيم منذ البداية رغم الخلافات السياسية الضخمة بين الأحزاب .

ويضيف « هناك مبدأ الأمن القومي فى اسرائيل يتخطى كل شىء - يتمثل فى حماية حكومتنا . وإذا كانوا قد سمحوا لهذا التحقيق بالتعمق أكثر من وصوله لرافى فقد كان سيدمر الائتلاف الحاكم ولم يكن حزب العمل أو اسرائيل ستستفيد شيئا بالكشف عن أى شىء » .

وبدا رافى ايتان فى وقت مايفكر بشكل مختلف . فقد صرح لصحيفة اسرائيلية فى اوانل ١٩٨٧ « بأن جميع أفعالى بما فيها فضيحة بولارد تمت بعلم رؤسائى ولا أنوى أن استغل كضحية لتغطية معرفة ومسئولية الآخرين » ولكن غير رأيه فى غضون يوم واحد وقال فى حديث لاذاعة اسرائيل إن جميع البيانات التى نشرت من قبل ونسبت له « لم أدل بها » .

والجانب الوحيد التى لم يرغب أى شخص فى الكشف عنه فى فضيحة بولارد تعلق بأقيم سيلا .. فسيلا قد يكون أكبر خبير فى السلاح الجوى فى اسرائيل فى مجال تحديد اهداف الاسلحة النووية واطلاق هذه الاسلحة : وكانت مهمته التأكد من قدرة طائرات أف ١٦ الاسرائيلية المسلحة بأسلحة نووية من اختراق الدفاعات الجوية السوفييتية والوصول لاهدافها فى الاتحاد السوفييتى . وفى وقت سابق من حياته العملية عمل كقائد طائرة أف ٤ فى تل نوف وعين فى أحد الاسراب السوداء ذات القدرة النووية . وأدت رؤية اريل شارون المتسعة لامن اسرائيل القومى والتهديد السوفييتى إلى زيادة مفاجئة فى التخطيط النووى وتحديد الاهداف النووية وتولت القوات الجوية أيضا مسئولية نظام جيريتشو الصاروخى بمداه الذى ظل يزداد بانتظام وتطلبت أهداف الصواريخ الجديدة فى الاتحاد السوفييتى زيادة المعلومات ، ومهمة سيلا تركزت فى مساعدة بولارد على جمع المعلومات الضرورية وبعد ذلك تقييمها ، وكانت اسرائيل فى حاجة لأكثر المعلومات الامريكية تقدما حول النماذج المناخية واتفاقيات الاتصالات بالاضافة إلى المعلومات عن إجراءات الطوارئ والانذار . كما كانت أى معلومات امريكية فى المجالات

الكهرومغناطيسية تقف بين اسرائيل وأهدافها الرئيسية فى الاتحاد السوفيتى ضرورة لتحديد أهداف جيرييتشو .

وأعنت قدرة سيلا الضخمة ومعارفه فى مجال تحديد الأهداف والأسلحة النووية ، مجتمع المخابرات الاسرائيلى وايتان عن حقيقة هى أن سيلا طيار لايدري أى شىء عن إدارة عمليات سرية . وحين تعرض بولارد للمشاكل فى أواخر ١٩٨٥ لم يكن لدى سيلا مايقدمه له وبدا اهتمام سيلا الرئيسى فى الفرار من الولايات المتحدة بأسرع وقت ممكن قبل أن يعتقل هو الآخر وتوجه له أسئلة كثيرة لايرغب لاهو ولا الحكومة الاسرائيلية فى أن تواجهها

كما يعتقد الاسرائيليون المطلعون على مهمة سيلا والأسباب الكامنة وراءها أن بولارد أدرك ما يفعله ، وقال أحد أصدقاء سيلا « لقد عرف بولارد بكل شىء وبالتأكيد ادرك كل شىء ولم نكن نحتاج بولارد كى يزودنا بصور عن مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس » وكانت الشخصية الاسرائيلية تشير إلى إدعاء بولارد بأن معلوماته ساهمت فى الخطة الاسرائيلية لقصف مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس ١٩٨٥ .

ورفض بولارد التعاون مع مكتب المدعي العام الأمريكى فى واشنطن طوال ستة أشهر قبل أن يعلن اسم سيلا ، ووصف ماوصفه بالدور الذى توسط فيه - فى إطار مساومة لاستئناف الحكم ، ولايعرف ما إذا كان ممثلو الادعاء قد اكتشفوا فى وقت طلب استئناف حكم بولارد أن مهمة سيلا مرتبطة بالمعلومات النووية ، كما أنه من غير الواضح ما اذا كان أى شخص فى الحكومة الأمريكية قد علم بالامر بعد ذلك فمازالت أغلب التقارير الحكومية حول القضية بما فيها عرض شامل قدمه كاسبر واينبرجر سرية للغاية .

واعترفت الحكومة بأن بعض المتورطين فى القضية اعترفوا بالحقيقة . وكان هذا الوضع الحرج هو الذى دفعهم على الاصرار على تسليم سيلا للولايات المتحدة . ورفضت الحكومة الاسرائيلية ، وأدين سيلا غيابيا فى مارس ١٩٨٧ فى محكمة جزئية فى واشنطن ، وفى يونيه ١٩٩٠ أعلن أن سيلا هارب من العدالة .

ومنذ تقاعده أمد سيلا زملاءه وأصدقاءه بقصة عن تورطه اكثر مصداقية ولكن لم ترق للقصة الكاملة . وقال إنه تم تجنيده أثناء وجوده فى اسرائيل

لتولى مهمة السيطرة على بولارد الذى يزود أجهزة المخابرات الاسرائيلية بفيض من الوثائق ، وفى عام ١٩٨٤ حين تم الاتصال بسيلا كان قد اوشك على الانتهاء من الشروط الاساسية للحصول على درجة الدكتوراه فى علم الكمبيوتر فى جامعة نيويورك ، وكان التفكير الواضح يرى أن تدريبه الفنى سيكون استثمارا فى عمليات تقييم وحتى غربة المواد التي يقدمها بولارد ، وادرك سيلا كما قال لزملائه أن بولارد تم تجنيده قبل عام ١٩٨٤ بفترة طويلة وقال لأحد أصدقائه « كانت ثمرة البطاطس فى الفرن » لكنه كان متلهفا على تولى المهمة : فادارة جاسوس على قدر أهمية بولارد سيجعله بشكل حتمى يقفز إلى القمة . وقبل تولى المهمة بحث الأمر مع قائده الميجور جنرال أموسى لابيدوت رئيس هيئة أركان القوات الجوية وقال سيلا إن لابيدوت أكد أن بولارد ليس محتالا وتم الحصول على الموافقة على تولية المهمة من وزير الدفاع اسحاق رابين . ويشكو سيلا لأحد أصدقائه من أنه فور تورطه « أصيب بولارد بالخبل وأصبح يعطينى أشياء لا أريدها ولا أحتاجها » .

ومع ذلك قامت اسرائيل بمحاولة واحدة لاسقاط الاتهامات الموجهة ضد الكولونيل الشاب ، وفى يونيه ١٩٨٦ وبعد أن سلم بولارد اسم سيلا بفترة قصيرة استأجرت اسرائيل ليونارد جارمنت ليمثل الكولونيل وكان جارمنت المعاون السابق لريتشارد نيكسون محاميا بارزا فى واشنطن ومستشارا خاصا لرجال مثل المدعى العام السابق ادوين ميس - كما كان مؤيدا قويا لاسرائيل وتحت قيادة نيكسون أصبح أحيانا مشاركا فى الدبلوماسية الرفيعة المستوى .

وفى أواخر يونيه توجه جارمنت إلى تل أبيب لمحاورة سيلا والتحدث مع المسؤولين الاسرائيليين . وتمثل هدفه فى محاولة إيجاد بعض الأرضية المشتركة بين واشنطن وحكومة اسرائيل لتسوية الأمر قبل أن يؤدي إلى نتائج أكثر ضررا بسبب الصحافة ، وكان من بين مستشارى سيلا فى اسرائيل حاييم جوزيف زادوك وزير العدل السابق والسياسى العجوز فى حزب العمل وعدد من المسؤولين الحكوميين واقترحوا عرضا للحقائق يقدم لوزارة العدل الأمريكية يشرح تورط سيلا أو عدم تورطه ، وزعمت الوثيقة أن سيلا لم يفعل أى شئ أكثر من مجرد عقد لقاءات اجتماعية مع بولارد . وقال سيلا إنه لدى علمه أثناء تناول العشاء ان بولارد مهتم بتقديم وثائق لاسرائيل كان رده الوحيد أن اقترح أن « يتعامل بولارد مباشرة مع الوكالة المناسبة » وتمثل

الموقف الاسرائيلي كما تم توضيحه لجارمنت في أن الولايات المتحدة لا تملك أى قضية ضد الكولونيل ولا يوجد أدنى دليل على قيامه بالتجسس والتقى جارمنت بالعديد من زعماء الدولة أثناء وجوده فى اسرائيل وحتى تناول العشاء فى منزل شيمون بيريز وأكد له الجميع إنهم لا يعرفون شيئا عن قضية بولارد . وبعد أن عقد اجتماعا مطولا مع سيلا وشقيقه فى تل أبيب بدأ جارمنت محاولة كسب الوقت ورفض تقديم عرض الحقائق ، وقال إن هذا يحتاج إلى مزيد من الوقت . وعاد جارمنت إلى واشنطن فى محاولة مرة أخرى للتفاوض من أجل التوصل لحل دبلوماسى أو إيجاد وسيلة للعثور على وثيقة يمكن أن تخرج عميلة من القضية بون إعاقه تطبيق العدالة . وبعد تبادل الاتصالات المكثفة وصل إلى واشنطن وفد اسرائيلى مكون من ستة أعضاء فى أغسطس ١٩٨٦ لعقد اجتماع مع مسئولى وزارتى الخارجية والعدل لحل القضية ، ولم تكن تلك مجموعة عادية ولكن دليلا واضحا على أن ضرورة حماية سيلا وصل إلى قمة الحكومة الاسرائيلية .

وكان أعضاء الوفد هم حاييم زادوك وزير العدل السابق ومائير روسين المسئول السابق فى الموساد الذى كان سفيرا لاسرائيل فى واشنطن ونائب روسين الياكيم روبنشتاين أحد أبرع الدبلوماسيين فى اسرائيل الذى سيصبح سكرتيرا لمجلس الوزراء ورام كاسبى محامى حزب العمل الشهير وأحد من يحظون بثقة شيمون بيريز وأفراهام شالوم الرئيس السابق لشين بيت الذى اضطرت إلى الاستقالة من منصبه فى اواخر يونية بسبب الاتهامات التى وجهت له بصلة جهاز شين بيت بقتل اثنين من المختطفين الفلسطينيين أثناء احتجازهم فى عام ١٩٨٤ ، وهانان بارون نائب المدير العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية . وقد عين بيريز على الفور كاسبى وشالوم وبارون بعد إلقاء القبض على بولارد لإدارة تحقيق داخلى . وأوضح الثلاثة فى تقريرهم بعد أسبوع أن بولارد كان جزءا من وحدة شاردة لجمع المعلومات قامت بعملها بدون أن تعلم الحكومة أى شئ عنها .

ودعا جارمنت الرجال الستة للحضور إلى منزله فى اليوم السابق للقائهم مع مسئولى وزارتى العدل والخارجية . وظلوا يعملون طوال ساعات فى عرض الحقائق وكان جارمنت قد صاغ مذكرة حول إعاقه تطبيق العدالة بمقتضى القانون الأمريكى فى محاولة لاقتناع الاسرائيليين بالتوقف عن

إصرارهم على تقديم عرض الحقائق بصورته الأولى . ومضى الاجتماع حتى منتصف الليل وتولت زوجة جارمنت سوزان كاتبة الاعمدة المشهورة ، فى صحيفة وول ستريت جورنال ، نسخ مسودات عرض الحقائق مثار الجدل . ويقول أحد الشهود (ليس حارمنت) إنه فى إحدى المراحل وحين كان جارمنت مستمرا فى اعتراضه طرح السؤال الحتمى وهو « أى نوع من اليهود أنت ؟ » واجاب جارمنت بمداهنة « إننى مواطن أمريكى أيضا » ولم يكن مايريدهونه أمرا ذا معنى فيما يتعلق بحماية العميل وقرر جارمنت أن الوقت قد حان كى يعرفوا مايعرفه واسترجع مذكراته عن الحديث الذى تم على العشاء مع سيلا وقرأها للمجموعة وأنصت الاسرائيليون بهدوء وطلبوا بعد ذلك منحهم عدة دقائق للانفراد بأنفسهم وحين عاد جارمنت طلبوا الحصول على مذكرات جارمنت . وابلغهم الأخير (هامى مذاكرتى) وحافظ جارمنت على رباطة جأشه . وفى هذه الحالة ابلغوه بأنه « تم الاستغناء عن خدماتك » .

وعندئذ فقد جارمنت أعصابه وأبلغ الرجال الستة أنهم لن يحصلوا على مذكرات سيلا ، وحذر « من أنه إذا قام أى منكم بأى خطوة نحوى فسوف ألقى بكم فى البحيرة » وهذا الجميع وتم الاتفاق بعد ذلك على أن ينسحب جارمنت من القضية ولكن أن يقوم بذلك فى هدوء .

وكانت حاسة جارمنت فى المحافظة على الذات فى أدق حالاتها، فقد كان بعد كل شىء أحد الناجين من فضيحة نيكسون فى البيت الأبيض ولم يعرف أن أفيم سيلا خبير كبير فى تحديد الأهداف للأسلحة النووية ولم يعرف أن فضيحة بولارد تتضمن الحصول على اسرار تحديد أهداف الأسلحة النووية الأمريكية ولم يعرف أن ثلاثة من الرجال الستة الذين تفاوضوا معه حول عرض الحقائق الخاص بسيلا قاموا بتحقيق داخلى وعملية لإخفاء فضيحة بولارد ، والشىء الوحيد الذى كان يعرفه جارمنت أنه سيتترك القضية لأنه غير واثق من براءة عميله أفيم سيلا أو الحكومة الإسرائيلية وهذا هو ما أبلغه بالفعل بشكل شخصى لكل من المحامى العام الأمريكى جوزيف ديجينو الذى ترأس محاكمة بولارد ومارك ريتشارد مساعد نائب المحامى العام .

وبانسحاب جارمنت انتهت الحكومة الاسرائيلية محاولتها لحماية سيلا وفى الواقع انتهت حياة سيلا العملية وظل سيلا الذى تقاعد من السلاح الجوى بعد أن تخلص من أوهامه وهو يعانى من الاحباط ، وظل فى اسرائيل وأصبح منذ منتصف عام ١٩٩١ هاربا من العدالة الامريكية .

استثمار اسرائيلى

فى اكتوبر سنة ١٩٨٦ لم يكن قد صدر حكم ضد جوناثان بولارد وكان هناك كثيرون فى المخابرات الأمريكية مقتنعين بأن واحدا أو أكثر من داخل الحكومة أعوان له ، رجال ونساء يمدون إسرائيل بصور من الوثائق السرية للغاية التى تصدر الأوامر لبولارد بالحصول عليها . وبدأت لتوها عملية البحث عن « مستر إكس » كما وصفت الحكومة شريك بولارد .

وأصبحت إسرائيل فى بؤرة الأخبار وحدث نفس الشئ لقصة التجسس ، وأصبحت الصنداي تايمز فى لندن تملك كل الأسباب لتتصور أن كشفها عن ديمونه فى ٥ اكتوبر سنة ١٩٨٦ المبني على أساس حديثها مع موردهاى فانونو سيكون مثيرا . فقد كانت أول رواية من الداخل عن المؤسسة النووية الإسرائيلية على أساس مصدر محدد معلن . كما كانت قصة أخرى من قصص الخيانة تتضمن إسرائيل فكان الدافع الأول لفانونو وبولارد ليس المكاسب المالية (رغم أن كليهما قبل المال) ولكن الاقتناع بأنهما يفعلان الشئ الصواب .

وكذا انجذبت الأوساط العلمية العالمية برواية الصنداي تايمز واعترف أحد كبار المسئولين فى المخابرات النووية الأمريكية بأن قصة فانونو وكتاب بيير بان سنة ١٩٨٢ حول التورط الفرنسى المبكر فى ديمونه « يقدمان معا دليلا يجيب عن جميع علامات الاستفهام . ويقدمان ما لم نكن نعرفه وما لم تفعله الفرقة زد » .

إلا أن الصحافة لم تهتم كثيرا - وتجاهل منافسو الصنداي تايمز فى فليت ستريت القصة وكذلك فعل الجزء الأكبر من الصحافة العالمية . وتجاهلتها الواشنطن بوست والنيويورك تايمز فى الأيام التالية واكتفت ببعض فقرات مدفونة فى الصفحات الداخلية وعاملتها وكالات الأنباء بنفس الأسلوب .

ودع جيري أوبلينجر أحد المعاونين السابقين في البيت الأبيض بفشل الصحافة في فهم أهمية قانونو وقال « لم يمكنني تصديق هؤلاء الأشخاص فلم يكن هناك شيء ذو دلالة في التاييمز والبوست وول ستريت جورنال . وأصيب الجميع في مجال الحد من التسليح بالدهشة البالغة من عدم وجود أي شيء . وبالنسبة لي ولأصدقائي المقربين كان أمرا محبطا حقا . فها هنا قصة مثيرة ونادرة وحتى الصحافة غير مهتمة بها .

أما بيتر هونام المراسل والكاتب الأول لقصة قانونو فقد أدرك أنها أهم شيء في حياته المهنية . وتوقع أي شيء خلاف اللامبالاة . ولم تقم ولو حتى اتصالات هاتفية من كبريات الصحف في الولايات المتحدة وأدرك هونام أن الأمر من المحتمل أن يكون قد اختلف إذا تسنى الوصول إلى قانونو شخصيا وقد نظمت صنداي تايمز حملة علاقات عامة واسعة للمساعدة في نشر القصة وكان سينظم مؤتمرا صحفيا في يوم النشر (كما كانت الصحيفة ستعلن أن قانونو وافق على كتابة كتاب وأن حقوق النشر بيعت لشتيرن المجلة الألمانية الغربية) إلا أن قانونو اختفى عن الأنظار في الأسبوع السابق وعجزت صنداي تايمز عن الوصول إليه حين كانت الضرورة تقتضى ذلك بشدة .

وبالطبع كانت المخابرات الإسرائيلية قد أغوت قانونو على مغادرة لندن في ٣٠ سبتمبر والتوجه إلى روما حيث اختطفته الموساد وأعقب قراره بالابتعاد عن عالم الصحافة في لندن نشر صورة قانونو في صنداي ميرور ثاني أكبر صحف القطع الصغير في بريطانيا مصحوبة بقصة عدائية في الأسبوع السابق في ٢٨ سبتمبر . ونقل عن المسئولين الإسرائيليين زعمهم أن قانونو أقيـل من ديمونه في العام السابق « لمحاولته نسخ وثائق » . وأضاف ملحق صحفي إسرائيلي « أنه لم يحدث ولا يوجد عالم بهذا الاسم يعمل في الأبحاث النووية في إسرائيل . ويمكنني أنؤكد أنه يوجد شخص باسم مردخاي قانونو عمل كفني صغير في لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية » . وهاجمت صنداي ميرور مصداقية صور قانونو نقلا عن خبير نووي لم تكشف عن هويته ، قوله إنها يمكن أن تكون قد التقطت في « مصنع للبيض » كما تساءلت صنداي ميرور عما إذا كانت رواية قانونو « كذبة أو حتى شيئا أكثر فسادا لتشويه مصداقية إسرائيل » .

ونشر المقال تحت عنوان بشع هو « حالة غريبة عن إسرائيل والمخادع النووى » ولم يكن الرجل المخادع الذى أشير له فى العنوان فانونو ولكن عميل فانونو أوسكار هويريرو الصحفى الانتهازى من كولومبيا فى أمريكا الجنوبية الذى أصبح صديقا لفانونو المعلوم الحيلة فى يونه حين كان ما زال فى منفاه فى استراليا . وكان هويريرو وهو الذى أقنع فانونو بأن قصته وصوره المتميزة قيمتها تصل إلى مليون دولار . وبعد فشله فى جذب انتباه مجلة نيوزويك اتصل هويريرو بالتايمز فى لندن فى أواخر أغسطس وفى غضون عدة أيام وصل هونام إلى استراليا لإجراء الحديث مع فانونو .

وعلى ما يبدو نظرا لخوفه من استبعاده من اتفاق فانونو مع الصنداي تايمز اتصل هويريرو أيضا بالصنداي ميرور المعروفة بصحافتها التى تدفع مقابلها بسخاء ، فى الوقت الذى كان فيه هونام و « فريق الدراسة » فى الصنداي تايمز يعدون قصتهم . وكان هذا الاتصال هو الذى وضع أرى بن ميناخ والمخابرات الإسرائيلية فى الصورة .

ولم يعرف هونام ومحررو الصنداي تايمز بأنه فى الوقت الذى يعملون فيه تم كشف فانونو للإسرائيليين بواسطة زميل فى فليت ستريت هو نيكولاس ديفيز محرر الشئون الخارجية فى ديلى ميرور الصحيفة الشقيقة لصنداي ميرور . وحلقة اتصال ديفيز كان بن ميناخ . وقد كان هو وبن ميناخ زميلين فى شركة لصفقات الأسلحة الدولية عرفت فى البداية باسم أورا ليمتيد عملت من منزل ديفيز فى لندن منذ سنة ١٩٨٢ . وكانت أورا ليمتيد التى أنشئت بموافقة الحكومة الإسرائيلية كما يقول بن ميناخ تهدف إلى إبقاء تدفق الأسلحة لإيران - وهى واحدة من العديد من العمليات السرية العديدة فى العالم . وقال بن ميناخ « ديفيز كان مصدر دعمى الرئيسى فى جميع صفقات السلاح لإيران » .

ولقدرته على الحديث بالفارسية عين « بن ميناخ » فى نوفمبر ١٩٨٠ ضمن مجموعة عمل صغيرة داخل المخابرات الاسرائيلية تعاملت مع ايران التى كانت حينئذ منبوذة عالميا ، مثل اسرائيل ، وفى حاجة للسلاح من أجل حربها ضد العراق ، وكانت مهمة « بن ميناخ » هى ايجاد سبل للتحايل على الحظر على الأسلحة . وإقتضت الضرورة تشكيل شركات وهمية والعثور على أشخاص

موثوق بهم لادارتها ، ويتذكر « بن ميناش » « ان (نيك) كان له صديق فى الموساد » . وعقد اجتماعاً عرضياً فى لندن . وقبل « ديفيز » دعوة لزيارة إسرائيل وتمت بضع خطوات أخرى قبل أن يصبح استثماراً إسرائيلياً . وقال « بن ميناش » أن ديفيز كان الشخص المؤهل تماماً فهو مسيحى كاثولى من شمال إنجلترا وشخص فائن أنيق يعشق الاستمتاع بالحياة .

وتتضمن ملفات « بن ميناش » مئات من التلكسات والوثائق الأخرى تشير الى تورط « أورا ليمتد » القوى فى عمليات تجارة السلاح مع ايران على أعلى المستويات . وحددت برقية أرسلت فى سنة ١٩٨٧ لاية الله على أكبر هاشمى رافسنجاني . شروط صفقة لإيران مكونة من أربعة آلاف صاروخ تاو قيمة كل منها ١١٣ ألفا و ٨٠٠ دولار ، وأعلنت البرقية أن مواطنا بريطانيا يدعى نيكولاس ديفيز هو ممثل لشركة اورا ليمتد « سيكون متمتعاً بسلطة توقيع العقود فى إيران .. » وتناولت مجموعة من الوثائق فى عام ١٩٨٧ جهود أورا ليمتد لاقامة شركة للاتصالات فى نوكسون باريزونا يرأسها روبرت وترز الذى كان مهندساً اذا عيا فى محطة تليفزيون جامعة اريزونا . ويتذكر وترز وهو خبير فى الاتصالات الصوتية للقمر الصناعى ، عدة اجتماعات مع بن ميناش فى توسكون والعديد من المحادثات التليفونية مع ديفيز فى لندن وقال وترز لا أعتقد ان نيك كان رجل المال . وكان هناك يمثل أورا » .

وأعترف ديفيز الذى تم الاتصال به تليفونيا فى لندن فى رقم مسجل باسم اورا ليمتد ، بأنه يعرف بن ميناش الا أنه نفى تورطه فى صفقات السلاح وقال « كل ما أقوله أن تواصل البحث عن « بن ميناش » لأنه المصدر الوحيد للأخبار « فهو يملك معلومات مثيرة » . وفى احدى المراحل يقول إنه ناقش مع « بن ميناش » التعاون لاصدار كتاب « ان الناشر المتصور لم يكن مهتماً بذلك ويقول ان بن ميناش يروى الآن القصص انتقاماً منه . وحذر ديفيز « اذا قدمت مثل هذه الادعاءات فى إنجلترا فسوف أتصل بالمحامى الخاص بى » .

الا أنه بالاضافة الى البرقية التى أشير لها سلفاً ، فان ادعاءات « بن ميناش » أكدتها بوضوح « جانيت فيلدينج » ، الممثلة اللندنية التى كانت الزوجة الثانية لنيكولاس ديفيز من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٥ . وقالت أنها علمت أن « ديفيز » يبيع الأسلحة بالاشتراك مع « بن ميناش » فى نفس الوقت الذى

يعمل فيه كمراسل للشئون الخارجية فى ديلى ميرور . وفى النهاية « روعت » كما تقول فى حديث تليفونى بسبب أنشطة زوجها ، وتضيف : « حاول نيك أن يحدثنى عن صفقات السلاح ولكننى أبلغته بأننى لا أريد أن أعرف .. وتركته لهذا السبب » .

وكانت قد تعرفت عليه للمرة الأولى كصحفى كتب نقدا لمذابح صابرا وشاتيللا خلال الغزو الاسرائيلى للبنان و « بعد ذلك تورط مع أرى » . وتتذكر بصفة خاصة أنها استضافت « بن ميناش » فى منزلها فى أواخر ١٩٨٤ . « ولقد عانيت من أجل اعداد وجبة من « السلامى » ولم يعجب بها أرى » .

وردا على سؤال عما اذا كانت تعرف أن « بن ميناش » مندوب مخابرات اسرائيلى قالت « فيلدينج » : « لم يكن من الصعب أن تجمع اثنين زائد اثنين . فهل تعتقد أننى غبية تماما ؟ لقد أغلقت أذنائى وخرجت من هذا الزواج » .

وفور اتصال « هويريرو » بالصنداي ميرور ، علم « ديفيز » بالأمر كما يقول « بن ميناش » واتصل به على الفور فى اسرائيل لاطلاعه « وكل ما أتذكره أننى فى اليوم التالى كنت على متن طائرة فى طريقى الى لندن . فقد كان هناك شخص قذر من كولومبيا يخلط الصور فى لندن . ورتب « نيك » اجتماعا لهذا الصحفى الكولومبى « الأحقق معى » . وعرض « هويريرو » فى هذا الاجتماع بعض صور « قانونو » الملونة انطلاقا من رغبته فى ابرام صفقة أخرى . ويتذكر « بن ميناش » أن مشكلته كانت أنه لم تكن ببساطة لديه أى فكرة عما بهذه الصور أو عما اذا كانت مهمة ، وكان يدرك أنه يتعين أن يراها خبراء فى اسرائيل وأبلغته : « اننى فى حاجة الى نسخ » ، وعارض هويريرو . وسأله : « هل تريد بعض المال ؟ » ، « يجب أن أتأكد من أنها حقيقية وأبلغته أن « نيك » سيكون شاهدا على « وسلمنى « هويريرو » نسخا لثلاث من صور « قانونو » .

وقد علم كبار المسئولين فى القيادة السياسية فى اسرائيل بأمر انشقاق « قانونو » لأسابيع . ودارت مناقشات كما يروى « بن ميناش » حول ما يتعين القيام به ، حيث ناشد بعض المسئولين باغتيال « قانونو » وأوصت المخابرات بتجاهله . ولم يتضح مدى ما يعرفه « قانونو » وحجم الخطر الذى يمكن أن يتسبب فيه فى صغير مغربى المولد . وكان « شيمون بيريز » هو

الذى استبعد الاغتيال وقال بن ميناخ : « لنجعله عبرة » .
وأثارت صور « فانونو » التى أرسلها « بن ميناخ » مباشرة لاسرائيل ،
حيث كانت لديه تعليمات مشددة بعدم الاقتراب من السفارة الاسرائيلية ، أثارت
حالة من الفوضى . وأبلغ « بن ميناخ » فى اليوم التالى « أنها حقيقية » .
وأبلغ أيضا بأن « بيريز » يتولى الأزمة شخصيا ، وعلم « بن ميناخ » أحد
الأسباب بعد عدة أيام ، فقد كان هناك خوف من أن يكون « فانونو » على علم
بأن اسرائيل نشرت ألغاما أرضية نووية على طول حدود الجولان ، وأنه
سيتحدث عنها . وقد وضعت الألغام الأرضية فى مكانها منذ أوائل الثمانينيات
حين كان « فانونو » مازال يعمل فى « ديمونه » .

ودفعت الأنباء اسرائيل للقيام بحملة ضخمة لتشويه المعلومات . وقال
« بن ميناخ » : « من أجل وقف أى قصة يجب أن تستخدم الكلمة الوقحة » .
وقام « ديفيز » بدوره فى صنداي ميرور وعمل مباشرة مع « روبرت ماكسويل »
ناشر مجموعة صحف الميرور أكبر مجموعة تابلويد فى بريطانيا العظمى التى
تتضمن الديلى والصنداي ميرور . ووفر « ديفيز » الاطار العام لقصة « فانونو »
التي نشرت فى ٢٨ سبتمبر ويتذكر « بن ميناخ » « أنها سلمت بعد ذلك الى
ماكسويل . فقد كان يتعامل مع ماكسويل مباشرة » . وفى وقت ما رتب
« ديفيز » اجتماعا لـ « بن ميناخ » مع « ماكسويل » فى مكتبه فى الدور
التاسع . وأوضح « ماكسويل » فى لقاء قصير ، أنه يفهم ما يجب القيام به
بشأن قصة « فانونو » وقال « ماكسويل » لبن ميناخ : « أنا أعرف ما يجب أن
يحدث ولقد تحدثت بالفعل مع رؤسائك » .

وكان « ماكسويل » ، بارون الصحافة الموازى لروبرت مدردوخ ومنافسه
الرئيسى ، معروفا بصلاته الوثيقة مع أعلى القيادات الاسرائيلية ، وقد أصبح
فيما بعد مالكا لصحيفة معاريف الاسرائيلية اليومية كما امتلك لفترة قصيرة
سيستيكس كوربوريشن وهى شركة لمعدات الطباعة ذات التكنولوجيا المتقدمة
مقرها اسرائيل كان من بين كبار المسئولين التنفيذيين بها « يانير شامير »
الكولونيل السابق فى السلاح الجوى ونجل « اسحق شامير » .

ولم يكن يربط الفريق الذى حرر وتابع قصة « فانونو » فى الصنداي
ميرور أى صلة بنيكولاس ديفيز الذى عرفوه فقط كمحرر شئون خارجية لديلى

ميرور ، وما عرفه المندوبون بالفعل هو أن القصة التى ظهرت بأسمائهم أملاها شكلا وموضوعا رئيس تحرير الصحيفة « ميشيل مالوى » . ودارت مناقشات حامية مع فريق الأخبار الخاص بالميرور بقيادة « تونى فروست » تؤكد أن القصة الحقيقية ليست عن « هويريرو » وسلوكه الغريب ، ولكن صور «فانونو» ، وأيا كانت مشكلات « هويريرو فان صور « فانونو » قد تكون حقيقية . وإذا كان الأمر كذلك فهى قصة بشعة . وأوصى المحررون بأن تنشر الصور على الصفحة الأولى بقصة تصاحبها تثير الأسئلة عن مصداقيتها . ولكن مالوى لم يكن يريد نشر أى من صور « فانونو » وأصر على أن يعرض بـ « فانونو » وأن يجعل صنداى تايمز مثارا للسخرية .

وحدثت الجلبة يوم الخميس قبل الطبع حين أمر « مالوى » كلا من « فروست » وزميل له يدعى « مارك سوستى » بأن يأخذا صور « فانونو » والمعلومات الى السفارة الاسرائيلية ، وأدرك « جون باركر » نائب « مالوى » أن ماكسويل نفسه أصدر الأمر . وثار قلق باركر وزملائه بشدة عما يعنيه توجههم للسفارة بالنسبة لـ « فانونو » فقد يؤدى ذلك الى القاء القبض عليه وحتى تعريض حياته لخطر الاغتيال . وأبلغهم « مالوى » بأن « هذا أمر رئيس التحرير » . وعلى العاملين بالصحيفة الالتزام به .

وأدرك « فروست » أنه وزملاءه لم يشاركوا فى عمل صحفى عظيم وقال : « لقد كنت أتمنى فى يوم ما أن تخرج الى النور القصة الكاملة الخاصة بهذا الأمر » . وقد تم الاستغناء عن « فروست » بسبب هذا الخلاف .

وشكا « بيتر ميلر » كبير محررى الأخبار فى « صنداى ميرور » الذى أقاله « ماكسويل » فى عام ١٩٩٠ بغضب من تعامل الصحيفة مع قصة « فانونو » وقلبها للموضوع رأسا على عقب بسبب ضغوط من أعلى . وقال ميلر : « ان الخط الذى صدرت اليه التعليمات باتباعه أضاع على الصنداى ميرور انفرادا صحفيا عالميا هائلا » .

كما أعرب « باركر » الذى ترك الميرور فى عام ١٩٨٨ كى ينشر كتاب « ملك الحمقى » وهو كتاب من أكثر الكتب مبيعا عن قصة حياة دوق ويندسور ، أعرب عن شعوره بالمرارة من أسلوب تناول قصة « فانونو » وقال : « إمتلك الصنداى ميرور أضخم قصة صحفية فى العالم فى هذا الوقت وانهارت بسبب

الخط الذى اتبعوه . لقد كانت تجربة تقليدية قام بها الاسرائيليون لتنويه المعلومات .

واعترف « مالوى » الذى أجبر على ترك منصبه كرئيس تحرير للصنداي ميرور فى عام ١٩٨٨ ، بأنه ناقش أسلوب تناول قصة « فانونو » مع « ماكسويل » ولكنه قال : « انه لم يكن هناك شيء شرير أو غريب فى تورط «ماكسويل» ، فلديه أصدقاء وعلاقات وثيقة هناك » . ولدى إطلاعه بشكاوى « باركر » و« ميلر » و« فروست » قال « مالوى » أنه نفسه أساء تقدير أهمية صور « فانونو » . ويوضح « مالوى » الذى يعمل الآن كروائى وصحفى حر « كانت حاستى الصحفية سيئة . وبدأ الأمر لى كمهمة يسيرة » . ويتذكر « مالوى » أن « ماكسويل » هو الذى أمر مع ذلك العاملين بأن ينقلوا الصور للسفارة الاسرائيلية . « وأعتقد أن ماكسويل قد يكون على الأرجح قال « حسنا لنجعل الاسرائيليين يطلعون عليها » ، وهذا هو الأسلوب الذى تمت به الأمور ، ولم يكن الأمر كأننا نسلمها لعدو خارجى » .

كما قال « مالوى » أنه لا يمكنه نفى استشهاده باسم ماكسويل بابلاغه ميلر وباركر وفروست كيفية تناول القصة ، وعلى الرغم من عدم قدرته تذكر قيامه بذلك بالتحديد فى قضية « فانونو » فإن مالوى يقول : « بشكل عام كان ماكسويل يتلقى نسخا أولية للقصص الصحفية مسبقا » . كما يعترف «مالوى » بأنه من الممكن أن « ماكسويل » لم يطلعه بالكامل على اتصالاته مع الاسرائيليين وغيرهم فى مجموعة صحف الميرور مثل « نيكولاس ديفيز » . وأوضح « مالوى » : « ان ماكسويل كان يعمل فى المخابرات خلال الحرب لذلك يمكنه أن يكون مخادعا الى أقصى حد ، لذلك اذا كان يعلم أكثر مما كنت أعلم فإنه من المحتمل تماما أنه يطلعنى على كل شيء » .

وتناولت الصنداي ميرور لصاحبها « روبرت ماكسويل » شيئاً ما ولكن تظل الصنداي تايمز حتى الآن مشهورة بتغطيتها لقصة « فانونو » ولم يكن للمخابرات الاسرائيلية نفوذ بين أهل القمة فى التايمز . وقال « بن ميناش » : « لم يكن هؤلاء رجالنا . فقد أرادوا القصة الحقيقية » . وكانت الخطوة التالية هى العثور على « فانونو » الذى مازال مختبئاً فى لندن واخراجه من انجلترا بشكل أو بآخر .

ويضيف « بن ميناش » : « لم نعرف اسم الفندق الذى يقيم فيه . وطالبنا « نيك » أن يستقصى الأمر ويعرف أين يختبئ هذا الوجد الحقيقى . وقام « نيك » بالمهمة وتمكننا من التقاطه » ، وفى غضون أيام يقول « بن ميناش » أوقعت سيندى هانين بنتوف عميلة الموساد « فانونو » الوحيد الذى لم يكن يعلم شيئا عن الألفام الأرضية ، فى شباكها وأقنعتة بالذهاب الى روما .

وانتهى دور « بن ميناش » فى العملية عند هذا الحد ولكنه حافظ على علاقات العمل مع « ديفيز » حتى القاء القبض عليه فى نيويورك عام ١٩٨٩ ، ويقول فى البداية سعى لاختفاء دور « ديفيز » فى صفقات السلاح المستمرة كما يفعل أى عميل مخابرات جيد ولكنه قرر أن يتحدث بعد أن امتنع « ديفيز » عن القيام بأى خطوة من أجل الدفاع عنه . وفى الواقع استخدم « ديفيز » محاميا فى نيويورك فى محاولة ناجحة لمقاومة أى محاولة من جانب محامى « بن ميناش » لجره فى القضية .

ويزعم « بن ميناش » أنه اذا كان قد اختار ذلك فان « ديفيز » قد يكون قد أثبت لمثلئ الادعاء الأمريكىين أن الحكومة الاسرائيلية فرضت حظرا على بيع طائرات « سى - ١٣٠ » الى ايران .



الفهرس

٥	إتفاق سرى
٢١	العالم
٢٥	العلاقة الفرنسية
٤٨	الإدراك الأول
٦١	حروب داخلية
٧٣	الإعلان
٨٣	الولاء المزدوج
٩٥	نضال رئاسى
١١٧	سنوات الضغط
١٢٩	الخيار شمشون
١٤٣	ممارسة اللعبة
١٥٧	السفير
١٦٩	قرار إسرائيلى
١٧٧	هدية رئاسية
١٨٩	النفق
٢٠١	مقدمات الحرب
٢١٥	الابتزاز النووى
٢٣١	الظلم
٢٤٩	قلق كارتر
٢٦١	اختبار إسرائيلى
٢٧٣	الجاسوس النووى الإسرائيلى
٢٩٤	استثمار إسرائيلى

رقم الايداع ٨٩٩٦ / ١٩٩١
I. S. B. N

هذا الكتاب

« الخيار شمشون » هو بحق الكتاب المفاجأة وأهم كتاب صدر فى عام ١٩٩١ ، حيث يكشف النقاب للمرة الأولى عن الترسانة النووية الإسرائيلية التى ظلت سرا محاطا بالغموض طوال عشرات السنين . كما يلقي الكتاب الضوء بشكل لم يسبق له مثيل على الأب الروحى للترسانة النووية الإسرائيلية وتفاصيل الخلافات الحادة التى سادت بين صفوف كبار المسئولين الإسرائيليين بسبب ما تكلفه مفاعل « ديمونه » من مليارات الدولارات التى أثرت على النمو الاقتصادى فى إسرائيل لسنوات طويلة . ولا يكتفى الكتاب برواية أسرار الترسانة النووية الإسرائيلية ولكنه يكشف موقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة التى تعمدت - منذ إدارة الرئيس « كيندى » فصاعدا - غض البصر عما تقوم به إسرائيل ، ولم تتخذ أى إجراء ضد الانتشار النووى فى إسرائيل رغم تقارير الـ « سى آى آيه » ووكالة الأمن القومى وغيرهما من وكالات المخابرات التى ظلت تنبه وتحذر وتقدم التقارير والأدلة الدامغة على نمو الترسانة النووية الإسرائيلية ، التى ظهرت إلى الوجود بمساعدة فرنسا ، وتجاهل الولايات المتحدة فى البداية ثم مباركتها بعد ذلك . ويكتسب الكتاب أهمية إضافية بعد مصرع إمبراطور الصحافة البريطانية ماكسويل بعد أن كشف عن صلاته القوية مع القيادة الإسرائيلية منذ عشرات السنين مما يشير إلى احتمال تورط الموساد فى التخلص منه لعدم كشف مزيد من الأسرار ودفنها معه .

و « سيمور هيرش » مؤلف « الخيار شمشون » من مواليد شيكاغو عام ١٩٣٧ ، وتخرج فى جامعة شيكاغو ، ويعد « سيمور هيرش » من أبرز الصحفيين الأمريكيين فى مجال الشؤون الخارجية . ففى عام ١٩٦٩ كان أول صحفى يروى تفاصيل مذبحة « مى لاي » فى فيتنام الجنوبية . وانضم للعمل لحساب صحيفة « نيويورك تايمز » لسبع سنوات . وقد حصل « سيمور هيرش » على أكثر من اثنتى عشرة جائزة صحفية من بينها جائزة بوليتزر لتقارير الشؤون الدولية ، وجائزة جورج بولك ، وجائزة ورث بينجهام وغيرها . ومن أبرز كتبه التى حظيت بشعبية ضخمة على المستوى العالمى كتاب « ثمن السلطة : كيسنجر فى بيت نيكسون الأبيض » الذى حصل عنه على جائزة النقاد لأحسن كتاب على المستوى القومى ، وجائزة صحيفة لوس أنجلوس لأحسن كتاب .

الطباعة : مؤسسة دار الخلال